

(١)

سلسلة محكمة التاريخ

مأساة العصر في تاريخ مصر

القصة الحقيقية

للجنة العليا لتصنيفه الاقطاع

تأليف

الدكتور محمود متولى

كلية الآداب ببنها - جامعة اسبوط

ليسانس في الآداب - ليسانس في الحقوق

دبلوم معهد السياحة العالي - دبلوم معهد الراى العام والاعلام

ماجستير في التاريخ الاقتصادى بدرجة الامتياز

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصرة بمرتبة الشرف الاولى

الطبعة الاولى

١٩٧٦

الناشر

دار وهذان للطباعة والنشر

٦ ميدان بركة الرمل - القاهرة

ت : ٩٠٥٠٣٦ - ٩٢٣٣٤٤

962

M96

(١)

سلسلة محكمة التاريخ

مأساة العصر في تاريخ مصر

القصة الحقيقية

للجنة العليا لتصنيف الاقطاع

تأليف

الدكتور محمود متولى

كلية الآداب بالقيا — جامعة اسيوط

ليسانس في الآداب — ليسانس في الحقوق

دبلوم معهد السياحة العالي — دبلوم معهد الراى العلم والاعلام

ماجستير في التاريخ الاقتصادى بدرجة الامتياز

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصرة بمرتبة الشرف الاولى

الطبعة الاولى

١٩٧٦

الناشر

دار وهدان للطباعة والنشر

٦ ميدان بركة الرطلى — العجالة

ت : ٩٠٥٠٣٦ — ٩٢٣٣٤٤

هـ هذا الكتاب ليس إلا محاولة علمية تستند إلى
الوقائع والوثائق التاريخية لفهم مرحلة من تاريخنا ... أنها
ليست دفاعاً عن شخص ولا اتهام لنظام ولكنها محاولة ...
مجرد محاولة لتتعلم الجماهير ولنعرف الطريق الصحيح لبناء
العدل الاجتماعي بإيمان من أجل مصر كلها ومن أجل ثورتها
وتأكيداً أن التاريخ لا تحركه الأهواء الشخصية والمبررات
العائلية ...

محتويات الكتاب

امـدء :

تقديم :

الفصل الأول :

على هامش الحقيقة .

الفصل الثاني :

البداية ... في كوبرى القبة ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ .

الفصل الثالث :

حول المحاضرة السرية للجنة العليا لتصنيف الاقطاع .

الفصل الرابع :

ملخص لاجتماعات وقرارات اللجنة من زاوية تاريخية مختصرة .

الفصل الخامس :

اللجنة العليا لتصنيف الاقطاع والقطاع العام .

الفصل السادس :

نماذج ممن طبقت عليهم قرارات اللجنة .

الفصل السابع :

لجنة تصنيف الاقطاع امام محكمة التاريخ

إهداء

الى الذين ظلموا ولم يجدوا من يدافع عنهم والى الذين ظلموا ولم
يجدوا من يتصدى لهم .

الى الذين ظنوا أنهم قادرون على سجن ارادة الشعب فخاب ظنهم
وسجنهم الشعب .

الى الاشتراكية التى نصبوا أنفسهم مدافعين عنها فقتلوها .. وجعلوا
من أنفسهم ابناء عليها ففقدوا بها .

الى الحقيقة التى اثن ما فى الوجود ليستمر نبض الحياة فى التاريخ ..
الى كل هذه المعانى اهدى صفحات جية من تاريخنا المعاصر نتعلم منها
الامكان :

ان الماضى لا يجب ان يكون خامسا للحاضر حتى لا يضييع المستقبل ،

دكتور محمود متولى

تقديم :

ان هدفنا المتواضع من هذه الدراسة هو وضع النقاط على الحروف لمواجهة ما يحدث الآن من طوفان حولنا يحاول التشكيك في كل شيء ويقلب في بعض الاحيان الحقائق الى صور يصعب تصديقها بمنطق العقل والامالة العلمية . فلقد آمنت انه لا بد من وقفه امام الخطر الناتج عن جانب الصمت الذي يقوم الآن في وجه كل من يريد الحقيقة وارجو الا تكون هذه الدراسة هي الكلمة الأخيرة في الموضوع الذي نعالجه الآن .

والتاريخ عادة يكتب اول ما يكتب عن طريقين لثالث لهما : -

الاول عن طريق من عاشوه او عاصروه سواء مناضلين او مشاركين او مشاهدين يقصونه ويروونه والثاني بواسطة الذين يملكون ملكة الكتابة او القبرة عليها يكتبونه لهما عن طريق المعاصرة المباشرة او عن طريق الفئة التي عايشت وشاركت وعاصرت .

ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية حيث يموت المعاصرون سواء كاتوا من المناضلين او المشاركين او كانوا من الكتاب معاصرين او ناقلين وهنا تأتي مابعد المعاصرة والنقل عن المعاصرة حيث لا يوجد الا وسيلة واحدة وهي النقل عن السابقين وذلك مايسمى بالتاريخ . .

... والمؤرخ حينذاك لا يستطيع مهما اجتهد الا ان يكتب في قراءته وما يقع تحت يده من وثائق ومن الملاحظ انه في بعض الاحيان تكون المعاصرة بالوعي وليست بالملاد .

... ومن هنا اقول لكل من يحاول ان يقتحم محراب التاريخ المقدس ايها السادة ارفعوا ايديكم عن التاريخ فلن يحتمل التاريخ محاولات التفضيل والتزييف الى الابد . . . وليس هكذا يناقش التاريخ ليس بالانجسالات

ولا بالسب ولا باستعراض العضلات في بلاغه كلامية أو خصومات
شخصية نعم فلنرحم التاريخ أيها السادة من السطحية فليس بالمظهرية
ولا بالعشرية يقيم التاريخ .

من هنا فإن هذه الصفحات من تاريخنا المعاصر لم اتردد لحظة في
أن اكتبها حماية للتاريخ ودفاعا عن الحقيقة ورغم اعتراض كتسرين ممن
الرجولى في نصنحى من الكتابه والخوض فى التاريخ المعاصر بحجة انها لن
تكون كتابة لوجه التاريخ مرة ومرة اخرى بحجة أن التاريخ الصحيح
والصادق لا يكتب فى ظل السلطة فلا بد من اخفاء اشياء والتلمق والزلفى
خونا من المدام وتارة ثالثة بان الكتابة المجادة للتاريخ لابد ان تعتمد على
الدراسة الوثائقية ولكنى — رغم كل هذه التحذيرات كنت واثقا اننا على
منبة فجر صادق للديموقراطية يتبع للقلم ان يتحرك بحرية فى دولة
المؤسسات وان الانفتاح الفكرى لا يخشى منه شيئا طالما انه من اجل
مصر ليس الا .

وماهدت نفسى أن اكتب هذه الحراسة بلا خوف لائى من المؤمنين أن
المتقنين بسكوتهم على الظلم والطغيان كانوا سببا غير مباشر فى استمرار
حكم الطغاة . . . كما أن جبن المتقنين وهم قادة الراى العام فى المجتمع
بحكم وضعهم — حطم معنويات الجماهير التى تاهت فى بيداء واسعة ضالة
الطريق لا تعرف أين الحقيقة وعاشت فى سراب تسيطر عليها غشاوة . من
الضلال فى ظل دعايات سياسية وشعارات براقة خاوية افلست عند أول
مصادم حقيقى واثبتت أنها خواء من كل محتوى .

ولقد شجعنى أيضا على كتابة هذه السطور أن مصر الآن فى مفترق
الطرق لتقييم الماضى وبالأذات ماحدث خلال فترة الحكم الناصرى وبالتحديد
ماذا كانت عليه مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .
وارتفعت الأتلام . . . بعضها يريد شجب كل الماضى والآخر يدافع بهرارة
وكتب كل من يهوى الشهرة وكل من يريد الحصول على نيشان . . . كتب
الجميع وتناقضت الكتابات بصورة صارخة واهتزت القيم أمام الجيل
الحديد وتراقصت الصور أمام الإذهان وأصبح الجميع يتساقطون نصديقي

من ؟ ونكذب من ؟ فالبعض كتب بحقد وكراهية والآخرين كتبوا بفسير موضوعية في محاولة للدفاع وباختصار فتحت باب المرافعة في القضية وأصبح من حق المؤرخين ان يشاركوا بالرأى الصادق وبالفكر الواضح وبالتقييم العلمى المستند للواقع الوثائقى .

صحيح أننا لا نفكر ان بعض الكتابات السابقة حملت في احشائها بعض الحقائق المذهلة ولكن التبرير كان ممزوجا بالخيال ومن ثم جاءت معظم — وليس كل — هذه الكتابات بعيدة عن الحقائق التاريخية وفيها المبالغة والتشديد والبعض اتسم بالاساءة والقصور الى جزء حتى من نبض التاريخ المصرى .

ومن هنا تجيء قيمة هذه المحاولة ...

اولا — لأن كاتبها عاصر في خلال كفاحه العلمى احداثا وشارك في العمل السياسى فترة ليست بالقصيرة من حياته وكان قريبا من السلطة الى حد ما وشاهد بناء التنايم السياسى في فترات تطوره كما عمل فترة داخل القوات المسلحة مشاركا في التمهيد لما حدث في اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ثانيا — لأن هذا الكاتب بلا ادعاء يملك وعيا وادراكا بحركة التاريخ ويمكن ان يقدم شيئا تحليليا موضوعيا نتيجة لدراساته .

ثالثا — لأن هذه المحاولة استندت في اول ما استندت على الوثائق الاصلية لهذا الموضوع .

رابعا — هذه المحاولة لا هدف لها الا الحقيقة الموضوعية بعيدا عن كل المهاترات .

وقد زادتنى دراستى لهذه الوثائق ثقة كبيرة وايمانا اقوى بأن بلدى مرت بمحن كثيرة ولكن مصر قادرة على الصبر وفى نفس الوقت لن تخضع لديكتاتور ولن تركع لراكز قوى فمهما كان الظلام فايما الجماهير كان يؤكد دائما ان الفجر حتما سيزرغ وأكن الجماهير تأمل ان يكون اشعاع الفجر صادقا هذه المرة .

ان المرض داخل نفوسنا ولم نعرف كيف نواجهه بشجاعة حتى جاءت
نكسة ٥ يونيو فخلقت فينا روحا جديدة واسقطت قلاما واحرقت تمائيبا
وحطمت اصناما ... لقد خلقت فينا الهزيمة روح المواجهة وروح الشجاعة
لواجهة المستقبل .

لقد كان زوار الفجر هم الاعمدة التي استندت اليها دولة المخابرات
ودولة الحراسات ودولة المعتقلات التي اسستها مراكز القوى وظنت
نفسها قادرة على كل شيء ولكنها فشلت في كل شيء حتى ما ارادوا ان
يمنعوه لصالح الجماهير كانت اساليبهم سببا في ان يكسر الشعب بكل
شيء وان تقف في سلبية ولا مبالاة تجاه ما يحدث حولها .

ومهما كان الذي حدث فنحن نؤمن ان السلوك الذي كان لا يجب ان
يعود وان الاتهامات المدعمة بالأدلة هي دعوة للبناء والاصلاح اما اذا
كانت تلك الاتهامات بغير دليل فهي دعوة للهدم والتخريب ونحن في حاجة
الى البناء لا الهدم واذا كنا نبحث عن الحقيقة ونريدها فلانها امضى سلاح
للانتصار على حب السلطة داخل نفوسنا وشهوة التسليط على جماهيرنا .
نحن نؤمن ان طريق النصر شموحه العدل والايمان والحرية ومن هنا
كان لابد وان نبحث في سنواتنا الماضية لتجنب السلبيات ونتعلم منها
وعيا ودرسا من التاريخ ونعمق الايجابيات لننتقل بها الى الافضل دائما .

لقد اثبتت احداث التاريخ في مصر ان الحرية والديموقراطية والعدالة
السياسية لا يمكن ان تحيا في جو خائف مشحون بالقلق والتوتر والضغط
الاجتماعي ، كما انه عندما يحدث تصادم بين حكم اقلية وبين رغبة الاغلبية
فحتما السلطة خاطئة ... الا ما ندر .

لقد كانت مراكز القوى لا تطبق معارضة وكبلت الضمير والشرف
بقيود حديدية ودفعت مصر الثمن فادحا وذلك لابتعاد الكثير من ابنائها
للدفاع عن الحرية وتقاعسهم في الدفاع عن الديمقراطية وان كنا لا نفكر
ان البعض من المواطنين تحملوا الواجب بأمانة وشرف ولاقوا في سبيل
ذلك الكثير من الهول .

ولكن كان الألم أكثر لأن الأغلبية صمتت عن قهر ورضت بالهزيمة
والكبت النفسى وتحطم من ثار من الشباب ومن تمرد من المثقفين .

لقد كانت سنوات الهوان العصبية في حياة مصر هي حكم مراكز
القوى لها وشكلت في تاريخنا احلك الايام وعاش من اعتقل من شباب مصر
وشييوخها ورجالها في سجون بلا ذنب سوى انهم قالوا لا ... حيث اهدرت
أدميتهم وهتكت أعراضهم .

ولقد كانت قمة السلطة التي تمتع بها مراكز القوى هي اللجنة
العليا لتصفية الاقطاع، تلك اللجنة التي اباحت كل شيء ووضعت مواصفات
قياسية في الديكتاتورية والانتهازية حيث كان الناس يعتقلون لاقبل وشايه
ويتعرضون لكل شيء ... لقد كانت حقا اياما اقصى من ايام محاكم التفتيش
في أوروبا وتفنن رجال المخابرات في تليفيق الاتهام لصفوة شباب مصر من
محامين وأطباء ومهندسين وضباط وطلبة ورجال دين واعترف بعض هؤلاء
بجرائم لم يرتكبوها وذلك ليتخلصوا من هلاك محقق .

فهل سيسامح التاريخ هؤلاء الذين احاطوا مصر بهذا السياج وهذه
القضبان ؟ ولقد وضع لنا ان قدرات العسكريين عموما — الا فيما ندر —
على استيعاب التعاليم المدنية السامية للديموقراطية امر شديد التعقيد
رغم ان اول درس للقيادة هو العمل كفريق والتخطيط الواعى والقيادة
الاقتناعية وليست القيادة الارغامية هي التي توصل للنصر .

وعندما تسلب ارادة الانسان ويصادر رايه ويحجز على حريته
يتحول الى مجرد هيكل ويصبح ميتا حيا ... مجرد كيان سلبي لا يقدم
لمجتمعه ما يفيد وانما يفكر في الهروب بشتى السبل .

ولكن ماساء المجتمع المصرى كانت دراما قاسية وعنيفه عندما
تشكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بعد حادثة كمشيش وبعد ان استغلت
العناصر المتطرفة هذه الحادثة لاثارة الحقد الاجتماعى وهول الموقف .
وحيث كانت البداية خاطئة فلا بد ان وان تكون النهاية خاطئة ايضا .

وتمت اشياء في السر لم يسمع عنها التاريخ ولكن التاريخ لا يترك
ابناءه المخلصين عرضه للرياح كما أن التاريخ لا يرحم اعداء الحياه
المضللين والمزيفين ... لقد عاشت اللجنة في كهنوت سرى هي واجتماعاتها
ولم يظن احد انه سيأتى اليوم الذى سيقف فيه الجميع امام محكمة التاريخ
وان كل نمل او كلمة ستحسب عليه .

ان التاريخ لم يتوقف على عكس ظنهم وكان لابد لهدم الضحايا وان
يتحرك ... وماساه المجتمع تبدا بصمت الانسان على الخطا ولو كان
الخطا صغيرا .

املى ان اكون بهذه الدراسة التى اقدمها في سبعة اصول قد قدمت
لوطني شحنة مضيئة على طريق الامل لاجتمع عادل ... لا ظلم فيه
ولا احتقاد ... لا ضيق فيه ولا كراهية ... مجتمع الانسان المؤمن ...
الانسان الثورى ... الانسان الجديد الحر الذى تسعى لبنائه في ظل
سيادة القانون ... في ظل دولة المؤسسات ... في ظل دولة العلم
والايمان .

واننى اسأل الله التوفيق وهو على كل شئ قدير .

مصر الجديدة ديسمبر ١٩٧٥

الفصل الأول

على هامش الحقيقة

تعتبر الآثام التي ارتكبتها لجنة تصفية الاقطاع في حق المجتمع المصري من الناحية الانسانية اكبر وصمة في تاريخ الرجال الذين تكونت اللجنة منهم الا النادر من بينهم ... ولم يستطع احد ان يكشف السر وراء هذه اللجنة ... هل هي مزيد من الساطة منحت لعبد الحكيم عامر و. ب. له ام انها محاولة للايقاع به حتى يفتقر مكرهية الجماهير (١) ام انها حركة تصفوية رغب بها الناصريون الوتوف ضد الرجال الذين حول المشير عامر. ام انها افلاس من الناصرية من تصورها في تحقيق الآمال الاقتصادية للشعب فارادت ان تشغل الجماهير عما يدور في المسرح الاقتصادي وابعاد انظارها عن الطبقة الجديدة التي بدأت تتكون وتسلب لنفسها كل شيء ام انها حقنه حياة للتنظيم السياسي اريد بها ايجاد شاغل له ام انها فوق ذلك كله محاولة ذكية لتحويل ما حدث في اليمن من مأساة ؟

(١) رغم ما كان موجودا على سطح الحياة المصرية السياسية في ذلك الوقت من وفاق بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الى درجة ان عبد الحكيم كان هو النائب الاول لرئيس الجمهورية وكان نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الا ان ذلك كان زيف وضلال فقد اخطت الرفقاء وكان اختلافهم من وقت طويل ولعلنى لا اجانب الصواب اذا قلت انه بدا في سنة ١٩٥٩ خلال حرب السويس حيث حدث اول احتكاك حقيقى بين عبد الناصر وعبد الحكيم ذلك ان عبد الحكيم اصدر امره بانسحاب الجيش المصرى من سيناء وكان عبد الناصر يعارضه الانسحاب .

وفي اواخر سنة ١٩٦١ نشب الخلاف الحاد الثانى بين عبد الناصر وعامر والسبب حادثه انفصال سوريا ثم رغبة عبد الناصر الحد من سلطات عبد الحكيم كقائد عام للقوات المسلحة وحصر حق التعيينات في الجيش على مستوى قادة الكتل السياسية (أى رئيس الجمهورية) ومجلس الرئاسة وكذلك ادخال المكاتب السياسية الى القوات المسلحة (على الطريقة الموفيقية) واشراك القيادات العسكرية في التخطيات السياسية ورفض المشير هذا الاتجاه وامر على رفضه مهددا بالاستقالة ثم هدأت العاصفة ولكن مراكز القوى حول عبد الناصر بدأت تطلق الاثامات على المشير وفي سنة ١٩٦٢ بدأت المناقشة لعادة على مستوى مجلس قيادة الثورة والاجهزة السياسية العليا بحثا عن صيغة جديدة للحكم وكان البعض يرى ان تكون السلطة مطلقة في يد عبد الناصر والبعض الاخر يرى ان يكون الحكم ديموقراطيا وان يتوفر للناس تدبر من الحرية وكان المشير يعتقد الرأى الثانى وبدأت هوة الخلاف تزداد وساعدت عليها رجال عبد الناصر فلم ير عبد الحكيم عامر بدا من الانسحاب من السلطة وتقديم استقالته فعلا قدم لعبد الناصر كتاب استقالة (صورته منشورة في نهاية الكتاب) ولكن لم يقبل عبد الناصر هذه الاستقالة كما نشطت الوسايط الخيرية لحمل المشير على التمدول عن استقالته وكان كمال الدين حسين أبرز هؤلاء الوسطاء ورضى عبد الحكيم بان يكون نائبا للقائد الاعلى للقوات المسلحة بدلا من ان يكون قائدا عاما لها ومرت العاصفة في صمت وكانت النتيجة ان سلطات المشير أصبحت اقل مما كانت في الماضى

انن لماذا استند عبد الناصر رئاسة هذه اللجنة له وانه فعلا سؤال جدير بالاجابة عاباً ؟

الواقع ان كل هذه الاسئلة تدور بالذهن وتستحق الاجابة عليها ولكن لا يملك اى باحث او مؤرخ ان يقول كلمته الفاصلة بدون الوثائق التاريخية .

صحيح انه لا توجد علة واحدة لتفسير ذلك الحدث الا انه من المؤكد انه توجد مجموعة من العلل دعت الى قيام هذه اللجنة والى ان تتمتع بسلطات مطلقة لم يسبق لاي لجنة مماثلة ان حازت مثل سيادتها .

والواقع التاريخى يقتضى منا ان نعود الى الوراء قليلا لكى نبحث بختينة التصفية القطاعية التى تمت فى مصر على يد ثورة سنة ١٩٥٢ .

جاء قانون الاصلاح الزراعى الاول فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ اول معول ليهدم القطاع الزراعى فى مصر ولكن ظلت سياسة الثورة الاقتصادية بالنسبة للقطاعات الاخرى سليمة . ولقد قام الكثيرون بشرح قانون الاصلاح وتشريحه وكانت النتيجة النهائية هى ان الفلاح لم يصل الى ما كان يحلم به من وراء صدور هذا القانون وفى نفس الوقت لم تسقط سلطة الاقطاعيين كما ارادت او كما كانت تحلم به الثورة ورجالاتها .

وقد دعى ذلك الى صدور عدة قوانين للاصلاح كان آخرها هو الذى حدد الملكية للفرد فقط بخمسين فداناً وملكية الاسرة بالا تزيد عن مائة فدان .

وصدرت مجموعة القرارات الاشتراكية لتبنى لمصر قاعدة للعديل الاجتماعى من اجل الاغلبية ولكن التطبيق الاشتراكى قصد به فقط ان يكون رمزا ولم تلبث الاشتراكية بسبب سلوكيات الكثيرين ممن احاطوا بالثورة وتسلقوا فى انانية وانتهازية وتحصنوا وراء السلطة والحكم ان طعنت فى ذات الوقت الذى شعرت الجماهير بانفلاس الشعارات التى رفعت لتطبيق الاشتراكية تطبيقا سليما وبدأت القاعدة تحاول ان تحصل على مكاسب لها دون ان تؤدى المقابل من المسئولية وتحمل مفاهيم الحركة الايجابية للعديل الاجتماعى والانطلاق فى تيار الدفع الثورى .

وفى خضم ذلك كله كانت مصر تموج بتيارات سياسية رائدة لو وجدت المحتوى الاجتماعى الصادق والايديولوجية السليمة لكانت ثورة ٢٣ يوليو طفرة حقيقية بل وخيالية فى التقدم والنمو فى تاريخ مصر المعاصر .

وفي ظل هذا كله سيطر على قمة الحكم رجلاان ... رجل عاظمي
تحكم في فترة ما بعد انقلاب سوريا وعلى وجه التحديد ابتداء من سنة
١٩٦٢ هو ورجالاته في كل محاور السياسة الداخلية ذلك الرجل هو عبد
الحكيم عامر والذي ظل في شبه سلطة مطلقة داخل مصر مساعده اجهزة
معينة على راسها شمس بدران وصالح نصر وغيرهم ... ورمز الثورة
الذي كان يريد ولكنه لم يملك الارادة الكافية ولا الظروف المناسبة لتحقيق
ما يريد من بناء تنظيم سياسي ووعي جماهيري ولم تحس الجماهير في
القاعدة بما كان يدور في كرسى السلطة في القمة وهو الرئيس جمال عبد
الناصر .

ولكن لم نتعجل الاحداث فلنبدا الآن بالخطوة الاولى لبداية الصراع
بين توامي الثورة والتي لا نبالغ اذا قلنا ان ذلك الصراع ساهم في ازديادية
القيادة واضعفت من السلطة الشرعية بل وكان ضمن الاسباب التي ادت
الى نكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

بداية الصدام : —

من المؤكد انه عقب الحركة الانفصالية في سوريا واهتزاز مركز
المشير لما قيل من كثرة افعال بعض رجاله هناك ... بدا صدام بينه وبين
عبد الناصر وكانت ساحة الصدام هي عملية تنظيم القوات المسلحة المضربة
او بمعنى آخر زيادة قبضة عبد الناصر عليها وزحزحة عبد الحكيم عامر
ورجاله عن الجيش تدريجيا وكان عبد الناصر لا يعنى عبد الحكيم من
مستوليته عما تم في سوريا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ... كيف لا وعبد
الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير في سوريا كان هو قائد الحركة الانفصالية
فيها .

ولكن تصدى عبد الحكيم بايعاز من رجاله ضد محاولة عبد الناصر
هذه وكان على راس من شجعوا عبد الحكيم للحفاظ على سلطانه داخل
الجيش العقيد شمس بدران — ذلك الرجل اللغز في التاريخ المصري للثورة
٢٣ يوليو حتى الآن وكان هذا التصدى يعنى تهديد عبد الحكيم عامر بالتلويح
باستقالته ثم فرض القوات المسلحة عبد الحكيم عامر على عبد الناصر
بالقوة مهما كان الامر وترجم المؤرخون ذلك الحديث بما يسمى بالانقلاب

الصامت حيث يتول بعض الشائعات المسئولة انه في سنة ١٩٦٢ قام عبد الحكيم عامر بانقلاب ابيض ضد عبد الناصر بسبب محاوله الاخير التدخل في شئون القوات المسلحة من خلال قانون إصداره يقضى بأن تكون سلطات الترقية لأعلى من رتبة عقيد في يد عبد الناصر وقال البعض في تهويلهم لهذا الانقلاب الصامت انه بعدها تحول عبد الناصر الى مجرد واجهه لا حول لها ولا قوة . اى اصبح يملك ولا يحكم وقال المروجون ان عبد الناصر بقي راضيا بهذا الوضع من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٧ اى حتى وقعت الفاجعة فانتهض يطالب نائبه الأول بسلطاته التى سابه اياها واطاح به حيث كان المناخ السياسى مساعداً له وحيث كسرت القوات المسلحة التى كانت مونا لعبد الحكيم وحيث اعطت الجماهير لعبد الناصر صكا بتفويض كامل من اجل ازالة آثار العدوان . ونع ان ذلك الانقلاب لم تكشف عنه الوثائق التاريخية حتى الآن ولن تعرف حقيقة ماجرى الا بعد مضي مدة طويلة وحين يتكلم الذين عاصروا هذه الحادثة الا اننا يجب ان نقرر ان عبد الناصر كان اقوى من ان يتحول الى واجهه ومع ذلك فقد كان الكى من ان يقف امام الإغصار وفي الوقت نفسه نحن نقرر ان عبد الحكيم كان شخصية محبوبة جدا من الجيش الا انه كان مخاطا بهيئة مكتب قوية النفوذ عليه . . صحيح انها اخلصت له ولكن ليس من اجل المبادئ وانما من اجل المصالح . . الا اننا نقرر أيضا انه ليس من المعقول ان تصل شخصية المشير الى حد مجوه لشخصية عبد الناصر والا لما كان وضعه عبد الناصر على رأس القوات المسلحة ومنحه كل السلطات التى كان يتمتع بها وعبد الناصر الثورى بالطبع كان يعرف معنى ان يمسك بزمام القوات المسلحة رجلا قويا .

صحيح ان أحداث الثورة وملفاتها تحفظ لعبد الحكيم الكثير من الثورية ولكن الذى لا شك فيه ان عبد الناصر ظل يتربع فريدا على كرسى الحكم وبلا منازع كان اقوى شخصية وأكثر دهاء من كل من احاطوا به باستثناء السادات .

وأيضا الذى لا شك فيه ان عبد الناصر ما قبل ١٩٦٧ كان اقوى بكثير ما اصبح عليه بعد النكسة. وظل يلحق جراحه كالأسد الجريح بعد هذه النكسة تاركا كل شئون الحكم لمن حوله . . . لا يهتم الا ببناء القوات

المسلحة ... ووقعت مضر نتيجة. لغياب ضميرها فريسة لمجموعة من السفاحين أخلاقيا وسلطويا ... انتهزوا فرصة الثقة التي منحها إياهم عبد الناصر فعاثوا في الأرض فسادا وحملوا عبد الناصر المسئولية عن أفعالهم أمام التاريخ .

بقى أن نقول أن عبد الحكيم عامر بالرغم من صفاته الطيبة كإنسان وكرجل فيه نخوة ورجولة لم يكن طموحا إلى أبعد مما وصل إليه ... وفي التاريخ من يصلح أن يكون دائما في المركز الثاني ويظهر ويبرز من أن يكون في مركز الصدارة والمواجهة كرجل أول ... من هؤلاء يمكن أن نعد المشير عامر وخاصة لو علمنا أن عامر لم يكن يملك الجلد أو الصبر بحكم تكوينه الصحى والنفسى ولعل هذا هو السبب المباشر في أن شخصا كشمس بدران مدير مكتبه استطاع أن يكون هو القائد الحقيقى للقوات المسلحة وكانت جميع الرتب الكبيرة في الجيش تعمل له الف حساب ... والواقع أن هناك نظرة تاريخية محايدة تقول أن شمس بدران كان أنقى من أحاط بالمشير وكان جلدا دؤوبا ولكنه كان طموحا ... ومما يؤكد هذه النظرة أنه لأول مرة في تاريخ الجيش المصرى الحديث والمعاصر يحمل عقيد إلى أن يصبح وزيرا للحربية .

لقد اكتفى المشير بأن يكون الرجل الطيب الذى يحل الأزمات الشخصية للضباط وقد أحبه الضباط لذلك وأصبح له شعبية هائلة في داخل القوات المسلحة .

ولا يمكننا أن نقرا ما كان يدور في ذهن عبد الناصر حول مواجهة لما حدث ولكننا على ثقة أن عبد الناصر كان يعلم أن حول المشير مجموعة خطيرة قد تخلق منه شيئا جديدا وقد تغريه على عمل ما وكان عبد الناصر يدرك أيضا أن ذلك سوف يخل بموازن القوى في السلطة الداخلية ومن ثم زأى عبد الناصر ضرورة العمل للسيطرة على هذه العناصر إلا أن ذلك لم يكن سهلا ومن ثم قام عبد الناصر بتعيين محمد فوزى الموالى له رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية ولم يتن هذا التعيين محل رضاه المشير ولكن عامر لم يرض بتقصيد الخلاف بينه وبين عبد الناصر إلى حد

المدام مؤمنا أن محمد فوزى ليس بالشخص الخطر مادام اتباع المثير يحكمون قبضتهم على كل الأمور داخل الجيش ومن هنا لا نبالغ إذا قلنا أن سيطرة عبد الناصر كانت تكاد تكون صفرا في ذلك الوقت على القوات المسلحة وأثبت المثير ومن حوله أنهم قادرون على السيطرة على القوات المسلحة وأن أى محاولة من جانب عبد الناصر للتدخل أبعد من هذا لسحب سلطاتهم كانت كفيلة بحسدام على ومسلح أيضا .

وقد حدث ذلك في يوم ١١ يونيو سنة ١٩٦٧ عندما أجبرهم عبد الناصر على تقديم استقالاتهم فقاموا بمحاولة انقلاب فاشلة ، وسكت عبد الناصر على مضض وترك للقوات المسلحة في يد عبد الحكيم ورجاله (١) ولكن ناصر كان يتحين الفرصة لتخفيف قبض العامين على القوات المسلحة ومن هنا كان يحاول أن يضع بعض رجالاته المخلصين في الأماكن الحساسة داخل الجيش . وبدأ صراع الرفقاء وانقسمت المجموعة الثورية في مصر وتساقط رجال مجلس قيادة الثورة الواحد وراء الآخر (٢) والأسباب كانت

(١) جاء في مذكرات محمود الجيل سكرتير رئيس جمال عبد الناصر في عدد روز اليوسف الاثنين ٤٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥ العدد رقم ٢٤٨١ أن أول شرارة في الخلاف بدأت مع حرب ١٩٥٦ والخلاف الثاني عقب الانفصال سنة ١٩٦١ وفي المدة الأولى قدم عبد الحكيم عامر استقالته لأنه شعر أن عبد الناصر لم يعد يثق فيه كما كان وقد سارع عبد الناصر وقتها وأصلح ما بينه وبين المثير وتم سحب الاستقالة ونجت العلاقة بينهما من هذه العاصفة . وفي المرة الثانية لم يقدم عبد الحكيم استقالته لأنه وجد من يقدم إليه — في لحظات هزيمته هذه — سماعة يعلق عليها كل المسئولين وكانت السماعة هي جمال عبد الناصر وقالوا لعبد الحكيم أن عبد الناصر يخشاه وأنه هو الذي حذر له حفرة المدوان الثلاثي ثم حفرة الانفصال السوري وقالوا له أن عبد الناصر يهيمه أن « يحرقه » أمام الرأي العام حتى يتفرد وحده بالزعامة وحب الجماهير ... وهو لهذا يختار له المهام الصعبة .. قيادة الجيش في مواجهة ثلاث دول ثم حكم سوريا عشية انقلاب كان يعرف أنه مدبر وطبيعي أن يميل الإنسان إلى تصديق ما يرفع المعب عنه ويلقى مسئولية أخطائه على غيره وعبد الحكيم عاجز في النهاية أنسان ولكن من الذين همسوا في أذن عامر بهذا التفسير أنهم غريقان .

الأول ز نفس الذين كرهوا علاقته الوثيقة بعبد الناصر وسعدا دائما إلى الاقناع بينهما .

الثاني : رجاله الذين عملوا تحت امرته وفي مكتبه والذين كانوا يستفيدون من موقعه المميز في الدولة وهذا الفريق الثاني كان الاخطر .

(٢) كانت أول استقالة هي استقالة يوسف صديق في فبراير سنة ١٩٥٣ وكانت ثاني استقالة صلاح نسلم في سنة ١٩٥٤ فندبلا فشل في مهمته في السودان وأنهم بأنه المسئول عن ضياع السودان وفي سنة ١٩٥٤ خرج خالد محيي الدين من مجلس الثورة بسبب اتجاهاه بأنه يعرض صلاح البرلمان ضد الثورة وفي هذه السنة قرر عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين

دائما خفية وأعلن مجلس رئاسة لم يباشر عمله الا لمدة ثلاثة شهور فقط ثم بدا عبد الناصر يمارس هوايته المفضلة في الحكم الانفرادى مستندا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذى اعطى لرئيس الجمهورية سلطة مطلقة لم يتمتع بها اى حاكم لهذا البلد منذ قرون ... (٢) ولم يكن ذلك لصالح مصر ولا لصالح الثورة . وقد قسمت السلطة في ذلك الوقت كالآتي : —

السياسة الخارجية تركت في يد عبد الناصر ، القوات المسلحة لعبد الحكيم عامر والسياسة الداخلية لمراكز القوى المتصارعة بين كل منهما (وقد جاء في مذكرات محمود الجيار في عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ان تاريخ مراكز القوى لا يبدأ بالمركز الاخير الذى صفاه السادات وانما يبدأ قبل ذلك بكثير والغريب ان احدا لم يهتم حتى الان بالتاريخ السرى لهذه المراكز مع انه يفسر كيف انتهى الحال بثورة يوليو الى الوضع الذى اقتضى انقاذها بثورة اخرى تمت على يد الرئيس السادات في ١٥ مايو سنة ١٩٧١) .

و اول مركز للقوى انشأه برياً ثورة ٢٣ يوليو ورجل المخابرات الأشهر فيها وساعده من البداية سامى شرف ومحيى الدين ابو العز وكان سامى شرف العوبة في يد برياً ولكنه تعلم الكثير من اساليبه من التقاير وخلق اوهام المؤامرات ليعزل عبد الناصر عن الجماهير وانتهى المركز الاول ليظهر الثانى .

الاستقالة احتجاجا على انفراد عبد الناصر بالسلطة وسويت الخلافات وانتهت الازمة ومرة اخرى في ١٤ ابريل سنة ١٩٥٤ قدم بغدادى استقالته بسبب خلافه مع عبد الناصر فقد كان يعارض في اول الامر في احالة محمد نجيب واستقال البغدادي بعد ذلك من رئاسة مجلس الامة وكمال الدين حسين من عضوية المجلس وزكريا محيى الدين استقال لانه قال امام بعض الوزراء « لازم نشيل عبد الناصر » وذهب بعضهم وابلغ هذا الى عبد الناصر ثم استقال كمال الدين حسين من وزارة التربية والتعليم ثم تساقط رجال الثورة الواحد بعد الآخر ولم يبق الا ثلاثة من رجال الصف الاول عند موت عبد الناصر اتور السادات وحسين الشافعى وعبد الناصر نفسه .

(٣) انظر خطاب كمال الدين حسين الى المشير عبد الحكيم عامر في كتاب سنة ثمانية نسجن مصطفى امين ص ٥٦ وقد جاء في المادة الرابعة من هذا القانون :
انه لايحوز المجلس في قرار رئيس الجمهورية باى شكل من الاشكال او امام

والمركز الثانى كما يقول محمود الجيار والذى ورث المركز الاول كان بطله كمال الدين حسين وانتهى المركز الثانى ليبدأ المركز الثالث وكان بقيادة المشير عامر ومن حوله وانتهى المشير وسجن من حوله ، ويلقى الوزير البريطانى (انتونى ناتبخ) المعروف بصداقته الشخصية للرئيس عبد الناصر اكثر من كل من تعرضوا فى مصر وفى البلاد العربية بعض الأضواء فى هذا المجال فى كتابه « ناصر » فقد جاء فى ص ٣٠٩ من كتابه المذكور :

« استغل عامر سنوات ما بعد الحرب فى السويس سنة ١٩٥٦ لإقامة قلعة حصينة من الشعبية حول نفسه تكاد لا تؤخذ وكان عماد تلك القلعة الشعبية هيئة الضباط الكبار ممن كان يدفع لهم عامر مبالغ ضخمة نقدا كلما ساءت أحوالهم المادية ولذلك فضل ناصر تقليص دور عامر السياسى على الا يفرض سلطته الفعلية على الجيش لئلا يصطدم مع هيئة الضباط الكبار الا ان عامرا لم يقتنع بفرض نفوذه الطامشى على الجيش وحمائمه للقواد عديسى الكفاءة من امثال صدقى محمود قائد القوات الجوية بل راح يتدخل فى الوظائف الدبلوماسية والادارية ايضا بالاضافة الى تعيين محاسبين فى السفارات الشاغرة بل لقد استطاع عامر تعيين بعض اتباعه كذلك على راس بعض المحافظات ... هذا الوضع دفع ناصر الى التقرير بان الوقت قد حان لاعادة عامر الى حجه الطبيعى ولتكن ما تكن النتائج والطريق الوحيد للوصول الى هذا الهدف هو نفس اساسى سلطته اى نفوذ عامر الشخصى فى الجيش وقد دعا ناصر صديقه عامر ذات يوم من عام ١٩٦٢ واخبره انه يريد استبدال قائد القوات الجوية وقائدى البحرية والمدفعين وانهم انه بصفته رئيسا للجمهورية فهو المسئول عن جميع شئون الدولة بما فيها الجيش وانه غير مستعد منذ اليوم لتحمل مسئولين الجيش دون ان تكون له السلطة الفعلية للاضطلاع بهذه المسئولية وقد رفض عامر بشدة الطلب وهدد بالاستقالة من جميع مناصبه بما فيها النائب الاول لرئيس الجمهورية تماما مثلما حدث من عام مضى عندهما فكر ناصر بقص جناح رفيقه ولم يستطيع عامر اتجاه اصرار ناصر فى النهاية الا النزول على طلب (الرئيس) ولكن قبل ان تصبح تلك القرارات نافذة المفعول اختفى عامر فى مرسى مطروح وامتنع لبضعة ايام عن الرد على اى كان . وقد استدعى ناصر حالا نواب الرئيس واعلمهم بان عامرا ربما كان ينسحب

إنقلاباً في مرمى مطروح ولذلك فهو يصر على اقالته فوراً إلا أن نواب الرئيس لم يوافقوا على طلب ناصر بحجة أنه لا يجوز اتهام عامر وأذنته في أثناء غيابه فاضطر ناصر إلى سحب اقتراحه . .

وبعد مشاورات طويلة اتفق على أن يتولى عبد الناصر القيادة العليا للقوات المسلحة وأن يصبح عامر نائب القائد العام فأما السياسة الدفاعية فتقرر أن يشرف عليها مجلس للدفاع برئاسة ناصر وعهد إلى لجنة الدفاع الوطني بالإشراف على القوات المسلحة وتألفت تلك اللجنة من البغدادى وعامر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين بيد أن استقالة البغدادى بعد عام ثلث أعمال المجلس فعاد القديم إلى قديمه ولم تنفذ قرارات استبدال صدقى محمود وبقيته زملائه واستعاد عامر نفوذه في القوات المسلحة المصرية . . .

لقد كان عامر منفرداً في إدارة شؤون الحرب واستطاع عامر خداع ناصر بإقناعه أن الجيش المصرى قادر على الدفاع عن مصر على الأقل وحتى ولو كانت قدرته الهجومية موضوع تساؤل وشك بل لقد كتب « ناتج » في ص ٤٢٩ من كتابه أيضاً مواصلة القصة بين عبد الناصر وعبد الحكيم بعد نكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ : -

« واحتراماً لصداقته القديمة لعامر أرسل ناصر مع انور السادات رسالة شفوية يتعهد فيها بعدم اعتقاله إذا غادر البلاد فوراً ويده بشكل ما يحتاج إليه من مبالغ في منفاه ولكن عامر رفض الاقتراح بشدة وأصر على البقاء » ولكن السؤال الآن هل كان عبد الناصر قادراً بالفعل من البداية على ضرب ثلة عامر وحسم أمرها ولم يفعل لأعتبارات عاطفية وإنسانية وهو استاذ التاريخ العسكرى والاستراتيجية أم أنه لم يكن قادراً فالتزم الصمت والبصيرة على الثلة إلى أن يتاح له الخلاص منها بدون تعريض الثورة والبلاد لانقسام داخلى خطير لا تؤمن عواقبه ولستكن الأحداث عجلت ولم تصبر فضربت ضربتها أما عن المركز الرابع والذى تركز في الأقرام الذين نصبوا أنفسهم حمالقة لأنهم جميعاً تربوا في الصف الثانى وعاشوا مراكز القوى الثلاثة السابقين فقد كان يتكون من سامى شرف وشعراوى جمعة وعلى مبرى وكلهم كانوا على هامش

الثورة ثم صلاح نصر وبالطبع كلهم ينتمون الى المراكز السابقة وليسكن المركز الرابع والذي ظل بعض افراده بعد نكسة ١٩٦٧ يتحكمون في مصر بسبب انشغال عبد الناصر في اعادة بناء القوات المسلحة عقب النكسة هذا المركز الرابع تحكم في السياسة الداخلية وظنوا بعد موت عبد الناصر انهم كهنوات الناصرية وانهم منجم الكرادلة الذي ورثوا البابا ولكن كان السادات والشعب لهم بالمرصاد فانتفضت الجماهير يقودها السادات وكانت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

وغيابت الجماهير من الساحة ... لاهزب سياسي ومجلس امة غير قادر على ان يأخذ دوره او فرصته في الحياة الديمقراطية ... ولا ميليشيا شعبية يستند لها القائد في مواجهة الصراعات التي حوله . وفي الفترة منذ سنة ١٩٦٢ — بعد اقرار الميثاق — بدأت محاولات البنين الاشتراكي في مصر ولم تكن محاولة مخطط لها ... فلم تكن هناك كادرات اشتراكية او مجموعات عقائدية ، وخلق القطاع العام ليدار بمحاور رأسمالية كان هدفها الاثراء الجشع على حساب الجماهير ووضع في النهاية ان هذه العقلية الرأسمالية كانت مع سبق الاصرار والترصد تعمل على فشل التجربة الاشتراكية في مصر .

وبدأت محاولة ارتجالية لتصفية القطاع في مصر بدأت كما سبق وان اوضحنا بقانون ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو قانون اصلاح الزراعي الاول ثم قانون اصلاح الزراعي الثاني في سنة ١٩٦١ ولكن وضع مع مرور الوقت ان اصلاح الزراعي لم يؤثر على اكثر من ١٠ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية وعلى اكثر من اقلية ضئيلة من اثرياء الملاك لم يتجاوز عددهم ١٨٠٠ مالكا (١) .

ويبدو ان اصلاح الزراعي في البداية كان في الواقع مجرد وسيلة سياسية هدفها تحطيم سلطان الاسر الاقطاعيين الكبيرة في ريف مصر وقد ارتاح الملاك حينما راوا ان اعادة توزيع الاراضي كانت اقل تطرفا مما كان متوقعا ويؤمل فيه من الكثيرين من دعاة اصلاح بل ان السرور داخل

(١) بيان السيد المهندس/سيد مرعي — وزير الدولة للاصلاح الزراعي في مجلسي الامة

في ١٩٥٧/٨/٥ ص ٦٠٦.

الملاك عندما راوا ان المحاولات لتحديد ايجارات الاراضى ولجور العمال الزراعيين كانت متعذرة التطبيق فى مساحات واسعة من الاراضى وفى تقرير البنك الاهلى السنوى لعامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ يمتدح رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى الحكومة لسييرها ببطء فى تطبيق قانون الاصاح الزراعى . وقد واجه هذا القانون الاعتراض الشديد عليه من كبار الملاك واعتبره البعض بداية التدخل الحكومى وبانه مقدمة لاستيلاء الحكومة على مشروعات اخرى فقد اثار هذا القانون حوله المخاوف والشكوك ودأوا فيه انتقاصا لحق الملكية .

والواقع ان الثورة لم تستهدف بقانون اصلاح الزراعى الاول رقم ١٧٨ الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تصفية الكيان للرأسمالية الزراعية بحسب وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة يمكن استثمارها فى مشروعات صناعية . وقد ظلت الرأسمالية فى خوف نتيجة لهذا وتقاعت عن الاستثمار . كما ان الفلاح لم يستفد بطريقة التنفيذ ففقدت الثورة الطرفين فى وقت واحد فمن ارادت ان تأخذ منه ومن ارادت ان تعطيه وذلك بسبب التخطيط الارتجالي الذى سفته الثورة والتى لم تكن تملك اية ايدىولوجية اقتصادية بنفس الوضع بالنسبة للايدىولوجية او النظرية السياسية . (٢) .

وفى خطاب لعبد الناصر القاه فى ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال ان « طلبنا الرئيس لم يكن اقتصاديا وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد وتناسى عبد الناصر ان تحرير الفلاح لن يتم بهذه الكيفية لأن ذلك لن يعطيه الشجاعة الكافية كما ان الأيام اثبتت ان الذى انتزع من الاقطاعيين كان بضع فدادين بينما بقى النحكييم وظلت السيطرة . ذلك ان اقرب الوسائل

(٢) فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بدأت الخطوات الاولى لتنفيذ قانون اصلاح الزراعى وقد وقع الاختيار على ١١٢ ملكا باعتبارهم مالكيين لكبر الملكيات الزراعية وبلغت مساحة الاراضى التى استولت عليها منهم حوالى ١٨٧ ألف فدان وهى نسبة لا تتناسب مع حجم الامانى التى وضعها الفلاحون فى هذا القانون كما انه كان من الممكن فرض ضريبة تصاعدية بما يتناسب مع قيمة ما استولى عليه لان الفلاحين تمثروا فى الحصول على أدوات الانتاج وقلت المحاصيل وخسر الدخل القومى بذلك الا ان الهدف كان سياسيا فقط دون مراعاة للتطبيق الاقتصادى الصحيح ذلك ان الثورة طبقت حلولاً وسطى وكان اما ان تصدر بلا تمويض وتكون الفلاح من الزراعة دون ان تحمله عبئا أو الا تصدر قانونا ناقص التكوين .

لتحرير الإنسان من محو أميته وإتاحة الفرص أمامه للتعبير عن رأيه وفتح
تواقد الفكر الديموقراطي للتعبير عن ذاته . والدليل أن قانون الإصلاح
الزراعي طبق فقط على نحو ربع عدد أفراد الطبقة الرأسمالية الزراعيين
الكبيرة وترك الـ ٧٥ ٪ منهم دون مساس أي أنه حتى الهدف السياسي
لم ينجح أيضا وذلك يؤكد الارتجالين في التخطيط وأن الهدف كان مجرد
كسب الجماهير أما من قانون الإصلاح الزراعي الثاني وهو القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ فهو الذي جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان
حيث ثبت من التجربة أن ما كان قد استولى عليه لم يكن كافيا لازالة
الكثير من المناقضات بالإضافة الى أن عدد الأسر التي انتفعت بقانون
الإصلاح الزراعي لم يكن كثيرا أي أن الذين خططوا للقانون الأول لم

يدركوا ذلك الوضع إلا بعد موات ٩ سنوات .
وتبدأ المحاولة الثالثة للثورة في صورة ارتجالية أيضا لتصفية الاقطاع
ولكنها هذه المرة لم تأت على أساس قانون وإنما جاءت محاولة جديدة من
نوعها فريدة في صفاتها ومن تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهي
الدراسة التي نحن الآن بصدد معالجة موضوعها .

ولقد كان في مقدمة أسباب تكوين هذه اللجنة ما حدث في كمبشيش
وأن كان من وجهة نظرنا أن ما حدث في كمبشيش اتخذ ذريعة ليس الا حيث
انتهز الرجال المطامعون في السلطة تكوين هذه اللجنة كسوط في يدهم
يلبون به نداء الحق الاجتماعي في داخلهم متذرعين بالشكليات لينقضوا
على كل شيء ارضاء لشهواتهم وتحقيقا لرغباتهم في الحصول على المزيد
من السلطة . .

وحيثما تكونت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان المشير عامر هو
النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة والقائد
العام لهما . وكانت سنوات الحسم بالنسبة لهذه اللجنة هي مجموعة
شهور ليس الا حيث بدأت في ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ وانتهت من عملها في ٢٧
فبراير سنة ١٩٦٧ أي أن هذه اللجنة استمرت في عملها فقط تسعة شهور
ليس الا ولكنها كانت احدي ألماسي التاريخية في حياتنا بمحاور البعد
التاريخي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيث أن هذه الشهور وعمل

اللجنة خلالها كانت كافية لتحطيم علاقات اجتماعية وتحطيم عائلات وضياع ابرياء في مستقبلهم ولم تترك اللجنة من ذكرا لا طفلا ولد مشوها وبدون تخطيط ولقد كانت هذه اللجنة بأبعاد تكرينها مجموعة متنافرة تبحث عن نفسها وذاتها وتتفق على مصلحتها فقط ولم يكن تصفية الاقطاع في نظرها هدفا أصيلا — كما كان المرجو — بقدر ما كان وسيلة للاستحواذ على مزيد من السلطة والجبروت ولم يكن الاقطاعيون هم الذين وضعوا في القفص بل لقد وضعوا الشعب فيه وذلك بما اعطى لهم من سلطات استثنائية. فوق القانون ، ومن خلال هذه اللجنة تقاربت افكار واتحدت اشخاص وانبرى افرادها لتكوين مجموعة فاشستية لتحكم مصر بعد النكسة وهذه هي قمة المأساة فيما خلفته اللجنة العليا لتصفية الاقطاع من آثار ونتائج .

ومن خلال اجتماعات لجنة تصفية الاقطاع ومحاضرها السرية يمكن ان نستنبط جزءا من معالم الشخصيات التي كان تتكون منها ولكنها ايضا تلتقى اضواء على تناقضات غريبة وشاذة في عالم القيادة ومفاهيمها فمثلا لقد جاء في محضر اجتماع اللجنة المنعقدة يوم ١٩٦٦/٧/٦ قول المشير :

« قبل ان نبدأ العمل لدى ملاحظة اود ان ابدىها بشأن الاجهزة التي تعمل في موضوع الاقطاع في الريف فقد بلغنا من اكثر من مصدر للمعلومات ان هذه الاجهزة تتصرف تصرفات عنيفة مع الناس وهذا غير مقبول مطلقا ورؤساء الاجهزة مسئولين شخصيا عن هذا وعليهم المرور على اجهزتهم للنظر في تحزى الحقيقة فاذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم ان يحدوا منها لاننا لانريد تصرفات عنيفة مطلقا كالضغط على الناس وضربهم وما الى ذلك . ان الامور كلها ستتضح ونحن لا نريد العنف ولسنا في حاجة اليه ولا ينبغي ان تظهر الاجهزة الحكومية بمظهر العنف واريد خلال الاسبوع القادم ان يمر رؤساء هذه الاجهزة بانفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بمثل هذا العمل مرة اخرى او تكرار حدوثه واذا لم تكن هذه الامور قد حدثت وكانت مبالغة فيجربى التاكيد بعدم حدوثها وأخص بالذكر في هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية » .

ومن تحليل السطور السابقة يمكن ان نستنتج اسلوب عمل اللجنة من العنف والاهانة والضرب وما خفى كان اعظم ، وفي نفس الوقت انسانية المشير في مثل هذا التنبيه ولكن السؤال الاهم هل تابع المشير ما جاء في

كلامه بالفعل .. اعتقد لا ومن هنا يمكن أن نقول أن اللجنة العليا كانت بأساليبها سببا في اهانة كرامة الانسان المصرى .. وتسلبت أجهزة عليه مثل الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية وواضح أيضا أن الناس ضحبت وشكت من الأساليب اللا انسانية للحصول على معلومات منهم كشهود بل لقد أجبر بعض الشهود على عدم قول الحق والشهادة الزور ليتمكن اللجنة أن تنتج وتنفذ رغبات السادة أصحاب السلطة داخل اللجنة . وهذا يمدونا بأن نقول أن الشرطة العسكرية في مصر مراكز القوى لعبت دورا خطيرا ورغم أن الهدف الاساسى من انشائها هو القوات المسلحة الا أنها خرجت لتلعب دور البوليس السياسى فى مصر وكانت اقسى منه فى معاملتها للناس وكم من الأبرياء اضطهدت وكم من الضحايا وقعوا فى حبائلها وشباكها .

وقد جاء بنفس المحضر على لسان المشير : —

« لا نريد التوسع فى مرض الحراسة على الشخص وعائلته لأن ذلك يعنى فرصة الحراسة على الشخص وعائلته لأن ذلك يعنى فرصة الحراسة عليه وعلى زوجته وعلى اولاده وقد تمتد الى اولاد اولاده وهى عملية متسلسلة تشمل افراد كثيرين وتخلق جيوبا معادية اكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة اخصها المشاكل الاجتماعية » .

وكان المشير يحل بذلك صورة من النتائج ومن الأعمال التى أنتها اللجنة ومدى مؤثراتها ويطالب بالتخفيف منها ولكن السؤال هل حدث هذا بالطبع لا ومع ذلك يمكن أن نقرر أن عبد الحكيم عامر كان يؤمن بالمسئولية الشخصية وليس بالمسئولية العائلية او الجماعية مع أن العسكريين يؤمنون عادة بأن النعمة تخص والنقمة تعم ولكن افراد اللجنة كانوا ينفذون ما يريدون دون علم المشير ونادرا ما كان يقوم أى جهاز بتوصيل الحقيقة اليه .

يتضح ذلك من أن المشير طالب اعضاء اللجنة بضرورة البحث فى حالات تتعلق بأشخاص متزوجين من سيدات فرضت عليهن الحراسة ومحددة اقامتها فى الوقت الذى يوجد الزوج فى جهة أخرى وطالب باتخاذ قرارات بحيث يكون محل اقامة السيدة محل الحراسة مع زوجها بصرف النظر عن المكان ومع ذلك لم ينفذ هذا التوجيه قط وذلك لما رتب فى نفوس بقية اعضاء اللجنة .

لقد كان عبد الحكيم عامر حريصا على ان تبدو اللجنة في تحقيق هدفها وهو سحب السلطة من تحت اقدام رجال الاقطاع وتقليصهم الى الابد وليس فقط تقليص اظافرهم واتخذ اعضاء اللجنة من ذلك وسيلة لهدر آدمية هؤلاء الاقطاعيين وتجريدتهم من حياتهم المعيشية ليس من باب الايمان بالتقارب والاشتراكية وانما من اجل اذلالهم والانتقام منهم وكان ذلك ولا شك سببا رئيسيا في تدهور تاريخ مصر الاجتماعى في تلك الفترة .

ومن هنا يمكن ان نقول بعد ذلك وبلا مدعاة للشك ان اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كانت هى احدى المدارس التى افرضت مجموعة من مراكز القوى وربطت فيها بينهم حلفا مقدسا .

والسؤال الآن هو ماذا كان اسلوب عمل اللجنة وما هى الاجهزة التى كانت تتحكم فى خطوات عملها وفى نفس الوقت يجب ان نجيب على سؤال ثالث ولكنه يأتى وفقا للترتيب التحليلى قبل السؤالين السابقين هذا السؤال هو : -

ما الظروف التى دعت الى تكوين اللجنة العليا وما هى ملائسات هذا التكوين ؟ .

كانت هناك اسباب بعيدة واخرى قريبة وثالثة عاطفية ويمكن ان نلخص هذه الاسباب فى ان الاسباب البعيدة تركزت فى جشع من يحيطون بالمشير فى الاستئثار بهزيم من السلطة فى الشؤون المدنية بعد ان استحوذوا عليها داخل القوات المسلحة . فضلا عن ان ظروف مصر كانت تمر بمرحلة من التحول الاشتراكى الغامض الغير واضحة المعالم والتى كانت تحتاج الى ثقتين فرأى البعض بعد العجز عن توضيح نظرية ذاتية للاشتراكية العربية ان الافضل المزيد من التحول لحين وضوح ونضوج الفكر الاشتراكى وفى ذات الوقت رأى البعض ان الكثير ممن طبقت عليهم قوانين اصلاح مازالوا يعيشون فى الرفق ولهم نفس سلطانهم وان كان غير رسمى كما ان الفلاحين استفحلوا فى عمليات الوقوع تحت تأثيرها هذا كله بجانب ان النفوذ الشيوعى كان قد بدا يمثل كيانا الى درجة انه حتى بعد سنة ١٩٦٥ صدر قرار للحزب الشيوعى المصرى ان يحل تنظيماته وان ينضم كافراده الى التنظيم السياسى مما يؤكد ان هذا الحزب كان متواجدا بصيغة ما حتى من صدور قرار حل الاحزاب فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ اى انه ظل يعمل تحت اسم

الثورة وبتنظيمات كاملة وكان التقارب للاتحاد السوفيتي مدعاة لأن تؤكد
أننا نسير في مزيد من الإجراءات الاشتراكية .

أيضا من ضمن الأسباب البعيدة عملية الصراع على السلطة بين توامي
الثورة والسابق الافاضة فيه في الصفحات السابقة وربما يضاف الى هذه
الاسباب فكرة اشغال المشير وذلك لتخفيف قبضته عن القوات المسلحة وان
كان هذا الاحتمال بعيدا الا انه ايضا وان تمثل للبعض ان رئاسة عبد الحكيم
للجنة واطلاق يده بسلطات مطلقة من خلال هذه اللجنة في الكثير من
السيطرة والرقابة فان عبد الناصر كان يظن حتما بأن هذه اللجنة سوف
تؤدي في النهاية بالاشاعات وبفقد عبد الحكيم لجزء من شعبيته كما ان
انشغاله — من وجهة نظر عبد الناصر — قد يعطى عبد الناصر الفرصة
للتفكير في عملية التخطيط لكبح جماحه في اشياء أخرى كثيرة سوف تفصح
عنها كتب التاريخ عندما تتاح فرصة الاطلاع على مستندات ثورة ٢٣ يوليو .

اما عن الأسباب القريبة فيمكن تلخيصها في حادثة كمبشيش وهي
وهي الحادثة التي استغلتها الفرق الشيوعية في مصر وعلى رأسها السيد
« على صبر » لتصور أن الاقطاع يريد أن ينقص على الثورة وعلى مكاسبها
في ذات الوقت الذي تصادف قرابة صلاح حسين لأحد اصداقاء المشير
فتمجمعت عاطفية المشير مع تطلع من حوله لمزيد من السلطة في المجال الداخلي
المدنى في ذات الوقت الذي رأت الاقلية الشيوعية هذه الفرصة مجالا لمزيد
من الفوضى الاجتماعية وتحطيم هذه العلاقات وتقليص المجموعات القديمة
الى اقصى حد .

لقد صدر قرار تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في مصر في ١٢ مايو
سنة ١٩٦٦ برئاسة المشير والذي أصدر القرار لتكوين هذه اللجنة هو
المشير نفسه ... ذلك اننا لم نعثر على قرار تشكيل لهذه اللجنة بموقعها
من عبد الناصر وانما وثيقة تكوين هذه اللجنة جاءت موقعة من المشير عامر
وجاء في مقدمة القرار ان ما يصدر عامر هو بناء على « التعليمات الصادرة
من السيد رئيس الجمهورية » والواقع ان ذلك يعتبر شيئا جديدا ... فمن
باب اولى كان لا بد ان يأتى القرار موقعا من رئيس الجمهورية .. ذلك ان
لجنة هامة كهذه كان المفروض ان يصدر قرار جمهوري بتشكيلها خاصة
ان عرفنا ... كما ... يأتى في الصفحات القادمة — حجم السلطات التي كانت
لها . ومهما كانت التحليلات فان ذلك يعتبر شيئا غامضا في تكوين اللجنة

وصدر القرار من المشير على أن تساعد هذه اللجنة جميع الأجهزة التي يرى أعضاء اللجنة الاستعانة بها لمساعدتهم .

وسوف نركز هنا على قضية صلاح حسين كسبب مباشر لاعلان يشكل هذه اللجنة ذلك ان هذه القضية وكما سبق وان قلت استغلتها مراكز القوى والعناصر المتطرفة بصفة أساسية بزعماء على صبرى وغيره وما صاحب ذلك من دعايات ضخمة بأن مصر تكاد تصبح فريسة للعائلات الاقطاعية وانه لابد من مواجهة الموقف وبحزم وجعلت مجلة « الطليعة » من زوجة صلاح حسين (شاهنده مقلد) بطله ومناضله .

هذا مع العلم ان صلاح حسين لم يكن يوماً من الأيام من الفلاحين وإنما ارادت مراكز القوى ان تستغل الحادث وتصوره مع الفرق الشيوعية على انه صراع طبقي وعلى انه صورة اقطاعيين تريد هدم مكاسب الثورة والزحف على الجماهير للانقضاض عليها . . . ولعل ذلك وحده كافياً لأن يبين ان هناك مجموع أخرى كانت وراء تشكيل اللجنة منها بعض ماحلقته في الاسباب البعيدة السابق عرضها .

لقد كان صلاح حسين عضو لجنة الدعوة والفكر في قرية كمشيش مركز الشهداء محافظة المنوفية وقرية كمشيش - مسرح الحادث - هي قرية من قرى المنوفية (يبلغ عدد قرى المنوفية ٣٠٩ قرية تمتد مع ٨ مدن بين فرعى دهباط ورشيد لدلتا النيل على مساحة ٢٩١ و ٣٣٢ فداناً يعيش عليها ١٩٤٧ و ٢٧٠ مواطناً وقت حدوث الواقعة ويمثلون ٦٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة في مصر) وهذه القرية الصغيرة كان لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة فوق أرض زراعية لاتتسع لمباحثتها لأكثر من ٢١٢٠ فداناً .

وصلاح حسين ينتمى الى عائلة « مقلد » وفي تقرير للامانة العامة للاتحاد الاشتراكي كتبه محمد عبد الفتاح ابو الفضل وهو الذى شارك في الكثير من الجلسات السرية للجنة العليا لتصفية الاقطاع كما انه كان اميناً للرقابة والنشر وقد جاء في هذا التقرير :

١ - ان قرية كمشيش يتقاسم فيها النفوذ والجاه والسيطرة عائلتان هما عائلة الفقى وعائلة مقلد .

٢ - ان صلاح حسين اعتقل اكثر من مرة لانتمائه لجماعة الاخوان المسلمين المنحلة .

٣ — أن صلاح حسين لا ينتمى الا بالمظهر للفلاحين وأنه كان يحمل
ليسانس في الحقوق وجاء في تقرير للمباحث العامة أن صلاح حسين كان له
نشاط شيوعى كما ثبت من تقرير المباحث أن هناك فى داخل كمشيش كسان
يوجد فى ذلك الوقت تكتل شيوعى ضد صلاح الفقى زعيم عائلة الفقى والمتهم
الأول فى قضية مقتل صلاح حسين .

ومن الجدير بالذكر أن عائلة الفقى المتهمة بقتل صلاح حسين لم
يطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى وان كان قد فرض عليها الحراسة سنة
١٩٦٢ وانها منذ ذلك الحين وهى تعيش فى عزلة عن مجتمع القرية وان
ثرواتها ركزت فى الالبان ومنتجاته .

وقد طالعنا جريدة الاهرام فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٦ بتحقيق عن حقيقة
الصراع فى كمشيش والفى هذا التحقيق الأضواء على ذلك الصراع
العائلى بين عائلة الفقى وعائلة مقلد وان الصراع ليس وليد الثورة أو صراع
بين فلاحين واقطاعيين وانما صراع قديم بدأ قبل الثورة بسنوات طويلة وقد
قالت الجريدة بالحرف الواحد : —

« أبعد ما يمكن أن نصل اليه من تاريخ اسرة مقلد ان لها روابط قديمة
بالأزهر وان شيخها « على مقلد » كان يعمل فى دائرة السيد الفقى وتقول
روايات كثيرة انهما كانا صديقين وان صداقتهما انتهت بزواج الشيخ على
مقلد من (مبشرقة الشامية) احدى زوجات سيد بك الفقى وربما كان هذا
الحادث وما انتهت اليد وما ترتب عليه من نتائج بعد ذلك أول الاساليب
التي جعلت من بيت مقلد مناهضا لأسرة الفقى ، ولقد انعكس هذا الصراع
على اتجاه البيتين السياسى خلال أزمة الدستور عام ١٩٣١ عندما كان صدقى
باشا رئيسا للوزراء . . واتخذ صدقى موقفا من كل من العميد والمشايخ
المرتبطين سياسيا بباقي الأحزاب التي وقفت ضده وحاربت الدستور . . .
خلعهم صدقى من مراكزهم ، وكان من بين هؤلاء اسرة الفقى التي كانت
سلطة القرية فى يدها وعلى رأسها منصب العمودية الا ان الامر لم يستمر
طويلا حيث عين صدقى مكان العمد المخلوعين عمدا آخرين من الأسر
المناهضة حتى يفوت على خصومة السياسيين نجاح دعوتهم الى مقاطعة
الانتخابات .

فى هذه الفترة تولى الشيخ « على مقلد » منصب العمودية ولكن
بسقوط وزارة صدقى وتولى وزارة توفيق نسيم عادت العمودية الى بيت

الفقى ولم تنسى اسرة الفقى تولى الشيخ على مقلد وكان أول ما فعلته انتقاما أن بدأت عمليات احراق المحاصيل في ارض « مقلد » والتي كانت تمتد على مساحة ٧٥ فدانًا ولم يستطع الشيخ على مقلد أن يستمر طويلا في مناهضة اسرة الفقى التي كانت قد تمكنت في نهاية عام ١٩٣٥ من أن تشتري كل ارض بل انها اقامت من حولها حصارا عزلت بمقتضاه اسرة مقلد عن القرية » .

وليس من المقصود هنا الدفاع عن اسرة الفقى او اى اسرة مماثلة ولكن المقصود هو أن اتخاذ هذه الحالة ذريعة لم يكن مبنيا في الواقع على صدق وقائع وانما كان الهدف هو الاذلال والارهاب ضد المجتمع حيث أنه باسم محاربة الأقطاع خلقت مجموعة يمكن أن نسميها الديكتاتوريين الاقزام حيث أنه يمكن الاستنتاج من أن الصراع بين عائلتي الفقى ومقلد صراع قديم بين العائلتين بسبب احتكار المراكز ولم يكن هدف بيت مقلد مصلحة الفلاحين بقدر ما كان انتهاز الفرص للانتقام من تاريخ سالف ... نعم لم يكن الهدف الا شهوة الانتقام واسترجاع سلطة وليس ادل على ذلك من أنه برغم من أن عائلة مقلد كانت تدرك جيدا أن صدقي باشا عبدو للشعب وأن الجماهير أجمعت على ضرورة عودة دستور سنة ١٩٢٣ وأن الكفاح من أجل ذلك كفاح وطني وهدف نبيل فان عائلة مقلد تتعاون مع عدو الشعب .. ولعل ذلك يعبر عن شيء واحد وهو مصلحتها فقط ... نعم فانه لولا أن عائلة مقلد وقفت مع اسماعيل صدقي لما كان صدقي يقوم بتعيين عمدة كمشيش منها ولأن عائلة الفقى وقفت مع الشعب ضد صدقي فانها فعلا كانت تمثل التيار الوطني ومن ثم بعد انتهاء عهد صدقي عاد اليها منصب العمودية الذي سرق واغتصب منها على غير اساس سوى ان جنسية بيت الفقى كانت هي الوقوف مع الشعب ضد الظلم والطغيان فسبحان الله .. كيف ترى الاوضاع قد تغيرت ليصبح الوطني مجرم والمجرم وطني ... انه باختصار يمكن أن نقرر ان الصراع كان في جزء من واقعة امتداد الصراع عائلي .

ورغم أن حكم محكمة الجنايات اثبت براءة عائلة الفقى مما نسب اليها ويرى صلاح الفقى حيث ثبت زيف كل الاعترافات لانها اخذت تحت الضغط والتهديد والتخوين .. رغم كل ذلك فقد ظهر واضحا ولاشكيا عاطفية

م - ٣ (مأساة العصر)

تعتت اللجنة ضد عائلة الفقى بشكل جعل هذه العائلة فعلا لا تجد القوت لتعيش ويصل الأمر ببعض افرادها الى التسول على ابواب أعضاء اللجنة لنحهم الرحمة فى الحياة والغفران لذنب لم يرتكبه حتى المشير نفسه تخلى عن جوانبه الانسانية داخل اللجنة وعامل عائلة الفقى معاملة شاذة عن كل القواعد والاجراءات حيث كان دائما يرفض أى تظلم او شكوى تأتى من هذه العائلة فكان يقول : —

« كل طلبات عائلة الفقى لا ينظر فيها وهذه الطلبات بالذات نتركها معلقة » .

وفى احد الاجتماعات نجده يقول : —

« لو تفرقت عائلة الفقى بعض الوقت لايهم ويجب الا تتغير محل إقامتهم أبدا » .

بل لقد ظلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تلاحق جميع افراد العائلة المذكورة رغم ثبوت براءتهم مما هو ضدهم وفوق ذلك صدر قرار من اللجنة بفصل جميع افراد عائلة الفقى الذين يشغلون وظائف فى الدولة حتى الطلبة منهم من مدارس الدولة اذا كانت هذه المدارس عسكرية . . بل لا نستغرب اذا قلنا انه حتى لجرد تشابه الأسماء فان اصحاب هذه الأسماء المتشابهة لحقتهم لعنة عائلة الفقى فكانوا يفصلون بلا سبب ولا جريرة لهم الا ان سوء حظهم جعلهم يحملون ضمن اسمهم كلمة الفقى .

ووصل الأمر ان عائلة الفقى بعد ان فرضت عليها الحراسة لم تحدد لأفرادها مرتبات وكانوا بذلك يستبدرون عطف الناس وكانوا ياتسون الى المباحث بنسائهم ويشكون من انهم لم تحدد لهم مرتبات يعيشون منها . . . وكان رد المشير عندما يسمع ذلك يتسم بالعنف :

« اتركهم بعض الوقت فهذا احسن فطالما تسببوا فى خراب بيوت آلاف من الناس واجعلوهم يتسولون ولا يمكن ان تعمل شيئا من اجل عائلة الفقى فى الوقت الحالى » .

وقد شاركت كل أجهزة الدولة فى عزف هذا النغم فوجد مجلس الامة يصدر بيانا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٦ حول حادث كميشيش يقول فيه :

« إن شعبنا ليدرك عن يقين أن خلق الرجعية من قمة السلطة لا يندى بالقضاء عليها وإن جيوب الرجعية المحلية في تعاون مع قوى الرجعية العربية والاستعمار العالمي وحليف طبيعي لهما » .

لقد كان ذلك هو بيان مجلس الأمة وكانت تسيطر في ذلك الوقت على أذهان النواب صورة النزاع والصراع الدائر في اليمن بين مصر والسعودية .

وقد استغل الكثير من أعضاء اللجنة العليا لتصفية الإقطاع فرصة مكتبة عائلة الفتى وطالبوا بضرورة أن تستغل الفيلات الموجودة في كمبشيد بدلا من تركها مغلقة . . ردت تم ذلك بالطبع لمصلحة الكبار وليس الصغارة . ويتضح من خلال مناقشات اللجنة حول موضوع عائلة الفتى أن المشير عامر لم يكن عادلا ولا موضوعيا تجاه عائلة الفتى وإنما كان انفعاليا ولعل ذلك قد يخضع لتفسير الوضع الذي يقول أن صلاح حسين كان صديقا عزيزا لأحد أصهار المشير وبسبب هذا استغل البعض الموقف لاثارة القضية على مستوى رسمي وشعبي وغذاها بعض العناصر الذين كانت لهم مصلحة في رؤية مصر تتمزق اجتماعيا وتتحداهم نفسيا وأدعوا أن هدفهم هو حماية الثورة ولم يكن ذلك ختيتيا . ولر حاسبنا أي واحد من هؤلاء السادة أعضاء اللجنة لو وجدنا مالا تستطيع صنحات التاريخ أن تتحمله بل وتتغنى عن ذكره . ويكفى أن يقرأ المواطن محاكمات شمس بدران وصلاح نصر وعلى صبرى ليعرف الحقيقة عن هؤلاء الرجال وما كانوا عليه من استغلال واستهتار وجبروت وسلطة وخزي وعار وفضائح على المستوى الخاص والعام .

وعلم النفس التاريخي يمكنه أن يجد مادة دسمة عند دراسة شخصية الحاكم ومن حوله قبل ثورة التصحيح حيث كانت العاطفة تتحكم في السلوكيات وحيث يكون رد الفعل سريعا وبدون تفكير في أغلب الأحيان وكثيرا ما كانت تؤخذ الموضوعات الشخصية في شكل موضوعات عامة وتثار مصر ولا تقعد وينتجز الآخرون الفرصة لتعميق هوة الخلاف من أجل تحقيق مطامعهم .

ولقد عقدت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع أول اجتماعاتها في شهر مايو سنة ١٩٦٦ وانتهت اجتماعاتها في شهر فبراير سنة ١٩٦٧ وكان عند

الاجتماعات التي عقدتها حوالي ٢٥ اجتماعاً ووضعت في أول اجتماعاتها المبادئ التي ستسير عليها ولكنها خالفت معظمها .

وخلال فترة انعقاد اللجنة حتى انتهاء معظم اعمالها بلغ مجموع الاراضي التي وضعت تحت الحراسة أو استولى عليها الاصلاح الزراعي نحو ٢٠٠ ألف فدان نتيجة لاعمال اللجنة وبالطبع هل يعتبر هذا هو اقطاعهم والم يمكن ماتبقى لدى الاقطاعيين بعد تطبيق القانون الاول والثاني للاصلاح الزراعي من الاطيان الزراعية كان لا يعبر عن الاقطاع باية حالة لأن الملاك الكبار بعد سنة ١٩٥٢ اتجهوا نحو العقارات والبناء وكثير منهم تخلصوا من الارض الزائدة — الا فيما غدر — بل فوق ذلك يمكن ان نقرر ان طبقة جديدة خلقت بعد الثورة وهي التي حازت وملكت معظم اطيان الملاك السابقين وكان من المفروض ان يلحقهم القانون وأجراءات اللجنة ولكن اللجنة لحقت فقط بالنماذج القديمة لا لسبب الا

كما شملت أيضا الحراسة التي فرضتها اللجنة أكثر من ١٦١٣ آلة زراعية ، ١٢٠ ألف رأس ماشية ، ٣٦٣ فرسا عربيا أصيلا هذا بالإضافة إلى ٩٤ قصرًا في مختلف المحافظات وأبعد عن الريف ما يزيد عن ٢٢٠ فرداً وعائلاتهم ونصحت اللجنة مئات من العمدة ومشايخ البلد والموظفين وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية الزراعية والغيت مناصب عمودية وحلت محلها نقط شرطة وحدد المثير ثلاث مبادئ أساسية لتحكم الإجراءات التي تتخذها اللجنة في الحالات التي تفرض عليها .

١ — عقاب عادل ازاء جريمة ارتكبت .

٢ — الأرض وحدها هي الهدف من الإجراءات وتصفية الامتيازات الطبقية وليست تصفية الأشخاص هي محور الإجراءات الثورية .

٣ — المقاييس الانسانية لا بد وان تخدم .

ولكن للأسف الشديد لم يراع أي مبدأ من هذه المبادئ كما سيتضح من الصفحات التالية . . صحيح أن هناك أوضاع استدعت التدخل حيث عثر على بعض الاقطاعيين يحوزون في منازلهم ٣٤٥٥ عقد أيجار ، ١٨٠ كمبيالة ،

٦٤٠ عقد تنازل عن اراضي زراعية ، ٨٤٠ عقد بيع عرفى ، ٦٠ ورقة بيضاء على كل منها توقيع وقد ثبت ايضا ان واحدا من الاقطاعيين هو « محمد أبو يوسف » كان يسمى نفسه ملك البطاطس كان يملك ٣٠٠ فدان و١٠٠ فدان ٧ عزب كاملة مساحتها ١٢٠٠ فدان ولم تكن ملكيته قبل الثورة تريد على ٣٠ فدان كما ثبت ان حلاقا باخذ القرى اصبح يملك ٢٠٠ فدان ويستأجر حوالي ٢٥٠ فدان وثبت ان اقطاعيا بدأت ملكيته بـ ١٤ سهم ، ١٨ قيراط ميراثا عن والده واستطاع عن طريق الارهاب ان تصل ملكيته الى ٦٦١ فداناً وخيازته وصلت الى ١٤٥٣ فداناً . وهناك اقطاعي استولى على ٢٦١٤ فداناً على ضفة بحيرة المنزلة ، ٥١٤ فداناً أخرى بملاحة البلاشنى .

.. كما ان هناك عائلة بالبيوم كانت تملك خمسة آلاف فدان اقتضبت - ١١٤٧٨ فداناً من اراضي الحكومة كما وضع اقطاعي آخر يده على أربعة آلاف فدان .

ولكن هذه الحالات لا تتعدى عشرين حالة وهي في معظمها حالات استغلالية حقيقية لا يمكن لأحد ان ينكرها ونحن لا يرضينا الاستغلال . . . ولكن ما توسعت فيه اللجنة وما قامت به من مخالفة مبادئ وضعتها بنفسها ولم يجبرها عليها أحد . . . هذا هو الذي يجعلنا نصدر حكماً ضد ما قامت به اللجنة في معظم أعمالها .

ورغم الأسلوب السلمى الذى أعلنت اللجنة أنها ستسير عليها الا أننا نجد المشير عامر يعلن في خطابه أمام القوات المسلحة في « سيناء » عقب تشكيل اللجنة :

« الاقطاع ما زالت له قدره ولكننا سنصفي كل جيوب الاقطاع بلا رحمة . نحن في مرحلة ثورية جديدة ولن نقبل النصب علينا والكلام عن أن الثورة ثورة بيضاء . ليعطوا لأنفسهم الفرص للاستيلاء عليها . ثم يلقبوها الى ثورة حمراء . . . لقد اعطيناهم الفرص الكافية لمدة ١٤ عاماً من الرحمة وبعد هذا تكون الرحمة ضعفاً أو عدم ثورية » .

وهنا نستطيع ان نجد مغالطات ولكن كان لهذا القول صدى في كثير من أعمال اللجنة ولم ترحم اللجنة أحد ممن طبقت عليهم قراراتها .

والواقع الذى يجب ان نقرره ان ثورة ٢٣ يوليو كانت تمر بازمة اقتصادية عنيفة فى ذلك العام وكانت أمريكا ترفض ان تبيع لنا القمح وتوقف تجديد يائض الاغذية بالعملة المحلية وفى نفس الوقت كانت حرب اليمن تستنزف يوميا من دخلنا اكثر من نصف مليون دولار (فى تقدير آخر مبالغ فيه قبل ان حرب اليمن كانت تستنزف يوميا مليون دولار وانها قضت على كل احتياطي مصر من الذهب) ؛ . ولا مانع من ذكر نبذة عن هذه الحرب .

فى عام ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن (بعد ان توفى الامام احمد بأسبوع وتولى ابنه اليدر) وانقسم اليمنيون بين ملكيين وجمهوريين وتدخلت السعودية والأردن لتأييد الملكيين وتدخلت مصر لتأييد الجمهورية بعد ثلاثة أيام فقط من اعلان الثورة وأوفدت مصر المدربين والمستشارون والمعدات العسكرية لمساعدة الجيش اليمنى (عدد هذا الجيش كان ١٨٠٠ جنديا) غير ان ما بدا على نطاق متواضع سرعان ما تصاعد الى شكل قوة حملة مصرية بلغ اقصى عدد لها نحو ٧٠ الف جندي وتدل الاحداث المتتالية على ان مصر لم تكن مستعدة لما ادى اليه تدخلها فى اليمن فلم تكن فى البداية تعلم الكثير عن البلاد أو عن أهواء الحياة القبلية وولاءاتها السريعة الزوال ولم تتنبأ بمدى عمق التورط الذى أصبحت ملتزمة به أو حجم التأييد العسكرى الذى يتحتم عليها تقديمه . وقد دخلت السعودية والأردن فى النزاع اليمنى بعد اعتراف مصر بحكومة السلال بفترة قصيرة ويرجع قرارهما نوعا ما الى رد فعل غريزى ضد النشاط المصرى . وساندت أمريكا السعودية فى تدخلها فى اليمن ومن هنا كانت الطامة الكبرى اذ تحمل الاقتصاد المصرى اعباء ثقيلة وكذلك تحمل الجيش المصرى تضحيات غالية اما الذى دفع الثمن فقد كان الشعب المصرى وفى كل هذا ولدت الضغائن بين عبد الناصر والبيت الملكى السعودى نفورا شخصيا عميقا بين الحكام فى القاهرة والحكام فى العاصمة السعودية . وفى مارس سنة ١٩٦٣ أى بعد خمسة شهور من قيام الثورة اليمنية بدا ان احتمالات تحقيق نصر سريع وسهل بدأت تخبو تدريجيا فى الوقت الذى تتزايد فيه اعباء التدخل ويبدو ان الرياض لم تقدر الشغسور الجمهورى فى اليمن حق قدره وانها تصورت ان الحرب القبلية سوف تؤدى بسهولة الى عدم تقبل الوضع الجمهورى — المصرى المركز فى المدن ومن ناحية القاهرة لم يكن ادراك كاف بالطرق القبلية او صعوبات الاشتباك فى

معارك حاسمة ضد قوات عصابات صبراوية وقد عانت من عدم الخبرة السياسية وجهل « الاشقاء الثوريين » بالنظام الجمهورى وعدم وجود أى جهاز مالى أو ادارى تقوم عليه حكومة جديدة وكانت الولاءات القبلية غير ثابتة فكلما طال أمد القتال وكلما أصبح أكثر تعقيدا زادت رغبة القبائل فى الحصول على المعونة من كلا الجانبين ولكن دون أن تخلص لى منهما فضلا عن ذلك فإن ما بدا كتنفيذ فنى مصرى للقوات الجمهورية سرعان ما أصبح جيش حيلة مضرية يتحمل ثقل ومשאق المعركة وبدأت أنباء الإصابات ترد الى القاهرة ووصلت مصر الى نقطة حرجية لا يمكن أن تتراجع وكان عليها الاستمرار لحين قرب النكسة عندما آمنت بعدم جدوى يقائهما فى ظل الظروف الشائكة ولكن بعد أن ضاع منها الكثير الذى لا يعوض من المال والرجال .

وفى ظل هذا كله بدأ تنمر الناس والبحث عن موارد مالية للحكومة وتصدير سخط الجماهير الى نواحي أخرى حتى لا تنفرد على حكامها فكان ميلاد اللجنة محاولة فكية لامتناع السخط والتمرد من الجماهير وفى نفس الوقت كانت القنوات العليا فى صراع صامت ضد بعضها البعض والكل يخطط من أجل شيء واحد هو كيف يستمر فى الحفاظ على ما يملكه من سلطة وما يعيش فيه من رغد ورفاهية ولو كان ذلك على حساب المبادئ والجماهير .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا انه لولا النكسة فى ٥ يونيو لوجدنا اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قد تصبح مجلس ثورة آخر اذ أن جمال عبد الناصر قال فى خطاب القاه فى عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ : —

« حلتحول اللجنة الى انها تشوف الحكومة والوزارات كلها واللى انا شايفه ، واستقر الراى عليه ان هذه اللجنة تستمر لجنة دائمة وتسمى لجنة رقابة عليا دائمة ومستمرة وتتعبق اى انحراف وتقوم اى اعوجاج سواء فى المجلس التنفيذى أو فى المجال الشعبى سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو الاتحاد الاشتراكى وبهذا اللى عنده حاجه بتبقى فيه لجنة عليا للرقابة وبتراقب جميع الأنشطة فى الدولة . .

.. ولنا تساؤل .. ما معنى ذلك ... الإجابة ببساطة تسليم كل شيء في الدولة ومقدرات الشعب ومصر المجتمع للجنة المفكورة وقضى على دور مجلس الأمة كجهاز تشريعى يراقب الجهاز التنفيذى وقضى على السلطة القضائية وانتهى دور التنظيم السياسى بصفته أعلى سلطة ... لقد كان ذلك سوف يعنى دعم للديكتاتورية وتسليم السلطة فى مصر لعصابة من الأفراد هدفها نفسها أولا وأخيرا ...

لقد شكلت اللجنة العليا { لجنة حصر للعمل فى الزيف والمدن وتفرغ ستة من وكلاء النائب العام برئاسة مستشار لتحقيق الجرائم التى تكشف عنها الأوضاع والحالات التى عرضت على اللجنة ولكن لم يؤخذ أبدا برأيهم وكانت الحجة أن اللجنة العليا لجنة ثورية وليست لجنة قضائية أو إدارية .

لقد كان الأمل لدينا جميعا أن يكون تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع عملا رائعا من عمال ثورة ٢٣ يوليو ولكن الذى حدث أساء الى الثورة مما أفادها ...

ولكن لم نتعجل الوصول الى النتائج والا يكون ذلك حكما مسبقا يدل على التحيز لا بد أن نبدا من كوبرى القبة لتعرف ما حدث ..

الفصل الثاني

البداية في كوبرى القبة ١٢ مايو سنة ١٩٦٦.

الفصل الثاني

البداية ٠٠٠٠ في كوبرى القبة ١٢ مايو سنة ١٩٦٦

في ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ اصدر المشر عامر بتوقيعه القرار التالى : (١)

قرار

النائب الأول لرئيس الجمهورية

رقم (١) لسنة ١٩٦٦

النائب الأول لرئيس الجمهورية :

تقرر ما يلى

بناء على التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية :

المادة الاولى : تشكيل لجنة برئاسة السيد على ضبرى (٢) نائب

رئيس الجمهورية وامين عام الاتحاد الاشتراكى العربى وعضوية كل من :

السيد/ عباس رضوان عضو الأمانة العامة وامين شئون الوجه القبلى .

السيد/ صلاح نجر رئيس المخابرات العامة .

العتيد/ شمس الدين بدران مدير مكتب نائب القائد الاعلى

وتكون مهمتها القيام بدراسة كاملة مع حصر شامل لكل عائلات

الاقطاعيين او العائلات التى ورثت نفوذهم فى كافة محافظات الجمهورية .

المادة الثانية : تقوم اللجنة بتحديد من ترى اعتقالهم او وضعهم تحت

الحراسة او ابعادهم عن الجهات التى يقيمون فيها ويمارسون بها عملياتهم

الارهابية ضد الفلاحين واعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

المادة الثالثة : تعرض نتيجة الدراسة والحصص فى كل محافظة على

حده بعد نهوها على النائب الاول لرئيس الجمهورية وبحيث تنتهى كافة

عمليات الحصر فى مدى شهرين من تاريخه .

(١) من وثائق رئاسة الجمهورية - كوبرى القبة بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٦

المادة الرابعة : للجنة أن تستعين في الجاز مهمتها بمن ترى الاستعانة بهم ولها حق اقتراح ضم عضوا أو أكثر إلى عضوية اللجنة ويصدر بتعيين الأعضاء الجدد قرار من النائب الأول لرئيس الجمهورية .

المادة الخامسة : يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره

توقيع

المشير عبد الحكيم عامر

النائب الأول لرئيس الجمهورية

صدر بكوبرى القبة في ١٢/٥/١٩٦٦

هكذا كانت البداية . . . ولم يحدث قط في تواريخ سابقة أن تصدر قرار عام يهم المجتمع المصرى وله صفة العمومية مثل هذا القرار ولعل سر صدوره بنفس النسطر الأول في دنياجته حيث يقول « بناء على التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية » . . . فلماذا لم يصدر عبد الناصر هذا القرار . . . ولماذا صدر بسلطات مطلقة للمشير عامر وجباة . إنها أسئلة تحتاج إلى مجموعة من الاجابات والتي لا يمكن لأحد أن يجيب عليها الا بناء على أدلة ومستندات ووثائق وهي ليست متاحة الآن . ونحن نعتبر هذه البداية ليس فقط لتكوين أقوى وأخطر لجنة حكمت مصر بل لقد كانت هذه اللجنة فيما بعد وسيلة استغلالها جميع أعضاؤها المذكورين في الحصول على السلطة بشكل لم يحلموا به قط . وتكونت فيما بعد من خلال هذه اللجنة مجموعات مراكز القوى التي لطخت تاريخ ثورة ٢٣ يوليو وملات صفحات كثيرة من تاريخها بالسواد .

بل لا نبالغ اذا قلنا ان جميع أعضاء هذه اللجنة فيما بعد انتهوا من موكب التاريخ المصرى ولفظتهم جميعا ثورة ٢٣ يوليو فألقت بالبعض منهم في السجن وانتحر البعض الآخر وامضى الكثير منهم بعد ان اتهم أما بالخيانة أو بالتآمر لقلب نظام الحكم . وما زال الآن بعض من أعضاء هذه اللجنة داخل أسوار السجن يكفرون عما جنت أيديهم وما ارتكبوه من آثام وخطايا في حق الشعب (١) .

(١) حكمت محكمة الشعب برئاسة السيد حسين الشافعى على / صلاح نصر بالسجن ٤٠ سنة مع الأشغال الشاقة وهو أطول حكم سجن في تاريخ مصر وجاء في نص الحكم : —

أما عن علي صبرى فقد اقضته ثورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بعد أن اتهم بالتآمر ومحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة ومعه عباس رضوان وصلاخ نصر وغيرهم ..

وفي قضية الجنائية رقم (١) لسنة ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكي المتهم فيها شعراوى جمعة وآخرون والتي وصل فيها عدد المتهمين ٩٠ شخصا معظمهم كانوا يكونون مراكز القوى في مصر وكانت قمة المتهمين هم قمة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وقد صدر الحكم في هذه القضية باسم الشعب وكانت المحكمة التي اصدرت حكمها بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ الموافق ٢٢ من شوال سنة ١٣٩١ هجرية بمصر الجديدة مشكلة من : —

السيد / حافظ على بدوى رئيس مجلس الشعب رئيسا

السيد / المستشار بدوى ابراهيم حموده رئيس المحكمة العليا.

السيد / حسن محمد التهامى مستشار رئيس الجمهورية

السيد / الدكتور مصطفى أبو زيد غيمى المدعى العام الاشتراكي
مهتلا للادعاء .

السيد / احمد مؤاد احمد حبيب

السيد / محمد حسين عثمان أمين السر .

« ثبت للمحكمة ان المسئول الاول من هذا الاتحاف هو المتهم صلاح نصر رئيس المخابرات السابق الذى كان يعد بحكم وضعه وسلطانه المسئول الاول من كل عمل تدخل فيه جهاز المخابرات بوسائل غير مشروعة كما انه مسئول عن استغلال وظيفته وسلطانه فى افساد شخصية غير مشروعة مما انعكس اثره على سمعة الجهاز واضر بالامن القومى للدولة وهو ما يعتبر خروجاً على المبادئ التى قامت عليها الثورة ..

« فقد تخلى رئيس المخابرات العامة السابق عن ادائه واجبه فى المحافظة على الامن القومى للدولة وانصرف الى العمل على تحقيق اطماعه وشهواته الخاصة واستغل فى ذلك امكانيات جهاز المخابرات وطبيعة عمله السرى لغرض سيطرته على أشخاص معينين لمآرب خاصة لانت للصالح العام بصفة ثم اراد تدعيم مركزه فسمى الى انشاء علاقات شخصية خاصة بينه وبين المثير عمار بكيت له من تخرض سيطرته عليه . »

« وقد ظهر للمحكمة هذا الارتباط واضحاً فى العلاقات الشخصية التى كانت قائمة بينهم .
« لكن » المتهمين « الاستفادة من مركز القوة الذى كان يمثل المثير والاعتماد عليه واخذ الخفايا من المسئولين . »

وقد كان على صبرى فى مُستهل حياته العامة يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر والغريب ان على صبرى لم يكن اصلا من الضباط الاحرار وانما ربطت الظروف بينه وبين الثورة عندما احتاجت القيادة ليلة ٢٣ يوليو الى اجراء اتصال بالسفارة الامزيكية لمنع اى تدخل من جانبها وكان لعل صبرى معرفة باحد رجال السفارة فكلف بهذه المهمة . . . ونجح على صبرى فى مهمته وهذه الميزة فى توصيله رأى الثورة جعلت عبد الناصر يتخذه سكرتيرا له ثم مديرا لمكتبه حيث اتبت قدرة على ان يوصل تعليمات الرئيس بكل دقة ويوصل للرئيس تقارير المرؤسين بنفس الدقة . . وفى ظل هذا كله لم يكن اذا غريبا ان يكون اول منصب وزارى يتولاه على صبرى منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية .

ركان خطأ عبد الناصر ان جعل على صبرى يتولى رئاسة الوزراء ناسيا حقيقة كفاءة على صبرى حيث وضع انه لم يخلق لهذا الدور الجديد لانه لا احد يجب ان يعترف بعجزه فقد بدا على صبرى يمارس ويحقق فن التمويه لاختفاء المعجز ويضلل الرئيس عن الحقائق وعزله عنها ولا حدود لما يمكن ان يروى عن عمليات التضييق والتلفيق التى لجأ اليها على صبرى فى الفترة التى راس فيها الحكومة .

« وقد كشفت تحقيقات قضية المؤامرة التى نظرتها المحكمة من انحياز المتهم الى تسريع المتآمرين بسبب هذا الارتباط الوثيق بالمصر تحقيقا لمصلحته الشخصية باستمرار اخفاء انحرافات ولا تفاقم مصلحتها المشتركة فى ان يعود المشير الى السلطة ويبقى صلاح نصر فى منصبه وتبقى اسرار حياتها الخاصة فى طى السكتان .

ومن المؤسف ان تصرغات صلاح نصر الشخصية وانحرافه فى سلوكه قد ادت الى اساءة سمعة جهاز المخابرات العامة فى نظر الشعب بينما الواقع ان جهاز المخابرات وجد ليحصى الشعب من اعدائه فى الداخل والخارج .

- ولا ندرى ما هى الظروف الموضوعية التى مكنت صلاح نصر من امتلاك نفوذ كبير واسرار خطيرة على معظم رجال الحكم فى مصر ولكن للدلالة على مدى نفوذ صلاح نصر حتى يخلل محاكمته نحيل القارى الى صورة ما تم فى قلم الاتهام عند محاكمة صلاح نصر وما سبناه الاستاذ حمادة النحل المحامى مهزلة المحكمة والمحاكمة وانهم « يريدون لنا ان نكون مجرد « كومبارس » فى مسرحية رخيصة . . . هزيلة » طبقا لما ورد فى كتاب كمال خالد المحامى « فى مساحة الطغيان » (شاهد على اغرب محاكمات مصر) الجزء الاول من ص ٧٢ الى ص ٨١ وقد طبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥ .

ونذكر واحدة من القضايا التى رفعت على / صلاح نصر لتؤكد على مدى فساده الاخلاقى واستغلاله للسلطة والنفوذ وقد رفعت هذه القضية « اعتياد منح رشدى » ومهرتها « اعتياد خورشيد » وطلبت من المحكمة الحكم لها بتعويض ٥٠ الف جنيه عن الاضرار التى

.. وقد أتى على لسان محمود الجيسار في « روز اليوسف » الكثير من عمليات التمويه التي قام بها على صبرى . ولقد كان لعل صبرى مواقف هزيلة في التاريخ المصرى لعل أبرزها موقفه من الانذار البريطانى الفرنسى لمصر سنة ١٩٥٦ حيث كان على صبرى يرى ضرورة التسليم حيث قال « ان العناد سيدفع الانجليز الى تصف المدنيين بالقتابل » وان هذا سيدفع الشعب الى الهياج علينا ويؤدى الى سقوط النظام » ثم علل قوله بأن الانجليز هددوا بضرب الاذاعة وضربوها وانهم يهددون بضرب الاحياء الآلهة بالسكان وان ذلك — فى رايه — « سوف يؤدى الى ان يموت عشرين أو ثلاثين ألف كل يوم » وقد جاء بالنسبة للمتهم على صبرى فى هذه الجنائية انه كان المحرك الاول والرئيس لعملية التآمر التي اشترك فيها المتهمون الى استقطاب عدد من الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومن حكمهم المناهضة رئيس الجمهورية ومنعه من مزاولة اختصاصاته الدستورية واستحث المتهم شعراوى جمعه على توجيه التنظيم الطليعى والمؤسسات السياسية القائمة لخدمة اهداف هذا التآمر (١) مما انعكس اثره فى اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥/٤/١٩٧١ كما طلب من المتهمين (شعراوى جمعه ،

لحقتها بسبب معرفتها بصلاح نصر فقد غرض نفسه بالارهاب والتهديد على حياتها وتحكم فى زوجها نجعله فى حالة رعب وطمع واستسلام وقالت فى نص العريضة على لسان كمال خالد محاميا « ان التجور بلغ بصلاح نصر حتى انه جعل زوجها يوقع كشاهد هو والوزير السابق عباس رضوان على عقد زواج عرقى بينها وبينه فى جلسة خمر ومجون وسفوية كما أجبر زوجها على ان يتركها ويسافر الى الخارج مدة طويلة ليقبى هو مقبيا وبصفة دائمة معها بدلا منه ووضعها تحت رقابة مشددة صارمة رهية لدرجة ان رجاله قاموا باختطافها من حجرة العمليات وهي تحت تأثير البنج عندما اقيمت على اجراء عملية اجهاض بميادة الطبيب الالماني الدكتور ليفلتر بميدان طلعت حرب وغوجئت عندما افادت انها بمكتب صلاح نصر بالمخابرات العامة بحدائق القبة وانه هدهدها بالقتل اذا حاولت تكرار ذلك ... » وقد تحدد نظر الجلسة بسوم الاحد ٤ يناير سنة ١٩٧٦ امام الدائرة ٦ مدنى بمحكمة جنوب القاهرة ومثمنظر الدعوى فى جلسة علنية برئاسة محمود سلامة محمد رئيس المحكمة ومحمد حسن مصطفى غية و ابراهيم حسين محمد شعبان .

انظر مجلة آخر ساعة العدد ٢١٤٧ — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ص ٨

هذه مجرد قصة ... اعلنت شخصيتها بشيعة من نفسها ولكن هناك مئات القصص بسل والخالات التي لو نقب عنها لوجدنا المصيبة اعظم .

(١) بدأ على صبرى بالاستعانة مع سامى شرق وشعراوى جمعة وعبد المجيد قريد فى السيطرة على التنظيم الطليعى الذى كونه عبد الناصر ليكون العمود الفقرى للحركة السياسية فى مصر والقيادة المنظمة لها واختار على صبرى كل من يحملون له دلاء شخصيا وليس دلاء مصرى .

سامى شرف) الاتصال بالمتهم محمد فوزى لتحريك بعض القوات المسلحة فى توقيت معين بهدف تغيير شكل الحكومة والأطاحه باللجنة المركزية ورئيس الجمهورية وظل يتابع الاجتماعات التى كان يعقدها المتهمان الأول والثانى (شعراوى محمد جمعه ٥١ سنة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وامين التنظيم الطليعى سابقا) ؛ (عبد الرؤوف سامى شرف) الشهير بسامى شرف ٤٢ سنة وزير رئاسة الجمهورية وعضو امانة التنظيم الطليعى والمسئول عن منطقة شرق القاهرة للتنظيم الطليعى سابقا) مع وزير الحربية بقصد تنفيذ المخطط .

أما عن على صبرى فيمكنى ان نذكر انه رغم كونه نائبا لرئيس الجمهورية الا انه ارتكب جريمة هروب جبرى جعلت الراى العام يزدرد الكثير من الاوضاع القائمة ذلك ان على صبرى — الرجل الذى نصب ليحارب الاقطاع وتصفيته كان هو من اكبر اقطاعى السلطة واستغل مركزه اسوا استغلال . وفى حادث التهريب المذكور هرب بضائع ثمينة احضرها من الخارج ولم يدفع عنها الرسوم الجمركية وارسل فى ذلك الحين عربتى نقل حتى رصيف الميناء وحملتا الطرود الكبيرة والثقيلة من سجاجيد فاخرة واثاث ثمين وما خفى كان اعظم واثمن ثم مرقت السيارتان من باب الجمرى وكان شيئا لم يكن . . حدث هذا فى وقت منعت فيه الدولة استيراد الكماليات من الخارج .

وكان لنشر الفضيحة فى جريدة الاهرام اثر كبير فى الراى العام . وبالمطبع تم ذلك بأمر من عبد الناصر ولكن هل كان السبب الحقيقى من وراء نشرها هو تأديب على صبرى على ما ارتكبه فى حق الشعب ومخالفته القانون واستغلاله لنفوذه أم ان هناك سبب آخر . . . وتوقعنا بعد ان اغتكَف على صبرى فى منزله ان يحقق به الجزاء العادل وان يقدم للمحاكمة وان يحكم عليه بالسجن وبالغرامة ولكن الغريب فى كل ذلك ان على صبرى عاد الى جبروته ومسلطته وسيطوته ونفوذه حتى اطيح به فى ثورة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ على يد الرئيس انور السادات .

ولعل الكثير يتساءل ماذا كان الهدف من وراء تمثيلية الاهرام . . . قالت بعض الآراء ان على صبرى قال كلاما فى موسكو لم يكن من اللائق

قوله وعندما عاد تقرر معاقبته عن طريق التشهير به وتصغيره أمام الناس وأمام موسكو في صورة اللص مهرب البضائع . وقال البعض ان السبب يعود الى نفوذ على صبرى وان مراكز القوى ارادت ان توقفه عند حده حتى لا يتجبر ولا يتعالى هذه هي صورة على بليغ صبرى الذى كان يرأس أكبر وأخطر لجنة في تاريخ مصر المعاصرة وفاقد الشيء لا يعطيه .

أما عن شمس بدران فقد حوكم امام محكمة خاصة وادين ولا زال حتى الآن موجودا في داخل السجن (١) .

ولا بد ان نذكر ان كل هذه الاسماء التى صدر القرار الخاص بانها أساس اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان يشوب سجلها الكثير وكانت صفحاتها مليئة بكل صور الانتهازية والجبروت والبطش ومن هنا كان حكم التاريخ قاسيا على هؤلاء .

(١) كان شمس الدين بدران يحمل رتبة عقيد وكان يعمل مديرا لمكتب المشير ورغم ذلك فقد كان أقوى شخصية في القوات المسلحة وكانت جميع الرتب تخشاه لانه كان مسيطرا تماما على المشير وقد تمكن شمس من ان يفرض نفسه على السلطة من باب بسيط جدا : هو التسلل بأعوانه تحت شعار الدفاع عن النظام واقترح على عبد الحكيم عامر ان توضح مسألة الامن في قبضة واحدة وطبعا كانت قبضته هو وقبلها كان شمس بدران قد استغل وجوده في مكتب المشير ونقل الى المخابرات الحربية من يرخص منهم من افراد دفعته أساسا . وهكذا بصورة طبيعية جدا وبلا ضجة صار أمن الجيش كله في يده ووصل الامر بشمس بدران ان اقترح بعد الاتصال السوري على عبد الناصر ان ينشئ قوة مدرعات خاصة به تحرس بيته موها عبد الناصر ان التقارير المؤكدة تتحدث عن خطط وتدبير بانقلاب على عبد الناصر ووافق عبد الناصر وبذلك كان له اليد العليا حتى في اصدار الاوامر لهذه السكتية لانه قد كونها املا من انصاره .

والقرار غير المفهوم في حالة شمس بدران كان قرار تعيينه وزيرا للحربية فقد اصدر عبد الناصر هذا القرار لان سلطة شمس بدران كانت قد تضخمت جدا دون ان تقابلها مسئولية رسمية يحمل مبنها امام الراى العام وكان العلاج الوحيد هو تكليفه بالمسئولية رسميا . لقد كان شمس ينتمى الى كتيبة من اللواء السادس ولم يكن في هذا اللواء أحد من الضباط الاحرار نضمه عبد الناصر الى مجموعته لكي يوجهه الى تجنيد افراد من هذا اللواء ويقول محمود الجيار ان شمس كان اصلا في مجموعة تتبع عبد الحكيم عامر كانت تضم حمدي عبيد واسماعيل غريد وزغلزل عبد الرحمن ويقول محمود الجيار عن شمس بدران « من المؤكد ان شمس بدران كان يحلم من البداية بان يركب موجة الثورة الى الحكم ويمتولى عليه ... » اهبطت بهذا اول مرة بمجرد طرد الملك في ٢٦ يوليو لما كانت تنتهى هذه العملية بنجاح وتعود الى القاهرة حتى فوجئت به يقول لى :

هي ليه الحكاية هم خلاص اكلوها وحدهم ؟ ... كان يقصد اعضاء مجلس الثورة » .

بروزا اليوسف ٥ يناير ١٩٧٦ العدد ١٤٨١ السنة ١١ ص ١١

م - في مؤسسة العصر

بل لقد وصل الأمر بسيطرة العقيد شمس بدران على المشير أن المشير أبدى امتعاضه عند تعيين زكريا محيي الدين بدلا من عبد الناصر عند تقديم الأخير استقالته في ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ وكان المشير يأمل في تعيين شمس بدران خليفة لعبد الناصر بعد استقالته (١) كما يتضح ذلك من الحديث التالي الذي ساقه محمود الجيار فيما يرويهِ في روز اليوسف العدد ٢٤٨٤ بتاريخ الاثنين ١٩ يناير ١٩٧٦ .

« كان واضحا أن عبد الناصر تحت تأثير صدقة ١٩٦٧ التي لم يكن يتوقعها وفوجئت به يقول للمشير :

احنا الاثنين ضحكنا على الشعب واحنا الاثنين لازم نمشي .

فهز المشير رأسه وقال :

ونجيب . مين ؟

ما عرفش لسه ح أفكر .

وساد الصمت لحظية .

ثم قال المشير :

ايه رايك في شمس .

فقال عبد الناصر :

— أفكر .

ثم استدار وخرج « (١) » .

(١) في ترجمة جزئية عن حياة شمس بدران جاء في كتاب الفريق صلاح الدين الحديدي «شاهد على حرب ١٩٦٧» دار الشروق بيروت ١٩٧٤

العقيد شمس بدران من خريجي الكلية الحربية عام ١٩٤٨ وهو من مواليد سنة ١٩٢٩ وقد لعب دورا بارزا في حركة الضباط وقام بعمل كبير ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدى به بعد سنوات قليلة الى ان يعمل مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة المشير عامر وبعد فترة أصبح من اقرب المقربين اليه وقد أدى هذا القرب الى تمتعه بسلطات واسعة لا تقل كثيرا عن سلطات المشير نفسه لا في القوات المسلحة فحسب بل في سائر الوزارات والقطاع العام وأصبح الرائد شمس بدران ثم المقدم شمس وأخيرا العقيد شمس أحد العمد التي تركز عليها القرارات الهامة المتعلقة بكبار الشخصيات وتعيينهم في وظائف الدولة الكبرى عسكرية ومدنية .

ويواصل الفريق الحديدي بكلامه عن شمس ص ٢٩ قائلا : =

والسؤال الآن ما هي خطة عمل اللجنة ؟ ذلك ما ستجيب عليه الصفحة التالية وما هي الصلاحيات المعطاة لهم .

خطة عمل اللجنة : —

حرصت على أن تكون دراستي هذه وثائقية بقدر ما أتيسر لي فرصة الاطلاع على الوثائق الخاصة باللجنة . . . ومن البداية كان مفهوم الانساع عند أعضاء اللجنة هو الرجعية والواقع أنه كثيرا من المفاهيم السياسية اختلطت معانيها في مصر الثورة . . . فكثيرا من المفاهيم والالفاظ والشعارات دخلت قاموس السياسة المصرية دون أن تحمل معناها العلمي قط وهذا كان سببا في نشأة اغتراب لفظي واختلاط للمفاهيم بين الجيل القديم والجيل الجديد أدى الى التصادم بعد التناقض في الرأي والفكر .

وفيما يلي خطة العمل التي سارت عليها اللجنة أو كان من المفروض أن تسير عليها كما جاءت عقب أول اجتماع للجنة الذي انعقد يوم الخميس ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ (ومن الملاحظ دائما وإلى حد ما أن اللجنة كانت تعقد كل اجتماعاتها أيام الخميس وكانت هذه الاجتماعات اسبوعيا في الغالب) .

خطة العمل للجنة تصفية الرجعية التي تقررت في اجتماعها الأول برئاسة المشير عبد الحكيم عامر يوم الخميس الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٦٦

ومما لا شك فيه أن اصطلاح «مراكز القوى» الذي استخدم فيما بعد النكسة يعبر تعبيرا دقيقا عن المركز الذي كان يشغله شمس بدران حتى يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ وهو يوم تقديسه استقالته . فقد كانت كل القوى تتجمع في النهاية في يده وكانت علاقته بالمشير تبدو لكبار رجال الدولة أنها مبنية على الثقة الكاملة وعلى أساس إطلاق فكرة ويده دون أي قيد أو شرط في كافة اختصاصات المشير بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية بالإضافة إلى علاقته بالقوات المسلحة التي كان من اختصاصاته الرسمية فيها الاشراف على إدارة شئون الضباط وهي الإدارة .

المختصة بترقيات الضباط وتنقلاتهم وتعييناتهم في الوظائف المختلفة وإدارة المخابرات الحربية وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوي والمباحث الجنائية العسكرية وهيئة التنظيم والإدارة وما يتعلق منها بشئون الأفراد والتعبئة العامة وكل ذلك جعل كبار الرتب والقادة في القوات المسلحة يتقربون إليه بكافة الطرق ويبدون له من الولاء ما يفقدهم كرامة الرتب التي يحملونها ويحاولون الانضمام إلى إحدى الشلل في القوات المسلحة . وعندما تقرر تعيينه وزيرا للحربية كان وقتئذ في اجازة يقضيها في أوروبا .

ويفسر الفريق الحديدي نجاح شمس بدران بقوله « أنه كان أحد أفراد مجموعة تعمل مع المشير عرف من معظم الأفراد فيها الإنهازية أو الإساذ مبدأ شمس بدران وسطها أكثر رزانة وتعقلا وأنظف سيرة وسمعة » .

ولا شك أن تاريخ القضايا السياسية في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سيظل مر جليا الدور الذي لعبه شمس بدران فيها وخاصة وأنه كان يستخدم أساليبها غير انسانية .

الفرض : —

تصفية نفوذ الاقطاع في الريف المتركز في : —

١ — ملكية أو حيازة مساحة كبيرة من الارض الزراعية سواء فردية أو عائلية .

٢ — الارهاب الاجرامى .

٣ — احتكار وسائل الزراعة مثل ماكينات الري .

٤ — احتكار مراكز النفوذ في القرية .

مبادئ عامة :

١ — تفكير اللجنة تفكير ثورى وكذلك ما تتخذه من اجراءات .

٢ — تبنى الدراسة على اساس الحيازة الفعلية بوجه عام على ان يكون التصرف على ضوء الواقع .

٣ — تقرن اللجنة الحلول التى لا تتوافق مع القانون لايجاد الحلول السليمة لها . (١)

٤ — يجب ألا يكون النفوذ في القرية مراكزا في يد واحد .

عانى فيها حبة البسبوني نفسه . حيث عرف شمس بدران في اواخر حياته العامة بأنه امبراطور التعذيب هو ورجاله بل لا نبالغ اذا قلنا ان حبة البسبوني تحول الى احد رعاياه في هذه المملكة وكان ساعدا في عمليات التعذيب بصرى الجزار المساعد الايمن لصلاح نصر وهسن عيش الساعد الايسر له

(١) واضح ان اللجنة من البداية كانت تنوى اعطاء القانون اجازة طويلة والعجيب انه كيف يتأتى ايجاد الحلول السليمة للمشاكل اذا لم يكن هناك حلولاً قانونية وكان من الانسداد تعديل القوانين القاصرة اذا لم تتطابق بدلا من الخروج عليها .
ولن يريد تفاصيل أكثر يعود الى المراجع التالية : —

١ — محكمة الثورة — الدائرة الاولى / قضية الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكي ص ١٩ — ٢٠

ب — سنة أولى سجن / مصطفى امين كتاب اليوم العدد ٨٩ ط ٢ ص ٢٩ .

ج — جريدة الاهرام

د — « سنوات الهوان » ابراهيم سعدي المكتب المصرى الحديث ط ١ مايو ١٩٧٥ ص ١٦٧ .

هـ — « شاهد على حرب ١٩٦٧ » الدبى صلاح الحديدى أكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٥ — ٢٨ .

(١) كمال البضاوى : هؤلاء الميهانية — مكتبه اسكواير — البحراء بيروت ٨ كانون الاول

سنة ١٩٧٢ ص ٢٢٨ .

- ٥ — الأخذ بشدة لكل مسئول من الموظفين وغيرهم مساعد على تهريب الاراضى او اخفاء البيانات الحقيقية عن قصد او اهمال ويصدد ذلك جمعى مهلة للإبلاغ عن الملكيات المهربة فى مدى شهر يطبق بعدها هذا ابتداء.
- ٦ — يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى محاسبة من يرسل شكاوى كيدية او تبليغات مضللة او شخصية فى أمور تدخل فى اختصاصات اللجنة.
- ٧ — تباشر اللجنة أعمالها فى جميع المحافظات فى وقت واحد .
- ٨ — يكون الاعلام والنشر لأعمال اللجنة عن طريق الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى .

خطة العمل :

- ١ — حصر الافراد والعائلات التى طبقت عليها قوانين الإصلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية .
- ٢ — حصر قوى النفوذ الاجرامى بغض النظر عن حيازتهم للأرض .
- ٣ — حصر التصرفات بالبيع فى الاراضى التى طبقت عليها قوانين الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١
- ٤ — بحث حالات العائلات والافراد الثنيين طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وحصر جميع النواحي التى يشغلها افراد العائلة سواء فى وظائفهم بالقطاع العام او الحكومة او المناصب الادارية فى القرى وبيان مواقفهم وصفاتهم وأعمالهم .

الطريقة :

- ١ — تقدم وزارة الإصلاح الزراعى للجنة حصر بأسماء من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وقوانين الإصلاح الزراعى .
- ٢ — تقدم وزارة الإصلاح الزراعى للجنة حصرا بالاراضى التى تم التصرف فيها بالبيع وفقا للمادة (٢) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ (١)

(١) امتد أن ذلك خطأ مطبعيا فالمادة (٤) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وليس سنة ١٩٦١ هى التى تقول .

» يجوز مع ذاك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتم صرفه بنقل ملكية بالتمسك به من اطاره الإدارة على أساس ٣

٣ — تقدم وزارة الداخلية للجنة حصرا لأسماء العائلات والأفراد ذوي النشاط الإجرامى والإرهابى .

٤ — تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات والتحري كالاتى :

(أ) المحافظ ومدير الأمن بالمحافظة .

(ب) لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

(ج) مجموعات من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية على أن توضع خطة لتنظيم العمل فيما بينها .

تتولى هذه المجموعات والجهاز الإدارى توضيح وتأكيد المعلومات بعد حصر الحيازة أساسا .

٥ — تنشأ مكاتب لتلقى الشكاوى والتليغيات المرسلة الى اللجنة فى كل من :

(أ) الاتحاد الاشتراكى العربى المقر الرئيسى بالقاهرة .

(ب) معسكر الحلمية .

(ج) المباحث الجنائية العنكبكية .

٦ — يصب كل المعلومات فى سكرتارية اللجنة .

والى هنا تنتهى المبادئ الأساسية لخطة عمل اللجنة وبالطبع سنشعر من أول اجتماع أن أعضاء اللجنة والمشاركين فى مناقشاتها لم ينتهوا تلك القواعد جيدا فى نفس الوقت الذى سنجد هناك صراع بين جميع أجهزة التجريبات وتناقضاتها . (أى تناقضات التحريات) هذا الى جانب أن وزارة الزراعة لم تكن تملك فعلا أية بيانات أو إحصائيات عن حجم الحيازات الزراعية الفعلية كما أن معظم التغيرات فى الملكيات الزراعية نادرا ما كانت تسجل فى الشهر العقارى سواء عن عمد أو عن جهل . وقد أدى كل ذلك

إنظر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى .

١ — مكتب الإصلاح الزراعى فى خمس سنوات (بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرسى وزير الدولة للإصلاح الزراعى فى مجلس الأمة فى ٥ / ٨ / ١٩٥٧) .

أما عن القانون الصادر سنة ١٩٦١ الخاص بالإصلاح الزراعى الذى هو يحمل رقم ١٢٧

ألى تصور في عمل اللجنة وجعلها تتخبط بل جعلها تعتمد بصفة رئيسية على شكاوى المواطنين والتي كثيرا ما كان بعضها وقودا حقيقيا لعمل اللجنة الا ان البعض منها كان يحمل في طياته الحقد والكيد .

ومن الغريب انه رغم تحديد عمل اللجنة طبقا للقواعد السالفة الذكر الا انها سرعان ما خرجت عن حدود وظيفتها وصلاحياتها القانونية (ان كان هناك قانون يحكمها فعلا) فامتدت بسيطرتها ونفوذها الى الاموال الخاصة والى الملكيات غير الزراعية والى المنازل والى العربات بل ان بعض الاسر مجرد انها كانت على علاقة ببلدان عربية غير متفقة مع سياستنا الخارجية كانت تصادر ملكيات هؤلاء المواطنين وكانوا يتجردون من الجنسية المصرية وبذا أصبحت اللجنة سوطا وسيفا مسلطا على المواطنين .

بل ورغم ان الهدف كان صريحا من تواجد اللجنة وهو تجريد اصحاب الملكيات الكبيرة من الاراضى الزائدة عن الملكية التى حددها القانون الا انه للأسف كانت الملكيات كلها تصادر وكانت تفرض الحراسات لاتفه الأمور وتقرر للاسز نفقة شهرية لا تتعدى ١ ٪ مما كانوا ينفقون .

بل كثيرا ما ثارت ونشبت الخلافات بين اعضاء اللجنة وبين الأجهزة حول مفاهيم عمل اللجنة عندما كانت تبتدع اساليب لم تعرف من قبل لتبرير أى إجراءات تتخذ .

وعقب كل اجتماع كانت تصدر مدة توصيات وقرارات دون رويه ٦ وكان المشير حريصا على حضور كل اجتماع وكثيرا ما استمرت مناقشات الاجتماعات ساعات طوال ومنع ذلك فان اللجنة لم تعبر بمصدق عن رؤى الشعب لمفهوم الاقطاع ولم تحقق امل الجماهير في التطبيق العادل للعدل الاجتماعى ذلك لأن معظم العقول داخل عضوية اللجنة وان تظاهرت بسأنها اشتراكية وغيورة على الفكر الاشتراكي الا انها في واقعها وتفكيرها كانت اقطاعية وكان حرض كل عضو في اللجنة هو تثبيت كيانات معينة واكتساب سلطات جديدة . باختصار يمكن أن نقول ان اعضاء اللجنة كانوا أكثر من باثويات الاحزاب خلال سيطرتهم على كرسى الحكم والسلطة .

وسوف نترك الوثائق نتكلم ثم نبدا تعليقنا وسيكون منهجنا في العرض هو ان نقول ملخص الاجتماع وما تم فيه ثم نصل الى التحليل وكان حرصنا

دائما توحى الحقيقة التاريخية من اجل مجتمعنا وحتى لا تتكرر المأساة في حياتنا .

وقد كان اول اجتماع للجنة يتكون من الافراد الاربعة الصادر القرار لهم من المشر عامر الى جانبه وتاريخ هذا الاجتماع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٥/١٩ صباحا وكان ذلك الاجتماع اهم اجتماعات اللجنة لانه في هذا الاجتماع وضعت اسسنا للسير بمقتضاها وهي التي عرضنا لها في السطور السابقة وقد تقرر في الاجتماع المذكور ان لا يقبل في الكليات العسكرية والشرطة من له اقارب طبقت عليهم قرارات الحراسات والقوانين الاشتراكية حتى المستويات الآتية :

الوالد — الاخوات — العم — الزوجة . (١)

وفيما يلي المبادئ والتوجيهات العامة التي اتخذت : —

١ — يحدد تصرفات اللجنة ازاء الموضوعات المعروضة عليها :

(أ) الالتزام بالميثاق .

(ب) عدم استصدار قوانين جديدة .

٢ — يجب التعرف على العناصر القيادية الصالحة للاستفادة منها في مجالات العمل الوطني .

٣ — بعد تصفية الاقطاع في القرى يتم إعادة تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي ومجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها وذلك في مستوى المحافظة .

٤ — تراجع حالات ضبط الشرطة والقوات المسلحة ورجال القضاء والنيابة ممن لهم اقارب حتى مستويات الدرجة الثانية ممن طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية وقرارات الحراسات للنظر في امرهم وتقديم مذكرة عن كل حالة .

٥ — لا يقبل بالكلية العسكرية والشرطة من له اقارب طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية وقرارات الحراسة حتى الدرجة الثالثة .

(١) انظر الوثائق السرية لمحاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع — المحضر الاول بتاريخ

وفيما يلي المبادئ العامة والتوجيهات التي اتخذت في الاجتماع الذي عقد بمكتب السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري يوم السبت ١٩٦٦/٥/٢٨ والصورة المعلقة التي تم الموافقة عليها في اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ :-

١ - تشمل اجراءات الحراسة الارض المشاع التي يمتلك فيها الاشخاص الذين شملهم القرار رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ الى ان يقوم الملاك الآخرون بتقديم المستندات الرسمية الدالة على صحة تملكهم لنصيبهم من الارض المشاع .

٢ - تقوم اللجان المشكلة بتنفيذ القرارات الجمهورية في كل محافظة لمبحث الحالات المعروضة عليها لبدء الرأي فيما اذا كانت الارض المملوكة للأشخاص الذين ينطبق عليهم هذه القرارات مهربة من عدمه ولها في سبيل ذلك ان تبحث الاعتراضات المقدمة اليها والمدعمة بالمستندات الدالة على ملكية الأرض على ان ترفع مذكرة بنتيجة بحث كل حالة الى اللجنة العليا للبت فيما يتخذ بشأنها .

٣ - يجب على لجان المحافظات ان تبلغ بعضها البعض عن المعلومات التي تظهر على الطبيعة والتي قد تؤدي الى التعرف على تهريب في مجال أكثر من محافظة .

٤ - يتم التحري من الارض التي تم الصرف فيها طبقا للمادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لضبط أي صورة من صور التلاعب والتهريب من القانون .

٥ - اذا كان المورث موضوع القرارات المشار اليها قد تصرف نهائياً في ارضه فترفع مذكرة بالتصرفات التي تمت الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٦ - يكون وضع الحراسة على الأرض ونتاجها وملحقاتها من آلات ومواشي ومباني ومخازن .

٧ - يتسلم الاصلاح الزراعي كافة الاراضي التي على ذمة الأشخاص موضوع القرار لادارتها وزراعتها الى ان يتم البحث القانوني عن المستحقين .

٨ - في حالة ما اذا كانت الأرض مؤجرة بموجب عقد مشاركة تحرر المستأجرين عقود مقابل ايجار يوازي سبعة أمثال الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للمستأجرين بدون عقد .

٩ — يستمر الموظفون والخوذة والخبراء والعمال في أعمالهم وتصرف لهم مرتباتهم .

٩ — تشمل الحراسة كافة ممتلكات وأموال ورثة من طبق عليهم القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ ما لم يكن منصوصا بالقرار على أن (فرض الحراسة في حدود ما آل اليهم بالميراث) فتقتصر الاجراءات على القدر الذى آل اليهم من المورث المخالف لقوانين الاصلاح الزراعى .

وفيما يلى توجيهات وتعليمات خاصة بحالات فرض الحراسة على المنازل :

أولا — بالنسبة للمنازل خارج القاهرة والإسكندرية ومدينة الجيزة :

١ — تجرد محتويات المنازل بواسطة اللجان المختصة ويتم التصرف فيها كالاتى :

(أ) تسلم المنازل التى يسكنها من فرضت عليهم الحراسة بعد جرد محتوياتها بموجب الكشف اللازمة ولحين صدور تعليمات بترحيل من يرى ترحيله منهم وينبئ عليهم بعدم التصرف فيها .

(ب) تجرد المنازل التى لا يقيم فيها أصحابها وتقل بعد تجميعها بالجمع الأحمر ويعين الحرس اللازم من الشرطة .

(ج) لا تفتش المنازل اذا ثبت تأجيرها وكذلك لا تحصر محتوياتها الا في حالة تأجيرها مفروشة حيث تؤخذ صورة من عقد الايجار وكشف بمحتويات الشقة وتسلم للمستأجر بايصال وينبه على المستأجرين بخطاب رسمى يفيد ضرورة توريد الايجار للحراسة العامة بخزينة المحافضة .

ثانيا — بالنسبة للمنازل الموجودة بالقاهرة والإسكندرية ومدينة الجيزة :

١ — تترك المنازل التى يقطنها الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة بعد التعرف على مكانها دون أى اجراء وبعد كشف بعناوينها .

٢ — تحصر المنازل المغلقة والغير مسكونة وتخطر اللجنة العليا لتقرير ما يتخذ بشأنها .

٣ — يسرى على المنازل المؤجرة ما يسرى على نفس الحالات الواردة بالبند أولا فقرة ج .

ثالثا — بالنسبة للمواشى :

١ — تسلم المواشى اللازمة لخدمة الأرض للاصلاح الزراعى وما زاد عن ذلك يسلم الى مؤسسة تنمية الاراضى المستصلحة وتسلم المواشى الخاصة بالتربية لمؤسسة اللحوم كما تتسلم الهيئة الزراعية الخيول العربية وخيول السباق .

رابعا — المحال التجارية والمصانع والمخازن :

١ — تخضع جميع المحال التجارية والمصانع والمخازن للحراسة كقاعدة عامة ويرسل بيان عن حالة كل منشأة الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

خامسا — السيارات :

الاسرة التى لها اكثر من سيارة مسجلة باسم رب الاسرة تترك لها سيارة واحدة فقط ويمكن ترك سيارة لكل من : —

١ — الاب — الابن المتزوج — الزوجة غير المقيمة مع زوجها — الابنة المتزوجة — بشرط أن تكون السيارة مسجلة باسم كل منهم .

على أن تحصر السيارات وتسلم بليصال وإقرار بعدم التصرف فيها .

٢ — تسلم سيارات الركوب أجره وملاكى الى الشرطة الاقطاعية اقصد الشرطة العسكرية الى أن تقرر اللجنة ما يتخذ فى شأنها على ضوء ما يقتضيه الصالح العام .

٣ — اللوريات التى لا تخدم الزراعة واللوريات الخاصة بشركات النقل تسلم جميعها الى الجمعية التعاونية للنقل بالمحافظة .

سادسا — الملابس :

لاتدخل الملابس فى عمليات الجرد وينفذ هذا المبدأ بالنسبة للحالات التى تبين فى هذا الشأن .

سابعاً — المصوغات والنقود :

١ — المصوغات التى توجد بالمنازل الكائنة خارج نطاق القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة والتى يقيم بها اصحابها تجرد وتوصف وتسلم لاصحابها دون التعرض للمصاغ الملبوس فى ايدي اصحابه سواء الزوجية او البنات او الاولاد .

٢ — يعاد جميع المصاغ الذى تم الاستيلاء عليه الى أصحابه بموجب محضر تسليم وتسلم على أن توافى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بصورة من كل محضر .

٣ — يسمح لكل أسيرة بمبلغ ٥ جنيها من النقود التي تبخر عليها اللجنة بمحل الإقامة وما زاد عن ذلك يستولى عليه .

أما عن موضوع ترحيل الموضوعين تحت الحراسة الى خارج مناطق إقامتهم فقد تقرر بالنسبة لهم ما يلي :

١ — على اثر صدور قرار تحديد إقامة الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة مراعى الآتى :

١ — تحديد الإقامة معناه الا يغادر الشخص المدينة التي اختار إقامته فيها (القاهرة ومدينة الجيزة) .

(ب) من له محل إقامة في القاهرة أو مدينة الجيزة أو الاسكندرية يرحل اليها فوراً مع باقى أفراد أسرته المقيمين معه ولو لم ينص قرار فرض الحراسة عليهم مع تسليم محل إقامته بالزيف الذى يعتبر مسكناً خالياً بمغادرته له .

٢ — تحدد إقامة من ليس له محل سكن في القاهرة أو الاسكندرية أو مدينة الجيزة في مسكنه الحالى بالقرية ويوضع عليه حرس من شرطة المحافظة وليس من المراكز أو القرية وذلك لحين البت في أمر ترحيله .

٣ — تحدد إقامة من له سكن في عاصمة المحافظة وليس له سكن في القاهرة أو الاسكندرية أو مدينة الجيزة في مسكنه في عاصمة المحافظة ويوضع عليه حرس من شرطة المحافظة وذلك لحين البت في أمر ترحيله .

٤ — يثبت على الشخص الذى تم ترحيله بأن يقيم في المسكن الذى حددته السلطات المختصة على أن يقوم باخطار قسم الشرطة التابع له محل

٥. — يسمح للشخص المرحل أن يصحب معه بعض أو كل المنقولات اللازمة لمعيشته بعد إثباتها بمعرفة اللجان الخاصة على أن يقوم بتسليم باقي المنقولات قبل ترحيله .

٦. — تحصر جميع مديونيات الأشخاص الذين يخضعون لاختصاصات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع خاصة ما يتعلق ببنك التسليف والبنسوك الأخرى وتذكر هذه المديونيات ضمن التقارير المرسلة عن كل حالة .

ومهما حاولنا أن نقرر الواقع ذلك، أن الكثير من هذه البنود قد استغل لصالح مراكز القوى وفوق ذلك كثيرا ما نهبت وسرقت مصوغات ، واستوليت على نقود ويكفي أن نعود بالتحليل للبنود رقم ١ ، ٢ ، ٣ وثانيسا مقرة بـ وبعد ذلك . . . الخ لنذكر الى أي مدى كانت هذه البنود في حالة تسيب كامل وقد مكنت الكثير من أعضاء اللجنة أن يصبحوا بين يوم وليلة أغنياء يسكنون العمارات الفخمة والفيلات بل وفوق ذلك يقتنون من أشياء ثمينة عثروا عليها خلال جردهم منازل من فرضت عليهم الحراسة ولو نظرنا الى البند الخاص بسيارات الركوب لا يمكننا أدراك كيف كانت توزع السيارات الملاكى على رجال السلطة الممثل في الشرطة العسكرية في ذلك الوقت وزعيمها الفعلي شمس بدران .

ثم تضع اللجنة مجموعة من التوجيهات العامة والمبادئ الواجب تطبيقها نلخصها فيما يلي : —

١ — جميع هذه الإجراءات والمبادئ العامة والتوجيهات تتعلق أساسا بمن طبق عليهم القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ (وعددهم ٨٨ خـالة) .

٢ — تتكون العائلة من الزوج والزوجة (أو الزوجات) والأولاد القصر والبالغين .

٣ — لا تسري أحكام القرار الجمهوري السابق ذكره على :

(أ) زوج من طبق عليها قرار الخراسنة بصيغة أصلية .

(ب) زوج الابنه أو زوجة الابن أو أولادهما .

٤ — اذا توفي المورث موضوع القرار الجمهوري سالف الذكر عن ورثة او احفاد لم ينص عليهم قرار الحراسة مباشرة تعرض حالاتهم على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٥ — لا يصرح للأشخاص الذين شملتهم قرارات الحراسة وتحسديد الإقامة والذين يمثلون حالات بحث اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بمغادرة الجمهورية وتتخذ فوراً اجراءات ادراجهم بقوائم المنوعين من السفر للخارج حتى يصدر توجيه من السيد رئيس الجمهورية عن تحديد الجهة المختصة بمنح تراخيص السفر لهم .

٦ — بعد اتمام اجراءات فرض الحراسة على الحالات التي شملها القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ يرسل موقف كل حالة بعد استيفائها الى السيد نائب رئيس الوزراء للاصلاح الزراعي وصورة لسكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٧ — جميع الاجراءات سالف الذكر تطبيق من الآن فصافداً على ان يبقى ما تم تنفيذه من اجراءات على ما هو عليه لحين صدور تعليمات في شأنه .

٨ — تخطر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع نتيجة تصرفات لجان الحراسة والنتائج التي اسفر عنها تطبيق القرار الجمهوري السالف الذكر وذلك من خلال سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع . . .

٩ — محظور اجراء تفتيش للأشخاص عند تطبيق الاجراءات .

١٠ — اذا وجدت اى لجنة من اللجان عند قيامها بتنفيذ الاجراءات المطلوبة موقفا انسانيا يتطلب اجراء خاصا توقف اللجنة اجراءات التنفيذ وترفع مذكرة مفصلة عاجلة من الحالة الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لاصدار تعليماتها في هذا الشأن .

١١ — يكون الاتصال مباشرة في الحالات العاجلة بالسيد / على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي لتقرير ما يتبع بشأنها .

ومن خلال يكن هذه التوجيهات والمبادئ العامة سوف نستعرض ونحلل ما جاء في محاضر اللجنة العليا ومدى مطابقتها لمبادئها ومدى انحرافها وخروجها عن الخط المقرر لها وذلك هو موضوع الفصل الثالث .

الفصل الثالث

حول المحاضر السرية لاجتماعات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
وما دار فيها من مناقشات

على ما اعتقد يعتبر قلبي أول من تعرض لهذه المخاطر السرية ولذلك
هائلي حريص في هذا الفضل على أن أجعل الوثائق تتكلم أكثر مما يتكلم لسانى
أو يكتب قلبي أو يخال عظمى . : حرصت على هذا حتى لا أتجنى على أحد
ومن أفكارهم أترك للتاريخ أن يحكم عليهم ولكن هذا لم يمنعنى من التعليق
في بعض الأحيان — ولكن عندما يكون التعليق ضروريا — ذلك لايمانى بأن
نظريات البحث التاريخى أصبحت في النصف الثانى من القرن العشرين تقسم
بالاعتماد على الوثائق جنبا الى جنب مع النظرة التحليلية .

عقدت اللجنة بعد اعلان تشكيلها حوالى ٣٥ اجتماعا . بمعدل أربعة
اجتماعات شهرية وكانت معظم الاجتماعات تعقد صباح الخميس من كل
اسبوع وخمسة للمشير دور . في مبنى الاتحاد الاشتراكى بالامانة العامة على
الفيلى بميدان التحرير تجاه الهيلتون وكانت غرف الاجتماعات رائعة الماثيث
ويكيفة الهواء ولم يتخلف المشير عن اى اجتماع .

وكانت هناك لجنة فرعية رؤى تكوينها وذلك لتقوم هى باعداد جدول
الاممال للجنة العليا وهذه اللجنة كانت تتكون من : —

عباس رضوان ، عبد المحسن ابو النور ، كمال الحناوى ، غنبد
الحديد فازى ، عبد المجيد شديد وكانت هذه اللجنة عادة ما تعقد
اجتماعاتها في اليوم السابق على اجتماع اللجنة العليا وكان من حق اللجنة
الفرعية استدعاء من تراه المناقشة على اناس ان تجهز الموضوعات لوضع
القرار من جانب اللجنة العليا دون عودة الى الدخول في تفصيلات فرعية .
وقد اتفق على سير العمل داخل هذه اللجنة الفرعية كالآتى : —

١ — تعرض الموضوعات جنيمها على اللجنة الفرعية تمهيدا لعرضها
على اللجنة العليا .

٢ — النظر اذا ما كانت هناك موضوعات تحتاج الى استيفاء من
جهات أخرى فتحال الى الأجهزة المختصة لكي تتأكد من المعلومات الواردة
بالتقارير أو تحتاج الى إحالتها الى مكتب فنى يمثل فيه الاصلاح الزراعى
لدراسة الموقف والبيانات المقدمة .

٣ — اذا كانت هناك موضوعات خاصة بتهريب اراضى تناقش أولا
م — ماسة العصر

في اللجنة الفرعية بمعنى أنه إذا جاء تقرير ما من المحافظة أو الاتحاد الاشتراكي أو جهات البحث حسب نوع التقرير الموجود على أساس أن هناك موضوعات تحتاج للجميع لتعطى صورة عامة عن الموقف في جميع المحافظات وحدد ثلاث موضوعات في هذا المجال :-

(أ) الحيازات والتلاعب فيها أو عدم نقيتها .

(ب) النفوذ .

(ج) التهريب .

وسوف نستعرض هذه الاجتماعات وذلك بهدف دراسة المناقشات ومعرفة نوعيه الأشخاص التي كانت تحكم مصر ووضعت في خطر جهاز لتخطيط تاريخنا الاجتماعي وتطهير مجتمع الريف وتصفية الصراع الطبقي بأسلوب سلمى .

لقد كان الهدف في حد ذاته ثيبلا ولكن أسلوب العمل لم يكن عادلا . وطريقة التنفيذ كانت ظالمة . . . ولم يتحقق شيء مما هدنت اليه اللجنة بل لقد زادت الاحتاد وفقد الشعب كل شيء وجبهة واحدة هي التي استفادت هذه الجبهة هي جبهة مراكز القوى ، وقد ظلم التاريخ اشخاصا كثيرين ممن عملوا في هذه اللجنة وذلك لأن المناقشات الديمقراطية قد كفلت .حقا في اللجنة الا ان القرار كان معد سلفا . . وكانت قلة هي التي تسيطر على هذه اللجنة ولم يكن موقف المشير الا موقف الحكم الذي يراقب اللامبين . . كان دائما يتفرج على ما يحدث . . وكثيرا ما كان يضل . . تلك هي الحقيقة المرة .

ولقد خرجت اللجنة على كل ما خطط لها بل لقد انتهز البعض فرصة عضبويته في اللجنة او فرصة حضوره احدى جلساتها وكان يتقدم متطوعا بكشوف كان يريد التخلص منه في مجال منافس له . . . بحق كانت اللجنة تمثل لجان الثورات التي قامت في القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين وتريد تصفية الجو السياسى لها وازاحة خصومها ولم تحترم اللجنة قرار تشكيلها ولم تحافظ على الاعمال المنوطة بها بل خرجت على حدود اختصاصها

لقد أخذت اللجنة بمبدأ أن الأشخاص الذين يشغلون مراكز رئيسية أو قيادية في أماكن حساسة ويمتتون إلى من فرضت عليهم الحراسة بقرابة من الدرجة الثانية بأن يبعدوا عن هذه الأماكن ومع ذلك فإن هذه الأمانة وصلت في بعض الأحيان إلى الدرجة الرابعة .

وكانت الاعتقالات تتم دون انتظار القرار الجمهوري الخاص بذلك ولعلنا هنا أبرء عبد الناصر من أولئك الذين يحاولون القول إن كل شيء كان يتم تحت سمعه وبصره (١) .

ومن المهم أن نأتي بالحوار التالي وهو منوّه منقول من محضر اجتماع اللجنة العليا يوم ١٩٦٦/٧/٦ ص ٢٠/١٩ لننل على قولنا حتى لا يؤخذ على محمل التجنى أو الافتراء على التاريخ : — (٢) .

السيد / يوسف حافظ : —

— بالنسبة للأفراد الذين أمرتم سيادتكم باعتقالهم إلى أن يثبت إجرامهم من عدمه فقد ثبت أن لهم نشاطاً إجرامياً ومطلوباً أصداد قرار جمهوري باعتقالهم .

فرد السيد المشير قاتلا :

— يعتقلون دون انتظار جمهوري .

(١) ومع ذلك لا يجب أن نغفل عبد الناصر من مسؤولية متابعة أعمال هذه اللجنة وإن كانت وإقامة السياسة المصرية المبنية في ذلك الوقت على العاطفة والميالة جعلته يثق في رفيق حياته المشير عامر ويسند إليه هذا العمل ولكن من هم حول المشير كان لهم دائماً الرأي الآخر .

(٢) فقد هذا الاجتماع برئاسة المشير ومحضر الجلسة مثبت في جزئين الجزء الأول من ١٣ صفحة والجزء الثاني مائة وواحد صفحة وسيأتي تفصيل هذه الاجتماعات في الصفحات القادمة من الكتاب وقد حضر الاجتماع إلى جانب أعضاء اللجنة الأصليين الاتي أسماءهم :

محمد شكري حافظ — مصطفى كمال حدى — حسن خليل — يوسف حافظ — عبد الحسن أبو النور — شعراوي جمعة — حسن عبد الفتاح — عبد الخالق شوقي — حسن كنفاني — علي صبري — عبد الحميد غازي — عباس رضوان — كمال الدين العشراوي — سامي شرف — نبيل دكروري — رشاد نافع — سعد عبد الكريم — محمد عبد الفتاح أبو الفاضل — رياض إبراهيم — عبد المجيد شديد — محمود طنطاوي — عبد العزيز المقدم — صلاح نصر — حسن طلعت — مسعد التميمي — محمد أحمد صادي — إبراهيم مخيسر (مثل الحراسة العامة بصفته الحارس العام) — محمد مازن شرف — محمد العروسي — مختار عمر — محيي الدين العشراوي .

ويجيب يوسف حافظ :

— هم معتقلون فعلا وعددهم ٢١ فردا .

ولا داعى للتعليق على هذه الفقرة من الاجتماع ويترك للقارئ الذكى استنتاج ما يعن له من استنتاجات محتى انتظار امر النائب الاول لرئيس الجمهورية بالاعتقال لم يكن فى الحسبان لان الاعتقال تم فعلا دون اوامر احد المتريعين على عرش مراكز القوى :

ولو حاولنا رسم المهزلة بصورة اكثر توضيحا فأتينا نسوق هذا الحواز مرة اخرى من نفس الاجتماع :

السيد / حسن عبد الفتاح .

— من عائلة الفقى الغير خاضعين للحراسة طالب بالكلية الحربية .

السيد المشير :

— طالب الكلية الحربية لايد وانه قد فصل .

السيد / رياض ابراهيم :

— بالنسبة لهذا الطالب افدنا انه من عائلة اخرى غير عائلة الفقى .

الاقطاعية بالمنوية .

السيد / محمد احمد صائق :

— طالب الكلية الحربية هو من عائلة الفقى الاقطاعية فعلا ودرجة

قرابته بصلاح الفقى هى من الدرجة الثالثة وهذا الطالب قد تم فصله من الكلية الحربية منذ مشرين يوما .

السيد / رياض ابراهيم :

— لقد تمت بالتحري عن هذا الطالب بنفسى ووجدت انه ليس من

افراد عائلة الفقى الاقطاعية وقد ارسلت صورة من التقرير الى المباحث الجنكزية .

السيد / محمد احمد صائق :

— ربما تقصد طالبا آخر غير الطالب المفصول .

وانتهى الموقف بفصل الطالب دون ذنب جناة سوى أن اسمه مثليه
لإسم عائلة الفتى التي اتهمت في قضية كمشيش ولم يراع مستقبل مواطن
رغم أنه ثبت فيما بعد أن الكثير من قضية الفتى كان ملفقا ولم يكن له
أساسا من الصحة وإنما اتخذت هذه القضية كذريعة معينة لصالح مراكز
النسوى . (١) .

وكثيرا ما اتخذت اللجنة توصيات ظالمة ضد ضباط القوات المسلحة
الأكفاء وضد ضباط البوليس ولم يكن لهم ذنب الا أن بعض أقاربهم أو من
يمثلون إليهم بصلة أو قرابة طبقت عليهم الحراسة أو قوانين الإصلاح
الزراعى فذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الضابط على رحى زوج
السيدة ميرفت التلاوى من عائلة التلاوى ورغم أن بعض أعضاء اللجنة
يؤكدوا أن التحريات عنه حسنة وأنه ضابط كفء الا أن القرار صدر بنقله
إلى وظيفة مدنية (٢) .

(١) ويلاحظ أن :

الاجتماع ضم أعضاء اللجنة الأصلية وأعضاء اللجنة الفرعية الى جانب من كان يحتاجهم
الامر للناقشة من رؤساء شعبة البحث الجنائى أو الشرطة العسكرية وأمناء الاتحاد
الاشتراكي العربى المتجانبين التي تناقش بعض حالاتها .

انظر وثائق قصر القبة : -

اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ / سري جدا
رقم ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٣

(٢) جاء في كتاب سنوات عصيه (ذكريات نائب عام) للاستاذ المنشار محمد عبد
السلام ط ١ أبريل سنة ١٩٧٥ ص ١٤٥ وما بعدها :
أن المشير عامر اتصل بالنائب العام وأبدى اهتمامه بأن القتل صلاح حسين كان
صديقا شخصيا لأحد أسفار المشير - أى أن القتل لم يكن غلاها كما ادعت مراكز القوى
في ذاك الوقت - وأثبت النائب العام الذى انتقل مع اللواء محمود المراكبي مدير أمن
بوزارة الداخلية ليشراف بنفسه على التحقيق أن القتل تم لدوافع شخصية بحتة وأنه لا صلة
له بالاقطاع وأن التحقيق لم يوصل الى أدلة جديده ومن ثم أصدر النائب العام امره
بالإفراج عن المشتبه فيهم ولكن للأسف صدرت أوامر جمهورية باعتقال من أفرجت النيابة
عنهم وغيرهم من المتهمين والشهود وبدأت مراكز القوى تطالب بالمحاكمة العسكرية وعرض
الامر على مجلس الوزراء وتبنى الدكتور محمد حلى مراد وزير التربية والتعليم آنذاك
الرأى القائل بالمحاكمة العادية بينما يتولى مهيل السلطة (صاحب مذبة القضاة) وزير
العدل في ذلك الوقت محمد أبو نصر الرأى القائل بالمحاكمة العسكرية إرضاء للسلطة
أعضاء مراكز القوى الذين وجدوا في قضية كمشيش فرصة لمزيد من السلطة فامسدت
الأوراق الى النيابة العامة وبدأت تحقيقا جديدا ويبدو أن جو الذم والتعذيب جعل الاعتراضات
تتوالى ، ومن هنا كانت هذه القضية هي الوسيلة التي اتخذت لتشكيل ما سمي بلجنة
الاقطاع التي نحن بصددنا وكانت هذه اللجنة هي الوسيلة للاعتقالات والحراست .

ومن العجيب ان نرى اجد موظفى القطاع العام يرفع قضية ضد شركته ويكسبها على أساس صرف مرتبه ولكن لجنة تصفية الاقطاع تقرر انه اما ان يتنازل هذا الموظف عن قضيته او ان يوضع تحت الحراسة .

بل لقد وصل الامر فى كثير من الاجتماعات ان اللجنة كانت تضيع قواعدهم ثم تنقضها وقد اعترض الكثير من داخل اعضاء اللجنة على أسلوب عملها .

« غفى اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ (الجزء الاول) ص ٥٣ نجد عباس رضوان يعترض على طريقة العمل » :

« لى ملاحظة بالنسبة لطريقة العمل فان الموضوعات التى تعرض حاليا على اللجنة الفرعية تاتى من جهات فردية اى من جهة واحدة ونحن نستعجل الجهات الاخرى لارسال تقاريرها وبالنسبة للاراضى بالذات يوجد تعارض بين رأى أجهزة البحث وبين رأى الاصلاح الزراعى من ناحية قيمة المستند او قيمة دليل الاثبات ... وارى ابتداء من هذه الجلسة ان تحال تقارير البحث الى لجنة فنيين الاصلاح الزراعى يكون اتصالها مباشرا بأجهزة البحث لتستوفى البيانات او تتأكد المعلومات » .

وفى اجتماع الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ جاء فى البند الخامس من قرارات هذا الاجتماع ما يؤكد ان هناك معلومات خاطئة ترد للجنة : —

« يعتبر كل جهاز من الأجهزة الادارية مسئولاً عن صحة المعلومات والبيانات التى يقدمها وسيؤاخذ كل من يخفى المعلومات او يسعى لتضليلها،

وفى هذا الاجتماع اسند لعلى صبرى عملية عقد مؤتمر للمحافظين ومديرى الأمن وامناء الاتحاد الاشتراكى والمسؤولين عن التنفيذ بين القوات المسلحة والشرطة العسكرية وذلك لتوحيد نظام العمل وبحث المشاكل التى تعترض التنفيذ وايجاد حلول لها وتيسير أعمال اللجان وكان ذلك القرار يعطى لعلى صبرى سلطات واسعة ولا مثيل لها .

وقد اشتم عبد الحكيم عامر فى اجتماع ١٩٦٦/٦/٢ ان فصل مجموعة من العمدة والمشايع قد تم بطريقة تعسفية لم يحدث مثيلا لها ايام صدقى .

بإشفا فأمر بأن يوقف تنفيذ إجراءات الفصل التي تتخذها وزارة الداخلية في شأن العمدة والمشايخ وذلك ما لم تكن قد ابلغت للتنفيذ وهذه العبارة الأخيرة تؤكد أن هناك بعض إجراءات اتخذت ضد بعض العمدة والمشايخ ودون أن يكون للجنة العليا يد فيها ووضح من مناقشات هذا الاجتماع السالف الذكر أن هناك تلاعب وانحراف من جانب القائمين على تنفيذ قوانين الحراسة لذا جاء في البند التاسع من هذا الاجتماع :

« يقدم السيد / عبد الحميد خليل غازي تقريراً عن حالات الانحراف التي تحدث من بعض المختارين بحكم وظائفهم من أعضاء لجان تنفيذ قرارات فرض الحراسة ومن يثبت في حقه أي انحراف يؤخذ بالجزء الرابع » .

وفي اجتماع ١١/٦/١٩٦٦ جاء في البند الرابع ما يؤكد أن هناك انحراف في أعمال اللجنة من أعمال بعض الموظفين المسؤولين عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين تجرى التجريات في شأنهم وقد رأت اللجنة أن تحول هذه الحالات إلى عبد المحسن أبو النور — نائب رئيس الوزراء للزراعة والري في ذلك الوقت — ليتولى بحثها ولم تثبت نتائج هذا البحث بل ولم يأت ذكرها أو إصلاح الحالات التي تكون قد نفذت عليها — نتيجة أخطاء في البحث — عملية الحراسة ، وفي هذا الاجتماع أيضاً اقترح تكوين لجنة برئاسة علي صبري وعضوية عباس رضوان وعبد المحسن أبو النور ويوسف حافظ وذلك لبحث حالات العمدة والمشايخ الذين شملتهم إجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أو شملت أحد أقربائهم واقترح ما يتخذ في شأنهم من إجراءات كما تقرر أن تقوم نفس اللجنة ببحث حالات موظفي الدولة والقطاع العام الذين شملتهم هذه الإجراءات . (١)

(١) وقد جاء في قرارات هذه اللجنة بعد عقد اجتماعاتها ما يلي :
لا يجوز بناء أحد ممن شملهم قرارات الحراسة أو تحديد الإقامة بناء على قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالقوات المسلحة أو الشرطة أو القضاء أو المسلك السياسي وينحون اجازة مفتوحة الى حين البت في أمرهم ، وبالنسبة للمجندين والمتطوعين في القوات المسلحة وطلبة الكليات العسكرية غير مدونين من الخدمة وبالنسبة لموظفي الدولة (الحكومة والقطاع العام) فيما عدا المذكورين في البند السابق تخطر وزارتهم لتنظيم لوظائف غير رئيسية وليس بها اتصال بالجمهور وتخطر الوزارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع باقتراحات الوظائف التي ينقلون اليها على الا ينقلوا منها ولا يرقوا الا بعد الرجوع =

وقد تكونت لجنة أخرى منبثقة من اللجنة العليا لتصفية الإقطاع هي لجنة تصفية الرجعية ومن هذه اللجنة الأخرى (لجنة تصفية الرجعية) انبثقت لجنتان فرعيتان للمرور على المحافظات كانت تجتمع بالمحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكي ومديرى الأمن لدراسة حالات من طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى . (١)

وفى اعتقادنا أن هذه اللجنة الفرعية الأخيرة (والتي انقسمت فى حقيقتها الى لجنتين) ثم لجنة تصفية الرجعية فى داخل القطاع العام ثم نفس اللجنة الفرعية الأساسية والتي كانت بمثابة سكرتارية للجنة العليا الأم . . . كل هذه اللجان الفرعية كانت تتمتع بسلطات فوق القانون وكثيرا ما كانت تخرج عن نطاق وظيفتها وإذا أضفنا أنه كان لكل محافظة لجنة عليا لتصفية الإقطاع كان يسيطر عليها جهاز المخابرات فى المحافظة ثم المكتب التنفيذي ؛ وإذا ما علمنا أن هذه اللجان الفرعية كانت تتنافس فيما بينها وتتسابق فى عرض فرض الحراسيات بل وفوق ذلك أن هذه

الى اللجنة العليا فى ذلك وتوافق اللجنة العليا بتقارير من كل ثلاثة شهور من وزارتهم ومن المباحث العامة وتعتبر هذه الاجراءات مؤقته لحين البت فى موضوع موظفى الحكومة والقطاع العام نهائيا كما وابتعت اللجنة المذكورة على عمل المبدأ والمشايخ من اقرب من طبقت عليهم القرارات والذين رأت وزارة الداخلية فيصلهم من وظائفهم قبل أن يتبع الإلزام :
١ - يحل المشايخ محل العمد المنصولين .

ب - يخطر السيد يوسف حافظ نائب وزير الداخلية السيد كمال الدين الحسنائى عضو الامانة العامة بالإمكان التى لا يوجد بها مشايخ لاجراء بحث عنها ولترشيح رئيسى لقرية للقيام بأعمال العمدة الى جانب مجله أو المشرف الزراعى :

(١) كانت لجنة محافظات الوجه البحرى بمسألة من الاتى أسبيلهم :

عبد المحسن أبو النور

أحمد حمدي مبيد

كمال الدين الجنائوى

عبد الحميد فوزى

ويضاف لها ضابط من القوات المسلحة .

أما عن لجنة الوجه القبلى فقد كانت مشكلة من :

عباس رضوان

محمد مبد الفتاح أبو الفضل .

عبد المجيد شديد

ويضاف لها ضابط من القوات المسلحة .

ومنح لكل لجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الأمناء المساهمين بالانتخاب الاشتراكي العربى .

اللجان الفرعية اعتمدت على مراكز للمعلومات بعيدة عن الواقع بدليل أنه في بعض حالات تصفية الاقطاع كنا نجد التحريات تثبت ان لديها ملكية معينة من الأراضي ثم بالمعينة على الطبيعة وجد ان الواقع ينقص كثيرا عن التحريات (١) .

والرسم البياني التالي هو الذي تخيلته لتركيب اللجنة العليا ومبحاثها : —

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
السكرتارية
اللجنة الفرعية
لجنة تصفية الاقطاع
الاداري
لجنة تصفية الرجعية

لجان المحافظات لتصفية الاقطاع

لجنة العمدة : لجنة القطاع : لجنة محافظات : لجنة محافظات :
والمشايخ : العام : الوجه البحري : الوجه القبلي

وفي ظل لجنة تصفية الاقطاع كان من حق سامي شرف والذي كان خلال هذا التاريخ يشغل منصب سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر لشئون المعلومات ان يعد مشروعات القرارات الجمهورية دون ان تعرض على الرئيس . . وهذا الحق وضعه سامي شرف لنفسه وكانت مراكز القوى قادرة ان تستصدر ما تراه ضروريا لها ولحمايتها وحماية اساليبها لتحقيق مآربها من خلال سامي شرف هذا .

ولنعود مرة اخرى الى المحاضر السرية لنعرف ماذا كان يدور من وراء الكواليس . . . فقد جاء في اجتماع لجنة تصفية الرجعية في يوم الاثنين ١٩٦٦/٥/٢٣ قرارات غريبة من هذه القرارات :

(١) مثال حالة السيدة / خديجة عبد الحميد على شريف وسباتي فكرما في الصفحات القادمة بالتفصيل . .

انظر :

- المحاضر السرية للجنة العليا لتصفية الاقطاع / محضر اجتماع ١٩٦٦/٦/٢
- محضر اجتماع ١٩٦٦/٧/٦
- محضر اجتماع ١٩٦٦/٧/١٣

وثائق قصر القبة وعابدين تحت رقم ٢٠٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ سرى جدا .

١ — يستبعد من طبق عليه التهريب من تطبيق هذه القوانين (قوانين الإصلاح الزراعى الاول والثانى ووضع تحت الحراسة من الريف على ان يسمح له بالاقامة فى القاهرة والاسكندرية وتستولى المحافظة على مسكن من يطبق عليه هذا القرار ويتم التصرف فيه بمعرفة لجنة مشكلة من الاتحاد الاشتراكى العربى والمحافظة .

وفى حالة صدور القرار الجمهورى لا ينشر عنه الا عند بدء التنفيذ .
والسؤال الان لماذا ؟ . . . والاجابة ؟ حتى يسهل نهب وسرقة هذه المساكن لانه لم تكن تعنى مصادرة الارض فى حد ذاتها الا هدفا بسيطا وانما كان الى جانب ذلك هناك عملية انقضاى على كل ما اقتناه هؤلاء الذين طبقت عليهم الحراسة .

ولقد كان للشرطة العسكرية دور كبير فى تنفيذ اجراءات خرض الحراسة واستلام مساكن من ثبت عليه التهريب وابعاده عن الريف .

ومن السخرية ان نقرا ضمن قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى احدى جلساتها قرارا بتشكيل لجنة تحت اشراف السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى لبحث موضوع إعادة تسجيل الاراضى الزراعية . بعد اجراء مسح شامل على مستوى الجمهورية على ان يمثل فيها وزارات العدل والخزانة ولو تم هذا الاجراء لادت اللجنة اكبر خدمة لمصر فى تاريخها الاقتصادى المعاصر حيث انه حتى الان لم تقم اى وزارة للزراعة بعملية مسح فعلية لمساحة الاراضى الزراعية وتصنيف ملكيتها على الواقع والطبيعة لان السجل العقارى لا يمثل واقع الملكية الزراعية فى مصر ولا حقيقة المساحة .

ولكن هذا القرار لم ينفذ لانه لو نفذ لكشف الكثير مما هو فى خيازه الكبار ممن كانوا يطبقون قوانين وقرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

ويتضح ظلم اللجنة للمواطنين بأن المفروض ان تصدر الملكية التى ثبت تهريبها فعلا وتفرض عقوبة مناسبة لعمليات التهريب هذه اما انتزاع الملكية باكلها فهذا شىء لا يرضاه ضمير ولا تسكت عنه عدالة السماء ولم يرد اصلا ضمن بنود وقواعد عمل اللجنة .

تعم نحن نتساءل هل من كان يملك اطياف قبل تطبيق القانون ومقدم عنها اقرارات وترك الحكومة تستولى على الزيادة .. هل يعتبر مجرما او متهربا ومن اجل ذلك تعاقب أسرته وتوصد السبل امام ابنائه ويحرمون من دخول الكليات العسكرية ويحرمون من حق الحياة في المجتمع .. لقد كان هناك فرق بين المتهربين وبين من قدموا راضين مختارين اقرارات الزيادة ... ومع ذلك فقد عومل هؤلاء مثل اولئك فهل هذا هو جوهر العدل الاجتماعى الذى تنادى به الاشتراكية فقد جاء ضمن قرارات احدى جلسات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ما يلى :-

« ان اللجنة تلزم نفسها بضرورة الالتزام بالميثاق وعدم استصدار اية قوانين جديدة ومع ذلك فان اللجنة فى واقعها لم تنفذ اى قانون تنفيذا سليما كما انها خرقت كل القوانين تحت ستار انها لجنة ثورية كما انها فى كثير من الاحوال خرجت عما جاء فى ميثاق العمل الوطنى الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ (١) .

ونتيجة لعمليات الفصل الى كانت تعقب قرارات فرض الحراسة بالجنة فقدت وظائف الدولة الكثير من الكفاءات والقيادات الادارية التى كانت فى أمس الحاجة اليها وكم من المصائب وقعت لمجرد الشبهات بأن هناك اتصال بين من فرضت عليهم الحراسة وبين هؤلاء الموظفين .

وكانت اللجنة العليا تتخذ اجراءات التحفظ على اموال الشخص وابعاده عن الريف فور صدور قرار بذلك من اللجنة .. بل كان الامر يصل الى حد الاعتقالات ثم ترفع بعد ذلك قرارات اللجنة الى رئيس الجمهورية بفرض الحراسة وتحديد الإقامة .. اى ان العرض على رئيس الجمهورية كان يتم بعد ان يكون كل شئ قد أنتهى كما ان العرض كان لمجرد الشكليات بينما كل القرارات كانت تتخذ ولم تكن توقيعات رئيس الجمهورية الا فى المرتبة الثانية .

(١) قدم مشروع الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ الى اللجنة التحضيرية والمؤتمر القومى وصدر الميثاق فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ ليكون وثيقة سياسية معبرة عن فكر قادة الثورة ومنهجهم السياسى واتفق ان يعمل به لمدة ثمانى سنوات على ان يعاد فيه النظر بعد ذلك .

ويلاحظ أنه من خلال لجنة تصفية الإقطاع بدلت فكرة التجفيف على بعض الأشخاص يدون فرض الحراسة عليهم ومع أن المشير كان يطالب بأن يكون ذلك في أضيق الحدود (طبقاً لما جاء على لسان المشير ص ٦ من اجتماع يوم ١٩٦٦/٦/٢٣ للجنة العليا لتصفية الإقطاع) إلا أن الكثيرين من أعضاء اللجنة اتخذوا ذلك المبدأ فريعة وتحفظوا على الكثير من الأشخاص أو بمعنى أدق اعتقلوا كل من يودون التخلص منه واستخدموا ذلك سبباً مسلطاً على الكثير من الأبرياء وفي الواقع أن ذلك قتل الديموقراطية المجروحة في مصر وجعل الجميع في خوف ووجل وذعر نفسي هدم ما تبقى من كرامة داخل النفوس . ويمكن أن يكون ذلك إعلان لجمهورية الخوف في مصر .

ويؤكد اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ شيئاً هاماً وهو الصراع بين مجلس الأمة وبين الاتحاد الاشتراكي والذي كان سنداً وظهرت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع على الأمل في قيادته وشعاراته . اليس رئيس اللجنة بعد المشير هو على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربى وألم يكن أعضاء الاتحاد والإمانة العامة هم أعضاء متلازمين في اللجنة العليا ... فقد جاء ص ٨ من محضر هذا الاجتماع على لسان عبد المحسن أبو النور :-

« اننا لا نريد الدخول في صراع مع مجلس الأمة في هذا الوقت بالذات حيث أن دورة مجلس الأمة ستنتفض ابتداء من اليوم ويمكن بحث هذه الحالات أثناء الإجازة وفي هذه الحالة لا يحتاج الأمر إلى استئذان وذلك حتى لا يتعصب الأعضاء بعضهم للبعض الآخر لأن كلا منهم يدافع عن نفسه ولذلك فضلنا أن ننظر في هذه الحالات أثناء الإجازة إلى مستثمر أربعة أو خمسة أشهر وتتخذ فيها ما نريد من إجراءات » .

ولا أدري لماذا صدر هذا الكلام ؟ فهل أحس أعضاء اللجنة أن مجلس الأمة ممكن أن يعوق تصرفهم ... لو كان هذا التصرف في حدود القانون حتى الذى وضعوه هم لأنفسهم .

— الحقيقة أن الصراع بين مجلس الأمة وبين الاتحاد الاشتراكي كان في ذلك الوقت قد بلغ أشده وتوقع الجميع أن الحكومة ستناصر مجلس الأمة وكان الاتحاد الاشتراكي في عصره الذهبي المتوج تحت رئاسة على صبرى يريد أن يبتلع السلطات شيئاً فشيئاً وجاءت اللجنة العليا

للمصحية الاقطاع لتتقدم من ازر التنظيم السياسي بما اعطته من صلاحيات جديدة وبما قامت به من اعطاء المزيد من السلطات لعل صبرى الذى كان يعتبر بمثابة الرجل الثانى بعد المشر فى نسيير اللجنة .

وكأننى ارى عبد الناصر يقود سياسة توازن بين الحكومة والتنظيم التشريعى وبين اللجنة العليا والاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد جاء فى نفس الصفحة المذكورة على لسان عبد الحميد غازى :
« تكلمنا فى اللجنة القومية على أساس ان عند بحث حالات امضاء مجلس الأمة لابد ان تكون لدينا ماديّات تحمينا او تمكنا من ان نبرز امام الزايم العثم كلى ما نتخذه ضدّهم » .

ولو حللنا هذا الكلام لوجدنا ايضا ان اعنى مراحل الطفيان تحول
الا تكون منعزلة عن الراى العام وان الخوف يتسلط على الجسارة ان يبحثوا عن الادلة الدامغة اذا ما وجنوا الخصم قويا .

ويؤكد كلام عبد الحميد غازى ان هناك حالات ليست فيها البراهين كافية ومع ذلك اتخذ اجراء بالنسبة لها اما بالنسبة لاعضاء مجلس الأمة فان اللجنة كانت تخاف ذلك .

ويستمر عبد الحميد غازى قائلا فى نفس الاجتماع : — (١)

« العقوبة التى كانت مقترحة بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذين يريدون التخلص منه هي ان نضفى الاشخاص الموجودين حول العضو وبذلك ننهي نفوذه ونسيطرته فى المنطقة » .

« أما العضو الذى يثبت عليه التهريب فالتقواعد العامة التى وضعتها اللجنة تسرى عليه وتتخذ معه كافة الاجراءات اللازمة وعندما تثار اى مناقشة فى المجلس حول هذا الموضوع يجب تبرير موقفنا بأدلة قوية » .

(١) وثائق رئاسة الجمهورية : محضر اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة السيد المير عامر المتعلا بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٢ من ٧ — ٨ سرى هذا تحت رقم ٦٠٤

وتتضح من خلال الاجتماعات أيضا أن عملية فرض نفقه معينة
للذين وضعوا تحت الحراسة كانت تستغل للحط من الكرامة الإنسانية .

والواقع أن المشير خلال كل اجتماعاته كان حريصا على العدل
نسبيا بالنسبة لكل من تعرض عليه خالفه فقد جاء على لسان المشير في
اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ ص ١١ : -

« تصرف هذه المبالغ مورا دون تعريضهم لأي تصرف بعيد عن الكرامة
والإنسانية فترسل لهم على عناوينهم الموجودة بوزارة الداخلية » .

ولكن رغم ذلك نجد بعض المهزلة في النفقة التي كانت تصرف
لبعض العائلات أو الافراد .

ومن المهازل التي نوقشت مثلا في هذه الجلسة حالة المواطن عبد
العزیز أحمد الخولى والذي قالوا عنه أنه متهرب من تطبيق قانون الإصلاح
الزراعى بسبب عدم تقديمه اقرارا بملكته والتي ادعوا انها ٤١٢ فدانا
ثم وضع على لسان بعض أعضاء اللجنة أنه بمعينة هذه الأرض على
الطبيعة وضع انها عبارة عن أرض صحراوية في محافظة البحيرة وأن
الإصلاح الزراعى قد استولى عليها بالكامل . وأثبت عضو اللجنة السيد
حسن على خليل أن هذا المواطن ليس له مسكن في القاهرة أو الاسكندرية
أو دمنهور وأنه يقيم في « خيمة » بعد فرض الحراسة عليه وكذلك
فرضت الحراسة على ابنه ورغم أن اللجنة علمت بكل هذه الحقائق بما
غيبها الأوضاع الغير انسانية التي يعيش فيها الرجل وابنه فإن اللجنة
لا تلغ قرار الحراسة رغم ادراكها أنه مصرح بامتلاك الأراضى الصحراوية
فوق الحد المصرح به في قانون الإصلاح الزراعى . .
واستولت اللجنة على الأرض ولم تعيدها للرجل ولكن اللجنة كانت رحيمة
لأنها ألغت قرار الإبعاد .

ومن العجيب أن ندرك أن اللجنة كانت بايعاز من كبار فيها ترفض
النظر في التظلمات حتى لو كانت حالة هذه التظلمات تنبئ عن ظلم فادح
فمثلا تظلم بعض ورثة من فرست عليهم الحراسة بقولهم :

« انهم جميعا كانوا في الاسكندرية والقاهرة وكان والدهم هو المسئول عن الأرض وأن الحراسة فرضت عليهم وعلى عائلاتهم » .

فريد عبد المحسن ابو النور :

« قلنا انه في الوقت الحالي يحسن ارجاء النظر في بحث التظلمات »
وانتشرت اجهزة الامن على جميع صنوفها في جميع محافظات الجمهورية ورقى المحاسيب وانهالت الانتدابات وتضخمت المكافاة وكمل ذلك من دم من فرضت عليهم الحراسة او من اموالهم . والتي كان يجب ان تعود الى الشعب .

وانتشرت فوق ذلك اجهزة المخابرات العامة في المحافظات الصغيرة ولكننا نرى شيئا عجيبا يتضح فيها قاله العميد سعد عيد الكريم من ٣٠ من الاجتماع المذكور (١٩٦٦/٦/٢٢) : —

« اود ان اشير بان محافظة الاسكندرية ليس فيها جهاز للمخابرات العامة او المباحث العسكرية فتقترح الموافقة على ان يتولى الجهاز الموجود في مرسى مطروح اعمال البحث في الاسكندرية » .

فليتصور العقل ان اكبر ميناء في مصر ليس بها جهاز للمخابرات وان هذا الميناء بما له من موقع هام واستراتيجي كانت لا تملك ضمانات الامن .

ولما سأل المشير العميد سعد عبد الكريم ان ما يطالب به ضروريا لسير اعمال اللجنة سأل المشير اى جهاز يقصد اجاب العميد بأنه يريد ان يقوم باعمال البحث جهاز السلطة العسكرية ... انها ملاحظة على الهامش ليس الا ... اما الآن فان الوضع في الاسكندرية قد تغير ، ومن الاشياء العجيبة في قرارات هذه اللجنة ما تقرر بشأن طفل لقيط صغير قامت سيدة تدعى « لويزا لويس ماجوريل » وهى ارملة واصف بطرس غالى بتحرير وصية لصالحه وهى التى كانت تتولى تربيته وقد اطلقت على الطفل اسم « فتح الله احمد عبد العزيز » وشهرته فتحى ... اوصت اللجنة بحرمان الطفل مما اوصت لديه هذه السيدة (اوصت هذه السيدة للطفل بمائة فدان مع احتفاظها بحق المنفعة دون الرقبة وذلك لحين بلوغه

سنة ٢٥٠٠. فتتول إلى ملكية الرعية بالنسبة إلى الأراضي محل الوصية ويحرم منها باقي الوزنة .

تأتى اللجنة وتستولى على المائة فدان وتقرر أن يصرف للطفل عشرون جنيها. وتتركه عهدة لوزارة الشؤون الاجتماعية وكان إسياس هذا الاستيلاء أن هذه الأرض استولى عليها طبقا للقانون الذى يمنع الاجانب من تملك الأراضي الزراعية .

حق منحه السماء لطفل يتيم تسحب منه الدولة ... فهل كان للأجانب أكثر رافة على رعايا بلدنا من سلطان مراكز القوى ولا تقرر له الا عشرين جنيها كنفقات معيشة ومصروفات مدرسية .

وإذا أردنا مزة أخرى إلى التقارير لنجعلها تنطق بالحقيقة فالتة فلاحظ ص ٤٢ من اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ المثير غامر يقول :

« يجب على أمانة الفلاحين أن تلاحظ أن بعض المعلومات التى ترد إليها مجالع فيها أحيانا ويجب أن تؤخذ هذه المعلومات بشيء من الخذر » .

وبينما نجد المثير يقول هذا القول نجد حمدي عبيد (الذى كان محافظا لكفر الشيخ ثم أصبح وزيرا للإدارة المحلية فى مصر) يقول فى حق : هـ من هذا الاجتماع حينما كان النقاش يدور حول عائلة عبد الرحيم أحمد رضوان مركز أولاد طوق شرق : —

« يجب أن نبعد أى عدد ما دام فيم اسم رضوان ... نجث المرموين كلها » .

فهل هذا منطلق للمناقشة ، وكأننا نتسلق وكأنهم يجلسون فى ساحة بها مقضلة ونحننا يطالب المثير بإبعاد رأس هذه العائلة يقول شعراوى . جمعه أن إبعاده لا يحل المشكلة ويحاول المثير أن يؤكد أن الإبعاد فى الصعيد بأمر الحكومة معناه أن نفوذ الشخص قد انتهى فمرد حمدي عبيد قائلا مرة أخرى : —

« أرى أن الإبعاد لا يكفى ولن يحدث التأثير المطلوب » .

وهنا نرى العميد سعد عبد الكريم يضع بعض النقاط على الحروفه قائلا : —

« الأمر يحتاج إلى مبدأ بالنسبة للعائلات ... هل سنسير على مبدأ تفتيت هذه العائلات أم طالما إن العائلة ليس لها نشاط إجرامي نتركها ». ويطالب شعراوي جمعة بحتية وضع رضوان هذا تحت الحراسة وهنا يقول كمال الحناوى : —

« ان وضعهم تحت الحراسة سوف يحل الاشكال اذ يقترب على فرض الحراسة رفع يدهم عن الأرض وبالتالي يكون هذا مدخلا لتصفية العلاقات الاجتماعية » .

ومع ذلك فإن اللجنة لا تستقر على رأى حيث نجد شكوك تثار حول بعض التحريات الخاصة بهذا المواطن حيث يؤكد محمد شكرى حافظ عضو اللجنة الموسعه ان تهمة التهريب لم تثبت ثبوتا قاطعا ومن ثم لا داعى لفرض الحراسة الا بعد اثباتها فإرد عبد المحسن أبو النور : —

« جيازتهم لأكثر من ٥٠ فدانا مخالفة لقانون الاصلاح الزراعى فالمخالفة اذن موجودة ويمكن ان نضعهم تحت الحراسة » الا أن حسن خليل يرد :

« المبدأ فى فرض الحراسة لا يرجع الى زيادة الحيازة انما يرجع الى التهريب من القانون إما اذا نظرنا للحيازة فيمكن ان نضبط مخالفات كثيرة » .

ورغم كل ذلك فان صوت الأقوياء هو الذى سيطر وفرضت الحراسة على الرجل وعائلته وكل من يمت بصله قرابة له وابعدت العائلة بأكملها عن الريف .

وعندما كانت تعرض بعض الحالات التى يتطلب الأمر اجراء تحريات عنها بخصوص الموظفين كان المشر يطلب عرض الأمر على النيابة الادارية لاجراء تحقيق ولكن شعراوي جمعة قال ذات مره ردا على ذلك : —

« كنت قد اقترحت احالة الموضوع السابق الى النيابة الادارية ولكنها سارت فيه بطريق قانونى بحث وبذلك انتهت فيه الى البراءة » .
م ٦ (مأساة العصر)

ويظهر التأثير على شعراوى جمعة لأن النيابة الادارية أصدرت قرارها ببراءة الحالات المعروضة عليها ومن ثم يقول شعراوى جمعة (ص ٦١ من اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣) : —

« لهذا لم اقتنع بالنيابة الادارية ولا أريد ان نحيل اليها موضوعات أخرى » ويسترسل في انه يطلب ان تحال مثل هذه الموضوعات الى جهة ثورية للتحقيق فيها « مثل المخابرات العامة او المباحث الجنائية العسكرية او الشرطة العسكرية بدلا من الدخول في دوامة القانونيين وتنتهى الحالات بالبراءة » .

وكنا نقبل هذا القول بنفس راضية لو ان شعراوى جمعة كان يحمل من النقاء الثورى ما يجعله يستحق ما كان فيه من مناصب ولكن بالطبع ان شعراوى جمعة كان يريد اعترافات كمبرر لاتخاذ الاجراءات وذلك لن يكون الا عن طريق تلك الاجهزة التى اقترحها والتى تستطيع بطرق التعذيب ان تستخلص اى شئ ولا يمكن لاحد ان يعترض ويقول لا ...

وفي هذه الجلسة ايضا يرد المشير على شعراوى جمعة بقوله :
« لا داعى لتدخل المباحث الجنائية العسكرية في مثل هذه الامور ويمكن للمباحث العامة ان تقوم بذلك » .

وحينما يعترض السيد / حسن طلعت بقوله :

« ان المباحث العامة ستضطر الى تحويل الموضوع الى النيابة العامة او نيابة امن الدولة الا اذا اعطينا سلطة القيام بالتحقيق »

ويوافق المشير على انه لا مانع من اعطاء المباحث العامة السلطة لذلك ... وهكذا يلغى دور النيابة الادارية والنيابة العامة ويصبح الخصم هو الحكم في ذات الوقت بل وفوق ذلك فان مسئولية اجهزة الجيش المتخصصة ضد العدو توجه خبراتها واسلحتها ضد الشعب او من كان وفقا لمفهوم المادة اقطاعى السلطة اعضاء اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أعداء الشعب .

ويلاحظ ان اللجنة اعتمدت على جهات كانت تكتب تقاريرها وهى جليلة في مكانتها تستمع الى شهادة الشهود الحائذين او الى الانتهازيين

او المعقدين نفسيًا وما كان اسهل الحصول على امثال هؤلاء الشهود بين مراكز السلطة ومراكز القوى في ذلك الوقت .

لقد ظنت مراكز القوى انها بفرصها الحرائسات انها تتبع أسلوباً سلبياً لتصفية الصراعات الاجتماعية في مصر ولكنها انبعث أسلوباً دموياً بشكل لماق محاكم التفتيش واصبح السجن الحربي أكثر من سجن الباستيل واصبحت قرارات فرض الحراسة صورة من التعذيب والتكيل تخجل الاقلام من ذكرها في صفحات التاريخ .

ولم تكن التقارير الواردة تخضع للملاحظات التجريبية او حركات المراقبة المستمرة او التفتيش الفجائية وكانت بعض الجهات التي تورد التقارير في صراع مع بعضها البعض غالاتحاد الاشتراكي كما وضح في تلك الفترة كان في صراع دائم مع مجلس الأمة وكان اعضاء هذا المجلس يقومون بعقد اجتماعات لتقوية نفوذهم وسلطانهم على حساب التنظيم السياسي مما يجعل هؤلاء في ابسط الامور يتهمون الافراد بأنهم يقومون بتدبير الدسائس والمؤامرات .

نعم لقد كانت التقارير في معظم وقائعها بعيدة عن البحث العلمي وتعتمد على ملقطين للمعلومات أغلبهم جهلة يتصيدون الاخبار من مجموعات معينة من الناس فكان هناك جيش مع المرتزقة مرتبط بالمباحث العامة او المخابرات او غيرها من الاجهزة يعملون كمرشدين بلا ضمير كل وظيفتهم التطوع (مقابل مال طبعاً او اية مكاسب أخرى) للدلاء بالمعلومات دون اي اساس او مستند من الواقع او القانون .

بالاضافة الى كل ذلك يجب ان نؤكد ان القيادات الوسطى كانت دائماً تميل الى الارضاء الشخصي ولو بالإتيان بالمعلومات الخاطئة ، كما ان مجرد التلويح بأى اسم كان ذلك يعنى لدى القيادات الوسطى ان القيادات العليا تريد الايقاع بهذا الاسم وتجميع الادلة ضده وعلى جيوش المرتزقة ان تقوم بهذه المهمة خير قيام .

ومع كل ذلك لا ننكر ان بعض المعلومات جاءت متطابقة مع البعض الآخر الا اننا ايضا لا ننكر ان بعض الكثير فيها جاء متناقضاً للآخر .
كذلك لا يمكن ان ندفع بأن كل اممال لجنة تصفية الاقطاع كانت بدافع

من الحق والكراهية والصراع الطبقي الا أنه أيضا لا يمكن ان نقرر كل ما اتخذ من اجراءات لأن الكثير منها كان غير انساني والكثير أيضا كان لا يتعادل في عقوبته مع الجزاء المفروض .

ومما لا شك فيه ان اجراءات هذه اللجنة وان حاولت ان تضع بعض البذور لفكرة العدل الاجتماعي الا انها زادت من الاحقاد كما انها أثبتت جيلا معاديا للثورة سرعان ما اتاحت له الفرصة لمأشهر أسلحته ضدها ، هذا كله الى جانب الاجراءات التعسفية للجنة كثيرا ما استعملت فيها بعض العناصر انها مجرد عناصر ثقة لكنها في الواقع كانت تتصرف دون الرجوع الى القيادة وكثيرا وعديدا ما اشتكى المشير نفسه من الاجراءات التي تتخذ وطريقة تطبيقها ولكن المشير لم يكن يملك اجهزة رقابة فوق اجهزة اللجنة كما ان الكثير كان يخفى دون العرض على المشير بجانب ان اللجنة العليا المركزية كانت تحال عدم عرض الموضوعات بأمانة فان ذلك نفسه كان يحدث مع اللجان الفرعية وبالتالي كانت معظم القرارات ظالمة وبعيدة عن تيار العدل الحقيقي .

وخلال عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بدأت مجموعة الحكم الفاشستي تتكون بالتدريج وتتلاحم عضويا وتتقارب سلطويا (وان كان هذا لا يعنى انه لا يوجد بينهم تناقضات في المطامع) لهدف واحد وهو ان يجمعها. خط السلطة دون تنازع ولم يكن يربط ما بينها اى خط فكري او ايديولوجى كان الكل يدافع من اجل الديكتاتورية والسيطرة والنفوذ. ويمكن ان نقول انه نتيجة للاحتكاك الذى تم اكتشاف السادة الكبار فى داخل هذه اللجنة ان الكثير من الاصنام الاقطاعيين وممن كان يعمل لهم حساب كانوا فى صورة رعب مقزز ولم يكونوا قادرين حتى على الصعود للدفاع عن أنفسهم او شرفهم وبالتالي استحقوا جزءا صادقا من العذاب الذى اصابهم على يد الاقطاعيين الجدد ولكن كيف يكون الدفاع بين انسان اعزل وأورطه تملك اعنى الاسلحة الجهنمية وكل ذلك زاد فى سلطان وطغيان الفاشستين وجبروتهم دون ما وازع من ضمير اخلاقى او انساني .

والفصل الرابع هو ملخص لاجتماعات وقرارات اللجنة العليا وتحليل لها من زاوية تاريخية محايدة .

الفصل الرابع

ملخص لاجتماعات وقرارات اللجنة العليا
وتحليل لها من زاوية تاريخية محايدة

ملخص لقرارات اجتماع الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ :

سوف نعرض لهذه القرارات ثم نبدا في مناقشتها ولعل هذه طريقة جيدة للكتابة التاريخية ان يبدأ المؤرخ بالنتائج قبل أن يعرض لأسباب التي أدت الى هذه النتائج ... والواقع ان النتائج التي نعرضها هنا تخالف تماما ما كان سوف تصل اليه منطقية الأسباب وعقلانية المناقشة وقد جاء في هذا الاجتماع المذكور :

١ — ينحصر الواجب الاساسى فى هذه المرحلة فى الانتهاء من بحث حالات الاشخاص الخاضعين لقانون اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ومن طبق عليه منهم قانون سنة ١٩٦١. ويضبط جميع حالات التهرب من القانونين مع التصدى للحالات البارزة. التى تمثل اقطاعا او سيطرة على أدوات الانتاج فى الريف او استغلال النفوذ . على ان تحدد مسئوليات المرحلة التالية بعد الانتهاء من البت فى هذه الحالات حتى لا تتبعثر الجهود ويتشعب البحث .

٢ — تجميع الشكاوى والتظلمات الواردة للجان ويؤجل البحث فيها لحين الانتهاء من الواجبات الاساسية السابقة وذلك فيما عدا الحالات الصارخة التى يتطلب الامر بحثها بصفة عاجلة فتعرض على اللجنة العليا لاتخاذ قرارات بشأنها .

٣ — تشكل لجنة لدراسة موضوع سيطرة عائلتى عزام والرئيس على الاراضى ومناطق صيد السمك بشمال الدلتا على ان تضم هذه اللجنة ممثلين لمصلحة خفر السواحل ومصلحة المساحة والاصلاح الزراعى ومؤسسة الثروة المائية وتعزز اللجنة بقوة من الشرطة العسكرية . وتنشأ نقطة عسكرية بالمنطقة الى حين انشاء نقطة شرطة بوليس دائمة . .

٤ — يقدم السيد/عبد الحميد خليل غازى تقريراً عن حالات الانحراف التى تحدث من بعض المختارين بحكم وظائفهم من أعضاء لجان تنفيذ قرارات فرض الحراسة ومن يثبت فى حقه اى انحراف يؤخذ بالجزاء الرادع .

٥ — يجرى تحقيق بشأن محاضر التحقيق الرسمية التي وجدت في منزل أحد الموضوعين تحت الحراسة بمحافضة أسبوط ويقوم اللواء حسن طلعت بعرض نتيجة التحقيق على اللجنة في الاجتماع المقبل (١) .

٦ — يقوم السيد/شعراوى جمعه بتقديم بيان بأسماء كبار الموظفين الذين شملتهم إجراءات تصفية القطاع .

٧ — يتم التحفظ على الأرض المملوكة لأعضاء مجلس الأمة الذين يثبت بهم أنهم ارتكبوا جرائم تهرب من قوانين الإصلاح الزراعى ويعرض أمرهم على مجلس الأمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم .

٨ — يعد السيد/عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى مشروع قانون بتعديل أحكام قانون الإصلاح الزراعى يكفل سد الثغرات الحالية خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر ويتولى تقديمه لمجلس الأمة .

٩ — يتولى السيد/عبد الحميد غازى حصر الحالات التى صدرت فيها أحكام طرد ضد المستأجرين بسبب التأخير في دفع الإيجار والتي تنطوى على تصرفات تعسفية ومن جانب الملاك .

ويتولى العميد سعد زغلول عبد الكريم بحث هذه الحالات والعمل على إعادة تأجير الأرض لنفس المزارع إذا ما ثبت تعسف المالك ويراعى التفرقة في حالتين :

(١) حالة الطرد للتأخير في سداد القسط الذى استحق من إيجار السنة الزراعية الحالية — لا يكون طرد المستأجر مستساغا ويعاد تأجير الأرض عليه .

(١) كان هناك بعض أعضاء اللجنة الذين استطاعوا ان ينفذوا بعض الشخصيات الذين كانت سوف تصلهم قرارات الحراسة ونظير ذلك كان هؤلاء يقومون بمعطيات تهريب وبالمنبع يكافئوا من أخطروهم بمبالغ ضخمة من المال أو التنازل من بعض ملكياتهم كما أن هناك من هم أقارب أعضاء اللجنة والذين كانوا يطلعون بحكم قرابتهم أو صلاتهم على كشوف من مستعرض عليهم الحراسة وظهرت هذه الأوضاع في أسبوط وفي الإسكندرية وفي القاهرة وفي الغربية بمسلة خاصة .

(ب) حالة الطرد بسبب مماثلة المستأجر وعدم سداده الإيجار عن سنوات سابقة — لا ينظر اليها وتترك للقواعد والاجراءات العادية

١٠ — تحديد اقامة باقى اولاد تمام الذين لم يشملهم القرار .

ويبحث السيد/ نسامى شرف حالة المأمور فى الشهر العقارى الذى تربطه بهم علاقة مصاهرة وينقرر وضعه تحت الحراسة ونصاها . اذا لزم الامر .

١١ — تتخذ اجراءات الحراسة ضد اسرة سويلم بديكرنس . ويصدر قرار بعل لجنة الاتحاد الاشتراكى وقرار بعل المجلس القروى .

١٢ — يخصص منزل يوسف الطويل بدمياط كمقر للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة .

١٣ — يتولى السيد/ عبد المحسن ابو النور بحث حالات ورثة المتوفين ممن شملهم القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ (١١ حالة) وعرضها على اللجنة العليا لبحث كل حالة على حدة .

١٤ — الحالات التى تستدغى التصريح بالسفر للخارج بالنسبة للخاضعين لقرارات الحراسة وتحديد الاتامة لا يجوز البت فيها من اى جهة حتى تعرض مذكرة على السيد رئيس الجمهورية لتحديد القواعد التى تتبع فى شأنها وجهة الاختصاص التى تتولى التصرف فيها .

١٥ — توجه اجهزة الاعلام للتركيز على موضوع العقود والكنبيالات الموقعة على بياض من الفلاحين والتى عثر عليها بمنازل من شملتهم اجراءات الحراسة .

١٦ — يضم ضباط القوات المسلحة الذين شاركوا فى تطبيق الخراسة بالمحافظات الى لجان التحري بالمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات العامة حتى يستفاد بما تجمع لديهم من معلومات .

١٧ — وافقت اللجنة على القرارات والتوجيهات والمبادئ العامة التى اتخذت فى الاجتماع الذى عقد فى يوم ٢٣/٥/١٩٦٦ .

قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم السبت الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ :

١ - بحثت اللجنة العليا الحالات المعروضة عليها وعددها ١٨ حالة واتخذت قرارات في شأنها مدونة بالنسبة لكل حالة في الكشف المرفق .

٢ - تتولى الجمعيات التعاونية الزراعية اجراءات تأجير الارض التي يحوزها المبعدون عن الريف الى صغار المزارعين .

٣ - تتخذ اجراءات التحفظ على اموال الشخص وابعاده عن الريف فور صدور قرار اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وترفع قرارات اللجنة الى السيد رئيس الجمهورية لاصدار القرارات الجمهورية بفرض الحراسة وتحديد الإقامة .

٤ - تحول الحالات الخاصة بانحراف الموظفين المسئولين عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالاشخاص الذين تجرى التحريات في شأنهم الى السيد عبد المحسن ابو النور ليتولى بحثها واقتراح ما يتخذ في شأن كل حالة .

٥ - تشكل لجنة برئاسة السيد على صبرى وعضوية السادة :

عباس رضوان

عبد المحسن ابو النور

يوسف حافظ

وذلك لبحث حالات العمد والمشايع الذين شملتهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع او شملت احد اقربائهم واقتراح ما يتخذ في شأنهم من اجراءات ، كما تقوم اللجنة ببحث حالات موظفي الدولة والقطاع العام الذين شملتهم هذه الاجراءات وتبحث اللجنة ايضا التقارير الخاصة بالصيارف الذين لا يتعاونون مع جهات البحث او يمدونها ببيانات غير صحيحة لتقرير ما يتخذ في شأنهم .

٦ - بالنسبة لموظفي الاصلاح الزراعي :

يجب ان يكون المديرون والمراقبون وذو الوظائف الرئيسية في المحافظة من غير اهلها كما يجب ان يكون المندوبون والمفتشون من غير اهالي المركز الذي يعملون به .

ويراعى ذلك أيضا بالنسبة للمشرعين الزراعيين بالقرى ممن تكون لهم أية صلة بأحد ممن شملتهم إجراءات تصفية الاقطاع .

٧ - يمثل الاصلاح الزراعى بعضو فى مجلس ادارة البنك العقارى ويجرى الاتصال بالبنك المركزى للحصول على كافة البيانات بعملیات الترويض بضمان الاراضى الزراعية .

٨ - تعد المباحث العامة تقاريراً وافية من الابناء البالغين للأفراد والذين شملتهم إجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ، وتتضمن هذه التقارير بيان ملكية هؤلاء الابناء ومصدرها وحالاتهم الاجتماعية ووظائفهم وصلتهم بالريف وسلوكهم وبيت فى حالة كل منهم على ضوء ما يرد من بيانات .

٩ - تقدم المخابرات العامة المعلومات تفصيلية عن حالة محمد عبد الله نصار .

١١ - يجرى الاتصال بوزارة الاوقاف فى شأن الاجراءات الخاصة بحل الاوقاف الاهلية لايقاف تسليم الارض الى من تشملهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ومنع صرف أى مقابل نقدى عن حصصهم فى هذه الاوقاف .

١١ - يقدم السيد/ عبد المحسن ابو النور بياناً عن حالات البيع التى تم اعتمادها من لجان الاصلاح الزراعى وثبتت صورتها .

١٢ - يعد الاصلاح الزراعى بياناً بمعدل انتاجية الارض التى يشرف عليها من الاراضى التى شملتها اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع على ان ينظر فى مؤاخذه المسئولية عن الاشراف على هذه الارض فى حالة نقص الانتاج او ثبوت أى تقصير منهم .

١٣ - يجوز النظر فى طلبات تغير محال الاقامة الدائمة بين القاهرة والاسكندرية ولا ينظر الى الطلبات الخاصة بتغير محال الاقامة بصفة مؤقتة او عارضة .

وبالنسبة لمن شملهم اجراءات الابعاد عن الريف من الموظفين يكون تحديد محال اقامتهم فى الجهات التى يعملون بها طالما كانت خارج نطاق المحافظة التى توجد بها اراضيهم الزراعية .

١٤ - تشكل لجنة برئاسة السيد/ عبد المحسن أبو النور
وعضوية السادة : -

١ - شعراوي جمعه

٢ - إبراهيم مخيمر

وذلك لبحث نظام فرض الحراسة وتنسيقها بين الاصلاح الزراعى
والحراسة العامة وبما يلى بيان الحالات التى عرضت على اللجنة
العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها فى يوم السبت ١١/٦/١٩٦٦ والقرارات
التي اتخذت فى شأنها :

حالة السى الياى شحادة :

من محافظة البحيرة وكان القرار الذى اتخذ بالنسبة لها كالاتى :

١ - توضع وعائلتها تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

٢ - احالة موضوع طلب الشهر العقارى رقم ٢٦٤ فى ٣٠/٥/١٩٦٦ .

الخاص بتعامل هذه السيدة فى ١١ س - ٨ ط - ٢٩٦ فارغم ان القدر
المتعاقد عليه يزيد عن الحد المسموح به قانونا الى النيابة الادارية
للتحقيق على ان يعرض السيد شعراوي جمعه نتيجة التحقيق فى
الاجتماع القادم .

حالة كمال عبد الله مرشاق : من الدقهلية تقرر ان يوضع هو

وعائلته تحت الحراسة وكذلك نفس الوضع بالنسبة لحالة عبد العزيز
احمد حسن الخولى (البحيرة) ، عبد المقصود حسن على الزربه (البحيرة)
محمود شكرى محمد شكرى حسن (البحيرة) ، دكتور ابراهيم سعيد
مصطفى ابراهيم سعيد (كفر الشيخ) ، على على احمد سليمان (المنوفية
والفيوم) ، محمد احمد فرج (الدقهلية) ، فريدة سيد احمد زعزوع
(بنى سويف) رؤى تاجيلها لحين ورود مذكرة معلومات المخابرات العامة .

حالة ليلى الشهيرة بصوفى ابراهيم زكى :

من الفيوم والمنوفية/وقد فرضت الحراسة على الورثة فى حدود
ما آل اليهم بالميراث عن المرحومة ليلى الشهيرة بصوفى ابراهيم زكى
ويبعدون عن الريف .

سلوانس روفائيل عوض :

من قبا واسوان/تفرض الحراسة على ورثة سلوانس روفائيل عوض
في حدود ما آل اليهم عنها بالميراث ويبعدون عن الريف .

وتقرر ان تفرض الحراسة على كل من احمد القصبى قداح (الدقهلية
ودمياط) احمد احمد يوسف جازيه الشهير برسعى (الغريسة) وعلى
عائلتهما ويبعدون عن الريف .

كما تقرر فرض الجراسة على ورثة ابو الفرج المكباتى (الدقهلية)
في حدود ما آل اليهم بالميراث ويبعدون عن الريف (١) .

عائلة سويلم : (الدقهلية)

تقرر فرض الحراسة على الآتى اسماءهم بعد وعائلاتهم :

محمد محمد سويلم — السيد سويلم — ابراهيم سويلم —
سويلم محمد سويلم — حسن سويلم — محمد سطوحى سويلم .

ثانيا — يفتحل كل من العمدة حسن سويلم ، نائب العمدة منصور حسن
خلف ، شيخ البلد السيد سويلم ، شيخ الخفراء المتولى ابو شيتا
البسيونى ، وكيل شيخ الخفراء مجاهد أيوب عبد الرحمن ، موظف
الاصلاح الزراعى محمد سطوحى سويلم .

ثالثا — يعتقل جميع الموضحة اسماءهم بالبتدين السابقين .

رابعا — ينقل مأمور وضابط مباحث مركز دكرنس ويجرى معها
تحقيق .

خامسا — يجرى الاتصال بوزارة العدل في شأن التصرف الذى
اتخذته النيابة العامة مع مستأجرى الأرض .

سادسا — تتخذ الإجراءات لاعادة تأجير الأرض للمستأجرين
السابقين .

(١) كان موضوع تهرب أبو الفرج المكباتى من قانون سنة ١٩٥٢ متعذر تقرير بالنسبة
له كما ان الملف الخاص به اختفى بين اللجنة القضائية وبين مجلس الدولة ورغم ان
المعلومات لم تكن مؤكده وطلب المدير تأجيل بحث هذه الحالة ولكن عبد المحسن أبو
النور طالب ببحث الحالة وصدر فيها القرار السابق .

عائلة حسن محمد مصطفى الجميلى : (الدقهلية)

- ١ - تفرض الحراسة على حسن محمد مصطفى الجميلى وعائلته ويبعد عن الريف .
- ٢ - يبعد أحمد محمد مصطفى الجميلى عن الريف .
- ٣ - تتخذ اجراءات تأجير ارض احمد محمد مصطفى الجميلى وعائلته للفلاحين .
- ٤ - تحدد اقامة المحامى حسن الجميلى فى مدينة المنصورة .
- ٥ - تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى والجمعية التعاونية ومجلس القرية .

عائلة امر الله نافذ حلمى بليغ احمد حلمى بليغ (الشرقية) (١)

- ١ - يبعد كل من امر الله نافذ حلمى بليغ واجمى حلمى بليغ وعائلتهما عن الريف .
- ٢ - يجمد النشاط السياسى والادارى لامر الله نافذ حلمى بليغ .
- ٣ - تتخذ اجراءات تأجير الاطيان حيازتهما بما فيها الارض المملوكة لأمه الله حلمى بليغ الى صغار المزارعين .
- ٤ - تفرض الحراسة على مسطح ٨ س ١١ ط ٩٢ ف موضوع العقد المسجل فى ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢ الى حين ثبوت انتهاء صورية هذا التعاقد .

عائلة محمود فتحى الأنور المكاوى :

- ١ - تفرض الحراسة على محمود فتحى الأنور المكاوى وعائلته ويبعدوا عن الريف .
- ٢ - يفصل عمدة القرية ونائب العمدة .
- ٣ - تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى والجمعية التعاونية .
- ٤ - تسلم ارض الاوقاف الخيرية الى الجهة ذات الشأن وهى الاصلاح الزراعى .

(١) اختير أخيراً ضمن أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى الانتخابات

الآخيرة التى أجريت سنة ١٩٧٥ : ١٨ برليسو) .

وفي هذا الاجتماع وضع ان هناك اختلاف في وجهات النظر
فهناك رايان ... راي كان يرى ان يوضع الشخص وعائلته تحت
الحراسة وابعاده هو والمائلة عن الريف ولو اننا نظرنا الى هذا
الاجراء من الناحية القانونية البحتة لوجدنا انه غير سليم على اعتبار
ان الشخص هو الذى خالف فنصادر ارضه باعتباره مخالفا جزاء له على
مخالفته وفي هذه الحالة لا يكون لعائلته اى ذنب في هذا الموضوع .
ورغم ان المثير طالب بضرورة دراسة كل حالة على حدة وانه يوجد
اتفاق تام بالنسبة لما آل اليهم بالميراث حيث ضرورة الاستيلاء عليه .

الا ان اللواء حسن طلعت يقول :

« سواء كان القرار بالمصايرة او بفرض الحراسة فان الاستيلاء
يقع على المساحة التى تم تهريبها سواء كانت تحت يده او تحت يد اولاده
وقرار الحراسة يقع على الجميع فالذى تهرب من تطبيق القانون الزراعى
لسنة ١٩٥٢ يعتبر من المعادين للثورة ومن التجاوز الكبير ان نعتبره مواليا
للثورة وكذلك اذا كان له اولاد لديهم ارض زراعية فمن التجاوز ايضا
ان نعتبرهم موالين للثورة وعلى ذلك ارى ان يكون قرار فرض الحراسة
شاملا له ولعائلته اى لزوجته واولاده » .

ولكن كمال رفعت يقول :

« ارى ان يكون الاجراء باستبعاد الشخص وحده ولا نأخذ العائلة
والا فاننا نخلق اجيالا معادية للثورة » .

ويطالب كمال الدين رفعت بأنه يجب الا نأخذ الأبناء بجريرة الآباء .
ويحاول عبد المحسن ابو النور في هذا الموقف ان يضرب مثلا فيقول :
« قد يصدر القرار بفرض الحراسة على فلان وعائلته وضمن هذه
العائلة بنت متزوجة حصلت على ارض من زوجها فكانت النتيجة اننا
وضعنا يدنا على هذه الارض لان العائلة وضعت تحت الحراسة كذلك
قد يوجد ابن تمكن من ملكية ارض عن غير طريق ابيه فوضعنا يدنا ايضا
على هذه الارض على هذا الاساس فهل نضع فلانا هذا وعائلته تحت
الحراسة ام نضعه للشخصه فقط ام نقول ما آل اليه عن ابيه حتى
ولو كان حيا ؟ » .

ورأى المشير أن تفرض الحراسة بالاسم وليست بصفة عامة وبذا يكون القرار أكثر وضوحا . ولكن الخطأ الأكبر في كل هذا أن الشخص كان يوضع تحت الحراسة ثم بعد ذلك تدرس الحالة لتبين كيف يعيش هذا الشخص .

وقدم كمال الدين رفعت رأيه في هذا المجال بقوله :

« اقترح مبدئيا أن تكون الحراسة على رب الأسرة أساسا لأنه هو السبب في هذا الاجراء أما بالنسبة للأولاد والعائلة فتبحث حالتهم لأن الأولاد قصر أو غير قصر يمكن أن نغير تفكيرهم وندخلهم المعاهد الاشتراكية ونحول مفاهيمهم بحيث يتخذون موقفا معاديا من أبيهم ومن تصرفاته ، أما إذا اتخذنا الاجراءات ضد الأب والعائلة جميعا فإن القاعدة المعادية ستتسع » .

وتتضح لنا قسوة أمين الفلاحين عبد الحميد غازي والذي يدل تفكيره وأساليبه بأنه يحمل حقد طبقي رهيب تجاه الأسر الغنية ولا أدري هل ذلك كان نشيدا منه مع أنه كان غنيا أم أن ذلك مجرد مظهرية لكي يثبت فعلا أنه أمين الفلاحين ويلبس في الصباح فلاحا ويحضر الاجتماعات العامة بجلباب الفلاح وفي المساء وغير ذلك يلبس البدلة وغيرها .

ويقول عبد الحميد غازي :

« فيها يتعلق بتغيير عقلية ومفهوم الأبناء ليكونوا موالين وغير معادين للثورة أو معادين لأبيهم فأعتقد أن هذه عملية صعبة جدا في هذه المرحلة لا سيما الابن الذي ورث مائة فدان وخاصة وأننا نجد صعوبة حتى الآن في ربط المستفيدين من الثورة بها » .

ولعل الجملة الأخيرة لو تركت لذهن القارئ لاثارت عدة تساؤلات لا نرى لطرحها مكانا ورغم أن كمال رفعت قال أن الهدف من العملية كلها ألا نخرج بعداء كل الناس حتى في داخل العائلة ولكن عبد الحميد غازي يرد :

« هم أعداء بالطبيعة » .

قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في اجتماعها

يوم الخميس الموافق ٢٣ يونيو ١٩٦٦

١ - بحثت اللجنة الحالات المعروضة عليها وعددها ١٤ حالة وأخذت قرارات في شأنها مدونة في آخر الاجتماع .

٢ - تخطر لجان البحث المختلفة بالمحافظات السيد/عبد المحسن أبو النور قبل يوم الاثنين القادم ١٩٦٦/٦/٢٧ بأسماء الذين يهملون في أعمال الزراعة نتيجة احتمال تطبيق القواعد التي اقترتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع عليهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يتأثر الإنتاج الزراعي ويصنف خاصة محصول القطن .

٣ - يؤجل كل ما يتصل بانتخابات العهد وتعيين مشايخ الخفر بحيث يتم في مرحلة واحدة مع تكوين لجان الاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - يمكن اتخاذ إجراءات تحفظ ضد من تقوم ضدهم شكوك من ناحية تهريب المواشي أو السيارات . . . السخ على ان يتم ذلك في اضيق الحدود . . .

٥ - ترفع أجهزة التلفزيون وينقل السلاحليك من بيوت العهد الذين فصلوا في ١٩٦٦/٦/١٥ على ان يتم ذلك خلال اسبوع .

٦ - تصرف الحراسة العامة فورا مبلغ خمسين جنيها شهريا لكل عائلة فرضت عليها الجراسة .

٧ - يلغى قرار الابعاد السابق اتخاذه بالنسبة لعبد العزيز احمد الخولى بجلسة ١٩٦٦/٦/١١ ويوقف صرف النفقة من الحراسة .

واذا وجدت بالصحراء الغربية حالات مشابهة تعرض على اللجنة ليتخذ معها نفس الاجراء .

٨ - يبعد كل من قطب محمد على واحمد عبد الله زيدان وامون زيدان من محافظة الفيوم الى ان يتم البت فيها هو منسوب اليهم من واقعة تهريب الارض .

٩ - تشكل لجنة برئاسة حمدي عبيد وزير الادارة المحلية وعضوية كل من يوسف حافظ واللواء حسن طلعت والعميد سعد عبدالكريم والعقيد حسين خليل وذلك للمراقبة العامة من كل ما يزد من تقارير .

١٠ - يقدم العقيد حسن علي خليل مذكرة عن حالة ورثة اسكندر شنوده السابق وضعهم تحت الحراسة .

١١ - يوزع جدول أعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وكذلك قراراتها على الاعضاء المستمعين .

م - ٧ (مأساة العصر)

١٢ - تنفيذ اجراءات الحراسة فور صدور قرار اللجنة العليا
للتصفية الاقطاع بفرض الحراسة على الشخصين .

١٣ - تقدم المخابرات العامة في الاسبوع القادم مذكرة عن حالة
امين والى مزار .

١٤ - يتولى شعراوى جمعه بحث موضوع ارسال ربيع الاراضى
الى الخارج وتقدم الحالات التى تتم ضد القواعد العامة في هذا
الشان الى اللجنة العليا للنظر فيها .

١٥ - تقوم امانة شئون الاعضاء باجراء وقف وغضن كل من
يوضع تحت الحراسة من عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى .
وفىما يلى بيان الحالات التى عرضت على اللجنة وما اتخذ في
الاجتماع المذكور :

عائلة عبد القادر شحاته المكباتى : (الاسكندرية)

كان يعتبر اكبر تاجر للخضر والفاكهة في الجمهورية وقد ورد ضمن
التحريرات انه ممتاز جدا في ادارة الاراضى الخاصة بالخضر والفاكهة .
وقد تقرر بشأنه :

**أولاً - يوضع تحت الحراسة الاتين بعد اعتبارا من
يوم ١٥/٦/١٩٦٦ :**

عبد القادر شحاته المكباتى وعائلته ومحمد عبد القادر شحاته المكباتى
وعائلته : اختته فتحية وأولادها واختيه فوزيه ، وهدايات وأولادها ،
عبد القادر شحاته المكباتى وعائلته وأخيه ابراهيم وعائلته ،
محمد شحاته المكباتى وعائلته وأخيه خميس ، السيد ، ابراهيم ، واحمد
وعائلة كل منهم ، شحاته احمد شحاته المكباتى وعائلته وأخيه محمد حسن
وعائلتها وأخيه عبد الرحمن وعائلته وكذلك اخواته فاطمة ، وزينب
وأولاد كل منهما ، ومحمد توفيق الرئيس وعائلته وعبد السلام التماوى
وعائلته وتماوى عبد السلام التماوى وعائلته ، ومحمد احمد الغرباوى
وعائلته .

**ثانيا : يمتثل جميع من فرضت عليهم الحراسة في البند اولا عدا
السيدات .**

ثالثاً — يفصل محمد احمد القرباوى الموظف بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى من عمله . .

رابعاً — يقوم الاصلاح الزراعى باستكمال البحث بالنسبة للأجراءات التى يقترح اتخاذها بالنسبة للمستأجرين من صغار المزارعين الذين يكتبوا عبد القادر شحاته المكباتى من حيازة واستغلال الاراضى المؤجرة اليهم بتاحية العمورة وسموحة بالاسكندرية .

خامساً — تبحث وزارة الداخلية موقف الاتى اسماءهم بعد كل على حده من حيث العلاقة بينهم وبين عبد القادر شحاته المكباتى ومدى التعاون الذى كان بينهم وبين المذكور على ان تعرض نتيجة بحثها على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهم :

الحاج ابو الذهب وزوجته جهيده محمد بخيت ، موسى رضوان ، عبد الحميد ابو المكارم الطوبجى ، على يوسف قاسم ، انجي سعيد ، ذو الفقار ، عبد الرحمن حسن سالم عزام ، ابراهيم محمد البسبعينى ، السيد على يوسف الفقى ، امبابى محمد سعيد ، عبد الكريم المراسى ، ابراهيم ابراهيم بليس ، مسلم سلامة البخاوى

سادساً — يدرس السيد عبد المحسن ابو النور مع شعراوى جمعه موضوع الارض التى يستأجرها عبد القادر المكباتى من الملاك والمزرعة الخاصة بالخضر والفاكهة للاتفاق على طريقة مباشرتها وإدارتها .

حالة السيدة لويزا ماجوريل : (الجيزة)

١ — توضع تركة السيدة/لويزا ماجوريل تحت الحراسة اعتباراً من يوم الاثنين ١٥/٦/١٩٦٦ .

٢ — يلحق الطفل فتح الله احمد عبد العزيز الذى كان قد تبنته ، بمدرسة داخلية وتقرر له الحراسة نفقة شهرية بمقدارها عشرين جنيهاً وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار

٣ — يوضع بلاتون فلاسكاكى المحامى تحت الحراسة ويعتقل وكان المحامى بلاتون يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة الدواء وطبقاً لما تقضى به الفقرة رقم (٢) من المادة الاولى من الامر العسكري رقم ١٩٥٦ تم التخطى على مكاتب ومخازن هذه الشركة

وقد أوضح تقرير الشرطة العسكرية أن تصرفات بلاتون كانت تؤكد أن هناك عمليات تهريب للنقد اشترك فيها وأنه على صلة مربية بأفراد أسرة معتوق وخاصة السيدة « اوديت دى فريج » زوجة فؤاد معتوق. وقد عثر بخزينة المحامي المذكور على ١٢ سبيكة ذهبية ذكر أنها ملك القاصر نور فؤاد معتوق ابنة « اوديت دى فريج » التي عجزت عن اثبات مصدر ملكية هذه السبائك وامتدت صلاته المريبة بالسفارات الأجنبية. مثل سفارة الولايات المتحدة والسفارة الفرنسية والسفارة اليونانية وتفيد بعض الأوراق التي عثر عليها قيام المذكور بعملية تهريب نقد عن طريق المقاصة بين مصر والسودان واليونان (١) .

٤ — يوضع اسم محمد مختار عبد الله المحامي على قائمة المنوعين من السفر للخارج إلى أن يتضح سلامة موقفه في الموضوع .

٥ — تقوم المباحث العامة بعمل التحريات اللازمة عن كل من :

هريمان انجراخت — بلاتون غلاسكاكى — محمد مختار عبد الله لتحديد علاقاتهم في عملية التهريب المذكورة .

عائلة أحمد محمد محسن : (البحيرة)

١ — يوضع وعائلته تحت الحراسة وينعدون عن الريف .

٢ — الاستيلاء على مساحة ١٠١ ن/١٠ ط/٨٣ ف موضوع البيع الذي ثبتت منوريته .

٣ — استنزال الأراضي التي قام ببيعها من مساحة المائة فدان. احتفاظه على أن تقوم الحراسة عليه بصافي مساحة الأرض المتبقية من المائة فدان بعد استنزال القدر المباع منها .

٤ — يوضع المدمو « بترو سيزو » وكيل أحمد محمد محسن تحت الحراسة ويعتقل .

٥ — يوضع محمد سعيد ذو الفقار وعائلته تحت الحراسة وينعدون عن الريف .

٦ — تبحث وزارة الداخلية موقف كل من عمدة وصراف قرية شبراريس ومحلة ويصا .

(١) من ٢ من الحضر السرى اللجنة العليا لتصفية الانقطاع بتاريخ ١١/٧/١٩٦٦ .

عائلة عبد الرحيم احمد رضوان : (سوهاج)

- ١ — يوضع الآتين بعد الحراسة ويبعدون عن الريف :
عبد الرحيم احمد رضوان وعائلته — عبد الحميد احمد رضوان وعائلته .
- ٢ — يحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية والجمعية المشتركة ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس المدينة بمركز اولاد طوق شرق .
- ٣ — ينقل جميع رؤساء المصالح الحكومية من مركز اولاد طوق شرق وكذلك الصراف .
- ٤ — تعين وزارة الداخلية مأمورا مختارا جديدا للمركز .

عائلة محمد علام : (القليوبية) و (الغربية)

- ١ — يوضع احمد محمد علام وشهرته احمد الجندي نائب عمدة مستديس تحت الحراسة وكذلك يوضع علام محمد علام وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .
- ٢ — يفصل من عضوية الاتحاد الاشتراكي كل من احمد محمد محمد مدم وسعيد محمد محمد علام وصبحي خالد علام ، عبد العزيز حمزة علام .
- ٣ — يتولى السيد اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة بحث الاجراءات التي اتخذت في الشهر العقاري تلبية لرغبة علام محمد علام بما يخالف الاجراءات المتبعة وذلك من واقع البيانات التي قدمتها المباحث العسكرية .
- ٤ — ينقل الدكتور عثمان شحاته الاستاذ بكلية الزراعة بجامعة عين شمس والدكتور يوسف نهى مدير مستشفى حلوان الى وظائف اخرى غير وظيفتيهما .

حالة زاهية معزوز جاد ميخائيل : (الاسماعيلية) و (المنيا)

- ١ — توضع زاهية معزوز ميخائيل واولادها تحت الحراسة .
 - ٢ — يوضع توما عطا الله ابراهيم زوج زاهية تحت الحراسة .
- عائلة صالح محمد سالم الشهير بابي فضة : (الاسماعيلية)**
اختلفت التقارير بالنسبة له وشهد كمال الدين رفعت بأن المذكور ليس له سطوة اجرامية وان كانت بعض الوقائع قد افادت بأنه كان

يصلب الناس على شجرة ولكن الرائد مجيب الدين العشماوى من المباحث العسكرية في الاسماعيلية افاد انه لم يسمع عن عملية الصلب هذه ومع انه لم توجد حالة تأكد في أى تهمة منسوبة اليه الا أنه فرضت عليه الحراسة كالآتى :

١ — يوضع صالح محمد سالم الشهر بأبى قضة وعائلته تحت الحراسة ويبعد من محافظة الاسماعيلية .

٢ — يوضع على عبد الله عبده وعائلته تحت الحراسة .

٣ — يفضل صالح محمد سالم الشهر بأبى قضة من مجلس انقريه .

٤ — يفصل كل من محمد أحمد الشهاب ، على أحمد منسى من عضوية مجلس قرية نفيشة .

عائلة حسن محمود حلمى عودة : (القليوبية)

أولاً — يوضع حسن محمود حلمى عودة وعائلته تحت الحراسة ويبعدون من الريف .

ثانياً — يعتقل كل من حسن محمود حلمى عودة ، عبد السميع حلمى عودة ، صلاح أحمد عودة ، فاضل عمار ، إبراهيم الماطي ، سالم عيد ، محمد عبد الله الحنفي .

ثالثاً — يفصل ويعتقل كل من .

كامل محمد سليمان عودة شيخ بلدة قرقشيدة .

السيد سليمان عودة بلدة قرقشيدة .

رابعاً — يمنح ضابط الشرطة عودة أحمد عودة إجازة مفتوحة تمهيدا لنقله الى وظيفة مدنية .

خامساً — يبحث السيد العميد سعد عبد الكريم حالة كل من إبراهيم فهمي ، سيد فهمي .

عائلى علام وعمران : (البحيرة)

يوضع علام محمود علام وعائلته تحت الحراسة ويبعدون

أولاً — يوضع علام محمود علام وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

ثانياً - يعتقل كل من علام محمود وعلام ومحمد محمود علام ومحمود ابراهيم علام .

ثالثاً - يفصل كل من :

يونس ابراهيم عمران من الجمعية التعاونية الزراعية .
بسيوني شريف عمران عمدة ناحية كفر الحاجة مركز ايتاي البارود .
محمد فتحي الكيلاني شيخ ناحية كفر الحاجة .

رابعاً - حل لجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بقرية كفر الحاجة .

خامساً - فصل خبراء الاصلاح الزراعي الآتي اسماؤهم بعد :
محمود ابراهيم علام شيخ خبراء الاصلاح الزراعي بمنشية طرانة
مركز ايتاي البارود .

فهييم ابراهيم علام شيخ خبراء الاصلاح الزراعي بصفت خالد مركز
ايتاي البارود .

٦- كمال وجدى جاب الله شيخ خبراء الاصلاح (ابن خاله محمود علام)
الزراعي بالابراهيمية .

محمود ابراهيم علام خبير الاصلاح الزراعي بصفت خالد .

سائساً - يفحص الاصلاح الزراعي اجراءات توزيع الاراضي
بالمنطقة مع التحقيق في موقف كل من :

محمد السيسى (ناظر الاصلاح الزراعي) ، عبد الفتاح بسيوني
(مندوب الاصلاح الزراعي سابقا بالمنطقة) وذلك لتحديد مسئولياتهم
عن هذه الاجراءات .

سابعاً - يقوم الاصلاح الزراعي باتخاذ كافة الاجراءات لحصر
الاراضي التي يفسع غلام محمود علام يده عليها فعلا مع الاستعانة
بجهات البحث .

ثامناً - يفصل الصراف محمد عبد المطلب جمام ويوضع
تحت الحراسة .

تاسعاً - تقدم المباحث الجنائية العسكرية مذكرة في شأن كل من
شريف عمران ، مصطفى عبد السلام عمران للجنة العليا لتصفية الاقطاع .

عائشاً — يبحث سعد عبد الكريم حالة كل من سعد توفيق عمران ، عقيد مهندس بالطيران ، محمد توفيق عمران قائد أسراب ، سامي شريف عمران ضابط شرطة .

لبيان حالة كل منهم ومدى علاقته بعائلة عمران .

حادى عشر — تغير وزارة الداخلية ضابط نقطة الدرمثية بضباط مختار .

عائلة مراد : (القليوبية) و (الشرقية)

يتحفظ الاصلاح الزراعى على ارض عائلة مراد بمحافظة القليوبية حتى بحث حالتها وعلى ضوء البحث يعطى كل ذى حق حقه ويوضع المخالف تحت الحراسة وبالطبع لم يتم ذلك ونفذت اللجنة رايها .

عائلة محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهم ابو زيد : (المنوفية)

اولا — يوضع محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهم ابو زيد وعائلته تحت الحراسة .

ثانيا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى والمجلس القروى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بقرية جريس

ثالثا — يوقف جميع الموظفين الواردة اسماءهم بعد عن العييل حتى يتم الفصل فى امرهم ويبعدون خارج المحافظة :

سعد شحاته (سكرتير عام المحافظة) ، مصطفى قاسم (موظف بمديرية الزراعة) ، عقيد شرطة حسن محمد عبد الله بمديرية امن دمياط ، محمد همام بدر (مفتش زراعة اشمون) ، محمد زكى عبد الهادى حلمى ابو زيد كاتب صحة اشمون وامين مساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى بندر اشمون وعضو مجلس المدينة ، محمد فتح الله الحرانى عضو مجلس مدينة اشمون ، محمد ابراهيم جنيته عضو مجلس مدينة اشمون ، السيد السيد الصوفى مهندس مساحة اشمون سابقاً وحالياً فى مركز تلا ، سعيد عبد الفتاح رويشة عضو مجلس مدينة اشمون ، سعيد درويش زنون سكرتير الجمعية التعاونية الزراعية بأشمون ، عبد النبى حسن زنون رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بأشمون ، عبد الحميد زهران رئيس

الإدارة الهندسية بمجلس مدينة اشمون ، مصباح علوان حميدة شيخ عزبة
فهم أبو زيد ، محمد إبراهيم جنيته مأذون اشمون .

رابعاً — اعتقال كل من : —

محمد محمود الصعدي ، أحمد علي سعيد ، محمد أبو خنيس ،
عبد الخالق عيسى ، عبد الصمد القط عبد الحميد الدهمان ، محمد طلبه
الدناصوري ، محمد الهادي زيد ، سلامه حسن البنا ، محمد حلمي
أبو زيد ، محمد إبراهيم جنيته ، مصباح علوان حميدة .

على أن تتولى وزارة الداخلية بحث حالاتهم في بحر عشرة أيام ويخرج
عن تفتت براءته وذلك بعد الرجوع للسيد / علي صبري .

خامساً — يقوم الإصلاح الزراعي باتخاذ إجراءات تحصيل الديون
المستحقة على محمد فهمي حسن زيد الشهر بفهم أبو زيد .

سابعاً — تحقق الشرطة العسكرية في حادثة التزوير الذي تم
بالنسبة لحيازة فهم أبو زيد حتى يتمكن من دخول مجلس الأمة عن
الفلاحين .

سابعاً — يوضع محمد فتح الله الحراني وعائلته تحت الحراسة
ويبعدون عن الريف .

عائلة محمد عبد الله نصار الشهر بحمدى (اسبوط) .

١ — يوضع محمد عبد الله نصار الشهر بحمدى وعائلته تحت
الحراسة .

٢ — يفصل اقرباؤه من الاتحاد الاشتراكي العربي والمجالس المحلية .

٣ — ينقل الموظفون من اقربائه الى محافظات الوجه البحري .

عائلة أحمد شبل (المنوفية) .

١ — يوضع أحمد شبل مرعى وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن
الريف .

٢ — يعتقل أحمد شبل مرعى .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بجلستها

بتاريخ يوم الاربعاء ١٩٦٦/٧/٦

١ — بحثت اللجنة ٢٣ حالة من الحالات المعروضة عليها واتخذت

مقرارات في شأنها مدونة في نهاية الاجتماع .

٢. وافقت اللجنة على المذكرة المقدمة من الاصلاح الزراعى بشأن المقاعد التى يجرى على اساسها تقدير النفقات الشهرية لمن شملتهم قرارات الحراسة الصادرة عن اللجنة العليا .

٣. — تفرض الحراسة على الشخص المخالف دون عائلته بالنسبة لبحالات مخالفة قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقط وذلك ما لم تكن هناك مبررات خاصة بالحالة تستدعى شمول الحراسة للعائلة .

٤. — الحالات التى يتقرر فيها فرض الحراسة على الورثة فى حدود ما آل اليهم بالميراث ، تقتصر الحراسة على الأرض الزراعية والمباني والآلات الموجودة بها بالإضافة الى المنشآت التى يعمل بها عمال مثل المصانع ... الخ .

٥. — يجب ان تتوفر من اكثر من جهة عند بحث حالات الاجرام والسيطرة والنفوذ وذلك فيما عدا الحالات الظاهرة الشائعة فيمكن البت فيها على ضوء ما يتجمع عنها من معلومات .

٦. — بالنسبة لقواعد تحديد الإقامة يراعى ما يأتى :
(أ) تحدد إقامة السيدات الخاضعات للحراسة مع أزواجهن فيما عدا المحافظة التى توجد بها الأرض الزراعية المملوكة لهن .
(ب) يعفى الأبناء القصر من قيود تحديد الإقامة ويسمح لهم بالخروج من المنزل .

(ج) يسمح للورثة الذين قررت اللجنة فرض الحراسة عليهم بالنسبة لما آل بالميراث فقط بحرية التنقل فيما عدا المحافظة التى توجد بها أراضيهم الزراعية .

(د) يحظر الذهاب الى الريف او الإقامة به على كل من شملهم إجراءات اللجنة العليا اتصفية الاقطاع لأى سبب كان ولو لم يتقرر وضعهم تحت الحراسة .

وعلى وزارة الداخلية تنفيذ هذه المبادئ :

٧. — يقتصر تحويل النقد للخارج على حالات البعثات الدراسية ونفقات العلاج ويحظر تحويل النقد للمصريين المقيمين بالخارج بصفة دائمة او للعمل .

وتوافق وزارة الداخلية سكرتارية اللجنة بحصر شامل لأسماء من يتخيبون بصفة دائمة بالخارج كما يخطر الاصلاح الزراعي بأسماء من يمتلك منهم اراضي زراعية للحفاظ عليها .

وعلى جميع اللجان وجهات البحث ان تخطر عن مثل هذه الحالات .

٨ - تحصر لجان البحث بالمحافظات والأجهزة الادارية المختصة جميع النصرفات المتعلقة بأراضي زراعية والتي اجرها اشخاص ممن كانت تزيد ملكيتهم عن مائة فدان خلال المدة من اول يوليو الى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦١ .

٩ - تلغى اعارات العاملين بالحكومة للعمل لدى الافراد .

١٠ - لا يجوز للحراسة العامة او لشركات التأمين التي تسلم لها العمليات والمباني الخاضعة للحراسة ان تجرى أى تخفيض في الاجرة المتفق عليها بعقود الايجار .

١١ - توافق سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بما يتم تنفيذه من القرارات والتكليفات التي تصدرها اللجنة فور التنفيذ .

١٢ - يعد شعراوي جبهة واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ككسما بأئسناه كبار الموظفين الذين خضعت زوجاتهم للحراسة لتبحث حالاتهم في اللجنة الفرعية الخاصة المشكلة برئاسة علي صبرى .

١٣ - يوافق مكتب المشير من شعراوي جمعة بكشف بأسماء ضباط القوات المسلحة الذين تقرر نقلهم الى وظائف مدنية لاتخاذ اللازم في شأنهم .

١٤ - يعد حمدي عبيد وسعد عبد الكريم وعبد المجيد شديد مذكرتين برفع الحصانة البرلمانية عن كل من مهيم أبو زيد ومحمد عبد الله نصار عضوي مجلس الأمة الذين شملتهما اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وتعرض المذكرتان على السيد / علي صبرى قبل ارسالهما الى السيد انور السادات رئيس مجلس الأمة .

١٥ - يقوم العميد سعد عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية بالتحقيق فيما هو منسوب الى الضابط محمد عبد الفتاح راضي وما يشاع من استخدامه لورى القوات المسلحة في نقل مواشي خاصة بعمته التي تقرر فرض الحراسة عليها .

١٦ - يستكمل العميد سعد عبد الكريم تحقيق حالة المحامي « بلاتون غالاسكاكي » روايم سمعان .

١٧ — يوقف عن العمل مضطفي احمد وهبي وكيل إدارة البحوث القانونية والتشريعية بمصلحة الشهر العقاري وتوضع ممتلكاته هو وعائلته تحت التحفظ .

١٨ — يبحث اللواء حسن طلعت حالة زكى محمد الشراوى وكبش وزارة العدل السابق لشئون الشهر العقاري .

١٩ — يعود المقدم شرطة عوده الى عمله بعد ان ثبت عدم وجود صلة له بحسن محمود حلمى عوده. الموضوع تحت الحراسة .

٢٠ — ترفع الحراسة عن الاراضى الزراعية التى يثبت امتلاكها لأبراهيم فهمى وسيد فهمى والتى شملتهما اجراءات فرض الحراسة على حسن محمود حلمى عوده على ان يتم تاجيرها الى صغار المزارعين بمعرفة الاصلاح الزراعى .

٢١ — يرسل العقيد حسن على خليل مدير المباحث الجنائية العسكرية تقريره بشأن الطالب الفقى بالكلية الحربية الى السيد / رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد / مدير عام المخابرات الحربية .

وفىما يلى الحالات التى عرضت على اللجنة وما اتخذ فيها من قرارات:

عائلة وليم زكى سمعان (القاهرة) .

١ — فرض الحراسة على /وليم زكى سمعان وعائلته .

٢ — اعتقال وليم زكى سمعان .

عائلة أنيسة محيى الدين طليمات (الاسكندرية) .

فرض الحراسة على السيدة أنيسة محيى الدين طليمات واولادها .

عائلة محمد عبد الحق عمر (الشرقية — مركز الحسينيه)

اولا — تفرض الحراسة على كل من :

١ — محمد عبد الحق عمر وعائلته وأبعادهم عن الريف .

٢ — محمد رشاد عبد العال عمر وعائلته وأبعادهم عن الريف .

ثانيا — فصل كل من :

١ — محمد عبد الحق عمر رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية وعضو الجمعية التعاونية بالحسينية .

٢ — محمد احمد عثمان عمر عمدة سناكين الغرب — محمد عبد العزيز سالم عمدة المناجاه الكبرى .

٣٠٠ — المهندس رشدي عمر عضو مجلس محافظة الشرقية — احمد
محمد علي فونسي عمر شيخ خفر سنكين الشرق .

ثالثا — نقل كل من : —

- ١٠ — النقيب حسن علي عمر من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية .
- ٢٠ — محمد عبد المنعم عمر من وزارة الخزانة الى وظيفة اخرى
لا صلة لها بالجواهر .
- ٣٠ — محمد عبد العزيز فهمي عثمان المحامي بشركة التجارة الداخلية
الى وظيفة اخرى .

رابعا — محل الجمعيات التالية :

- الجمعية التعاونية الزراعية بمنشأة ابو عمر — الجمعية التعاونية
الزراعية بمنشأة ابو غانم — الجمعية التعاونية الزراعية بساكن الغرباء .
- خامسا — محل لجنة الاتحاد الاشتراكي بكل من لجنة الحسينية ومنشأة
ابو عمر .

عائلة محمود السيد حسنين يوسف : (المنوفية — أشمون)

اولا — فرض الحرلية على / محمود السيد حسنين يوسف وعائلته
وابعادهم عن الريف .

ثانيا — وضع الحراسة على الـ ١٥ س — ٤٨ ف بزمام الكوادي
المبينة حدودها بطلب كشف الحديد المقدم الى مأمورية الشهر العقارى
بأشمون رقم ٩٤٥ فى ١٩٦١/٧/٢٢ والمباعة صوريا الى قاسم عبد الحليم
مأمون (زوج ابنته) .

ثالثا — فصل قاسم عبد الحليم مأمون مدة قلما قليوبية .

رابعا — ينقل الضباط المذكورين بعد الى وظائف مدنية : —

نقيب شرطه عبد الرازق سيد جلال — ملازم اول أسامة حسن عبد
الجنود .

خامسا — تحقق المباحث الجنائية العسكرية فى الظروف المريبة التى

أحاطت باجراءات شهر التصرف الصادر من محمود السيد حسنين يوسف
فى مساحة الـ ٤٨ فدان الى زوج ابنته قاسم عبد الحليم مأمون لاختلافه
واقعة اثبات التاريخ شهريا من تطبيق القانون .

حالة الدكتور محمود سليمان أحمد على الجحش : (الغربية — زفتى)

١ — تفرض الحراسة على الدكتور وتبحث وزارة الداخلية موضوع عبد السلام يحيى الجحش من ناحية سلوكه الإجرامى وتجارة المخدرات .

• عائلة الدكتور صلاح الدين أحمد سليمان (الفيوم — ابشواى)

١ — تفرض الحراسة على الدكتور صلاح الدين أحمد سليمان وعائلته وإبعادهم عن الريف .

٢ — فصل الدكتور صلاح الدين أحمد سليمان مدير مستشفى كفسر بسعد المركزى .

٣ — يبحث العميد سعد عبد الكريم بدي علاقة النقيب محمد جميل البغزاوى من القوات المسلحة بحالة الدكتور صلاح الدين أحمد سليمان .

• عائلة أحمد على المشرى : (بنى بسوفد — اهناسيا)

١ — تفرض الحراسة على أحمد على المشرى وعائلته وإبعادهم عن الريف .

ثانياً — فصل كل من محمود مصطفى مشرى عمدة قرية ميسانه — عبد القوى محمد عبد العليم شيخ قرية ميانة — عزرائيل محمد عبد العليم وشهرته بجاير خفير نظامى .

ثالثاً — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية ميانة .

رابعاً — حل الجمعية التعاونية الزراعية لقرية ميانة .

• عائلة عبد المجيد أبو مندور البهنساوى (كفر الشيخ)

١ — فرض الخراسة على ورقة المرحوم أبو مندور البهنساوى بالقدر الذى آل اليهم بالميراث .

٢ — تسلم الأرض الخاصة بالوقف الخيرى بناحية المنشاه المستجده مركز بسوق ومساحتها ١٨ فدان الى الإصلاح الزراعى مع مجاسبة واضع اليد عليهم من ريع هذه الأرض منذ عام ١٩٥٩ .

٣ — تحقق الرقابة الادارية فى موضوع استغلال عبد اللطيف عبيد المجيد أبو مندور لاطيان الوقف الخيرى المذكور الذى وضع يده عليه دون محاسبة لتحديد المسئولية عن هذه المخالفة .

• حالة عبد العليم على الوصيفى : (الدقهلية — دكرنس)

فرض الحراسة على عبد العليم الوصيفى وإبعاده عن الريف .

عائلة محمد توفيق محمد صادق شتا : (كهر الشيخ — بسوق)

١ — فرض الحراسة على محمد صادق شتا والتحفظ على ممتلكات عائلته وإبعاده عن الريف .

ثانياً — فصل كل من ابراهيم صالح عمدة قرية مندوره — محمد عبد الرعوف شتا شيخ بلدة ابو مندور وأيضا كل من شيوخ نفس البلدة يحيى ابراهيم شتا وفتح الله محمد شتا وعبد القادر عبد اللطيف شتا وكذلك الخفير النظامي احمد صالح شتا .

ثالثاً — حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بقرية ابو مندور .

رابعاً — يوافق محافظ كهر الشيخ اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بإسماء من يرى إبعاده أو اعتقاله بالنسبة لهذه العائلة .

عائلة المنجي (الدقهلية — كفرسي)

١ — فرض الحراسة على / محمد المنجي محمد وعائلته وإبعادهم عن الريف .

ثانياً — فرض الحراسة على / المنجي المنجي محمد وعائلته وإبعادهم عن الريف .

ثالثاً — فصل كل من محمد المنجي عمدة قرية شبرا بدين — عبد المؤمن عبد الرحمن محمد جابر شيخ بلدة شبرا بدين ومعه شيوخ البلد نفسها وهم حافظ على السقا ، محمد على مرسى — لطفى محمد المنجي من مجلس قروى ميت على .

رابعاً — ينقل محمد ثروت عبد الرحيم الكاتب بمجلس قروى ميت على خارج المحافظة .

خامساً — وضع الحراسة على — ١٢ س / ١٥ ط / ٦٤ ف / بناحية شبرا بدين المشتراه اصلاً باسم زوجته المرحومة سيده احمد عفيفى .
سادساً — حل الجمعية التعاونية الزراعية بشبرا بدين وكذلك حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بها .

عائلة على احمد صالح عيسى الشهير بعلى حیده (مطروح)

١ — فرض الحراسة على / على احمد صالح عيسى الشهير بعلى حیده وعائلته وإبعادهم عن الريف .

٢ — اعتقال المذكور ومعه من وظيفته ويوافق محافظ مطروح اللجنة

العلينا لتصفية الاقطاع باسماء من يرمى ابعادهم او اعتقالهم ممن لهم علاقة بالذكور .

عائلة محمود احمد مصطفى (بنى سويف)

اولا — فرض الحراسة على / محمود احمد مصطفى وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — فرض الحراسة على / نصر الله حسن احمد وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقاله .

ثالثا — اعتقال كل من احمد ماهر محمود احمد مصطفى — جبدان نصر الله حسن — همدى نصر الله حسن — حسن حسب الله حسن احمد — كمال عبد العظيم محمود احمد مصطفى — غزلى عبد العظيم محمد احمد مصطفى — مصرى حسن احمد — زكى حسين احمد مصطفى — عبد القادر البحرى .

رابعا — على ان تتولى وزارة الداخلية بحث حالاتهم خلال عشرة ايام ويخرج من يثبت حسن سلوكه وعدم اشتراكه فى السيطرة الاجرامية وذلك بعد الرجوع للسيد / على صبرى .

خامسا — فصل كل من احمد ماهر محمود مصطفى من الاتحاد الاشتراكى وبالتالى من عضوية مجلس المحافظة وكامل عبد الجواد من مجلس المحافظة ومحمد محمود عمدة قرية مزوره وعلى حسن حسن الصغير شيخ قرية مزوره وشيخى نفس البلده عباس عبد اللطيف مسعود وعبد العزيز خليفه سليمان والخبراء النظاميين الاتى اسماءهم فكرى عثمان احمد مصطفى وعبد المجيد احمد ابراهيم حسن وعباس احمد ابراهيم حسن ومحمد محمود مسعود وفصل احمد جاد الرب مسعود من الاتحاد الاشتراكى .

سادسا — حل الجمعية التعاونية وكذلك لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية مزوره .

سابعا — انشاء نقطة شرطة بقرية مزوره .

ثامنا — يمنح النقيب شرطة سعيد ابراهيم عابد جبايط نقطة
(يزدنوها) بمركز سمالوط اجازة للبت فى امره .

عائلة عبد العزيز اسماعيل الشلقاني :

(القليوبية — القناطر الخيرية — باسوس) .

فرض الحراسة على / عبد العزيز اسماعيل الشلقاني وابعاده عن الريف وكذلك على / اسامه عبد العزيز الشلقاني وعائلته وابعادهم عن الريف وفرض الحراسة على الـ ٢٣ س / ٢٢ ط / ٥٧ ف المشتراه من ونيس الفريد نخنوخ بإسماء اولاد عمه .

ثانياً — يعتقل كل من اسامه عبد العزيز اسماعيل الشلقاني واسماعيل عبد العزيز الشلقاني واسامه مصطفى الشلقاني .

ثالثاً — فصل كل من صلاح الدين اسماعيل الشلقاني عمدة باسوس واسامه مصطفى الشلقاني نائبه وثيخوخ بلدة باسوس وهم حلمي محمد زكريا وحلمي حافظ الشلقاني وعبد القادر عبد الرازق الشلقاني وعبد الباسط عبد العزيز الشلقاني وخفيير المياه فرحات عيسى الشلقاني . ورؤي ابعاد كل من صلاح الدين اسماعيل الشلقاني واسعد مصطفى الشلقاني .
رابعاً — حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بباسوس وتقوم الجمعية الزراعية بادارة مشروع الكهرباء بالقرية .

كما تقرر ان يبعد الخفراء الخصوميين الى بلادهم الاصلية وان تبحث وزارة الداخلية حالة من ترى ابعاده من غير من ذكروا من عائلة شلقاني . وتبحث وزارة الداخلية موضوع اتهام اسماعيل الشلقاني وعمر الشلقاني في القضية رقم ١١١٦ مركز القناطر سنة ١٩٦٥ .

عائلة عبد المجيد اسماعيل بركات (البحيره) .

١ — فرض الحراسة على جميع املاك عبد المجيد اسماعيل بركات وعائلته وعلى تصرفاته بالبيع لاقرباته منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن . ويبعد عبد المجيد اسماعيل بركات من وظيفته كرئيس لمجلس ادارة شركة النيل لحلج الاقطان بالاسكندرية وتحدد اقامته .

٢ — تفرض الحراسة على العقارات المبينة بعدد :
عمارة رقم ٢٨ شارع عدلى باشا بباب اللوق قسم عابدين .
عمارة رقم ٥ شارع يوسف الجندي بالدواوين قسم عابدين .
م — ٨ مؤسسة العصر

- عمارة رقم ٢٠ شارع محمد محمود بالدواوين قسم عابدين .
عمارة رقم ١ شارع ذو الفقار ساحل روض الفرع قسم روض الفرع .
عمارة رقم ٣ شارع ذو الفقار ساحل روض الفرع قسم روض الفرع .
عمارة رقم ١٠١ شارع الرزاق ساحل روض الفرع قسم روض الفرع .
عمارة رقم ١٩ شارع حلقة الاقطان بدمهور حائطة البحرية .
عمارة رقم ٢٠١ شارع حلقة الاقطان بدمهور حائطة البحرية .
فيلا رقم ٢١ شارع سرهنك بلوران زمل اسكندرية .
فيلا رقم ٢٢ م شارع سرهنك بلوران زمل اسكندرية .
٣ — يعاد السيد / محمد عويس مدير مطبخ بدمهور الى وظيفته
الاصلية التي نقل منها .

٤ — يبحث شعراوي جمعة حلة مجد الدين كشك .

خالة فريدة ابراهيم سيد احمد زعزوع (بني بسويق) .
غرض الحراسة على الاموال والممتلكات التي آلت الى فريدة زين
المرجومة نعيمة ابراهيم سيد زعزوع .

عائلة ابو غازيه (الفريسة) .

١ — غرض الحراسة على المذكورين بعد وابغادهم وعائلاتهم عن
الريف : —

محمد يوسف جازيه — محمود منسى جازيه — عبد المنعم محجوب
جازيه مع اعتقال الاول .

فصل ثيوخ البلد عيد للعظيم على جازيه ، عبد الله محمد رضوان
جازيه ومسعد على جازيه وصلاح الدين عبد الحميد جازيه وفصل الخفين
النظاميين محمد عبد الرحمن جازيه وعاطف السيد احمد جازيه .

٢ — فصل كل من الآتين اسماءهم بعد من الاتحاد الاشتراكي : —
محمد علي يوسف جازيه امين لجنة العشرين بأبو الغر مركز كفر
الزيات والامين المساعد عبد المنعم محجوب جازيه واعضاء اللجنة على عبد
العظيم جازيه ، مسعد على جازيه ، عبد الله محمد رضوان جازيه كما تقرر
فصل المجموعة السابقة من مفاصيهم في الجمعية التعاونية الزراعية وغيرها
من الجمعيات .

٣ — جل لجنة الاتحاد الاشتراكي بأبو الغز مركز كهر الزيت .

٤ — نقل محجوب عبد المنعم جازيه الطيار بالشركة العربية للطيران إلى وظيفة أخرى .

٥ — توقف الإجراءات الإدارية الخاصة بالحجز على صغار الفلاحين من وقبل بنك التسليف ويفرض عبد الحميد غازي على / على صبري صورة الحكم الصادر ضد محمد يوسف جازيه حتى اذا ما ثبتت ادائه المذكور فتمنع الحراسة المبلغ المستحق لبنك التسليف الزراعي من اموال المذكور .

عائلة علي المقاس منشأوي (بنى سونف)

فرض الحراسة على كل من علي المنشأوي منشأوي وعبد اللطيف القاسي المنشأوي وعائلتهما وابعادهم عن الريف واعتقالهما وكذلك يعتقل كل من فرج محمد ابراهيم وامين محمود رمضان ومسلم علي القاسي وقهيم محمود رمضان وصديق المنشأوي وسيد ناصي مهدي وايراهيم محمد ابراهيم والموم سيد علي ويحيى المنشأوي القاسي وعبد الجواد القاسي المنشأوي .

ثانياً — تقرر فصل كل من علي القاسي المنشأوي عمدة قرية بني منين وشيخى البلد يحيى منشأوي القاسي وامين محمود رمضان والخفرين سيد غادي والموم سالم علي .

ثالثاً — جل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية بني منين والجمعية التعاونية الزراعية بها .

رابعاً — انشاء نقطة شرطة في قرية بني منين وتعيد وزارة الداخلية بحث حالات رخص السلاح الممنوحة لافراد العائلة .

عائلة عبد المسيح تاوضروس بباوى (اسيوط)

فرض الحراسة على عبد المسيح تاوضروس بباوى وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقال المذكور .

عائلة جلال حسن محمد هريدى (اسيوط)

١ — فرض الحراسة على / جلال حسن محمد هريدى وعائلته

وأبعدهم عن الريف واعتقال المذكور الى جانب اعتقال كل من حسن تميم .
حسن عطية .

٢ — فصل كل من عبد السلام عز الدين سكرتير الجمعية التعاونية
بالعقال القبلى واحسان موسى العجوز الموظف بقلم الجزائر بمديرية امن
انسيوط وزناتى عبد الرحيم زناتى صراف العقال القبلى سابقا وحسن تميم
حسن عطية الخفير .

٣ — عائلة توفيق السيد نمر (القليوبية) .

فرض الحراسة على // توفيق السيد نمر وعائلته وأبعدهم من
الريف واعتقال المذكور الى جانب اعتقال السيد دياب .

ثانيا فصل كل من عرابى السيد النمر عمدة قرية كفر عليم ومضطفى
ابراهيم النمر وكيل شيخ الخفراء بالقرية والسيد سيد احمد النمر شيخ
البلد والسيد عبد زيه النمر الخفير النظامى .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بكفر عليم .

رابعا — يستولى الاصلاح الزراعى على جميع اراضي طرح النهر
ويعاد توزيعها .

عائلة محمد ابو سريع مرشد عقل (المنوفية)

اولا — فرض الحراسة على / محمد ابو سريع مرشد عقل وعائلته
وأبعدهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من محمد محمود على — فايد بكر عقل — فريد
رشاد بكر عقل — محمد منشأوى مرشد عقل — نوده منشأوى مرشد
عقل — راشد عبد الجليل عقل — صفى الدين الدمرداش عقل — حمدى
محمد بكر عقل .

ثالثا — فصل المنشأوى مرشد عقل شيخ بلدة يساقية ابو شعرة
وأبعاده عن الريف .

رابعا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية وكذلك الجمعية التعاونية
الزراعية بها .

خامسا — ينقل الرائد محمد رشيد محمد أبو سريع عقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية .

سادسا — منح كل من المذكورين بعد اجازته لحين ألبت في أمرهما : —
رائد شرطه محمد الدمرداش عقل — نقيب محمد الصغير محمد عقل
من القوات المسلحة .

سابعا — يحل على المعاش كل من : —

عميد شرطه حسن محمد عبد الله — عقيد شرطه محمد فتحي اسماعيل
رائد شرطة محمد زكى عبد الهادى .

عائلة محمد علام خلاف علام (الأنوفية)

اولا — فرض الحراسة على / محمد علام خلاف علام وعائلته
وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من محمد على عياد — عبد الحميد مصطفى
الجوهري الشهير بعبد الجيد — عبد الوهاب عبد التواب مرعى .
ثالثا — ابعاد كل من محمد مختار حافظ سلام — اسماعيل حافظ
سلاح .

رابعا — تنشأ نقطة شرطة في قرية السنابسه مركزا متوقفا .
خامسا — ينقل فاروق محمد علام خلاف الموظف بمصلحة الاستعلامات
بالقاهرة الى وظيفة اخرى .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

بجلستها يوم الاربعاء ١٣ يوليو ١٩٦٦

١ — بحثت اللجنة ٣٣ حالة من الحالات المعروضة عليها واتخذت
القرارات في شأنها كما سنعرضها .

٢ — يجب ان يراعى في بحث الحالات طبيعة التكوين الاجتماعى في
الريف وان يجرى البحث بتفهم عميق للعلاقات الاجتماعية في الريف .

٣ — الحالات التى تمثل سيطرة نتيجة تملك أفراد عائلة واحده
لمساحات كبيرة من الاراضى الزراعية دون ان تقترب بمخالفة للقانون او

لنستغلال للنفوذ أو نشاط إجرامى ليست ضمن الحالات التى يتخذ فيها قرارات فى هذه المرحلة والتى حدد فيها العمل بمخالفات قانون الإصلاح الزراعى والحالات الصارخة التى تمثل إرهاباً واستغلالاً صارخاً فى الريف . . . وسيتبقى نور يبحث تلك الحالات حسب الأولويات على أن توضع مبادئ يتم معالجتها هذه الأوضاع بمقتضاها .

٤ — الحالات التى تمثل سيطرة على المناصب الادارية لو تركيز فى شغل المنصب السياسى أو عضوية الجمعيات التعاونية بين أفراد الأسرة الكبيرة ستكون محل بحث المرحلة القادمة .

٥ — ينفذ الإبعاد فوراً عن القرى بتحديد الإقامة بعاصمة المحافظة أو المركز .

٦ — يسمح للأشخاص المحدوده أقامتهم فى عواصم المحافظات بالتنقل داخل نطاق المدينة عاصمة المحافظة ولا يوضع حرس على سكنهم على أن يؤخذ على كل منهم إقرار بعدم مغادرة المدينة إلا بإذن من المحافظ شخصياً .

٧ — يفرج الإصلاح الزراعى عن الأراضي الزراعية التى يثبت اغتصاب من شملتهم إجراءات قرض الحراسة لها وتعاد الى اصحابها .

٨ — توقف أعمال اللجان القضائية للإصلاح الزراعى وتشكل لجان نية تقوم بعملها ويبحث الحالات التى سبق الاعتداء بها منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن .

٩ — الجهات التى تقرر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع انشاء نقطة شرطة بها يدبر مقر النقطة ومكن الضابط بأحد المنازل التى شملها اجراءات الحراسة بالمنطقة .

١٠ — يبحث السيد / شعراوى جمعة موضوع العمارات التى وضعت تحت الحراسة وتزيد عن حاجة شركات التأمين ويقدم تقريراً عن تنظيم ادارتها .

١١ — يحظر التصرف فى العقارات والمنقولات التى تقرر فرض الحراسة عليها ، بناء على قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع الا بعد الرجوع الى اللجنة .

١٢ — يتولى المحافظون حصر العقارات التى شملتها إجراءات الحراسة وما تحتويه من منقولات واثاث وتقدر قيمة العقارات ومحتوياتها بمعرفة لجان فنية وترسل صورة من هذه البيانات الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

١٣ — يبحث المحافظون مع ابناء الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظات امكانيات الاستفادة بالعقارات التى شملتها إجراءات الحراسة للخدمات العامة (مستشفى — مدرسة ... الخ) وترسل توصياتهم الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

١٤ — تشمل إجراءات الحراسة مساحة الـ ٥٠ فدان المتصرف فيها سوريا عن المرحوم أبو الفرج أبو الفرج المكباتى الى السيد على النمر .

١٥ — يخطر السيد ابراهيم شكرى مخيم العارس العلم سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتمام تنفيذ صرف المنقبات الشهرية لجميع الخاضعين بقرارات من اللجنة خلال اسبوع .

١٦ — يعتقل كل من :

محمود السيد حسنين يوسف — تاسم عبد الحليم مأمون — سيد احمد عبد المجيد حسنين كما تقرر ابغاد ابراهيم ابراهيم صالح من المنذور . مركز نسوق عن الريف ، كما تقرر ان يفصل كل من : شفيق طه محمد الشانلى عمدة قرية شبراريس ، عبد العزيز السيد ابراهيم الزنغلى عمدة قرية محله ويصا ، عبد الرؤوف جميل عطية عمدة ناحية طعمه ، عمر عبد الجواد عمر صراف قرية شبراريس ، يحيى عبد الرحمن دراز صراف قرية محله ويصا . ويفصل عامل تليفون ناحية بنى منين محافظة بنى سويف .

١٧ — ينقل المذكورين بعد الى وظائف مدنية ، رائد الشرطة محمد الدهرداش عقل ، نقيب شرطة سعيد ابراهيم عابد ، نقيب محمد جميل موسى على القزلاوى من القوات المسلحة .

١٨ — يعاد الى العمل كل من حسين موسى العجوز مأمور مالية محافظة اسيوط ، زقانى عبد الرحيم زقانى صراف بمحافظه اسيوط ويعود

العقيد محمد مصطفى الجندي مأمور مركز أشمون إلى العمل على أن ينقل خارج نطاق محافظة المنوفية .

١٩ — يوقف العقيد شرطه مفتي اسماعيل مأمور مركز مغاغة عن العمل ويجرى تحقيق معه فيما هو منسوب اليه ويعرض السيد يوسف حافظ نائب وزير الداخلية نتيجة التحقيق على اللجنة العليا . أما عن الأشخاص الذين شملتهم قرارات اللجنة فهم كالاتي :

عائلة فواز : (سوهاج)

أولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتهما وأبعادهما عن الريف :

توفيق أمين على فواز ، عبادة أمين على فواز .

ثانيا — اعتقال كل من توفيق أمين على فواز ، وعبادة أمين على فواز وفصلهما من منصبيهما الإداريين .

ثالثا — فصل كل من عبد العزيز أحمد فواز شيخ الخفراء بقرية خرفه وقدرى توفيق أمين على فواز من عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ويبعد عن الريف .

عائلة شلقامي (اسيوط)

أولا — فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلتهما وأبعادهم عن الريف :

كامل تامر شلقامي وأخيه شوقي واعتقالهما .

ثانيا — اعتقال كل من أحمد عبد الغنى غولى وعبد الحميد طلبه خليل ومحمد هاشم آغا .

ثالثا — أبعاد كل من عادل شاکر شلقامي — اسمه شاکر شلقامي — عاصم فائق أمين شلقامي — شلقامي فايق أمين شلقامي — يوسف جاد الرب حسين .

رابعا — فصل كل من غالب محمد سعيد شيخ بلدة ديروط الشريفة وكذلك عبد العزيز محمود سعيد شيخ البلدة أيضا ، ياسين سيد عبد الحميد آغا شيخ بلدة ناحية خرفه .

خامسا - حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية ديروط الشريف .

عائلة بريك : (الغريبة)

لقد كان من الأسباب التي دعت الى فرض الحراسة على هذه العائلة هو انها كانت تملك مجموعة من الخيول العربية يساوي الحصان منها أكثر من ٨٠٠ جنيه فقد جاء على لسان حسن عبد الفتاح

« لكي تأخذ خيل اولاد منصور على بريك لابد من فرض الحراسة عليهم » .

فسود المشير :

« يتم الاستيلاء على الخيل ويكتفى بإبعادهم عن الريف وتلجير الارض »

ولكن بعض الأعضاء ينساقون في تيار العنف فنجد عبد الفتاح

أبو الفضل يقول :

« ان هؤلاء من الاقطاعيين ويخشى من عدم اعتقالهم » .

فريد المشير :

« لم يثبت عليهم نفوذ اجرامى ولذلك يكتفى بالإبعاد » .

ولكن السيد عبد الفتاح أبو الفضل يصر على موقفه بقوله :

« ان هؤلاء عرب مجرمين ويخشى من عودتهم الى القرية للانتقام »

فيتصدى له حسن كفافي بقوله :

« انهم ليسوا من المجرمين »

ورغم ذلك فرضت عليهم الحراسة فهل هذا معقول وهل هذا ما كان

يحدث ... صحيح انها فعلا مأساه .

كما تقرر ابعاد عائلته عن الريف وكذلك فرضت الحراسة على عبد

القوى على بريك ، مختار على بريك كما تقرر اعتقال الثلاثة السابقة
أسماءهم .

كما تقرر فصل كل من محمد على بريك عمدة كفر يعقوب ومختار على

جريك شيخ بلده كفر يعقوب .

كما تقرر إبعاد الآتى أسماءهم بغد عن الريف وتلجير أراضيهم التى
هسفار المزارعين : —

مد القادر منصور بريك — عبد الله منصور بريك — صالح منصور
بريك — موسى منصور بريك — عبد السيد منصور بريك — سعيد منصور
بريك — السيد منصور بريك — عبد الكريم منصور بريك — عبد السلام
منصور بريك .

كما تقرر نقل النقيب مهندس أسامه النقراشى من القوات المسلحة
الى وظيفة مدنية ونقل الرائد شرطة يحيى زكريا والرائد شرطة أنور
الحوارى خارج المحافظة .

عائلة درويش : (أنسيوط) .

لو بحثنا ما أسند الى هذه العائلة من تهم لوجدنا الشيء العفديد من
العجائب . لعائلة درويش من العائلات الكبيرة ببلدة المنيرة بحرى ولهم
تطبق قوانين الإصلاح الزراعى على عميد العائلة عبد العزيز عبد الحافظ
درويش ولم يعرف عن المذكور أى نشاط إجرامى ولم يستدل له على تاريخ
مسجل بالمباحث الجنائية . . . ولكن الأجهزة ورغم كل التنبيهات فانها
تأتى بتحريات عن حوادث ارتكبت سنة ١٩٤٥ ، سنة ١٩٤٨ ، لجسد ان
تحاول إثبات شىء فهل هذا هو منطق العدل .

ثم تبدأ مجموعة من المعلومات المتناقضة حيث نجد عبد المحسن ابو
النور يقول :

« اذا كانت المعلومات متضاربة لعبد العزيز عبد الحافظ درويش يمكن
إبعاده عن الريف » .

ومع ذلك فقد أصاب هذه العائلة عدة اضرار لم تستند الا على بعض
الاتهامات والتى لم يثبت صحتها . . .

وفيماء يلى ما اتخذ من اجراءات ضد هذه العائلة :

أولا — فرض الحراسة على عبد الملك أحمد درويش وعائلته وإبعادهم
عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من عبد الملك أحمد درويش ، على سليمان على ،
غالب عبد النعيم حسين ، عبد الحكيم أحمد محمد ، فرغلى عيد حسين .

ثالثاً — فضل أحمد عبد المالك أحمد درويش من عضوية الاتحاد الاشتراكي وتبحث حالة عبد العزيز عبد الحافظ محمد درويش وتقرر حل الجمعية التعاونية الزراعية .

عائلة غراب (الجيزة — أمبابة — أوسيم)

عائلة غراب كانوا أصلاً جباب للاموال ايلم الميثليك وكانوا يكلفون بجباية الضرائب من فلاح بلده اوسيم ، ولما كانت هذه الضرائب كبيرة بالنسبة لبعض الفلاحين مما أعجزهم عن دفعها فاستغلت هذه العائلة عجز الفلاحين من دفع الضرائب فكانوا يقومون بدفعها نظير استيلائهم على الأرض حتى تمكنوا من تكوين الأقطاعات الواسعة وبذلك استطاعت عائلة غراب ان تستحوذ على أكثر من ١٥٠٠ فدان موزعة على حوالي ٨٠ شخص من أفراد العائلة علما بأن تعداد اوسيم حوالي ٢٧٠٠٠ نسمة ومساحة ارضها الزراعية جميعها حوالي ٣٠٠٠ فدان .

ورضا هذه العائلة بمثل صورة من صور الاستغلال الحقيقي وتكاد التقارير تخضع على أنها عائلة ذات ماضي غريق في الأجرام .

وعندما ذهبت اللجنة لبحث الحالة فان الاهالى كشفوا شيئا غريبا عن عميد هذه العائلة وفيما يلي صورة الواقعة : —

أخلى الشيخ عبد المجيد عبد المعهد الشافعى وعلى ابراهيم صالحي سعد أن حسين أحمد عبد الواحد بحرى (فلاح من اوسيم) قد اخبرهم عندما علم بحضور اللجنة بأن عبده يوسف غراب أوحى اليه باغتيال السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى مقابل اعطائه قطعة أرض مساحتها ١٢ فدان ومبلغ ٥٠٠ جنيه وباستدعاء المذكور اقر هو وزوج ابنه عبد الحفيظ صحة هذه الواقعة .

وفيما يلي ما تقرر بالنسبة لهذه العائلة :

أولاً — عرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم مع ابعادهم عن الريف :

عبده يوسف عبده غراب — على محمود محمود غراب — عمر محمد يوسف غراب — يوسف يوسف عبده غراب وشهرته صفوت — فهى يوسف محمد يوسف غراب — أحمد أحمد حسين غراب وشهرته فوزى —

محمود عبده يوسف عبده غراب — عباس محمد يوسف غراب — عباس
أحمد حسين يوسف غراب — يوسف محمد يوسف غراب — محمد عبد
العظيم حسن غراب — أحمد حسن أحمد غراب — عبد المنعم يوسف محمود
غراب — مصطفى حسين يوسف غراب — مراد محمد إبراهيم غراب —
حسين يوسف غراب .

ثانياً — اعتقال كل من المذكورين السابقين .

ثالثاً — فصل كل من المذكورين بعد مصطفى حسين يوسف غراب
موظف بالتأمينات الاجتماعية ، شيوخ البلد حسين يوسف غرات ، مراد
محمد إبراهيم غراب ، حسن محمد عبد العظيم طالب بكلية الشرطة —
نظمي يوسف محمد يوسف غراب موظف بالإصلاح الزراعي .

رابعاً — نقل هدى محمد الصابر يوسف غراب من وزارة الخارجية .
خامساً — حل لجنة الاتحاد الاشتراكي ببلدة اوسيم مركز امبابة .
وحل مجلس قرية اوسيم ومجلس ادارة الجمعية الزراعية وتقرر ان يبحث
شعراوى جميع حالات الطلبة الذين يدرسون في الخارج من أبناء عائلة
غراب .

عائلة عباس الشلح (اسديوط — منفلوط — المنيرة)

اولاً — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن
الريف .

عباس الشلح — توفيق الشلح واعتقال عباس الشلح وفصل توفيق
مصطفى الشلح عمدة ناحية المنيرة .

ثانياً — حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية المنيرة مركز منفلوط ، حل
الجمعية التعاونية هناك .

ثالثاً — نقل فاروق اسماعيل على الشلح المهندس الزراعي بالإصلاح
الزراعي بمحافظة كفر الشيخ الى مؤسسة استغلال وتثمين الاراضي
المستصلحة .

رابعاً — بحث حالة النقيب مهندس أحمد الدرديري اسماعيل الشلح
بالقوات المسلحة .

عائلة عبد المنعم ابراهيم عبد ربه (الورقية — فاقوس — الخطاره)

أولا — فرض الحراسة على عبد المنعم عبد ربه وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من عبد المنعم ربه واخيه فؤاد — السيد منصور سيد احمد — محمد ابراهيم عبد الله — السيد صالح على .

ثالثا — شكر ومكافأة مأمور وضباط مباحث مركز فاقوس .

عائلة ابراهيم محفوظ محمد محفوظ (اسيوط — منفلوط — الحواتكة)

ينحدر ابراهيم محفوظ من أسرة من الحواتكة مركز منفلوط في محافظة اسيوط ويرجع نفوذ هذه الأسرة الى تاريخها الحزبي القديم وتولى بعض افرادها لمناصب قيادية في العهود الماضية وهم المرحوم محمد محفوظ باشا عضو مجلس الشيوخ والمرحوم رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة الأسبق ومن اقرباء حزب الاحرار الدستوريين .

وترتبط العائلة بصلة النسب مع عائلة محمد محبوب باشا بساخر بليم مركز البدارى وعائلة خشيه باسيوط وابو رحاب بالعسرات محافظة سوهاج وخليفة بالنخيلة مركز أبو تيج .

ونتيجة الفحص وضح انه خالف قانون الاصلاح الزراعي الاول والثاني وخالف حكم المادة ٣٧ من قانون الاصلاح الزراعي الخاصة بتحديد الحد الأقصى للحيازة .

وتقرر بالنسبة لهذه العائلة : —

أولا — فرض الحراسة على ابراهيم محفوظ محمد محفوظ وعائلته وابعادهم عن الريف كما تقرر اعتقال ابراهيم محفوظ محمد محفوظ .

ثانيا — فصل الزائد محمد فتح الله رئيس نقطة شرطة الحواتكة مركز منفلوط .

ثالثا — فصل كل من عبد الحكيم على حسين خليل — عبد الشافي محمد عبد الرحمن — خليفة أبو العلا وثلاثتهم شيوخ بلد — عثمان خليل هارون مفتش زراعة منفلوط — عمر محمد محفوظ وكيل شركة مصر للتأمين — أحمد محمود محفوظ وكيل شركة التعاون للبترول والبوتاجاز باسيوط .

رابعاً — إبعاد كل من المذكورين بعد خارج نطاق المحافظة :

عثمان خليل هارون — عيسى محمد محفوظ — أحمد محمود محفوظ — صلاح خشبة .

خامساً — استبعاد ترشيح كل من صباح عبد السلام شيخه شيخا لخبراء بلدة الجواتكة .

كما تقرر الاستغناء عن خدمات النقيب محمد حسنام الدين إبراهيم محفوظ بالقوات المسلحة كما يمنح صلاح خشبة القاضي بمحكمة القوصية اجازة حتى ينظر في امره وتقرر ان يستدعى كل من مصطفى راتب عبد الوهلب بوزارة الخارجية ويغفل بليركا ، محمد عبد الرحمن عثمان المهندس بالسيد العللى .

كما تقرر حل مجلس قرية الجواتكة ، حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالحواتكة ، وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالحواتكة .

كما تقرر ان يبحث الاصلاح الزراعي موضوع عباس عبد الرحيم سليم الخمر السابق بالجمعية التعاونية الزراعية ببلدة الحواتكة كما تقرر ان تبحث المخابرات العامة حالة جميع افراد عائلة محفوظ .

وتقرر نقل النقيب احمد منصور العللى الى المباحث العامة ويوصى بمنحه وسام ويرسل اليه خطابه شكره .

عائلة بندري جرجس (قنا — نجع جهاى)

اولاً — فرض الحراسة على نادر بندري جرجس وعائلته وابعادهم عن الريف .

عائلة سليمان (بنى بويث — بيمسطة — منشاة سليمان) :

اولاً — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتهما وابعادهما عن الريف حسن محمود ابراهيم سليمان ، حسن احمد على سليمان ، محمد محمود ابراهيم سليمان ، صالح محمود ابراهيم سليمان .

ثانياً — ابعاد حافظ احمد على سليمان وشهرته النحاس عن الريف .

ثالثا - فصل حسنى احمد عبد الجواد من منصبه كرئيس للجمعية التعاونية الزراعية بسهمسطا ، ونقل عبد الرحمن عبد الحفيظ سليمان الى وظيفة خارج نطاق محافظة بنى سويف .

رابعا - حل لجنة الاحلاد الاشتراكي بمنشاه سليمان وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بسهمسطا وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بكل من منشاه سليمان وسهمسطا .

كما تقرر فصل محمد عبد الصمد حوته من عضوية الاتحاد الاشتراكي وتقرر ان ينقل الى وظيفة اخرى كل من عقيد محمد احمد محمد ابراهيم سليمان من القوات المسلحة ، رائد طبيب حسنى احمد محمود ابراهيم سليمان من القوات المسلحة وينقل محمد حسين احمد على سليمان الشهير عسمر وكيل نيابة جنوب القاهرة الى وظيفة غير قضائية .

عائلة سيد عثمان محمد الخولى . (القليوبية) .

تقرر فرض الحراسة عليه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف .

عائلة عبد المجيد عبد المجيد يوسف زاهر (الدقهلية ودمياط)

فرضت عليه الحراسة وابعد وعائلته .

تجيبه احمد على ابوستيت (الدقهلية)

تقرر فرض الحراسة عليها .

محمد محمد السيد خضير (دمياط)

فرض الحراسة عليه هو وعائلته وابعادهم عن الريف .

عبد الغنى مصطفى عبد الله زيد (البحيرة - زرقون)

لولا - فرض الحراسة على عبد الغنى مصطفى عبد الله زيد وتاجر الاراضى الزراعية التى يضع يده عليها لصغار الفلاحين والاستيلاء على القدر الزائد عن المائة فدان وتقرر فصله كعمده لقرية زرقون .

ثانيا - فصل كل من شيوخ البلد اسماعيل طه زيد - اسماعيل هذا

هو ابن عم العمدة ، فصل عبد الحميد عطية زيد نائب العمدة ، احمد بدر شيخ القرية ، محمود منير .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية زرقون ، حل مجلس إدارة الجمعية التعاونية بها .

رابعا — نقل كل من المذكورين بعد خارج محافظة البحيرة .

محمود عبد الغنى زيد رئيس التسويق التعاونى ببنك التسليف الزراعى بالبحيرة — ابراهيم الشرقاوى وكيل بنك التسليف الزراعى فرع شبراخيت .

معوض عبد المصنف محمود (المنوفية)

تقرر فرض الحراسة عليه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف .

عبد الرحمن حسن سالم عزام (الفيوم — الجيزة)

اولا — فرض الحراسة على / عبد الرحمن حسن سالم عزام وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — بحث حالة عائلة عزام بمعرفة اللجنة الفرعية على ان يشترك فى البحث شعراوى جمعة واحمد حمدي عبيد واللواء يوسف حافظ على ان تقدم اللجنة بحثها يوم ١٧/٧/١٩٦٦ .

ثالثا — يمنع منح تأشيرات سفر للخارج لافراد عائلة عزام حتى يبيت فى حالتها .

عائلة بدوى بدوى محمود (فمياط — فارسكور)

اولا — التحفظ على الاراضى الزراعية التى يمتلكها ورثة المرحوم بدوى بدوى محمود حتى يستكمل بحث ملكياتهم الزراعية .

ثانيا — فصل وابعاد كل من المذكورين بعد طه بدوى بدوى محمود (عمدة شرباس) ، عبد الحليم بدوى بدوى محمود نائب العمدة ، احمد بدوى محمود شيخ عزبة شرباس .

ثالثا — يمنع ورثة بدوى بدوى محمود من التواجد فى القرية اثناء اجراءات البحث .

عائلة حسن محمد مهران (اسيوط — البدارى)

اولا — فرض الحراسة على حسن محمد مهران وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانياً — إعتقال كل من حسن محمد مهران — محمد أحمد زناتي وشهرته سعيد وعبد اللطيف أحمد زناتي مزار وفصل حسن محمد مهران وولده محمد — أحمد محمد ناصر — مهام محمد — عبد الرحيم أحمد زناتي مصطفى محمود صبرى من عضوية مجلس المدينة . وفصل هاشم شاكر موسى كاتب الجمعية الزراعية — محمد أحمد مهران الكاتب بها ايضاً — أحمد شاكر موسى خير الجمعية .

ثالثاً — حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالهدارى شرق ونشل محمد حسن مهران خارج المحافظة وسحب السلاح المرخص وغير المرخص من اهالى الناحية .

عائلة توفيق على مصطفى بدوى (القليوبية — شبين القناطر)

اولاً — فرض الحراسة على توفيق على مصطفى بدوى واعتقاله .

ثانياً — إعتقال كل من حسنى على بدوى — على أحمد سيد سكران — محمد محمود مديولى — محمد عبد الرحمن هاتى — محمد بكر كفاى — جابر السيد السيد — أحمد مصطفى — حنفى عبد الفتاح العمارى — محمد الصميدى — جلال سليمان عامر — عطية ابراهيم جبر — السيد شديد هاشم شديد .

ثالثاً — فصل كل من جابر السيد السيد أحمد مصطفى الذى يعمل خيراً نظامياً ومحمد عبد الباقي راشد ناظر الإصلاح الزراعى .

عائلة عبد الله ابو زيد جاويش (كفر الشيخ سيدى سالم — الروضة)

اولاً — فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف واعتقالهم : —

عبد الله ابراهيم ابو زيد جاويش واخيه متحى واخيه أحمد واخيه محمد كما تقرر اعتقال كل من سليمان عبد القادر سليمان ابو طيخ أحمد عبد القادر سليمان ابو طيخ ، محمد عبد الكريم حسن جاويش .

ثانياً — فصل كل من محمد عبد الكريم حسن (خير نظامى) ، محمد جميل عبد الله جاويش خير الجمعية التعاونية الزراعية .

م . (٩) مأساة العصر

فأثابا - حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية الروضة ، حل مجلس
إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بها .
رابعاً - تستكمل الشرطة العسكرية بحث ملكية والده عبد الله إبراهيم
أبو زيد جاويش .

عائلة عاشور (كفر الشيخ - مركز كفر الشيخ - العمدان)

أولاً - اعتقال كل من المذكورين بعد والتحفظ على الأراضى التى فى
وضعت يدهم ملكاً أو حيازة :-

مختار يوسف عاشور وأخيه فؤاد وأخيه سعد الدين ، عبد العزيز
سيد أحمد عاشور ، حمدان عبد العزيز عاشور ، وهبة سيد أحمد عاشور ،
عبد الغفور محمد عاشور ، محمد سيد أحمد عاشور ، عبد الخالق عبد
الهادى عاشور ، محمد عاشور يوسف عاشور ، صلاح أحمد على عاشور ،
محمد على على عاشور ، على على عاشور ، أحمد سيد أحمد عاشور .

ثانياً - فصل كل من فؤاد يوسف عاشور (عمدة القرية) ، عبد
القوى شهيد أحمد عاشور (خفي نظامى) .

ثالثاً - حل لجنة وحدة الاتحاد الاشتراكي بقرية العمدان مركز
كفر الشيخ وحل مجلس إدارة الجمعية التعاونية بالقرية .

عائلة شحات (الشرقية - بليس - مشتول السوق)

تبين من التقارير الواردة من المحافظة والاتحاد الاشتراكي والمباحث
الجناية العسكرية ان المفكور نشأ فقيراً معدماً ثم اشتغل بالجزارة عندما
كبر والده ولما بلغ سن الفتوة سلك طريق الاجرام وذاع صيته فى ذلك
وانتشرت خشيته بين المواطنين ورجال الادارة على حد سواء مما مكنته
من استغلال المواطنين واستطاع ان يكون ثروة ضخمة بلغ مجموعها
١١ س / ١٢ ط / ٩٣ ف كما استطاع ان ينصب نفسه سكرتيراً للاتحاد
القومى بمشتول السوق ثم عزل سياسياً عند تكوين الاتحاد الاشتراكي اذ
ان حالته اجرامية وقد تقرر بثباته :-

أولاً - فرض الحراسة على محمد شحات واعتقاله وفرض الحراسة
على عائلته وإبعادها عن الريف .

ثانياً - فصل كل من محمد محمد مبرسي القاضي (عمدة كفر العلوى -
حامد اسماعيل يخى عمدة قرية السكرية - عبد الحليم الششتلوى غازى -
موتى عبد المقصود غازى - محيي الدين مشعل غازى - فتحى ابراهيم
غازى والاربعة شيوخ بلد - عبد الحليم ابراهيم غازى (وكيل شيخ
الخفراء) - جوده شرف الدين غازى (خفير نظامى) - محمد حسن شرف
الدين غازى - زين العابدين شرف الدين غازى - ابراهيم عطية شرف
الدين غازى - عبده محمد غازى والاربعة خفراء نظاميين .
كما تقرر نقل كمال مربه طليل المدرس بزاوية بمركز تلا بخارج
المحافظة وكذلك تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية بم وحل مجلس
ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها .

كما تقرر ان تحقق وزارة الداخلية مع العميد حسن قنديل وان يعرض
تأنيب وزير الداخلية النتيجة :-

عائلة سالم سلامة السنخاوى (اسكندرية)

أولاً - عرض الحراسة على سالم سلامة السنخاوى وعائلته .

ثانياً - اعتقال سالم سلامة السنخاوى .

وتستمر اللجنة في عملها ولكن هذا العمل يتوقف وذلك بسبب انشغال
المشير في بعض المهام الدقيقة التى كان يوفد اليها في الخارج الا ان النشاط
يعود مكثفا للجنة خلال النصف الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

**قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في اجتماعها يوم السبت
الموافق ١٧ / ٩ / سنة ١٩٦٦**

١ - بحثت اللجنة اربعة حالات من الحالات المعروضة عليها واتخذت
قرارات بشأنها .

٢ - تقدم وزارة الداخلية (ادارة المباحث العامة) تقريراً عما تم في
جميع الحالات التى صدرت فيها قرارات الابعاد عن الريف وتوافق سكرتارية
اللجنة بهذا التقرير قبل يوم ٢٤ / ٩ / ١٩٦٦ وفي حالة حدوث اية مخالفة
لقرار الابعاد مستقبلاً بضبط المخالف ويعتقل وتعد وزارة الداخلية منشوراً
بهذا الشأن يبلغ للجهات الادارية وللمبطين انفسهم مراعاة ذلك على ان

يحاسب المسئولون عن عدم تنفيذ هذه الاوامر ويتولى الاتحاد الاشتراكي اخطار المكاتب التنفيذية بالمحافظات والمراكز بمراعاة ذلك وعلى السادة المفتشين ابلاغ هذه التعليمات الى لجان البحث في المحافظات للتصرف على ضوءها . . .

٣ - يوقف بالنسبة للمبعدين او من مرضت عليهم الحراسة التنقل بين القاهرة والاسكندرية او بين مكان تحديد الاقامة والمصايف اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ .

٤ - يقدم السادة المفتشون مذكرات بمقترحاتهم لحل التناقضات التي تظهر لهم في التنظيمات السياسية والتعاونية الى على صبرى تمهيدا لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها .

٥ - يقوم اللواء سيد جاد ببحث عن محاسبة الاشخاص المسئولين عن اموال عامة سواء كانوا موظفين عموميين او غيرهم وضرورة تحديد قواعد لمساءلة الجميع امام القانون .

٦ - يقوم سامى شرف بأعداد مذكرة في شأن الموظفين من عائلتي بدوى وميزار للعرض على السيد رئيس الجمهورية .

٧ - يقوم الاصلاح الزراعى ببحث ملكية بنات المرحوم بدوى بدوى محمود من الاراضى الزراعية ويقوم بتأجيرها الى صغار الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك ما لم يثبت اشتغالهن او ازواجهن بالزراعة فتسلم لهن اراضيهن .

٨ - تبحث حالة اصحاب الممتلكات التى وضعت عليها الحراسة فى حالة عبد المجيد اسماعيل بركات للنظر فى مدى استحقاقهم للنفقة الشهرية من الحراسة العامة .

٩ - توافى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع مجلس الامة بمذكرة ملحقه للمذكرة السابقة بشأن واقعة تزوير حيازة محمد فهمى حسن زيد لتمكنه من الفوز بعضوية مجلس الامة بوصفه ممثلا للفلاحين .

وتستكمل المباحث العسكرية التحقيق الذى أجرته فى هذا الشأن وتقدم تقريرا عن الدوافع والظروف التى احاطت بهذا التزوير .

١٠ - تستكمل الشرطة العسكرية بحث موقف السيد / ضياء الدين

داوود أمين الاتحاد الاشتراكي بدمياط فيها نسب اليه من علاقته بعائلة بدوى محمود ويقدم الاتحاد الاشتراكي تقريراً عن نفس الموضوع .

١١ - تبحث الشرطة العسكرية حالة كل من محمد البيه وعثمان رفقى الوارد ذكرهم في حالة عائلة مراد وتقدم تقريراً بنتيجة البحث .

١٢ - تقدم الشرطة العسكرية تقريراً عن حالة « بلاتون فلاسكاكى » وعلاقته بشركتى دار الدواء وابراهيم معتوق كما تعد امانة شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكي العربى تقريراً عن سليم جورجى دوس عضو مجلس محافظة اسيوط وعضو الاتحاد الاشتراكي فيها يقطع بصلته بعائلة شنودة .
وفىما يلى الحالات التى فحصتها اللجنة في هذه الجلسة : -

حالة فهمى ابو زيد (المنوفية - اشمون)

اولاً - يفصل ويعتقل كل من : -

محمد همام بدر مفتش زراعة اشمون وحالياً بالايقاف - عبد العاطى احمد محجوب وكيل تفتيش زراعة اشمون - حنا ميخائيل صليب المدير المساعد لبنك التسليف الزراعى بمحافظة المنوفية والذى كان يعمل وكيلاً لبنك التسليف باشمون - محمد عبد الفتاح قنبر كاتب جمعية جريس - فهمى محمد السعدنى المشرف الزراعى السابق لجمعية جريس ويعمل حالياً مشرفاً زراعياً - محمد السيد حسن ستيت صراف ناحية جريس سابقاً ويعمل حالياً صراف ناحية ميت سلسيل مركز المنزلة - حسن مصطفى جاد المشرف الزراعى السابق بجمعية جريس عام ٦٣ / ١٩٦٤ ويعمل حالياً مشرفاً زراعياً بجمعية رمله الانجب - محمد الدمرداش زيد مساعد كاتب جمعية جريس وكذلك تقرر ان يعتقل محمد سامى ابراهيم زيد . مع ملاحظة ان هذه الحالة سبق وان بحثت يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٦ .

حالة محمود السيد حسنين (المنوفية)

تقرر فصل واعتقال كل من محمود محمد عزوز مراجع المساحة بمكتب الشهر العقارى بالمنوفية - صبحى السيد نقولى رئيس مكتب الشهر العقارى - محمود فهمى احمد الفقى كاتب كشوف تحديد المساحة كما تقرر الإفراج عن محمود السيد حسنين يوسف مع ملاحظة ان هذه الحالة بحثت بجلسته ٢٣ / ٦ .

عائلة مراد (القليوبية — الشرقية)

أولا — فرض الحراسة على لطفية محمد إبراهيم مراد وأبعاها عن الريف والاستيلاء على مساحة المائة فدان المهرية بمحافظة القليوبية موضوع الشهر رقم ٢١١٤ سنة ١٩٥٥ مكتب طوخ .

ثانيا — فرض الحراسة على الذى آل بالميراث لورثة فاطمة قاسم مراد عنها وأبعاها عن الريف .

ثالثا — فرض الحراسة على المذكورين وأبعاها عن الريف .

زينب عمر قاسم مراد واختها خديجة وعمر شكري محمد مراد ويسرى محمد عمر مراد وحسين عثمان مراد وأخيه سليمان ومحمد قاسم مراد وأحسان وحكىمت قاسم مراد واختها صفية وعفت ومهرى ناز ورقية عمر وأمينه أحمد إبراهيم مراد وعلى أحمد إبراهيم مراد وسعد الدين أحمد إبراهيم مراد وقاسم إبراهيم مراد كما تقرر فرض الحراسة على مصطفى أحمد إبراهيم مراد وعائلته وأبعاها عن الريف .

رابعاً — رفع التحفظ عن أموال وممتلكات باقى عائلة مراد الذين لم يخضعوا لآى من قانون الإصلاح الزراعى ويعد المذكورون عن الريف وثقوم الجمعيات التعاونية الزراعية المختصة بإدارة أراضيهم الزراعية وتأجيرها الى صغار المزارعين .

عائلة بدوى بدوى محمود (دمنياط)

أولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وأبعاها عن الريف : —

ظه بدوى بدوى محمود — عبد الحليم بدوى بدوى محمود — أحمد بدوى بدوى محمود .

ثانيا — فرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم وأبعاها عن الريف وهبه بدوى بدوى محمود بمستشار سابق بمجلس الدولة ومحامى مقيم بالقاهرة — محمد عبد المنعم بدوى بدوى محمود مهندس مدير شركة راكتا اسكندرية — عبد الرحمن بدوى بدوى محمود استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس — عبد الحميد بدرى بدوى محمود استاذ امراض النساء بالقصر العيني بالقاهرة — محمود صبيدق

بدوى بدوى محمود مهندس يعمل بتقانة السويس ومعار للعراق — ثروت
بدوى بدوى محمود استاذ مساعد القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة
القاهرة — عبد الجليل بدوى بدوى محمود بقلم قضايا الحكومة — ورثة
المرحوم محمد حسن بدوى .

ثالثا — الاستيلاء على مساحة ٦ س / ٧ ط / ١١٩ ف المتصرف فيها
طبقا للمادة الرابعة بنذب من قانون الاصلاح الزراعى وتسليم كل من
المتصرف اليهم اللذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في تلك المادة
المساحة التى تعاقد على شرائها .

رابعا — يبحث الاصلاح الزراعى ملكيات بنات المرحوم بدوى بدوى
محمود من الاراضى الزراعية .

عائلة شنفوده (اسيوط) .

اولا — مرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن
الريف : —

ايليا حبيب شنفوده ، واخيه يوسف واخيه راعوث .

عائلة محمد امين والى مزار (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على الارض الزراعية المملوكة لورثة المرحوم
محمد امين والى مزار وابعادهم عن الريف كما تقرر حل لجنة الاتحاد
الإستراكى العربى بقارون .

مخبر اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتاريخ اول اكتوبر ١٩٦٦

فى هذا الاجتماع اثار المشير عامر نقطة هامة بخصوص عمليات
الاجرام حيث لاحظ أن بعض الناس يحقق معهم فى قضايا اجرامية حدثت
منذ عشرين سنة وقال أن ذلك ليس معقولا وطالب بأن تصب التحقيقات على
الاشخاص الغربيقين فى الاجرام خصوصا بعد سنة ١٩٥٢ وذلك أن مدة
عشرين سنة تعنى سقوط الجريمة بمضى المدة وطالب بأن تصدر تعليمات
للمجهاات الادارية فى هذا الشأن وكلف امين هويدي بأن يتصل بالنيابة حتى
لا يحدث شىء من هذا القبيل .

وكانت اول الحالات التى بحثتها اللجنة فى هذا الاجتماع هى حالة ورثة اسكندر خورى حداد ، وعائلة زيدان وهذه العائلة الاخيرة اصلا من بنى سويف وقدموا الى الفيوم للعمل كخفراء فى خدمة عائلة خورى حداد حيث وضعت عائلة زيدان يدها على اطيان عائلة اسكندر خورى حداد . كانت هذه العائلة تقيم فى بلدة دمو وقد اتفق على فرض الحراسة على قطب محمد على زيدان وعلى ورثة اسكندر خورى حداد كما اتفق على فرض الحراسة على ورثة عبد الله على زيدان .

كما تقرر فصل كامل احمد سكران شيخ البلد وعبد الغنى زيدان شيخ الخفراء وبركات اسماعيل عامل التليفون وتقرر ايضا حل لجنة العشرين بالقرية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها كما تقرر اسقاط عضوية مجلس المحافظة عن كل من صلاح عبد الحميد زيدان ، احمد عبد الله محمود زيدان وطلب ابعادهم عن الريف .

ومع ذلك فانه يمكننا ان نقرر الحقائق التالية المستقاه من خلال مناقشات اللجنة : — (١)

المشعر :

« عبد الله زيدان كان يمتلك حوالى ٣٠٠ فدان وعدد الورثة ١٢ شخصا اى ان نصيب كل منهم ٢٥ فدانا وهذه الانصبه ليست كبيرة ولو قررنا فرض الحراسة عليهم فسفطر الى ان نصرف لهم مرتبات قد تزيد عن قيمة نتاج الارض وبدلا من ذلك يمكن ان نؤجر ارضهم ونعطيهم ايجارها .

مختار عمر :

« ربما لا تصل ملكية عبد الله زيدان الى ٣٠٠ فدان »

المشعر :

« من الجائز ذلك لانه سيخضم من هذه المساحة الارض التى تناولها العفد الخاص بخورى حداد » .

||

(١) المحضر السرى للجنة العليا لتصفية الاتطاع بتاريخ ١٠/١/١٩٦٦ تصدر القبة وبقية

حسين عوض :

« عبد الله زيدان كان يمتلك ٥٥ فداناً وأولاده اثني عشر فداناً »

المشير :

« أي بمعدل أربعة أفدنة للشخص الواحد تقريباً فإذا وضعنا الحراسة على هذه المساحة فإن هذا سيضطرنا إلى صرف مرتبات لكل هذا العدد من الورثة وبهذا نكون قد حملنا الدولة عبئاً لا داعي له » .

مختار عمر :

« مساحة الـ ٥٥ فداناً هذه بخلاف ما آل إليه بالميراث من أرض أسكندر خوري » .

المشير :

« لقد أسقطنا عقد أسكندر خوري حداً كلياً أي أننا اعتبرنا مساحة الـ ١٢٢٤ فداناً هذه تحت الحراسة الآن ما الداعي لوضع الحراسة على الـ ٥٥ فداناً » .

عبد المحسن أبو النور :

« ينبغي دائماً الرجوع إلى المبادئ التي سبق إقرارها من اللجنة وبما أن هؤلاء قد ساعدوا على تهريب الأرض وعدم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي فيجب أن يجازوا على هذا التهريب ومجازاتهم لا تكون بتأجير الأراضي فقط بل بوضعهم تحت الحراسة ... هذا من ناحية التهريب » .

المشير :

« مثلاً ننظر إلى المبادئ يجب أن ننظر أيضاً إلى مصلحة الدولة ومصلحة البلاد فإذا فرضنا الحراسة على اثني عشر شخصاً يملكون ٥٠ فداناً فلن تستفيد من وراء هذا شيئاً بل سنضطر إلى تدبير مرتبات أو نفقات لهم » .

د. محمد فكري :

« إن القرار بإبطال عقد بيع مساحة الـ ١٢٢٤ فداناً سيعطى لورثة زيدان الحق في الرجوع على ورثة خوري حداً بالثمن قبل الحراسة وفرض

الحراسة على ورثة زيدان سيغطي هذه النقطة لأن العقد على مبنيا على أساس باطل وعلى اعتبار أن هذه الأرض حق للدولة».

المشير :

« يوجد حل آخر هو أن نقرر فرض الحراسة على كل الأرض فيما عدا الـ ٥٠ فدانا الخاصة بورثة عبد الله زيدان فنؤجر هذه المساحة ونعطي إيرادها لهم أذ لو وضعوا تحت الحراسة ربما تزيد نفقاتهم عن إيراد الـ ٥٠ فدانا » .

عبد المحسن أبو النور :

« عند تحديد النفقات لانعطي أكثر من إيراد الأرض بل نقرر النفقة حسب مساحة الأرض على أساس مائة جنيه للباية فدان أي ٥٠ جنيها للخمسين فدان وهكذا نقسم مبلغ النفقة على عدد الأشخاص » .

المشير :

أي أنه سيخص كل شخص حوالى أربعة جنيهات وهذا المبلغ لا يكفي لعائته أي منهم » .

والى هنا نكتفى بهذا الحوار .

فهل هذا منطق ... وهل هذا حق ... وكيف فعلا يعيش انسان بأربعة جنيهات وحتى تضيق الحقوق تتحايل السلطة وتغتال القانون ... ليست حقا هي المأساة التي عشناها .. نحن من أفواهم ندينهم ونحكم عليهم من أقوالهم وتصرفاتهم وسلوكهم .

بل حتى التعويض عما دفعوه حرموه منه والاغرب أن المشير عندما حاول اقناع اللجنة بأنه يهدف الى تلاقى اوضاع معييه سابقة بدا العناتين في اللجنة يتبارون في ايجاد حلول اخرى ولكنها جميعا تهدف الى شيء واحد هو فرض الحراسة وحينما يقول المشير :

« الله ليس من المنطق ان نضيف مشكلة جديدة على المجتمع ونزيد مبنيا جديدا على الحكومة ويمكن لهؤلاء في يوم من الايام ان يطالبوا الحكومة بنفقات اكثر لانهم غير قادرين علي العيش » .

يرد السيد عبد الحميد غازي ممثل الفلاحين .. رجل الشعب والمفروض فيه الرحمة يقول :

« يمكن أن نعتقلهم » ...

هذا بكل بساطة من يطلب القوت والحق في الحياه يكون جزاؤه السجن والاعتقال وكان رد المشير رائعا فذكره للحقيقة والتاريخ :

« هل نعتقل الاولاد ، هذا امر غير معقول .. ان مسئولية المجتمع الاشتراكي تختلف عن مسئولية المجتمع الرأسمالي فنحن مسئولين عن تدبير الحياه الكريمه للاثنتي عشر شخصا والا نكون قد حولناهم الى مجرمين الى الابد فلا بد من النظر الى الموضوع من الناحية الاجتماعية » .

ان نظرة امثال عبد الحميد غازي فيها نظرة الحقد الطبقي ... فيها النظرة الساخطة والتي تقرر فيها انه نسي نفسه ونسى من يمثل .

نعم لقد كان المشير يترك حرية المناقشة ولكنهم للأسف لم يكونوا على مستوى الحق او الجانب الانساني وكانوا يطبقون المبادئ في صورة صماء دون دراسة واعية للظروف الاجتماعية بل انني لا ابالغ اذا قلت انه لم توجد حالة واحدة لم تدر حولها المناقشات المتناقضة كما انه من واقع دراستي للوثائق الاصلية لمحاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لم اجد حالة ايضا يتفق عليها الحاضرون على اتخاذ اجراء موحد ضدها ... كما انه دائما رغم اجماع بعض الآراء على ان الشخص غير متهرب الا ان القرارات تكون معده سلفا .

مثلا ما معنى الابعاد اذا كان مقصودا به ابعاد سيطرتهم على الريف فلماذا يبعد الصغار او القصر ... الحكمة على ما اعتقد انها كانت عملية اذلال وقرارات كانت تطبق بطريقه عمياء وما يؤكد وجهة نظري هذه ما يقوله المشير ص ٢٨ من محضر هذا الاجتماع :

« لست ادرى اين نبعد الاثنى عشر صغيرا .. يجب النظر الى الامور واليه من الوجهه الاجتماعية » .

بل ان القرارات التي اتخذتها اللجنة بخصوص عمليات الابعاد وصلت الى حد الكثير لدرجة ان بعض افراد اللجنة بداوا ينبهون الى خطورة ذلك بالذلاء نيازى حتاته يطالب بقوله :

« من المصلحة العامة عدم الاكثار من تحديد الإقامة على هذه الصورة حتى لا تفقد معناها من جهة وحتى لا تكون عبئا ثقيلا على الأجهزة التنفيذية من جهة أخرى ولعلنى الآن اتساءل ما هو المقصود من تصفية الاقطاع . . المقصود هو تجريد الشخص من سلحته التى يملكها للسيطرة والاستغلال على الفلاحين فى الريف او على غير ذلك فى أماكن تواجد الاقطاع بجانب إعادة تقييم العلاقات الاجتماعية على اساس جديدة من القيم والاخلاقيات والانسانيات بدون انفجار للصراع الطبقي . . . واذا كنا مؤمنين ان الثروة فى حجمها هى العامل المساعد لكل عمل الاستغلال فكيف نفسر حرص اعضاء اللجنة على ابعاد اصحاب الملكيات الصغيرة عن الريف والتى لا تتجاوز ملكيتها الخمسة امدنه . . . هذا سؤال يحتاج الى رد . »

وأعضاء اللجنة فى هذا الاجتماع كثيرا ما كانوا يتناقضون ليس فقط مع بعضهم البعض بل مع انفسهم ايضا فنجد الدكتور محمد دكرورى يقول ص ٣١ من هذا الاجتماع :

« ان النقطة التى يدور حولها البحث هى هل يستحق صاحب الملكية الصغيرة ان تفرض عليه الحراسة وان يبعد فى نفس الوقت ؟ فمن المعروف ان فرض الحراسة معناه تقليل الدخل والابعاد عن الريف معناه زياذة الاعباء والتكاليف . . . فهل يمكن فى حالة المالك الصغير ان يعيش خارج القرية . . . الواقع ان هناك استحالة لأن الشخص الذى يمتلك خمسة امدنة يمكنه ان يعيش بالكاد اذا استغلها بنفسه ولو اننا فرضنا عليه الحراسة فمعنى هذا اننا نعطيه جنيها عن كل امدان وبالتالي يأخذ خمسة جنيهات فهل هذا المبلغ يكتفيه للعيش حتى داخل القرية اعتقد ان هناك استحالة »

والى هنا والكلام صادق بالمنطق والمفهوم والعقلانية ولسكن الدكتور دكرورى يناقش نفسه حيث يقول :

« وفى زايتى ان الحراسة تكفى ولا داعى للابعاد . »

والسؤال الآن . . . ما معنى الحراسة هنا وقد اكد سيادته معنى الحراسة وانها ستتعطيه خمسة جنيهات ولماذا تتكفل الدولة بتسراك ايدى عاطلة . .

ويؤكد قولنى هذا ما ذكره المشير ص ٣٧ من هذا الاجتماع ايضا :

... وانتهى الوقت بأن أحال المشير هذا الموضوع على السيد علي صبري الرجل ذو الوجهين وبحث في هذه الجلسة حالة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة السابق ولم يتلق الاعضاء على حدوث واقعة التهريب وإنما حسين عوض عضو اللجنة ان اللجان الفنية لم تر مخالفة في هذه الحالة ومع ذلك فان الرائد مسعد التمامي - والذي طرد بعد ذلك من منصبه كرئيس مجلس ادارة مدينة شبرا الخيمة يقول ان سوء النية ظاهر في احتفاظه بمساحة ٨ س / ٢ ف / هل هذا معقول . . رئيس مجلس الدولة يخالف القانون من أجل فدائين وفي المناقشات حاولوا تشويه صورة المستشار المذكور بل واتهموه بالرشوة ويقول حسين عوض (وهو مستشار بمجلس الدولة وقد عاصر الرجل صاحب الحالة اي انه اقرب من يفهمون سلوكه يقول انه من ناحية النزاهة لا يمكن ان ينسب اليه شيئاً يمسيها غير حمدي عبيد :

« هذا الرجل مزور رغم انه كان رئيسا لمجلس الدولة ولا ادري كيف يدافع عنه الاخ حسين عوض بهذه الصورة »

فريد حسين عوض قائلا :

« واجبي يحتم علي ان اقرر الحقيقة »

وقد اُضيف المشير هذا الرجل بقوله ص ٥٥ من هذا المحضر :

« لا يمكن ان ننكر ان السيد علي السيد قد خضع للثورة وليس من المعقول ان ننكر لرجل خدم في مثل هذه الظروف وبهذا الشكل ثم ان ملكيته كانت ١٣٨ فدانا ثم ارتفعت من بعد سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ وعندما كان السيد علي السيد رئيسا لمجلس الدولة لا يمكن القول بأنه قد ارتشى لانه عندما يرتشى رئيس مجلس الدولة فان الناس كلها ستعلم بالثبأ كما انني لا اعتقد ان مثله يرتشى مثلاً بما قيمته ٣٠٠ جنيه فالعملية تحتاج الى موازنة » (١) .

(١) عين السيد علي السيد رئيسا لمجلس الدولة في سنة ١٩٥٤ وفي ٦ يناير ١٩٦١ أُحيل الى المعاش لبلوغه السن القانونية وقد كان وكيلا للمجلس وقت ان كان الدكتور السنهوري رئيسا له وعقب احالته للمعاش عين عضوا بمجلس ادارة احدى شركات التأمين وفي ذلك الوقت كان قد حدث خلاف بين الثورة والدكتور السنهوري فاعيد تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بعد ان اتهمت الثورة الدكتور السنهوري بأنه كان يقوم بتكلام مع عبد الجليل المعري وقالت الثورة ان ذلك كان يهدف احداث قلقه في الدولة وبالطبع لم يكن لهذا الانقسام أي اساس من الصحة وانما لفقت اجهزة خاصة هذا القول للتخلص من الدكتور السنهوري ومن كيان مجلس الدولة ليسر في التركيب ولا يقول لا .

... وهكذا شجب المشير كل التقارير وكتب الأصوات الحاقدة والمفرضة التي أرادت الاساءة الى الرجل ومع ذلك فان اللجنة رفضت فرض الحراسة على شخصه ولكن تقرر فرض الحراسة على الارض الزراعية المملوكة له ... على الا يعلن ذلك في الصحف وطلب المشير من سامى شرف عرض هذا القرار على رئيس الجمهورية لان سيادته — اى الرئيس — يعلم ظروف سنة ١٩٥٤ ووضع مجلس الدولة في ذلك الوقت حتى يعلن القرار ام لا ومع كل ذلك لم يعرض سامى شرف الموضوع وكانت عملية العرض لا تقدم ولا تؤخر ذلك انه عندما سأل نبيل ذكرورى وهل «سنقوم بتنفيذ القرار فوراً» اجاب المشير « بالطبع ينفذ فوراً » .

... فهل يوجد بعد هذا تناقض واين العدالة فيما يطبق وما يقال .

وقد فرضت في هذا الاجتماع الحراسة على ابراهيم المرسى السودة وعائلته وتقرر ابغادهم عن الريف كما فرضت الحراسة على ورثة المرحوم محمد يوسف . (١) .

وطلب المشير في هذا الاجتماع ان يزاعى صرف النفقة بلا تاخير وقال ابراهيم مخيم الحارس العام انه اوقف الصرف بالنسبة لـ ٧٠ فردا تأخروا في الادلاء ببغض البيانات الخاصة بمعاش او ايراد من المهن الحرة وكلفت وزارة الداخلية ببحث اسباب القصور ومن .

وفرضت الحراسة في هذا الاجتماع على جورج جرجس صيدح وطلب بحث حالة اولاده المقيمين في الخارج وطلبت اللجنة التحفظ على اراضي من يقيمون في الخارج والتحفظ على الارض لا يعنى الاستيلاء عليها وانما يعنى الاحتفاظ بايراد الارض (كانت له بنت اسمها فونيك وابن اسمه فريد وكانا يقيمان ويعملان في كندا بصفة دائمة وقد تزوجت البنت في كندا) .

(١) بدأ المرسى محمد يوسف حياته مزارعاً لثلاثة أئنه آلت اليه ميراثاً عن والده ثم تحول للعمل بتجارة الأقطان وقد بسرت له أرباحه التجارية في هذا المجال شراء اقطان زراعية بلغت جبلتها ٦٠ فداناً ومنذما شرعت الشركة العقارية في بيع املاكها بناحية كفر الجنينه يسر له مديرتها في ذلك الوقت وهو المرحوم محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر شراء حوالى ٢٠٠ فدان بالاشتراك مع بعض الفلاحين الذين ساهموا معه في دفع مقدم الثمن ثم قام بطردهم من الارض بحجة عدم سداد الاقساط المستحقة .

والعجيب أن اللجنة لم يكن لديها معلومات كافية بخصوص هذه الحالة ومع ذلك فقد كان الجميع يطلب اتخاذ إجراء ما . . . والشيء الذي انصفت فيه اللجنة هي أنها قررت أنه لا داعى لإبعاده عن الريف لأنه ليست له عائلة ولا يخشى من وجوده هناك .

وفي حالة محمد السيد ابراهيم خوخته نتضح صورة التناقض أكثر وأكثر في قرية المحافظ يفيد أنه ليس هناك تهريب ولما وجد أعضاء المناقشة الصناديد أن تهمة التهريب غير ثابتة وأن لديهم النية مع سبق الإصرار والترصد في أن يقومون بانتزاع ما يملّكه أفادوا أنه ذو نشاط إجرامي وقد قال مسعد التمامي « أنه ليس للمذكور أي نفوذ أو سيطرة أو عصبية في بلده وأنه فلاح عادي شأنه شأن أي مزارع في البلدة » .

وأفاد شعراوي جمعه في هذه الجلسة بالنسبة لهذه الحالة أنه يوجد خلاف بين الاتحاد الاشتراكي في تقريره وبين المباحث العسكرية وتقرر تأجيل حالته بسبب عدم وحدة أفكار اللجنة قبله .

وفي هذه الجلسة كان آخر قرار فرض الحراسة على أموال وممتلكات الدكتور محمود حلمي الجيار ، مع إبعاده عن الريف وتأجير الأراضي الزراعية المملوكة لعائلة الدكتور لصغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية (١) كما تقرر أنه يتهرب بمقدار ١١١ فدانا من قانون ١٩٦١ وبمقدار ١٤ فدانا من قانون سنة ١٩٥٢ هذا فضلا عن أنه مدين بمقدار ٢٦٤١٨ جنيه للضرائب والجمعية التعاونية وبنك مصر . وقد وضع أن اسمه محمد حلمي الجيار وليس محمودا . وإذا كانت اللجنة بلاشك قد وضعت يدها على حالات صارخه من الاتطاع والاستغلال فإنه يجب أن نذكر أيضا أنها أخفقت في معالجة الكثير من الموضوعات المعروضة بروح من الحيطة والعدالة .

(١) بدأ حياته بالزراعة وتجارة الاسمدة وأصبح يملك عدة مناصب هي أمين الاتحاد مسلحات شامسة من أملاك الدولة بناحيتي العمارنه والمنزلة واستغل منصبه كنائب بمجلسي الدولة حائلا ثروة وحملت بين بحر جلدوسي وثرعة الطويارة لخدمة الأراضي مسلة الذكر .

رقت تمكن بمساعدة ابراهيم عبد الحادي أيضا من إنشاء جسر مسمى باسمه طوله ٢٠٠ م في الأراضي التي استولت عليها بناحية المنزلة وقد أقام مزرعة مسكية كان يقضيها عن طريقه .

م ١٠٠ (مسألة العصبية)

**قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
في اجتماعها بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٦**

١ — ناقشت اللجنة احدى عشر حالة تمثل اقطاعا بالريف وقررت تأجيل احداها لاستيفاء بحثها واحالت « حالة » لوزارة الداخلية واصدرت قراراتها في عشر حالات .

٢ — يتولى السيد وزير الحربية بحث حالة الدكتور الهامى حبيب داوود صليب سلامة الطبيب المكلف بمستشفى المعادى .
٣ — تخطر شركة الطيران العربية المتحدة لتنقل المضيئة الجوية صافيناز حبيب داوود سلامة من وظيفتها الحالية الى وظيفة مضيئة ارضية .

٤ — تقوم كل من الباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية بعمل التحريات عن مأمون الشيخ وعلاقته بالدكتور حلمى الجيسار وموقفه بالنسبة للاتحاد الاشتراكى .

٥ — يقوم اصلاح الزراعى بالتحقيق مع كل من حسن عباس مندوب اصلاح الزراعى ولعين سلامة مراتب اصلاح الزراعى بالفيوم سابقا ومدى مسئوليتهم عن الوقائع التى وردت بتقرير الاتحاد الاشتراكى عن حالة شفيق على ان تعرضه الجلسة القادمة .

٦ — يصرح لأفراد عائلة الفتى باستلام ملابسهم ولا يصرح لهم باستلام أى اثاثات وتتولى المباحث الجنائية العسكرية تنفيذ ذلك .

٧ — يتم التصرف فى منازل وقصور الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة بناء على قرارات اللجنة العليا بمعرفة كل من المحافظ ولعين الاتحاد الاشتراكى بعد عرضها على السيد/على صبرى .

ونبها على الحالات التى عرضت على اللجنة والقرارات التى صدرت ضدها .

عائلة المرحوم اسماعيل برهان على برهان : (البحيرة — القليوبية)

اولا — فرض الحراسة على ما آل إلى ورثة اسماعيل برهان بالميراث منه كما تقرر الاستيلاء على مساحة ١٦ س/٣ ط/٧٩ ف موضوع العقد المشهور برقم ٥٨٧٤ سنة ١٩٥٥ بحيرة .

ثانياً — بحث حالة المشتريين بواسطة الإصلاح الزراعى وتمليك من يستوفى الشروط منهم واستمرار عقود الايجار لصغار المزارعين وتأجير مابقى الأرض المملوكة للسيدة دولت فكرى لصغار المزارعين .

عائلة شفيق محمد ابراهيم زين الدين : (الدقهلية)

اولاً — فرض الحراسة على شفيق محمد ابراهيم زين الدين وفرض الحراسة على مساحة الـ ٨٠ فدان الكائنة بفساحية المنصورة مركز المنصورة المدعى بالتصرف فيها بالبيع الى زوجته أم هان عبد القادر مسويدان .

ثانياً — التحفظ على اموال وممتلكات محمد صالح الزرقاوى بواعقاله وفصله من وظيفته بالشهر العقارى .

عائلة قـداح : (الدقهلية)

بدا نشاطه فى قبة برمبال القديمة بان استأجر مساحة ١٥٠ فداناً من مصلحة الاملاك الامرية سنة ١٩٤٦ بقيمة ايجارية زهيدة وقد تقرر فرض الحراسة على كل من عوض عبد اللطيف قداح ومحمد توفيق قداح .

عائلة حبيب داوود صليب سلامه : (الدقهلية)

فرض الحراسة على حبيب داوود صليب سلامه وعائلته وابنائهم عن الريف وان تقوم المباحث الجنائية العسكرية للتحقيق فى واقعه نسخب استثماره الاموال المقررة لتحديد المسئولية عنها .

حالة احمد رمضان الصاوى : (البحيرة)

كان هذا الرجل يعمل تاجر بقالة بالمحمودية ولم يخضع لقانون الإصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد ثبت انه متهرب من عدم الابلاغ عن الزيادة فى ملكيته طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . وقد فرضت الحراسة عليه وتقرر تأجير ارض كل من صلاح احمد رمضان الصاوى ، محمود البسيونى احمد رمضان الصاوى بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية كما تقرر نقل صلاح احمد رمضان الصاوى خارج

المنطقة وقد طالبت اللجنة بضرورة فرض الحراسة على محل البقالة وتعيين حارس لادارته ولكن المشير طالب بأن يصفى محل البقالة عن طريق البيع .

عائلة منصور محمد على عكاشة : (البحيرة)

ظهرت من التقارير تناقضات عجيبة فقد أفادت مذكرة عباس رضوان أن هذه العائلة تمتلك مساحة قدرها ٢٨٠٠ فدان بينما أن اللجنة انتهت من بحثها بنتيجة مؤداها أن منصور محمد على عكاشة قد تهرب من تنفيذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وذلك بعدم إدراج مساحة قدرها ١٤ س/٢٣ ط/١٨ ف ونظرا لهذا التناقض في التقارير طلب المشير أن تقوم المباحث الجنائية العسكرية ببحث ملكية أفراد عائلة عكاشة وبيان توزيع الـ ٢٨٠٠ فدان الملوكة للأبيرة على أفرادها .

وحينما حاول النعض في اللجنة الإيحاء بأن للعائلة نفوذ إجرامي .
رد المشير قائلا :

« أن النتيجة التي وصلت إليها اللجنة الفرعية لا تشير الى أن هذه العائلة نشاطا إجراميا » .

ودارت عدة مناقشات ختمها المشير بقوله : — (ص ٥٠ من محضر اجتماع اللجنة العليا بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٦) .

« أود أن أوضح شيئا بهذه المناسبة فإذا كانت هذه العائلة منعاملات كبيرة العدد وتبين أن ملكيات أفرادها تتراوح بين ٥ ، ١٠ فدان فهل من المصلحة أن تفرض الحراسة على عدد منهم ونخسر ولاء الباقي من أفراد العائلة الأفضل أن نبحث موقف أفراد هذه العائلة لكي نتعرف على من يستحق أن نخسره ونكسب الصالحين منهم ولكن هذا كله يكون بحق وعن بينه لكي نتعرف على من يستحق أن نخسره ونتخذ ضده إجراء معين وفي هذه الحالة تكون قراراتنا صحيحة ومن الجائز أن نكتفى بتأجير الأرض ولذلك أرى تأجيل البت في هذه الحالة حتى ترد البيانات المطلوبة » .

وهناك حالة واحدة فقط رؤى بشجاعة أرجائها لحين النظر في التحريات بدقة حتى لا يكون هناك تناقض أكثر ولولا شجاعة المشر لما وقف الالتزام هذا الموقف .

حالة تيتل خليل الجبالي : (المنوفية)

فرض الحراسة على أموال وممتلكات تيتل خليل الجبالي وتخصيص مرتب شهري ثابت لها مدى الحياة قدره سبعون جنيها مصريا أو إيرادها أيهما أكبر نظرا لحالتها الصحية ورؤى عدم الاعتداد بالتصرفات السابقة التي تمت لأقاربها واصهارها نظرا لفقدان الأهلية كما تقرر تمكين صغار الزراع من وضع يدهم على الأرض المشتراه بعد ثبوت جدية التعاقد .

ومن الغريب أن اللجنة تقرر أن هذه السيدة مشلولة ولا تتحرك وتستخدم اناسا يقومون على شئونها ويحاول عضو في اللجنة ان يقترح لها نفقة مائة جنيها ثم يقترح عضو ثانى ان تكون النفقة ٧٥ جنيها ويرى ثالث ان يكون المرتب ٥٠ جنيها وهكذا تقرر ان تكون النفقة بدون حراسة وانما مجرد المزاج الخاص ثم تقرر لها أخيرا نفقة بعد ان توسط لها اولاد الحلال من اعضاء اللجنة بقولهم ان أسعار الادوية غالية هذه الأيام .

حالة شفيق محمد سوسة المحامى : (المنوفية)

فرض الحراسة على شفيق محمد سوسة وعائلته وابعادهم عن الريف وامتقال شفيق محمد سوسة واحالة قضايا التزوير الى النيابة كما تقرر فصل كل من حلمى عبد الفتاح بيومى/موثق مساعد بمكتب الشهر العقارى بشبين الكوم — كمال منير/بمأمورية توثيق الخليفة بالقاهرة بـ حامد حانظ داوود/بقسم ترع الملكية بتميش بمساحة شبين الكوم .

كما تقرر بحث حالة هدايه محمود سوسة ، يوسف محيى الدين سوسة بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية وكذلك حصر ممتلكاته قبلى رياضى الجبالي بواسطة المباحث الجنائية العسكرية .

عائلة محمد موسى يوسف أبو الخير : (كفر الشيخ)

أولا — فرض الحراسة على كل من الآتية أسماؤهم وعائلاتهم
وابعادهم عن الريف :

محمد موسى يوسف أبو الخير — محمد عبد الستار أبو الخير —
حامد أبو الخير — حلمي عبد الستار أبو الخير .

ثانياً فصل كل من يوسف موسى سيد أحمد أبو الخير (نائب
العمدة) — السيد عبد اللطيف أبو الخير (شيخ بلدة) — محمد عبد العزيز
محمد موسى (شيخ عزبة) — أحمد رزق حسين (شيخ بلدة) —
السيد حامد أبو الخير (وكيل شيخ بلدة) — زكريا علي أبو الخير
(خفير نظامي) .

ثالثاً — حل مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالبلدة وان
تقوم الشرطة العسكرية بالبحث عن جرائم أخرى للتحقيق فيها .

عائلة شغميم : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عبد الستار إبراهيم شغميم وأخيه
عبد المنعم وأخيه عبد العظيم وعائلاتهم وابعادهم عن الريف كما تقرر
امتناع كل من عبد الستار وأخوته الاثنين ، عدلى شامخ شغميم ،
جمعه عويس شغميم ، رياض عبد الحميد شغميم ، محمود بسوتى جوده
شغميم ، أبو بكر منصور شامخ شغميم كما تقرر فصل جمعه عويس
شغميم كاتب الجمعية التعاونية الزراعية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي
العربي بالقرية .

محمد عبد الله السافى : (البحيرة)

لم تثبت قضية التهريب عليه الا في خمسة أفدنه ولكن اللجنة وسط
ضجيج المناقشات فرضت عليه الحراسة وعلى املاكه بل وموق ذلك
حاول بعض أعضاء اللجنة الإيحاء بأن لهذه الأسرة سطوة إجرامية
ولكن المثير قال انه لا يرى سيطرة إجرامية بمعنى الكلمة وأمناد
للواء سيد جاد أنه حتى لو كانت هناك جرائم فإنها سقطت بالتقادم .

وقد تقرر التحفظ على الاراضى الزراعية المملوكة لمحمود عبد الله الساخى وعائلته وابعادهم عن الريف وتاجير اراضيهم الى صغار الزراع. كما تقرر الاستيلاء عما زاد فى ملكيته عام ١٩٦١ عن مائة فدان .

وتقرر فصل كل من محمد عبد الله الساخى (عمدة القرية) ، على محمد الساخى (شيخ بلدة) ، ناجى محمد الساخى (شيخ بلدة) ، أمين حسن الساخى (خفير) ، محمد عيسى ابو حسين (شيخ خفراء) ، زكى محمد الساخى (خفير) ، فضابى حسن الساخى (من عملة بالجمعية) ، محمود على الساخى (خفير بالجمعية) .

وتقرر ان تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة كل من كمال عبد الله الساخى ، عبد الفتاح على شلتوت ، عبد الجواد على شلتوت ، عبد الرؤوف طعيمة واتخاذ الاجراءات اللازمة قبل كل منهم وتخطر اللجنة بها يتم كما تقرر نقل كل من محمد محمد الخولى مفتش زراعة شبراخيت خارج المحافظة ، جل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بها وحل مجلس القرية ايضا .

قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها

يوم الاثنين الموافق ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦

١ — نظرت اللجنة العليا عشر حالات تمثل اقطاعا بالريف وامسدت قرارات فى شأنها .

٢ — تقرر ان تفرض الحراسة على شركات دار الدواء ومعنوق اخوان وشركاهم والشرق الادنى المالية وكذلك تفرض الحراسة على فؤاد معنوق وعائلته وورثة بشاره معنوق وعلى الفونس صادق خليل وعائلته وابعادهم عن الريف كما تقرر ان يعتقل كل من عشاوى عثمان عشاوى (محافظة المنيا) وعمر عثمان عشاوى (محافظة المنيا) كما تقرر تحديد اقامة محمد نهى حسن زيد الشهير بفهم ابو زيد بمنزله بالقاهرة . كما تقرر ان يفرج عن محمد مختار الشربينى ويستمر اعتقال فؤاد الشربينى (محافظة الدقهلية) ، متولى حسن يوسف (محافظة الدقهلية) .

٣ — تبحث الحالة الصحية للمعتقل وليم زكى سمعان ويفرج عنه اذا استدعت حالته ذلك وتقوم المباحث العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة

للتنفيذ . وتقدم المخابرات العامة تقريراً تستكمل فيه بحث حالة
غؤاد محمد محمد الكريمى عضو مجلس الأمة . وتقوم المخابرات العامة
ببحث حالة فارس وشلبى صاروفيم (محانظة النيا) وتقدم تقريراً بنتيجة
البحث الى سكرتارية اللجنة .

٤ — تنسقط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن توفيق الشريف
عضو مجلس الأمة عن سيناء وتعد مذكرة بشيانه لارسالها لمجلس الأمة
لاتخاذ اللازم كما تقرر أن ينقل الى وظيفة مدنية كل من :

نقيب شرطة على احمد مصطفى الجبيلى — ملازم أول شرطة
حلمى توما عطا الله .

٥ — تسحب اسلحة الصيد والنشان المرخص بحملها للأشخاص
الذين تصدر قرارات بفرض الحراسة عليهم .

٦ — يكون تأجير الاراضى الزراعية التى تخضع للحراسة او التحفظ
او التى يتقرر تأجيلها الى صغار المزارعين بصفة مؤقتة لمدة سنة زراعية
واحدة من براعاة واضع اليد واستبعاد الزوجة والأولاد وذلك لحين
تحديد المستحقين للاستئجار وفقاً للشروط والقواعد المقررة بالاصلاح
الزراعى . . .

٧ — يقوم السادة المحافظون بموافاة سكرتارية اللجنة العليا
لتصفية الاقطاع بيان عن الأشخاص المقيمين بالخارج الذين يقترح
التحفظ على اموالهم وفقاً للقواعد التى تقررت فى هذا الشأن لتجميعها
تمجيذا لعرضها على السيد الأمين العام بعد اجراء المباحث العامة
بالتحريرات اللازمة عن هؤلاء الأشخاص .

٨ — لا يقبل أى طالب باحدى الكليات العسكرية او كلية الشرطة
تربطه علاقة قبرى الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة حتى الدرجة
الرابعة ويقوم الطلبة المقيدون حالياً بالكليات المذكورة بملء الاقترارات
اللازمة لتوضيح مدى وجود علاقة قبرى او مصاهرة بينهم وبين أشخاص
فرضت عليهم الجراسة حتى الدرجة الرابعة .

٩ — يلزم العاملون برئاسة الجمهورية والهيئات التابعة لها
بوزارات الخارجية والعدالة والداخلية وأخرى بملاء القرارات المشار
إليها بالبند السابق ويقوم السيد/سامي شرف بأعداد مشروع القرار
الخاص بذلك وفيما يلي ما نقرر تجاه الحالات المعروضة :

١ — حالة/ملك برسوم اقلاديوس : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليها (١) .

٢ — حالة/ايلين اسحق برسوم : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليها (٢) .

٣ — حالة/امين احمد بحر : (المنيا)

— فرض الحراسة على امين احمد بحر وابعاده عن الريف .

— فرض الحراسة على آلات الري المملوكة لامين احمد بحر وباتى
أفراد العائلة .

— اعتقال صادق احمد على .

(١) جاء بالنسبة لهذه الحالة أن اللجنة الفرعية لم تعتمد بتصريحاتها في حين إن لجنة المحافظة

اعتدت بها وكانت بعض التقارير تؤكد تناقض مخ التقارير الأخرى .

(٢) هي امرأة المرحوم الدكتور صادق عبد الشهيد جرجس الذي كان من كبار المزارعين

بالمنايا وسبق أن طبق عليه قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٧ ولها ولدان وبنت
وكان مجموع ملكيتها اعتبارا من ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ هي ٩ مس ٥ ط ١١١ ف ولما كانت مساحة
الامليان التى تملكها المذكورة تد اصبحت تزيد على المائة فدان بسبب الميراث فانتها كساتت تلزمها
طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٦٧٣ / ١٩٦١ الصادر تنفيذا للقانون
رقم ١٢٧ / ١٩٦١ .

ولا أدري لماذا وقعت هذه الضحية في يد لجنة الاقطاع وقد اثبتت انه آل اليهنا

بالميراث في سنة ١٩٦٢ عقب وفاة شقيقها — مس ٨ ط ٢٣ ف فكيف يطلب منها ان تقدم سنة

١٩٦٦ اقرارا تقول فيها ان ملكيتها تزيد على مائة فدان كما اثبتت ان التركة لم تقسم

الا في ٢١ يونيو ١٩٦٦ ورغم كل هذا فان الحراسة فرضت عليها .

كما تقرر فصل كل من :

أمين أحمد عبد الصمد بحر (عمدة أو بشت) — محمد عبد الصمد
بحر (شيخ البلد) — عبد الوهاب أحمد سليمان (شيخ البلد) — حافظ.
عبد اللطيف على (شيخ البلد) — أبو العطا إبراهيم (وكيل شيخ
الخبراء) — أحمد راضي محمد (خفير نظامي) — محمد إبراهيم راضي.
(خفير نظامي) — قرشلي عبد الستار عبد الصمد بحر (خفير نظامي)
أحمد إبراهيم محمد (خفير نظامي) .

ينقل كل من : الرائد شرطة/أحمد غالب أمين أحمد بحر الى
وظيفة مدنية — أحمد عبد العظيم عبد الصمد بحر المشرف الزراعي.
خارج المحافظة .

يبعث وزير الداخلية حالة الرائد/عبد الوهاب عبد الجواد رئيس.
مباحث قوص وتوافي سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث ويبعث السيد وزير
الحربية حالة المقدم/كمال عبد البديع المدرس بالكلية الفنية العسكرية.
وتوافي سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث . وتبحث المخابرات العامة حالة
كل من احسان على فرج القاضي والمهندس حسن على عزمي لبيب مدير
مشروع الانارة الهجير بوزارة الزراعة وتوافي سكرتارية اللجنة بنتيجة
البحث .

حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بأبو بشت وحل لجنة:
الاتحاد الاشتراكي العربي ببلدة أبو بشت وانشاء نقطة شرطة بالبلدة .

حالة عبد الغنى على عفيفي (١) : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليه وابعداه عن الريف وتأجير الأراضي.
الزراعية المملوكة لأولاده الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية
التعاونية الزراعية المختصة .

(١) بدأ حياته بالزراعة وتجارة الاسدة واصبح يملك عدة مناصب هي أمين الاتحاد
الاشتراكي في « قليا » وأمين صندوق الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظة (محافظة المنيا)
وعضو مجلس المحافظة ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بناحية « بقلبا » ورئيس صندوق
الخدمات الاجتماعية (بقلبا) وتظهر صورة المناقصات في ضلج هذه الحالة في «

وتقرر فصل/ناجى عبد الحكيم مصطفى عنبى — وكيل شيخ قرية
« قلبا » . وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالقرية وكذلك لجنة
الاتحاد الاشتراكى بها .

حالة مصطفى عبد العزيز شافعى : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وابعادهم عن الريف :

مصطفى عبد العزيز الشافعى ، احمد الشورى عبد الشافعى ،
ممدوح حسن الشافعى ، سمير حسن الشافعى ، محمود كامل محمد
الشافعى .

تقرر اعتقال كل من الاربعة اشخاص السابقين بجانب محمد شبكة
واخيه حسن واخيه كساب . كما تقرر فصل كل من مصطفى عبد العزيز
الشافعى من جميع المناصب الادارية والشعبية التى يشغلها .
وحيدر صالح على الشافعى (شيخ البلد) وصالح محمد احمد الشافعى
(شيخ البلد) وكما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى لوحدة سيلة الشرقية.
وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها ونصل جميع خفراء
القرية وانشاء نقطة شرطة .

« انه رغم كل ذلك فان رشدى دكرورى يقول عنه :

« انه لا توجد مخالفة تهريب ارض منسوبة الى عبد الغنى على عنبى ولا لاولاده اما
فهما يتعلق بالنفوذ الاجرامى المنسوب اليه لمصدره شبهات غلط ولا توجد اتهامات صريحة ضد
وارى الاكتفاء بابعاده غلط » .

« لا توجد أية مخالفة بالنسبة لاولاده » .

« انه اثنى عن طريق التجارة وكان له مخبز وكان يتعامل فى كافة انواع السلع وكان
يلدع بمساحلت من القصب و ... ولكن لا اذكر حوادث معينة عنه ولم يتم فى شيء » .
وبعترض عباس رضوان :

« الحقيقة انه تبين من التقارير الواردة بخصوص عبد الغنى عنبى انه لا يمثل اجراما
كليلة بالمعنى المنهوم » .

ويقول رشدى دكرورى :

« ان التجارة عمل مشروع وان النبى عليه الصلاة والسلام كان يعمل فى التجارة وان
معلومات يوسف حافظ الاكيدة انه كان عنده غرن وبياتر اعمالا تجارية وانه اثنى عن هذا
الطريق . ومع كل ذلك فرضت على الرجل الحراسة به انه رغن شهادة على نهى شرفنا
محافظ المنيا بان « يسلك ابنة بدمت حسن جدا » فقد تقرر ايجار اراضى اولاده .

وإذا كانت هذه العائلة فعلا تستحق — جدلا — ما وقع عليها من جزاءات سواء حراسة أو اعتقال إلا أنه كان ضمن العائلة جنديا في القوات المسلحة ... فماذا حدث له

تقرر أن يرفق من الخدمة العسكرية ويعتقل في السجن الحربى .. لماذا ؟ بلا ذنبت لأنه ينتمى للعائلة .

حالة عائلة سيد عشيرى محمد حسن عبد الله : (المنيا)

تقرر تاجر الأراضى الزراعية المملوكة لكل من :

سيد عشيرى محمد حسن عبد الله وأخيه حسين الى صنفار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية كما تقرر الاستيلاء على ماكينات الري المملوكة لأفراد هذه الأسرة وإدارتها بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية كما تقرر الاستيلاء على المعدة وجميع ملحقاتها وإدارتها بمعرفة مجلس مدينة ملوى .

تقرر اعتقال كل من /سيد عشيرى وحسين عشيرى وأغا عشيرى، ومحمد محمد حسن عبد الله ومحمد زكى ومحمد حسين عبد الله وراغب الدمرداش محمد حسين عبد الله .

وتقرر فصل كل من /اسكاروس تادرس ابراهيم (شيخ البلدة) وهاشم على فرحان (شيخ البلد) .

ويراعى، عدم قيام العقيد/ محمد عشيرى بالخدمة بمحافظة المنيا مستقبلا كما يبحث السيد وزير الحربية حالة محفوظ سيد عشيرى الطالب بالكلية الحربية وتوافق سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث . كما تبحث المخابرات العامة حالة كل من :

حمدى محمد على وكيل نيابة مركز المنيا ومحمد على ابراهيم بالمخابرات العامة وتوافق سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث كما تقوم وزارة الداخلية باتخاذ اللازم نحو كل من المذكورين بعد : وإخطار سكرتارية اللجنة بها يتم :

« فرحان السبع ومحمود حماد ورشدي على محمد » .

كما تقرر اعادة النظر في توزيع اراضي طرح النهر بالمنطقة وكذلك حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بناحية (البرشة وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها وانشاء نقطة شرطة بالناحية .

حالة جلال عبد الحكم احمد عبد اللاه (١) : (المتيا)

تقرر فرض الحراسة على جلال عبد الحكم احمد عبد اللاه وابعاده عن الريف .

كما تقرر ترحيل كل من الاتي اسمائهم الى بلادهم الأصلية وتقوم وزارة الداخلية ببحث حالاتهم واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو من يثبت انحرافه منهم .

سنوسي حسين عيسى وحسين سنوسي حسين وخلف محمد عبد الرحيم وخلف محمد عبد الرحيم وخلاف محمد عبد الرحيم شلقامي وعبد الرحيم الحوطي ومصرى البسيوني وتخطر سكرتارية اللجنة بما يتم في هذا الشأن .

كما تقرر حل مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالقرية .

حالة احمد عبد النعيم عبد الباقي جاد الكريم الشهر باحمد ممدوح : (المتيا)

تقرر تاجير الاراضي الزراعية الملوكة لاحمد عبد النعيم عبد الباقي جاد الكريم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وابعاده عن الريف .

تقرر فصل احمد ممدوح عبد النعيم من منصب العمدة وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لناحية الحسينية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي لوحدة الحسينية .

(١) اقر محافظ المتيا على فهمي شريف ان سلوك هذا الرجل طيب جدا في الوقت الحاضر ومنذ عشرت سنوات وظالب فقط بالابعاد ولكن اللجنة ضربت برأيه عرض الحائط وفرضت عليه الحراسة وابعدته .

كما تبحث وزارة الداخلية حالة المذكورين بعد وتقوم باتخاذ
الاجراءات اللازمة نحو من يثبت انحرافه منهم :

حسب الله ابراهيم ، ابراهيم رتفون ابراهيم وخليفة رضوان
ابراهيم وسليمان مسلم وتخطر سكرتارية اللجنة بما ينم في هذا الشأن .

حالة عائلة ابو السعود : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على محمد عبد الرحمن ابو السعود وعائلته
وابعادهم عن الريف .

تقرر فرض الحراسة على عبد الرؤوف محمد ابو السعود وفصله
من عمله .

تقرر تأجير الاراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد لصغار
الفلاحين وهم :

محمد عثمان يس ابو السعود واحمد نبيل عبد الظاهر واخيه
محمد واخته نادية ونجاة عبد المحسن ابو السعود وعبد المحسن يس
محمود ابو السعود واخته كوكب واخته فريده واحمد عبد العظيم
ابو السعود ومحمد عبد العظيم ابو السعود واخته ليلي وعبد وحسن
على ابو السعود وعبد الرحمن سعيد ابو السعود وعبد اليمين محمد
ابو السعود ورشيدة عبد المحسن ابو السعود وبهيه عبد الرحمن
ابو السعود واختها حورية وصفاء عبد القوى ابو السعود واختها منى
محمود عبد الله ابو السعود واخوته احمد ومحمد .

كما تقرر فصل كل من : عبد الحميد حامد محمد (شيخ خفراء)
وحسين عبد الرحمن ابو السعود (خفير) وعبد العزيز خليفة ابو السعود
(خفير) وعبد الغفار عبد الرحيم ابو السعود (خفير) وابو بكر خليفة
ابو السعود .

كما يبحث وزير الداخلية حالة كل من المذكورين بعد :

محمد مختار محمد عبد الرحمن ابو السعود الطالب بكلية الشرطة .

نقيب/على محمود ترنيق ابو السعود الضابط بشرطة مديرية امن

القاهرة وتوافق سكرتارية اللجنة بالنتيجة .

كما تبحث المخابرات العامة حالة محمد نبيل أبو السمود بدار
أخبار اليوم — وتخطر سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث .

كما تقرر حل مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بقرية
أبو السمود .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي لوحدة أبو السمود
الأساسية .

حالة عائلة الباسل : (اليوم)

تتوطن هذه العائلة بناحية الباسل والسعيدة مركز اطسا —
اليوم — وقد تميزت في عهدها القديم بنشاط حزبي ذي طابع وطني في
الحياة السياسية التي كانت سائدة قبل الثورة وهم من اصل عربي
بازاء الاوضاع المتطورة التي صاحبت تيلم الثورة وصودر القوانين
الثورية والاشتراكية التي خضع لها اغلب رموس العائلة بدأت قوتهم
تضعف تدريجيا مما أدى الى اتخاذ معاملتهم للفلاحين صورة اقل حدة
وقد خضع ١٥ فردا منهم لقوانين اصلاح الزراعي — كما فرضت
الحراسة على — عبد الحميد محمد متاوي الباسل ضمن الـ ٨٨ فردا
الذين فرضت عليهم الحراسة في مايو سنة ١٩٦٦ .

ومخالفة الاسرة تتمثل في ١٩ فدانا من مجموع المساحة التي تمتلكها
الاسرة وتقدر بـ ٥٠٠٠ فدانا ويتول أمين الاتحاد الاشتراكي لليوم
الآتي :

« لكي يكون قصري مستريحا لود ان اقرر بأن هذه العائلة كان
لها كيانها وكانت لها وطنيتها فالمرحوم احمد الباسل نفى مع سعد زغلول
في سبيل مصلحة البلاد كما اعدم رحيم الباسل احد افراد العائلة — من
اجل الوطنية وارجو ان يكون تاريخ هذه العائلة الوطني شريفا
لهؤلاء الورثة » .

والواقع ان عائلة الباسل تنتمي الى قبيلة الرماح من اعراب
الصحراء الغربية نزحت من الصحراء الى الارض الخضراء بمحافظة
اليوم ومحافظة المنيا واستوطنت قرية قصر الباسل من مركز اطسا
ولهذه العائلة تاريخ سياسي رواه المؤرخون للحركة الوطنية المصرية

فكان الرعيل الاول من هذه العائلة « رحيم الباسل ومحمود الباسل » الذين وقفوا ضد الخديوى توفيق باشا وارتمائه فى احضان الانجليز وكان مصر الاول الاعدام بينما نفى الثانى عقب اعتقاله الى قرية « قلين » التابعة لمحافظة كفر الشيخ ليعمل فى السخرة فى تفتيش العائلة المالكة ومن ثم كان لهذه العائلة فروع فى محافظة كفر الشيخ وبزوال حكم الخديوى توفيق عاد المرحوم محمود الباسل الى الفيوم بلده واقام فيها الى ان مات ثم حمل رسالة العمل الوطنى المرحوم محمد محمود الباسل فاحترف السياسة وانضم لحزب الوفد حتى اصبح وكيله له حتى فصله الحزب سنة ١٩٣١ فاعتزل السياسة ولم ينتم الى اية احزاب وتعرض للنفى مع سعد زغلول واسماعيل صدقى الى جزيرة مالطة وحكم عليه بالاعدام ثم تعدل الحكم الى سجنه سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيهها وقد كان عضوا بمجلس النواب جميع العصور عدا عهد صدقى . كما كان عضوا بالهيئة الوفدية التى تكونت لمقاومة الانجليز على الجلاء وقد اعتقل اكثر من مرة فى العهود البائدة لنشاطه السياسى .

وقد حاول الاشتراك مع على الشمسى والغرابلى وغزوى الجزار ومراد الشريمى لتكوين حزب يحمل اسم « الحزب الوفدى السورى » الا ان مساعيهم لم تكلل بالنجاح .

وكان عبد الستار محمود الباسل اخوه غير الشقيق من اقطاب حزب الوفد وسبق اعتقاله سنة ١٩٢٣ بسبب مبادئه السياسية وكان عضوا فى الحياة النيابية ما عدا فى عهد صدقى كما كان المرحوم محمد حمد محمود الباسل من أعضاء حزب الوفد منذ سنة ١٩٢٠ وبعد وفاة والده سنة ١٩٤٠ اصبح عضوا فى مجلس النواب حتى عام ١٩٤٢ حيث فصل من حزب الوفد لعدم اقتراعه على مؤاخذه مكرم عبيد لاصداره الكتاب الاسود ثم انضم لحزب الكتلة ومثله عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٤٥ .

ومن أعضاء حزب الكتلة المرحوم عبد القادر محمد متاوى الباسل الذى انضم اليه عقب وفاة محمد حمد الباسل ومثله فى عضوية مجلس النواب فى سنة ١٩٥٠ ثم توفى سنة ١٩٥٣ وفى عهد الثورة انتخب المواطن

صديق محمد متاوى الباسل عضوا بمجلس الأمة سنة ١٩٥٦ وعضوا
في المجلس الذي تشكل عقب الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ .

ويقرر المشير في أحد محاضر اللجنة ان عائلة الباسل كانت
الانجليز والسراي في وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على هذه المقاومة
بل تاريخيا لقد كانت هذه العائلة ضد الوفد في الفترة التي انخرغت فيها
بعض قيادات الوفد ويقرر امين المحافظة انهم موالون للثورية ومتجاوبون .

بل ونجد ان بعض المناقشات تؤكد « انه من ناحية الاتطاع
والنفوذ ليست هناك شكوى صارخة .

ويؤكد السيد/شكري حافظ انه « ينبغي ان ننظر الى الأشخاص
الذين كان لهم ماض وطني مشرف نظرة خاصة وان نجزيهم خيرا عن هذا
الماضي لان هذا الجيل يجب ان يشعر انه وأن كان هؤلاء من المدرسة
القديمة وماتوا منذ زمن الا انهم يجزون على هذا الماضى الوطنى وفي
هذا نموذج طيب للشباب ويشير امين هويدى انه بخصوص عائلة
الباسل بجانب الماضى الوطنى لأجدادهم والقدامى منهم فان التقارير
الموجودة لا تشير الى أى نشاط اجرامى لهم وانهم استغلوا ثراءهم
في أى شيء .

ومع كل ذلك ... ومع اعتراف المشير بأن هذه العائلة موالية
ولها تاريخ وطنى بصرف النظر عن انهم ماتوا .. بل يصل الأمر
بالمشير الى حد ان يضرب مثلا بقوله « ان ابنه ستالين تملك بيتين أحدهما
في موسكو والثانى في الريف السوفيتى مع انها لاتقوم بأى عمل في الوقت
الذى لا يعطى للوزير سوى بيت واحد اقصد انه حتى الشيوعيين يكرمون
ذوي الماضى الوطنى » .

رغم كل ذلك فان القرار كان ضد الأسرة وتقرر ان تفرض على
الأرض فقط الحراسة ولكن لم تفرض الحراسة على الأشخاص اكراما
لماضيهم الوطنى .

وكانت حجة المشير في ذلك قوله :

« اننى لا ارجب في ان يكون هناك تكتل قدره (٢٧٠٠ فدانيا) في
م ١١ (مأساة الدهر)

يد أسرة واحدة في الفيوم ، هذا الوضع ليس مرغوبا فيه بالنسبة للمستقبل ... يقر المشير ذلك رغم أن عدد أفراد الأسرة ١٥٤ فردا ورغم أنهم لم يخالفوا القانون فعلا إلا في ١٣ مدانا .. :

ومن المضحك حقا ان نجد تذرعا لارتكاب الخطأ بأن عملية التصحيح تعنى أن يصحح وضع أكثر من ٢٠ حالة .. وفيما يلي نص مما قاله سامي شرف :

« لاشك أنه وقعت مخالفات للقانون فهل نترك الشخص المخالف مستشفعين في ذلك بأن جده أو جد جده خدم البلاد . اننا اذا فتحنا هذا الباب سنجد ان هناك ٢٠ أو ٣٠ حالة من التي سبق نظرها ينطبق عليها هذا المبدأ » وكأنه عز على السيد/سامي شرف ان تراجع اللجنة حالات معينة لاتصاف التاريخ القومي المصري .. فهل هذا مبرر وكانت القرارات .. التي اتخذت هي :

تقرر تأجير الاراضي الزراعية المملوكة لأفراد عائلة الباسل الذين خضعوا لاي من قانوني الإصلاح الزراعي وكذلك ورثة من توفوا منهم الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وكما يستولى الإصلاح الزراعي على المساحات عن الحد الأقصى المسموح بملكيته وفقا لقوانين الإصلاح الزراعي ..

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي لوحدة قصر الباسل . وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بناحيتي قصر الباسل والسعدة .

حالة عائلة سمهان : (المنيا)

تقرر فصل/محمد عبد العظيم سمهان عمدة قرية منشأة سمهان وتأجير أرضه الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بمنشأة سمهان وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بمنشأة سمهان .

حالة عائلة درويش « عبد الرحمن محمود درويش » : (المتيا)
تقرر فصل عبد الرحمن محمود درويش — عمدة ناحية تانوف
وتأجير أرضه الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية .
كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بناحية تانوف وجل
مجلس إدارة الجمعية التعاونية بناحية تانوف .

حالة عائلة هندي « عبد العظيم محمد هندي » : (المتيا)
تقرر فصل كل من : عبد العظيم محمد هندي (عمدة الجنديّة)
ومحمد حسن محمد هندي (شيخ بلدة الجنديّة) ومحمد اسماعيل ابراهيم
(شيخ بلدة) ومحمد حسن هندي (شيخ خفراء الجنديّة) ومعروف محمد
خفاجي (وكيل خفراء الجنديّة) .

كما تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة المذكورين بعد واتخاذ اللازم
نحو من يثبت انحرافه واطار سكرتارية اللجنة بما يتم — ابو زيد امين
هندي وحسن عبد العظيم هندي واخيه محمد وعلى جنفي واخيه
شحاته واحمد محمد الحمري .

كما تقرر حل مجلس القرية والجمعية التعاونية ولجنة الاتحاد
الاشتراكي .

قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦ .

ناقشت اللجنة مشر حالات تمثيل اقطاعا بالريف بمحافظة الفيوم
واصدرت قرارات في شأنها .

تفرض الحراسة على الشركة العربية لمستحضرات التجميل .
يعمل السادة المنتشون في الوجهين القبلي والبحري على سرعة
انهاء بحث حالات الاقطاع في الزيف .

لا يجوز ان يعترض اعضاء المنظمات السياسية ولجان الشباب
للاك الاراضي لأجبارهم على تأجير الأرض أو غير ذلك دون الحصول
على تصديق من أمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

وعلى السادة المحافظين وامناء المكاتب التنفيذية بالمحافظات مراعاة ذلك وكانت بعض العناصر من الاتحاد الاشتراكي بتحريض تريد ان تتركب الموجه وتمارس سلطة بلا مسئولية .

وتختص اللجنة العليا بالبحث في جميع حالات السفر الى الخارج المقدمة من المحددة اقامتهم بقرارات منها او بالقرار رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ .

تتولى المباحث العسكرية فحص التظلمات من تحديد الاقامة المقدمة من الأشخاص الذين حددت اقامتهم بالقرار الجمهوري ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ ولم تطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى ثم يحتل نتيجة البحث الى سكرتارية اللجنة العليا .

وفينا يلى بيان بالحالات التى بحثت فى هذه الجلسة والقرارات التى اتخذت تجاهها :

حالة عائلة طنطاوى : (الفيوم)

تعتبر عائلة طنطاوى من اكبر العائلات عددا وعصبة ونفوذا بدائرة محافظة الفيوم وهذه العائلة اقطاعية لها تاريخ سياسى معروف بالاتصالات الحزبية وكان ل كبارها فى العهد الماضى صلات بالمنسوب السامى البريطانى فقد جعل المرحوم ابو زيد طنطاوى من سنورس قلعة الانجليز فقد دعى اللورد اللبى فى منزله فى ٢/٥/١٩٢٠ وخطب ابنه المرحوم محمن امين ابو زيد طنطاوى (والد عضو مجلس الامة الحالى) للورد جورج لويدي زيارته للفيوم فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ معلنا ولاءه وخضوعه — كما انه كان المصرى الوحيد الذى كان فى وداع اللورد جورج لويدي عند مغادرته البلاد سنة ١٩٢٨ وكان على علاقة بكل من والترسمارت والكنسندر كوين الذين اطلقا يده فى ادارة المديرية فى ذلك الوقت والمستر برادنى مدير البساتين الذى عين ابنه الرابع المرحوم عبد الحميد ابو زيد طنطاوى موظفا كبيرا دون مؤهل وفصل فى التطهير واثار على اللورد كليرن بالاستقلاء على استراحة الآثار بكوم اوشيم وكانت هذه العائلة كثيرا ما تقيم له الحفاوة .

ورغم انه ثبت ان حالات التهريب ليست صحيحة الا ان فرض الحراسة كان على اساس تاريخها الماضى موقفها من الثورة .

وقد اتخذت هذه الإجراءات بالنسبة لهذه العائلة كما يلي :

تقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وعلى عائلاتهم وابعادهم
عن الريف : وهم

محمود أبو زيد طنطاوى وأخيه مصطفى وعدنان عبد الظاهر طنطاوى .

كما تقرر أن يفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي كل من
محمد الفروق عبد التواب طنطاوى عضو المكتب التنفيذي للاتحاد
الاشتراكي بالمحافظة وأحمد محمد أمين أبو زيد طنطاوى عضوا لمجلس
الأمة وترسل مذكرة في شأنه الى مجلس الأمة لاتخاذ اللازم نحو عضويته
بالمجلس

وتقرر فصل كل من عدنان عبد الظاهر طنطاوى - أمين شونة
بنك التسليف الزراعى وحنا ازمانىوس الكاتب بالجمعية التعاونية
الزراعية بسنورس . وينقل جميع الموظفين من افراد عائلة طنطاوى خارج
نطاق المحافظة ويتولى السيد محافظ الفيوم متابعة تنفيذ هذا القرار .
كما تقرر نقل المذكورين بعد الى وظائف مدنية خارج محافظة
الفيوم وهم :

العقيد شرطة محمد مصطفى عثمان خليفة أبو زيد طنطاوى .

ملازم أول شرطة رجائي عبد الظاهر طنطاوى .

ملازم ايهاب انيس سيف النصر طنطاوى بالقوات المسلحة .

كما تقرر تحديد اقامة كل من المذكورين بعد منحهم اجازة مفتوحة
لحين النظر في امرهم :

عبد المعز سيف النصر طنطاوى - رئيس محكمة بالقاهرة .

عبد الوهاب احمد أبو زيد طنطاوى - قاضى بمحكمة بنى سويف .

نقل انيس سيف النصر طنطاوى - لوظيفة اخرى خارج مصلحة
المرائب .

حل لجان الاتحاد الاشتراكي العربى للوحدة الأساسية ببندر
سنورس ومنشأة سنورس ومنشأة طنطاوى وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي
لمركز سنورس :

حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية بنواحي سنورس .
ومنشأة سنورس ومنشأة طنطاوى .

يقوم السيد/محافظ الفيوم باستصدار القرارات اللازمة لحل المجالس المحلية التى يرى حلها .

يستولى على القصور الخاصة بعائلة طنطاوى فى محافظة الفيوم .
ويتم التصرف فيها بالاتفاق بين المحافظة والاتحاد الاشتراكى .

حالة عائلة صالح : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على/عبد الظاهر على على صالح وعائلته
وابعادهم عن الريف .

كما تقرر فرض الحراسة على/محمد على شاهين وعائلته وفرض
الحراسة على المذكورين بعد وابعادهم عن الريف وتأجير الاراضى الزراعية
الملوكة لعائلاتهم لصغار الفلاحين بمعرفة الجمعيات التعاونية الزراعية
المختصية . وهم عبد الغنى محمد على صالح ومحمد محمد على صالح
وانور محمود على صالح والسيد احمد على صالح .

وتقرر تأجير الاراضى الزراعية الملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم الى
صغار الفلاحين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة :

محمد عبد المجيد عثمان صالح مع استمرار بحث موقفه بالنسبة
للتهرب وفؤاد على صالح ، احمد مصطفى محمد على صالح وصالح حسين
على صالح وعبد الفتاح حسين على صالح .

وتقرر تخديد اقامة المذكورين بعد ابعادهما من الريف وهم :

فؤاد على صالح واحمد مصطفى محمد على صالح .

كما تقرر فصل كل من على حسن محمد ابو حسين (شيخ عزبة
ابو صالح) ومبعوض مرسى زايط (شيخ بلدة بنى صالح) ومحمد عبدالله على
شاهين (خفير نظامى) وايوب عبد المال خلف (خفير نظامى) . وحل
لجنة الاتحاد الاشتراكى ببنى صالح وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية
الزراعية ببنى صالح .

كما تقرر نقل عبد البارى عبد العسال عبد القادر ناظر مدرسة زاوية الكرداسة الابتدائية الى خارج محافظة الفيوم . ويستولى على القصور الخاصة للعائلة بمحافظة الفيوم ويتم التصرف فيها باتفاق بين الاتحاد الاشتراكى والمحافظة .

حالة عائلة موسى : (الفيوم) (اطسا)

تتوطن هذه العائلة فى نواحى أبو جندير ومنشأة سيف النصر ومنشأة فيصل بمركز اطسا وناحية المقرانى بمركز ابشواى وتعد من العائلات ذات السطوة والنفوذ فى المنطقة وهى من العائلات الاقطاعية . وللعائلة ماضى حزبى عريق حيث شاركت فى الحياة السياسية فى العهد البائد وكان من بين اعضائها ممثلون فى مجلس النواب والشيوخ . وكانت تتميز بأنها تسير الحزب الحاكم من أجل الحفاظ على نفوذها .

وقد اتخذت القرارات الآتية كما يلى :
تقرر فرض الحراسة على /محمود كامل فيصل موسى وابعداده عن الريف .

كما تقرر فرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة للسيدة/نسيده سيف النصر موسى . والاستيلاء على القدر الذى زاد عن مائة فدان فى ملكية المرحوم امين عبد الكريم فيصل فى مواجهة ورثته وتاجر الاراضى الزراعية المملوكة لهؤلاء الورثة وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وتاجر الاراضى الزراعية المملوكة لأفراد عائلة موسى الذين خضعوا لأحكام أى من قانونى اصلاح الزراعى او العزل السياسى او سبق فرض الحراسة عليهم هم وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

كما تقرر فصل كل من مؤاد فيصل موسى (شيخ البلد) ويوسف على موسى (شيخ البلد) ويوسف محمد على موسى (شيخ البلد لأبو جندير) . كما يعد محافظ الفيوم تقريراً من وضع يد طه رياض سيف النصر موسى عضو مجلس الأمة عن قطاع الفلاحين من الاراضى الزراعية ملكاً او حيازة منذ تاريخ تقدمه بالترشيح لعضوية المجلس حتى الآن .

كما تقرر ان تسقط عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي عن
طه رياض سيف النصر موسى عضو مجلس الامة وتعمد مذكرة لارسالها
الى المجلس للنظر في امره .

كما تقرر تسليم سوق ابو جندير الى مجلس قروي ابو جندير
لادارته بمعرفته . وحل لجان الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي
بمنشأة سيف النصر ومنشأة فيصل ابو جندير . . وحل مجالس ادارة
الجمعيات التعاونية الزراعية بمنشأة سيف النصر ومنشأة فيصل
وابو جندير . .

وكما تقرر حل مجلس قروي ابو جندير .

حالة عائلة احمد عبد اللطيف مرزوق الشيخ : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على ما آل بالمراث الى المرحوم احمد
عبد اللطيف مرزوق الشيخ عنه . .

كما تقرر نقل سمير حسن وكيل نيابة القاهرة الى وظيفة غير
قضائية . .

حالة عائلة مصطفى عبد القوي معبد : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على — مصطفى عبد القوي معبد وعائلته . .
وابعادهم عن الريف . وتحديد اقامة مصطفى عبد القوي معبد بمنزله
بالقاهرة . .

كما تقرر تأجير الارض الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم
الى صغار النلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وهم :

محمد كمال عبد القوي معبد وبكتور على عبد القوي معبد مع بحث
حالته بمعرفة المخابرات العامة وعبد اللطيف على مفتاح معبد واحمد محمود
محمد مفتاح معبد ومعتز محمد مفتاح معبد . .

كما تقرر فصل عباس مصطفى عبد القوي معبد من عضوية مجلس
محافظة الفيوم . ونقل الرائد شرطة راضي محفوظ قائد وحدة اللاسلكي
بمديرية امن المنيا الى وظيفة مدنية .

كما تقرر أن يرفع الاشراف العلمى عن سامى مصطفى عبد القوى
معيد الطالب بالمانيا وتتوم المباحث العامة ببحث حالته وارسال التقرير
الى السيد سامى شرف تمهيدا لاسقاط الجنسية عنه .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بوحدة ابو كساه .
وكما تقرر حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بناحية ابو كساه .

حالة عائلة محمد وصفى اباطة : (الفيوم)

كان وكيلًا لمجلس الدولة وكانت هذه العائلة تمتلك في سنة ١٩٥٢
اكثر من الف فدان لحافظة الفيوم .

وتقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم ، محمد وصفى
اباطة وعبد الحميد سمير محمد وصفى اباطة ومحمد نبيل محمد وصفى
اباطة .

وتقرر فصل كل من : محمد وصفى اباطة المستشار القانونى للشركة
العربية المتحدة لآعمال النقل البحرى بالقاهرة ومحمد نبيل محمد وصفى
اباطة الصحفى بدار روز اليوسف وجرجس كاتب الجمعية التعاونية
الزراعية بناحية قارون .

ونقل عبد الحميد سمير محمد وصفى اباطة النائب بمجلس الدولة
الى وظيفة غير قضائية .

حالة عائلة مرقص جرجس صالح وشهرته مرقص صالح : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عائلة مرقص جرجس صالح وعليه .
كما تقرر فرض الحراسة على شركة المقطم الزراعية الصناعية
لاستخراج الزيوت الطبية والعطرية . والاستيلاء على الأرض الزراعية
موضوع عقد البيع الصادر من مرقص جرجس صالح وزوجته الى شركة
المقطم الزراعية الصناعية لاستخراج الزيوت الطبية والعطرية .

حالة عائلة عبد الحليم عمار الجرمة : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عبد الحليم عمار الجرمة وفصل .
كما تقرر فصل كل من : عبد الحليم عمار الجرمة الموظف .

بينك التسليف الزراعى والتعاونى بسبنورس وأدريس عيسار الجرمة
(شيخ عزبة على الجرمة) وعباس مبروك فرحات (شيخ عزبة هليل)
وعبد الله القوى رضوان (شيخ بلدة وفرح) جودة يونس وعبد الرحمن
عبد الله القوى (شيخ خفراء ناحية منشأة طنطاوى) .

حالة عائلة ادوارد جورجى ويصا : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على ما آل بالميراث الى ورثة المرحوم ادوارد
جورجى ويصا عنه .

حالة ابراهيم محمد حسين عوض : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على ابراهيم محمد حسين عوض — وتأجير
الأرض الزراعية المملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية
التعاونية الزراعية المختصة .

كما تقرر تأجير الأرض الزراعية المملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين
بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

وتقرر تأجير الأرض الزراعية المملوكة لورثة عبد الرحمن محمد حسين
عوض وعبد الحميد محمد حسين عوض وعائلته الى صغار الفلاحين
بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وحل لجنة الاتحاد
الاثراكى العربى بالسعيدية .

قرارات وتوصيات اللجنة فى اجتماعها

بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٨

١ — ناقشت اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع (١٦ حالة) تمثل اقطاعا
بالريف وقررت تأجيل نظر ثلاث حالات منها واصدرت قراراتها المرفقة
فى ثلاثة عشر حالة .

٢ — تفرض الحراسة على/نسيم عبد المنعم لفلل الكاتب بالجمعية
التعاونية الزراعية بعزبة القصر وكمر نكلا مركز المحمودية محافظة
البحيرية هو وعائلته وتتولى المباحث الجنائية العسكرية تحقيق ما ورد
بشأنه فى تقرير السيد محافظ البحيرة .

- ٣ — يقوم السيد محافظ البحيرة والمباحث الجنائية العسكرية ببحث واقعة قيام محمد احمد الفمري مهندس البلدية بالتواطؤ مع مهنا ابراهيم قاسم دومين على هدم مباني العزبة القبلية ملك الشركة المصرية الجديدة .
- ٤ — تتولى المباحث العامة تنفيذ قرار ابعاد عبد السميع حلمى عودة من محافظة القليوبية بتحديد اقامته بالقاهرة او الاسكندرية فوراً .
- ٥ — يتولى الاتحاد الاشتراكي بحث حالة حسن مرسى ببلغ المحامى بالاسكندرية الذى نسب اليه القيام بمساعدة بعض الاشخاص فى التهرب من قوانين اصلاح الزراعى والذى ورد ذكره فى حالة جبرائيل ومبارى روز عيسى يوسف ميخائيل .
- ٦ — يقوم السيد محافظ البحيرة باتخاذ اللازم نحو نقل سيد بيومى صراف البسقاون « بحيرة » لما نسب اليه فى حالة راشد على عامر .
- ٧ — يتولى السيد/امين هويدى بحث حالة اعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية الجديدة بابى المطامير لاعادة النظر فى تشكيله وكذلك بحث السلفيات التى تم سحبها من افرع بنك التسليف بالبحيرة .
- ٨ — يقوم اصلاح الزراعى بمطابقة المساحات التى تضمنتها مذكرات العرض التى فرضت بموجبها الحراسة على المساحات التى تم التحفظ عليها فعلاً وبيان اسباب الفروق فى المساحات ان وجدت .
- ٩ — توجد جميع اراضى الاشخاص الذين يتقرر رفع الحراسة عنهم الى صغار المزارعين .
- ١٠ — يتولى اصلاح الزراعى استئجار الحدائق المملوكة للأشخاص الذين تقرر اللجنة العليا تأجير اراضيهم لصغار الفلاحين او الذين يتقرر رفع الحراسة عنهم .
- ١١ — يقوم اصلاح الزراعى بنقل النظار والوكلاء الذين يعملون على الاراضى التى تتضمنها قرارات الحراسة الصادرة من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع الى جهات اخرى غير التى كانوا يعملون بها وقت فرض الحراسة .

١٢ — يقوم المحافظون بفصل من يثبت تعطيله أو تعويقه للعمل من العاملين على خدمة الأراضي الزراعية التي تقرر فرض الحراسة عليها .

١٣ — يتولى السادة المحافظون وأعضاء الاتحاد الاشتراكي ورؤساء لجان المطابقة بالمحافظات بحث حالات تركّز الملكية الزراعية في يد أفراد الأسرة الكبيرة على أن يتضمن البحث حجم ملكية الأسرة وتوزيع هذه الملكية على أفرادها وحيازاتهم وذلك بالمقارنة بمساحة زمام القرية وتعدادها مع الاهتمام ببيان السيطرة الادارية والنفوذ لأفراد العائلة ومدى تجاوب سلوكهم مع مبادئ المجتمع الاشتراكي .

١٤ — تقوم جهات البحث باخطار سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع عن أي موظف يتأخر بدون عذر مقبول عن تقديم البيانات التي تطلبها وذلك لاتخاذ اللازم نحوه .

١٥ — تتولى جهات البحث والمطابقة حصر أسماء الأشخاص المبعدين الذين لا زالوا قرارات بعوالم المحافظات والذين يروجون الشائعات برفع الخراسنة عنهم أو إلغاء قرارات ابعادهم وارسالهم الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لاتخاذ اللازم نحو ابعاد من تثبت ضرورة اقامته بالقاهرة أو الاسكندرية .

١٦ — تبحث المعاملة المالية للخاضعين لحراسات الاقطاع والخاضعين للحراسات الأخرى في سبيل توحيد المعاملة بينهم جميعا .

وفيما يلي صورة الحالات التي بحثتها اللجنة في اجتماعها المذكور :

حالة عائلة مخيون بن عبد الرحمن مخيون : (البحيرة — أبو حمص

بسنقواي) : (١) .

تقيم عائلة مخيون منذ زمن طويل في عزبة سميت باسمها هي عزبة « مخيون » مركز أبو حمص وعميد عائلة مخيون هو « عبد العزيز عبد الرحمن مخيون » من مواليد ١٨٩٩ وكان عبد العزيز مخيون عضو مجلس امة سابقا عن دائرة أبو حمص وعزل سياسيا لتأثره بقوانين الإصلاح الزراعي ثم استثنى من العزل وهم من الاعراب ويعتمدون على

كثرة عددهم في فرص النفوذ والسيطرة على المواطنين وتمتع هذه العائلة -
بعضبة قوية في المنطقة وتراثها واسع فضلا عن المناصب الكبيرة التي
يشغلها بعض افراد العائلة في الدولة وقد سبق اتهام ضابطين غيبها في
ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتدبير حركة لقلب نظام الحكم والاستيلاء عليه
بالقوة وحكم عليهما من محكمة أمن الدولة العليا بالاشغال الشاقة وبعد
القاء القبض على هذين الضابطين صدر قرار تحديد اقامة والديهما
محمود عبد الرحمن مخيون اعتبارا من ديسمبر سنة ١٩٦٣ حتى اول
فبراير سنة ١٩٦٤ في الاسكندرية ثم افرج عنه (هذا الضابطان هما العقيد
السابق بالجيش عبد الرحمن محمود مخيون والرائد السابق امين محمود
مخيون وقد حكم على الاول بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكم على الثاني
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ١٥ سنة وافرغ عنه اول مايو
سنة ١٩٦٥) .

والشيء الذي نناقشه كيف يتهم في مؤامرة لقلب نظام الحكم ويحكم
عليه بالسجن ١٥ سنة ثم يفرج عنه بعد سنتان ثم ان التحريات كانت
متناقضة فبينما بعض هذه التحريات تقول : ان عبد العزيز يظهر دائما
في صورة الرجل الاشتراكي المؤيد للثورة ومن امثلة ذلك انه قام ببناء
مدرسة اعدادية نجد ان بعض التقارير تقول انه معاد للثورة وانه دائما
ينقدها !!

بل ان بعض التحريات اكدت ان الرجل لم ينسب اليه نشاط اجرامي
بعد الثورة والبعض الآخر اكد ان هناك جانباً حسناً في شخصه وهو
انه يقوم بالاصلاح بين الناس .

تقرر فرض الحراسة على/عبد العزيز مخيون وعائلته وابعادهم
عن الريف .

كما تقرر بالتحفظ على مساحة ٥٠٥ فدان المملوكة لشكري
التاجي استيفاء للديون المستحقة لبنك التسليف الزراعي وبك الاثنان
العقاري .

واعتقال كل من عبد المنعم محمود مخيون وفصيل توفيق عبد الحميد
مخيون وايهاب عبد الحميد مخيون واخيه عادل وصالح محمود صالح
ومحمود صالح وشهرته الخواجة وسلامة محارب .

كما تقرر فصل صالح عبد الرحمن مخيون العمدة لمنشأة دمسنا .
ونقل على عبد الرحمن مخيون مهندس زراعى أبو حمص خارج المحافظة .
وحل لجنتى الاتحاد الاشتراكى العربى بمنشأة دمسنا والتردى —
وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بمنشأة دمسنا والقردى والغشاء
العمدية بمنشأة دمسنا وانشاء نقطة شرطة .

حالة مهنا ابراهيم قاسم دومين وعائلته : (البحيرة — أبو المطامير —
حوش عيسى) :

تنتمى الى قبيلة قاسم دومين وهى قبيلة عربية نزحت سنة ١٨٨٠ من
الفيوم واستقرت بمركزى أبو المطامير وحوش عيسى فى عزيتى النوبارية
والابقعين ومنها يلى القرارات التى اتخذت بالنسبة لها وهى :
تقرر مرض الحراسة على مهنا ابراهيم قاسم دومين وعائلته
وابعادهم عن الريف .
كما تقرر اعتقال كل من مهنا ابراهيم قاسم دومين واخيه سلطان .
وتقرر فصل كل من مهنا ابراهيم قاسم دومين من عمله بالشركة
المصرية الجديدة وخير الله سعد ابراهيم قاسم أمين مخزن الجمعية
الزراعية بالنمرية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالنمرية ؛
كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بوحدة النمرية
الاساسية وحل لجنة وحدة الشركة المصرية الجديدة بأبى المطامير .

حالة عهد الله عوض مسعود دومين وعائلته : (البحيرة)

من أصل عربى ينتمى الى قبيلة « سمالوس » ويقوم هو وافراد
عائلته بالابقعين بعزبة قبلى ترعة النوبارية مركز حوش عيسى وقد
استوطنت قبيلته منذ زمن طويل جهة النوبارية وخاصة بالصحرَاء الممتدة
وكونوا عائلات بالمنطقة واقاموا بها مساكنهم ومارسوا الزراعة ومعظم
اطيانهم مشتراه من مصلحة الاملاك الاميرية بعد ١٩٠٢ ويعتبر اكبر
أفراد عائلته سنا وله عصبية قوية ويتمتع بسطة كبيرة بحكم مركزه فى
القبيلة وكانت له ثروة حيوانية ضخمة من الأغنام متنقلة بين مربوط
ووادى التطرون .

ورغم أن السيد إبراهيم آدم أمين محافظة البحيرة للاتحاد الاشتراكي افاد انه بالنسبة لابعاده عن الريف فانه امر لادامى له سواء بالنسبة له او لفروعه لانهم عرب ويستوطنون هذه المناطق وليست لهم بيوت في القاهرة او الاسكندرية فانه لم يسمع صوته وقد افادت التقارير انه ليس له نشاط اجرامى .

وفي صورة التقارير المتناقضة يمكننا ان نجد هذا القول على لسان السيد عباس رضوان « لاحظنا اثناء البحث في محافظة البحيرة بالذات ان المجموعات القبلية تكثر بها وقد تحدث السادة الزملاء على اساس ان هذه المجموعات القبلية تمثل نوعا من السيطرة الاجرامية ولكن الحقيقة ان هذه المناطق مناطق عرب بالكامل يستوطنها افراد من الغرب المتصاهرين » .
فهل بعد ذلك قول ... ؟ ..

ورغم ان بعض التقارير افادت انه معتل الصحة ومظهره يولد العطف عليه وأولاده قصر اصفرهم عمره سنتان الا ان ذلك لم يرحمه أيضا والاراضى معظمها بور وتصلح لرعى الغنم ورغم ان الفرد فيهم لا يستطيع العيش خارج هذه المنطقة ورغم ان احدا اعضاء اللجنة افاد ان هذه العائلات تحتاج الى نوع من الاهتمام وخاصة من ناحية التوعية حيث تبين انه ليس عندهم فكرة عن الجمهورية ومجريات الامور فيها ولا عن الحكومة ولا عن الدولة الا ان اللجنة بطشت بهم .

وفيما يلى ما اتخذ من قرارات موضحة كالآتى :

تقرر فرض الحراسة على / عبد الله عوض مسعود دومين وابعاده عن الريف وتحديد اقامته بمدينة دمنهور .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية جيازته والمملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة :

حالة عبد الرؤوف حمد عمدة دومين : « البحيرة » :

كان هذا الشخص يعمل خفرا خصوصيا عند نسيم كورييل واشترى منه الارض ودفع من ثمنها القسط الاول وبعد ان غادر كورييل مصر سنة ١٩٥٦ وضع يده على الارض ولم يسدد باقى الثمن .

وفيما يلي بيان ما اتخذ من قرارات موصحة كالاتي :

تقرر فرض الحراسة على / عبد الرؤوف حمد عمدة دومين وإبعاده عن الريف وتحديد اقامته بمدينة دمنهور .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية حيازته والمملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

حالة سيد على الكلاف (البحيرة — ابو المطامير) : وعائلته :

تقرر فرض الحراسة على سيد على الكلاف وعائلته .

كما تقرر الاستيلاء على الارض الزراعية موضوع النزاع في القضية رقم ١٤٣ / ١٩٥١ كلى دمنهور المقامة من مصلحة الاملاك ضد سيد على الكلاف مع بحث حالة المشتريين لبعض المساحات وتمليك من تثبت احقيته قانونا .

وتقرر التحقيق في الاجراءات التى شابت عملية بيع الاملاك الامرية للأرض الزراعية المشار اليها الي سيد على الكلاف وآخرين بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية .

اما حالة جابر آدم خليفة (البحيرة — ابو المطامير) فقد تقرر فرض الحراسة عليه .

عبد الكريم مبروك صميده الجبالي (البحيرة — ايتاي البارود)

نزلت عائلة الجبالي منذ حوالى ٢٠٠ سنة من ليبيا واستوطنت ناحية المنقراشى وجعيف مركز ايتاي البارود وقد عين عبد الكريم عمدة لقريه جعيف سنة ١٩٣٣ وظل في العمودية حتى سنة ١٩٤٦ عندما انتخب نائبا بمجلس النواب من سنة ١٩٤٦ / ١٩٥٠ وتولى العمودية من بعده شقيقه من سنة ١٩٤٨ / ١٩٦٤ وقد تقرر فرض الحراسة على عبد الكريم وإبعاده عن الريف والاستيلاء على ما زاد من ملكيته عن المائة فدان في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧/١٩٦١ وتقرر نقل محمد برهان الدين عبد الكريم الجبالي النائب بقلم قضايا الحكومة الى وظيفة اخرى .

أميل جبيل انطون قصيرى : (البحيرة — ابو المطامير) :

تقرر فرض الحراسة عليه .

السيد محمد شبيب محمد احمد خلوصي :

(البحيرة - دمنهور - شبراخيت)

تقرر فرض الحراسة عليه وابعاده عن الريف كما تقرر الاستيلاء على المساحتين موضوع العقدين المدعى التصرف فيها وقدرهما ١٣/س/٤٢/ط/٩/ف

عائلة السيد محمود عبد الله : (البحيرة - الدلتا)

تقرر فرض الحراسة على كل من السيد محمود عبد الله - حسنى السيد محمود عبد الله كما تقرر الاستيلاء على الأرض الزراعية التى آلت الى كل من محمود عبد الله بموجب حكم مرسى المزداد الشهر برقم ٢٩٨٦ البحيرة فى ٢٠/٨/١٩٦٦ .

حالة جبرائيل ومارى روز عيسى يوسف روفائيل :

(البحيرة - أبو المطامير)

من أصل لبنانى وقد اقامت فترة طويلة بالجمهورية العربية المصرية وتجنست بجنسيتها ورحلت عن الاراضى المصرية سنة ١٩٥٦ بعد أن حررت توكيلا لشقيقها جبرائيل برقم ١٦٦٦ توثيق عام اسكندرية فى ١٩٥٦/٦/٦ خولته فيه حق شراء الاطيان الزراعية الكائنة بالبحيرة وتمثيلها فى كل ما يتعلق بهذا التصرف وقد تزوجت من « جون بولاد » وهو لبنانى الاصل وتجنس بالجنسية المصرية. وعرضت عليه الحراسة سنة ١٩٦١ وكان قد رحل عن البلاد سنة ١٩٥٦ ويلفت الاطيان التى استولت عليها الحراسة لديه مائة فدان بناحية كوم الفرج مركز أبو المطامير وقد عرضت عليها الحراسة هى وجبرائيل .

حالة غازى داوود رمضان : (البحيرة)

تقرر فرض الحراسة على غازى داوود رمضان وعائلته وابعاده عن الريف كما تقرر فرض الحراسة على الارض المشتراه سوريا باسم محمد عز الدين رضوان وعبد المقصود محمد قطب .

كما تقرر اعتقال كل من غازى داوود رمضان ، عبد المقصود محمد قطب ، قاسم على قاسم كما تقرر فصل محمد غازى داوود نائب العمدة . م ١٢ (أساسة المعصر)

وتقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي لوحدة دسونس الحلفايه وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها وتقرر ان يقوم وزير الحربية ببحث حالات كل من : -

العقيد محمد فتحى أمين بالسلاح البحرى والنقيب حامد محمد عبد الحليم فتحى بالقوات المسلحة وم. اول داوود محمد غازى بالقوات المسلحة ومجنّد سعيد غازى داوود كما يقوم السيد وزير الداخلية ببحث حالة الملازم اول محمد الجوهرى خفاجه .

حالة عائلة المنياوى : (البحيرة - الحمودية)

تقرر فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وابعادهم عن الريف وتأجير الاراضى الزراعية الملوكة لعائلاتهم الى صغار الفلاحين بنعمره الجمعية التعاونية الزراعية المختصة : -

مدحت عبد الله المنياوى - واخيه محمد وعبد الرعوف عبد الحميد المنياوى .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية الملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بنعمره الجمعية التعاونية الزراعية المختصة :

مصطفى عبد الله المنياوى - محمود ابنه - محمد حافظ عبد الحميد المنياوى - توفيق اخيه واخيه سعد واخيه مصطفى - عبد العزيز محمود المنياوى - محمود عبد العزيز المنياوى - انشراح عبد الحميد المنياوى - انشراح توفيق ناصر - وفيقه محمد توفيق المنياوى - فتخية محمود المنياوى - سعد أمين المنياوى - بهيه مصطفى المنياوى .

كما تقرر ان تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة مدحت عبد الله المنياوى واعتقاله اذا رأت ذلك وتقرر فصل كل من مدحت عبد الله المنياوى عمدة ديروط مركز الحمودية وسعد عبد الحميد المنياوى عمدة ناحية القصر مركز الحمودية .

ويقوم السيد وزير الداخلية ببحث حالة كل من : -

المقدم عبد العزيز متولى احمد مفتش المباحث العامة بقنا - النقيب احمد محمد نافع بشرطة الاسكندرية .

كما تقرر حل لجنتى الاتحاد الاشتراكى لوحدتى ديروط وعزب الأقصر .
وكذلك حل الجمعيتين التعاونيتين الزراعيتين بهما . وكذلك حل مجلس
ادارة المركز الاجتماعى بديروط .

حالة ادريس عثمان صالح الشهير بادريس الازرق :

(البحيرة - الدلنجيات) :

تقرر فرض الحراسة عليه هو وعائلته وابعادهم من الريف واعتقاله
وفصله من عمله كشيخ عزبة عثمان صالح وتقرر ان يستولى الاصلاح
الزراعى على مساحة الخمسين فداناً المقتسبة من ممتلكات الدولة .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بناحية البستان .

وكذلك حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بنفس الناحية .

وبعد ذلك العرض لاهم ما جاء فى اجتماعات وقرارات اللجنة من
زاوية تاريخية محايدة فان الفصل الخامس يتعرض لدور هذه اللجنة تجاه
القطاع العام .

ولكن قبل ذلك سيكون لنا وقفة .

الفصل الخامس

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع والقطاع العام

بفقد ذلك الغرض السابق للمخصص ما دار في بعض اجتماعات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يطولنا ان نبدي الملاحظات التالية :

اولا : — اننا حرصنا على اخذ شرائح فقط وليس كل الاجتماعات وكان عدد هذه الاجتماعات التي اوردنا ملخصا لها عشرة اجتماعات جميعها تمت برئاسة السيد / المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة .

هذه الاجتماعات التي اوردناها عقدت في شهر يونيو ١٩٦٦ (ثلاث اجتماعات) بتاريخ ٦/٢ ، ٦/١١ ، ٦/٢٢ سنة ١٩٦٦ وعقد في شهر يوليو من نفس العام اجتماعان الاول بتاريخ ٦ / ٧ والثاني بتاريخ ١٣ / ٧ ثم اوردنا اجتماعان في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ الاول بتاريخ ١١/٧ والثاني بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦ كذلك اجتماعا في ٢٨/١/١٩٦٧ ويلاحظ من خلال هذه الاجتماعات وبالرجوع للمحاضر الاصلية التي استقنا منها هذا الملخص لما دار ان معظم القرارات لم تؤخذ بالاجماع وانه كانت هناك ضور من التناقضات الحادة في غرض وجهات النظر بجانب هذا انه لا تكاد جهة تتفق مع جهة اخرى من اجهزة البحث في معلومات واحدة وثابته ومؤكدة .

والشيء المؤلم حقا في استنتاجنا ان اجهزة الدولة الرئيسية والمنسوبة بها مراقبة العدو الاسرائيلي خرجت عن رسالتها وانشغلت في الاوضاع المدنية نتيجة لتكليفها بمهام تخرج عن نطاق عملها الاصلى فلقد راينا انغماس المخابرات العامة وايضا الشرطة العسكرية وايضا المباحث الجنائية العسكرية فذلك كله جعل الجيش يعمل في السياسة وفوق ذلك ايضا جعل الحياة المدنية تطفئ على العمل العسكري وبالتالي على المؤرخين ان يضعوا ذلك في الحسبان عند تقييمهم لاسباب الهزيمة في خمسة يونيو سنة ١٩٦٧ .

فاللجنة العليا لتصفية الاقطاع كانت نسبا في مزيد من الاحتقاد الاجتماعية وتمزق الوطن بالاضافة الى اثرات البعض على حساب الشعب بجانب هذا انشغال القوات المسلحة عن العدو وبالجبهة الداخلية .

ويلاحظ حالات القسوة الغير الانسانية في عمليات الفصل بالجملة لكثير من العناصر وأيضا عملية تحويل البعض من وظائف الى أخرى لا تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم مما يجعلهم أعداء للمجتمع من الناحية النفسية وغير ذلك من العوامل الأخرى .

بقى أن نقول أن اللجنة عقدت خلال مدة وجودها عشرون اجتماعا وكل اجتماع كان يستمر أكثر من ثلاث ساعات ولم يتغير مكان الاجتماع أبدا . . . فقد كانت تعقد بصفة مستمرة في مبنى الاتحاد الاشتراكي العربي على كورنيش النيل .

وبقى أن نقول أيضا أن اللجنة لم تقتصر في عملها على مجرد تصفية الاقطاع بل صحبت معظم الحالات فرض الحراسة وأيضا الإبعاد عن الريف وفوق ذلك اعتقالات لكثير منها .

وكما سبق وأن قلنا كانت حالات الاعتقالات والتصفية تتم دون انتظار لأي شيء ولم يكن لرئيس الجمهورية أي سلطة على أعمال هذه اللجنة ، والحالات التي كانت تحول على عبد الناصر كانت لا تمثل الا نسبة ١٠ ٪ من الحالات التي تم البت فيها وصدرت القرارات بالنسبة لها . بجانب هذا قامت اللجنة ببحث حالات تصفية الاقطاع الاجرامى وقد استغلت هذه الحالات أبعد استغلال وانتهى الأمر الى حد أن الشبهات . . . مجرد الشبهات كانت كافية للمقبض والسجن لأي مواطن ومصادرة أملاكه .

وان كنا لا ننكر أن بعض حالات الاجرام كانت قاسية ونجحت اللجنة في تصفيتها ولكن ما يقابلها كان واضحا فيه أن الكثير من المواطنين اخذوا بدون جرائم ارتكبوها وغرقت عليهم الحراسة واعتقلوا (وسوف نعرض لبعض هذه النماذج في الصفحات التالية) .

بقى أن نقول أن اللجنة أيضا تصدت في بعض اجتماعاتها لتصفية الاقطاع الإدارى وسوف نذكر نموذجا من هذا الاجتماع كدلالة ومؤشر على طرق عمل اللجنة واساليب حركتها .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع (نطاق عام)

رأس السيد / المثير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ وذلك لمناقشة الوضع فى القطاع العام .

١ — ناقشت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ثمان حالات من القضايا التى تناولت بعض الانحرافات فى شركة سيناء للمنجيز وشركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا والشركة المصرية للمقاولات الهندسية واتخذت فى شأنها عدة قرارات أهمها :

٢ — ان تستمر اجراءات التحقيق والمحاكمة امام الجهات القضائية بالنسبة لجميع المتهمين الذين يتناولهم بحث اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٣ — يتخذ السيد / أمين هريدى وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء الاجراءات التى تكفل حظر التعامل أو التعيين مستقبلا فى الحكومة أو القطاع العام بالنسبة للأشخاص الذين تشملهم قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى حالات الانحراف فى القطاع العام ، هذا ما لم ينص فى قرار اللجنة على خلاف ذلك .

٤ — تبحث اللجنة الرئيسية بالاشتراك مع السيد / وزير العدل موضوع تعديل القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ (١) بحيث يتضمن نصوصه الجزاءات التى توقعها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فيما تنظره من حالات .

٥ — تطبق فى شأن الأشخاص الذين تفرض عليهم الحراسة ضمن حالات الانحراف فى القطاع العام نفس القواعد المقررة فى شأن معاملة الخاضعين للحراسة بمقتضى القرارات الصادرة عن اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وذلك فيما عدا الحد الأقصى للمنفعة وأسس تحديد العناصر التى يقوم عليها تقدير نفقة الخاضع ، فيتبع فى شأنها القواعد المعمول بها فى حراسات مع مراعاة خصم كافة ما يحصل عليه الخاضع للحراسة من ايرادات المهن الحرة وما يتقاضاه من مرتب أو معاش من الحكومة أو القطاع العام .

٦ — تقوم جهات البحث والتحرى بموافاة سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتقارير عن حالات الموظفين الذين اضرىوا نتيجة تصديهم للانحرافات أو لتعاونهم مع هذه الجهات فى الكشف عن هذه الانحرافات .

(١) انظر الملاحق فى آخر الكتاب .

وتتولى السكرتارية ارسال هذه التقارير الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسات لبحث ما جاء بالتقارير من معلومات وموافاة سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث وما يتخذ في شأن هذه الحالات .

٧ - يقوم سلاح الخدود بالتحري عن الاعراب الموجودين في منطقة سيناء والذين لهم اتصالات بالشركات التي تعمل بالمنطقة مع بحث حسالة مشايخ العربان وعرض امر من ترى ابعاده من المنطقة والعمل على تعزيز الحراسة في هذه المناطق .

٨ - تقوم كل من المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية بتقديم تقرير عن الوقائع العسكرية للسيد / محمد كمال عبد الحميد الرئيس السابق لمجلس ادارة شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا .

والشيء الذي يجب ان نذكره هو ان القطاع العام كان مليئا بالمتناقضات وبسوء الادارة وبالاستغلال وبالانحرافات المتعمدة او الناتجة عن جهل ومع ذلك كانت هناك علاقات صارخة على طريق الانحرافات في القطاع العام كانت تتم تحت سمع وبصر مراكز القوي ولم تحاول لجنة تصفية القطاع التعرض لها وانما ماتم التعرض له كانت بعض حالات كانت لاتضر السادة القضاة الحاكمين بأمر الله في مبنى الاتحاد الاشتراكي وعلى راسهم امينه الاول السيد / على صبرى والسيد نائب افندينا سامى افندى شرف .

وفيما يلي اهم الحالات التي درست في الاجتماع المذكور .

القطاع : التعدين - المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين - شركة سيناء للمجنيز .

رقم القضية : القضايا ارقام ٥١٧٨ ، ٤٥٥٧ ، ٢٥٧٤ ، ٣٢١٦ ، ٤٦٠١ ، ٤٥٥٨ جنایات قصر النيل سنة ١٩٦٥ .

أسماء المتهمين الذين صدر في شأنهم قرار اللجنة العليا : المهندس صلاح الدين غالب والمهندس محمد نجيب أحمد (١) .

(١) اختلف أعضاء اللجنة عند تقدير التهم الموجهة الى المهندس صلاح الدين غالب فقد طالب السيد فخري عبد النبي بأنه يجب مراعاة ما قام به من اعمال عند تقرير الجزاء وكان موقف محمد فاهم أكثر وضوحا عند ما يقال : (١) لاجدال ان هناك اخلاا واحمالا ولكن محل المناقشة الا هو الى اى مدى يكون الجزاء ... انى اضم صحبتى الى الاخ فخري عبد النبي و ان هناك اعتبارات كثيرة يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقديرنا الجزاء .

قرارات اللجنة العليا : أولا : فرض الحراسة على المهندس صلاح الدين غالب والمهندس محمد نجيب أحمد وعائلتهما - ثانيا : فصل صلاح الدين غالب من عمله - ثالثا : حظر تعيين صلاح الدين غالب ومحمد نجيب أحمد في أية وظيفة أو عمل في الحكومة والقطاع العام كما يتظر على جميع هذه الجهات التعامل معهم بأية صفة كانت .

رقم القضية : القضية رقم ٤٥٥٧ لسنة ١٩٦٥ جنابات قصر النيل .

أسماء المتهمين الذي صدر في ثبائهم قرارات اللجنة العليا : سليمان مدخل سليمان خفير بشركة سيناء للمنجيز مهندس أحمد مراد خير الله مدير المناجم والمهاجر بالشركة - مورييس حبيب صدقي مخير حسابات منطقة أبو زنيمة - أحمد رافت عبد المقصود ملاحظ مباني بالشركة - سعيد مؤاد السيد كامل ملاحظ مباني بالشركة قرارات اللجنة العليا : أولا : فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتيهما وابعادهم عن المنطقة : -

سليمان مدخل سليمان وابنه مدخل ، أعتقلها كما تقرر فصل كل من أحمد مراد خير الله ، مورييس حبيب صدقي ، رافت عبد المقصود وسعيد مؤاد السيد كامل .

القضية رقم ٢٥٧٤ لسنة ١٩٦٥ جنابات / قصر النيل والقضية رقم ٤٦٠١ لسنة ١٩٦٥ جنابات قصر النيل :

أسماء المتهمين الذين صدر في ثبائهم قرارات اللجنة العليا :

مهندس عبد العظيم عبد السلام - محمد البيطار مدير مشروعات بالشركة - محمد أحمد خطاب ملاحظ بالشركة - عطوة ربيع حمدان مقاول بالشركة .

قرارات اللجنة العليا :

أولا - فرض الحراسة على المقاول عطوة ربيع حمدان وعائلته وابعادهم عن المنطقة واعتقال عطوة ربيع حمدان وفصل كل من عبد العظيم عبد السلام محمد البيطار ومحمد أحمد خطاب .

الاعتبار الاول انه لم يثبت حتى الان رغم التحريات والتحقيقات ان هناك منعمة شخصية

عادت على المتهمين .

(١) من ٧٥ من الاجتماع المذكور في المحضر السري الخاص بذلك .

القضية رقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٥ جنابات قصر النيل :

اسماء المتهمين : — جاد الله فهيم جاد الله تاجر أدوات كهربائية —
أحمد اسماعيل بكر مقاول كهرباء واعمال صحية — محمد بدر سليمان تاجر
مواد بناء — حسين سيد محمد ملاحظ بالشركة .

قرارات اللجنة العليا :

اولا — اعتقال حسين سيد محمد وفصله من عمله ويحظر تعامل
جهات الحكومة والقطاع العام مع المذكورين : — جاد الله فهيم وأحمد
اسماعيل ومحمد بدر سليمان .

القضية رقم ٤٦٠١ لسنة ٦٥ جنابات قصر النيل ١٦٨ كلى :

اسماء المتهمين : السيد أحمد العزازى رئيس قسم الطرق بالشركة —
سميد سلامة النثر مقاول — هاشم رشيد بركات مقاول — حمدان محمد
أبو راضى سائق سيارة — فهيم نبيه حافظ أبو شعبان مقاول :

اما القرار فهو فرض الحراسة على السيد أحمد عزازى — سميد
سلامة النثر — هاشم رشيد بركات — حمدان محمد أبو راضى نبيه حافظ
أبو شعبان وعلى عائلاتهم . وكذلك تقرر اعتقال وفصل السيد أحمد
عزازى .

القضية رقم ٥٥٨ لسنة ٦٥ جنابات قصر النيل ١٥٩ كلى :

اسماء المتهمين : — حسن عبد الله الطرزى مدير ادارة النقل بالشركة —
محمود حسن محمد الشهير محمود فهيم
(مدير مكتب الشركة بالسويس — محمد فتحي بدره مقاول اعمال بحريه
بالسويس — حسن زكى الفص — فتحي احمد على الفص موردين واصحاب
محلات الفص بالسويس .

اما القرار فقد كان — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم
وهم : — حسن عبد الله الطرزى ومحمد فتحي بدره وحسن زكى الفص
وفتحي احمد على الفص . كما تقرر اعتقال حسن عبد الله الطرزى وفصله
من عمله وكذلك يحظر تعيين المذكورين بعد فى اية وظيفة او فى الحكومة او
القطاع العام كما يحظر على جميع هذه الجهات التعامل معهم باية صفة
كانت : —

حسن عبد الله العرزي - محمود حسن محمد الشهير بمحمود لهيم -
 أحمد فتحي بدره - حسن زكي الفص وفتحي أحمد على الفص .

القضية رقم ١١٦ لسنة ٦٦ حصر تحقيق اموال عامة ، القضية رقم
 ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ اموال عامة : .

خاصة بمؤسسة النقل - المؤسسة العامة للنقل البري للركاب -
 شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا اسماء المتهمين : - محمد بهي الدين
 العنتيل المدير المالي بالشركة (١) - مصطفى كمال عبد الفتاح مهندس فرع
 الشركة بالقناطر - مصطفى عبد الحميد جنيته رئيس قسم المراجعة المالية
 بالشركة - سعد محمد سعد صاحب ورشة سعد للخراطة الميكانيكية -
 حلمي النشوي سكرتير المدير المالي للشركة - عبد المنعم الفيومي صراف
 الخزينة بالشركة .

وكانت القرارات هي : - فرض الحراسة على المذكورين بعد
 وعائلاتهم : -

محمد بهي الدين العنتيل - مصطفى كمال عبد الفتاح - مصطفى
 عبد الحميد جنيته - سعد محمد سعد كما تقرر اعتقال كل من الاربعة
 السابق ذكرهم .

(١) بالنسبة الى سعد محمد سعد ومصطفى كمال عبد الفتاح ومحمد بهي الدين العنتيل
 ومصطفى عبد الحميد جنيته فقد استولوا بغير وجه حق على مبلغ ٣٠٠ مليون ، ٢٣١٢٧ جنيه
 من اموال شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا وذلك عن طريق التزوير واسطناع فواتير
 غير صحيحة تفيد قيام شركة سعد بعمليات اصلاح وحماية لسيارات الشركة والتأجير على
 اموال الشركة والاضرار بمصالحها .

بالنسبة لكل من حلمي النشوي وعبد المنعم الفيومي فقد تبينت اللجنة ان الاول يعمل
 سكرتيرا لمحمد بهي الدين العنتيل وكان يقوم بتحرير افونات الاصلاح من واقع فواتير ورشة
 سعد محمد سعد مع علمه بعدم سلامة هذا الاجزاء وخروجه من اخصامه كما تبينت اللجنة
 ان الثاني وهو يعمل صرافا بخزينة الشركة كان يقوم بصرف المبالغ الخاصة بالفواتير دون ان
 يحصل على توقيع سعد محمد سعد على الدون الصرف بالتخالف معه بقوله انه كان يسلم
 المبالغ الى محمد بهي الدين العنتيل في حضور سعد محمد . وهذا السلوك من جانب هذين
 الموظفين يعد اخلايا بواجبهما الوظيفي ردد الى الخضوع لرغبات رؤسائهم او التوصل للحصول
 على مغنم تافهة .

كذلك تقرر فصل الثلاثة الأولين كما تقرر فرض الحراسة على شركة سعد للخرائط الميكانيكية / ٣ شارع المهدى بالازبكية بالقاهرة . وكذلك تقرر احالة حلمى النشوى وعبد المنعم الفيومى الى الاستيداع لمدة ٦ شهور مع نقلهم الى شركة اخرى فى وظيفة لاتتصل بالامور المالية .

القضية رقم ٣٣٢ لسنة ٦٥ جنائيات قصر النيل :

خاصة بالمؤسسة المصرية العامة لاعمال المرافق - الشركة المصرية للمقاولات الهندسية .

اسماء المتهمين : المهندس حسنى رزق الله المفوض على الشركة (١) - المهندس سمير يوسف فرج نائبه - المهندس نجيب بولس ميخائيل .

القرار - فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلاتهم : ب - حسنى رزق الله - سمير يوسف فرج - نجيب بولس ميخائيل كما يحظر تعيينهم فى وظائف بالحكومة او القطاع العام كما يحظر تعامل هذه الجهات معهم باى صفة كانت مستقبلا .

والواقع ان من يقرأ اجتماع اللجنة العليا لتصفية القطاع (قطاع عام) بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ يمكن ان يخرج بان المثير عامر كان حريصا على ان يؤكد ان عمل اللجنة ليس روتينيا بمعنى ان قراراتها وتصرفاتها ليست مبنية على تقاليد روتينية ولكنها قرارات ثورية مبنية على اعتبارات سياسية .

« اننا يجب ان ننظر اثر هذه الموضوعات بروح سياسية وقومية بحته بهدف الوصول للمصلحة العامة وعندما نقبل المسيء فاننا نقرر مدى

(١) ثبت فى حق كل من حسنى رزق الله وسمير يوسف فرج ونجيب بولس ميخائيل استيلائهم على مهمات واموال ملوكة لشركة المقاولات الهندسية وما اقترن بذلك من تزوير فى المحررات بغية اخفاء هذا الاستيلاء بالنسبة للمتهم الاول حسنى رزق الله فقد بلغ مجموع ما اختلسه ٧٤٥٦ جنيهها اما سمير يوسف فرج فقد اختلس ٥٠٠ مليم ، ٦٧٢٥ جنيهها ونجيب بولس ميخائيل مبلغ ٥٠٠ مليم ، ١٩٧٤ جنيهها وهذه المبالغ حكمت فيها محكمة الجنائيات بمعاملة المتهم الاول بالسجن لمدة خمس سنوات وعزله من وظيفته والزامه بتوريد مبلغ ٧٤٥٦ جنيهها وغرامة تعادل نفس هذا المبلغ وكذلك بالنسبة للمتهم الثانى نفس الحكم اى خمس سنوات والزامه بتوريد المبلغ المختلس ودفع غرامة ماثلة وبالنسبة للمتهم الثالث فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ورد المبلغ المختلس وغرامة ماثلة .

والعجيب ان اللجنة اوصت بامقتالهم رغم انهم كانوا داخل السجن يحكم محكمة الجنائيات.

أسأته وما يستحقه من جزاء ولا خيار لنا في الأمر لأن القطاع العام يمثل النشاط العام الأساسي في الدولة وسيكون معرضا للانحياز إن لم نأخذ الأمر بمنتهى الحزم والشدة إذ طالما أننا اتحنا للأشخاص فرفض العمل فليس لنا أي عذر في خيانة الأمانة التي عهدت بها الدولة إليهم ومن يخن الأمانة يجب أن يلقي أشد الجزاء « (١) » .

وقد أعلن المشير في هذا الاجتماع أن القطاع العام هو الواجهة الاشتراكية للبلاد ويلاحظ أن جميع الحملات التي وجهت إليها من الخارج - ضد النظام أو ضد الاشتراكية - كانت كلها مركزة على القطاع العام - رغم أنه قد حقق نتائج باهرة وعملا ضخما - والقطاع العام ملك للشعب كله وتوجه الانظار إليه وتنتقده في تصرفاته الصغيرة والكبيرة وقال المشير بكلامه : -

« لما كان القطاع العام هو واجهتنا الاشتراكية ويمثل نظامنا الاشتراكي لذلك يجب أن نعمل على تنظيفه وقطعنا من العناصر المنحرفة فلا تأخذنا رحمة بالذين لم يرحموا الشعب » .

ويواصل المشير كلامه قائلا (ص ٣ من محضر الاجتماع المذكور) : - « ان ما يهمنا في القطاع العام هو محاربة الفساد الذي يتم على النطاق التالي » .

أولاً - انحراف كبار المسؤولين وهؤلاء لابد ان ننظر في أمرهم .
ثانياً - المبالغ الضخمة . : ماذا كانت قد اختلست أو سرقت بمبالغ ضخمة فلا بد أن ننظر في أمرها .

ثالثاً - هناك قضايا معلقة في القضاء والنيابة منذ مدة طويلة ومنها قضايا تهم الرأي العام ولها أكثر من سنتين لم يبت فيها وهذا أمر غير مقبول فقد تضيع الأدلة وينتهي الأمر في القضية إلى لا شيء كما تدور أحاديث عما يجري في التحقيقات من وجود عوامل مؤثرة في سير التحقيق . . . فمثلا يسمع الرأي العام أن شركة النصر للسيارات بها انحرافات ومساءل ضخمة ثم يمضي شهر وشهران وسنة وستان ولا يبت في الأمر بشيء . . . فما معنى

(١) انظر وثائق قصر القبة / محاضر اللجنة العليا لتصفية القطاع من ١ محضر اجتماع

هذا ان معناه سييء . . . معناه ان الحكم القائم لا يستطيع ان يبشر بهذه العمليات الفاسدة في الدولة وفي القطاع العام على وجه الخصوص وقد يترتب على ذلك نتائج خطيرة .

وفي ص ١٠ بقول المشير : —

« وما لاشك فيه ان هناك انحرافات في التحقيقات ووساطات ومحسوبيات لا اقول كم نسبتها ولكنى اكتفى بالقول انها موجودة فعلا » .

ورغم هذا كله نجد الحوار التالي فانه بعد الحوالى العشرين اجتماعا نجد احد الحاضرين في اللجنة يتساءل هل عمل اللجنة يعتبر من اعمال السيادة ام ماذا ويتضح هذا المسخ كالاتى :

السيد / محمد السيد رفاعى :

« اوصت اللجنة بالاعتقال في بعض القضايا المعروضة وقد اصطنعنا بهذا لاننا وجدنا بعض الحالات لا تستوجب الاعتقال كما ان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ لا يسمحنا في ذلك لانه لا يحتم الاعتقال لذلك نتساءل عما اذا كان عمل اللجنة يعتبر من اعمال السيادة ام انها تلتزم بقوانين الدولة التى يمكن ان تتغير » (٢) .

ويورد المشير : —

« نحن ملتزمون بشيء واحد هو مصلحة الدولة ونتخذ قراراتنا على ضوء هذه المصلحة واية اقتراحات بتعديل بعض القوانين يمكن تقديمها للدولة حتى يكون لها صفة الاستمرار ولكن لا نستطيع وان نقيد انفسنا والا فلن نستطيع انجاز مهمتنا » .

وقد شكلت لجنة رئيسية للنظر في انحرافات القطاع العام وقامت هذه اللجنة بتكوين مجموعة من اللجان الفرعية عددها اربعة لجان وقد روعى في تشكيل هذه اللجان اشتراك عناصر من القضاء العادى ومجلس الدولة والقضاء العسكرى وعناصر محاسبية وكذلك من القطاع العام . ثم روعى

(٢) القانون رقم ١١٩ بقصر فرض الحراسة على الشخص فقط ان اضر بالقطاع العام ولم يتطرق لعائلاتهم ومع ذلك فان اللجنة خالفت القانون ووضعت العائلات تحت الحراسة بحجة ضمان استيلاء الاموال الاميرية .

موضوع درجات التقاضي فهناك لجنة فرعية ترفع توصياتها الى لجنة رئيسية ثم تتقدم اللجنة الرئيسية بتوصياتها مع توصيات اللجنة الفرعية الى اللجنة العليا واعطى ايضا لسكل لجنة فرعية الحق في استدعاء اى شخص او عضو فنى تراه اذا اقتضى الامر بحث الموضوع من الناحية الفنية وتذا اتفق مع اللجان الفرعية ايضا على ضرورة مواجهة المتهم لسكى تعطى له فرصة الدماع عن نفسه كما ان للجنة الفرعية ان تناقش من تريد وتستدعى من تشاء تحقيقا للعدالة وبعد ان تنتهى اللجنة الفرعية من نظر اية قضية تعرضها على اللجنة الرئيسية التى تتبع الاسلوب الآتى : -

يوزع القرار الذى أنتهت اليه اللجنة الفرعية بعد بحثها للموضوع على اللجنة الرئيسية ويحضر الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية ومقررها لعرض وجهة نظرها وفي نفس الوقت يستدعى الشخص الذى قام بتتبع القضية من بدايتها سواء اكان من الشرطة العسكرية او غيرها وتبدأ مناقشة الموضوع بمناقشة مفتوحة وبعد هذا تتخذ اللجنة الرئيسية قرارها .

واذا كانت اللجنة حققت بعض قضايا الانحرافات فى القطاع العوام فانها حققت نسبة لا تتجاوز ١٠ ٪ وتركت الكثير من القضايا بل لقد استغلت بعض افراد اللجنة وجود انحرافات وعينت بدلا من المنحرفين مجموعة من رجال الثقة هم فى الواقع انصار والاضيش مراكز القوى وتابعين لاعضاء اللجنة الكبار وفي ظل هذه الثقة بداوا رحلة انحراف طويلة الاجل اكبر من الانحرافات السابقة لم يحاسبهم احد عليها .

ومع ذلك فانه كان واضحا خلال مناقشات اللجنة عند بحث حالات الانحرافات فى القطاع العام قسوة الكثير من الاطراف اعضاء اللجنة واعتدال المشير ويتضح ذلك من الحوار التالى :

السيد / محمد العروسى :

« لقد اقترحنا مصادرة اموالهم وممتلكاتهم لانهم فى الفترة السابقة استغلوا القطاع العام لصلحتهم الشخصية » .

المشير يرد عليه بقوله :

« على اى اساس نستند فى المصادرة ؟ ان الحراسة تفرض لمقابلة وضع معين اما المصادرة كمبدأ فلا نريد ان نسير عليه الان هذا مبدأ عام لو اخللنا به لأخللنا بحق الملكية » .

عبد المحسن أبو النور :

« لى رأى بالنسبة للمصادرة فانى أرى أن المنحرفين فى القطاع العام أو كل من يشتركون فى عمل مع القطاع العام وينحرفون يجب أن يفهموا أن كل ما يعود عليهم من مكاسب شخصية نتيجة لهذا الانحراف مصيره إلى الزوال وأنه قد يذهب بما حققوه قبل ذلك وبذلك يكون هناك ما يجرهم ويمنعهم من هذا الانحراف فلو أخذنا ببدا المصادرة فى مثل هذه العمليات فنسطبقة على الذين انحرفوا عن الطريق السليم واستغلوا المناصب التى أوثمنوا عليها لمغانم شخصية وفى هذا عبرة لغيرهم » (نفس محضر الاجتماع السرى السابق الخاص بالقطاع العام ص ٢٨) .

فريد المشير :

« يمكن أن ينص على هذا فى التعديل المقترح إضافته على القانون وبذلك يتم الإجراء طبقاً للقانون » .

« أن كلمة المصادرة ضخمة ومعناها أننا نصادر الشيء دون مقابل وهذا المبدأ غير معمول به فى الدولة ولا بد أن يكون هناك نص قانونى لبيان أحوال المصادرة .. قد تستطيع أن تحقق نفس الغرض إذا فرضنا الحراسة على الشخص وبهذا تتمكن الدولة من أن تأخذ حقها منه وإذا صدر القانون يمكن تحويل بعض الحالات من الحراسة إلى المصادرة » .

ومرة أخرى يثير أحد المستشارين فى هذا الاجتماع وضعية اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع ويتجلى ذلك فى الحوار التالى : -

على كامل :

« الحديث هو أن يصدر قانون بإعطاء صفة السيادة لأعمال اللجنة وهو ما يتمشى مع طبيعة عملها لأنها ليست لجنة إدارية وليست منبثقة من السلطة التنفيذية وإنما هى لجنة تباشر عمل السيادة » ويواصل السيد على كامل المستشار القانونى بالاتحاد الاشتراكى كلامه .

« أننا نتحول للمجتمع الاشتراكى الذى يقتضى بالضرورة ضمان سلامة القطاع العام ومن أساس اشتراكيته أن يكون القطاع العام سليماً وللتأكد من ذلك شكلت هذه اللجنة فيجب أن تكون أعمالها على مستوى السيادة

ولا داعى لتعديل القانون ليسمح بفرض الحراسة أو الاعتقال أو المصادرة وإنما يصدر قانون من مادة واحدة تنص على ان قرارات هذه اللجنة تعد من اعمال السيادة فيحصنها ذلك من كافة الاجراءات ولكن من الخطورة بمكان ان نعدل قانون الحراسة لأن السلطات العادية تقوم بتنفيذه» (١).

كمال الدين رفعت :

« ان هذا الاقتراح افضل » .

المشيم :

« معنى هذا اننا نلغى السلطة التشريعية ... ان اعطاء سلطة السيادة للجنة معناه انها اصبحت مجلس ثورة » .

ورغم ان رئيس اللجنة كان مؤمنا على الاقل بالتواجد القانونى لسلطة الشعب الا ان السيد على كامل مستشار التنظيم بأيعاز من على صبرى كان يريد للجنة سلطات اوسع حتى تطلق يد مراكز القوى تفعل ما تشاء من خلال اللجنة .

على كامل :

« لاشك انها لجنة سيادة » .

فريد المشير :

« يمكن ان نبحث عن طريقة لا تؤدي الى الغاء السلطة التشريعية لان معنى ان اعمال اللجنة من اعمال السيادة انها تصبح مجلس ثورة وتصبح قراراتها قوانين »

على كامل :

« لابد من ذلك مرحليا الى ان يستقر وضع القطاع العام » .

المشيم :

« الى متى هل يمكن لاحد ان يحدد الوقت ، ان القطاع العام يتطور »

(١) اننى اتعجب من هذه الكلمات فان ابسط دارس للقانون يعلم جيدا ان تكوين اللجنة صدر بناء على قرار من رئيس الجمهورية ثم تولى النائب الاول ترجمة ذلك ولا ادري هل نسي المنيد المستشار انه على راس الجهاز التنفيذي يكون رئيس الجمهورية ونائبه ام انه تناسى ذلك وحتى ولو كانت مستعطى لها صفة السيادة فان ذلك لا يكون الا عن طريق الهيئة التشريعية ممثلة الشعب .

على كسامل :

« يمكن تحديد الوقت بفترة التحول وهناك جانب آخر فأننا لو عدلنا القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فان هذا القانون ستطبقه السلطة التنفيذية ايضا ولن يقتصر على اللجنة وبذلك يمكن أن يستغل للحد من الحريات» (١)

المشيسير :

« ان هذا الاقتراح قد يحل المشكلة ولكنه يلغى مجلس الامة لان المفروض ان السيادة للشعب وهي ممثلة في مجلس الامة واذا اخذنا سلطة السيادة فمعنى ذلك اننا نلغى مجلس الامة ولا يمكن ان نعود الى الوراء مرحلة بعد ان تقدمنا للامام مراحل » .

على كسامل :

« اننا نريد ان نحصن قرارات اللجنة » وظلت المناقشات تدور على هذا النحو .

والواقع اننى لا ادري كيف يكون مستشارا حاملا صوت الحق والعدل ويطلب ان تسحب السلطة من الشعب لتمطى للجنة مهمتها محدودة وخلقت من أجل نواح معينة .

ويصر اعضاء اللجنة على عدم التظلم امام القضاء من قراراتها . . لماذا نحن لاندرى . . . وفيما يلى الحوار التالى :

محمد عبد العزيز يوسف :

« اننى اوافق على اقتراح السيد / على كامل فأننا لا نستطيع اللجوء لمجلس الامة في كل مرة لتحضين قراراتنا ولكن هناك طريقة أخرى لذلك وهي ان ينص في القانون على عدم دعوى الالغاء أو التعويض بالنسبة لقرارات اللجنة وبذلك تتحقق لها اعمال السيادة وان لم نصفها بذلك واذا لم نفعل ذلك فان أى قرار يصدر من هذه اللجنة يمكن أن يخضع لرقابة القضاء » .

(٢) المدقق في هذه الكلمات يحس ان هناك خصومة بين السلطة التنفيذية وبين اللجنة من سيادة المستشار بخالف ان تستغل السلطة التنفيذية تعديل القانون المذكور للحد من الحريات فهو يطلب استقلال اللجنة عن السلطة التنفيذية ويطلب حرمان هذه السلطة صاحبة القرار من تكوين اللجنة ان تستعمل القانون نفسه سلاحا . . . وكل ذلك والتجميع يطلبون ان انتملك الحرية كان شبيها طبيعيا وان كل الامور كان من الممكن ان تحدث في مجتمعنا قبل ١٥ مايو وندون مشي .

المشعر :

« يمكن ان ينص على ذلك عند تعديل القانون على ان تحدد الجهة التي يتظلم الناس اليها وتكون كصمام امن ولا مانع من ان ينص على ان يكون التظلم من قرارات اللجنة امام السيد رئيس الجمهورية » .

لقد اتيت بهذا الحوار خصيصا لوضح ان اللجنة كانت تطمع في اشياء كثيرة وان اللجنة كانت تعتبر نفسها فوق الشعب والتي هي وجدت من اجل خدمته وفي نفس الوقت لوضح كيف كانت اللعبة السياسية للسيطرة تتم تحت ستار القانون بشكل وهمي .

ورغم كل هذه المناقشات فان اشياء كثيرة كانت تتم وتنفذ دون ان يعلم عنها رئيس الجمهورية شيئا بل وبلا مبالغة دون ان يجاط بها المشر الا بعد تنفيذها .

لقد كانت هناك عصابة تتربع على السلطة تمثلت في مراكز القوى وكان معظمهم في اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وكان معظم افرادها مما يلفظهم المجتمع الجدير بالحياة ولكنهم جميعا تفاؤنوا على سجن مصر في ظل اسطورة تخلص مصر من الاقطاع فهم انفسهم كانوا اكبر اقطاعي السلطة ولم يكتفوا بسجن بضعة اقطاعيين وفرض الحراسة عليهم بل لقد فرضوا الحراسة على كل الشعب وسجنوه في قمع من الخوف وكانوا يحكمون مصر بلا قانون وان حاولوا تغليف اعمالهم بالقانون .

ويحاول البعض في جدله العقيم ان يوهم بأنه يخاف ان تعديل القوانين سوف يعطي سلطات الدولة العادية الكثير من الاعمال التي تحللها اللجنة لنفسها وتحرمها على غيرها فنجد محمد العروسي يقول ص ٣٣ من المحضر السابق فكره :

« ان تعبير السيادة في القانون ليس من الضخامة بحيث يمثل الاغثات على السلطة التشريعية فأي قرار تصدره السلطة التنفيذية بمقتضى قانون الطوارئ يعتبر من قرارات السيادة » .

ولسكن المشر يرد عليه :

« قرارات سيادة بمقتضى القانون اي ان السيادة للقانون » .

ويتضح الظلم الذي كانت تضع اللجنة فيه بعض المواطنين من الحوار التالي :

العقيد حسن خليل :

« بالنسبة للقطاع العام فإنه إذا ثبت أن رئيس مجلس الإدارة قد اختلس في شركته فإن العقوبة اللازمة توقع عليه فقط وليس هناك مبرر لتوقيع عقوبات تبعية على ابنائه الذين قد يتضح أنهم يشغلون وظائف في الدولة ولا توجد شبهات حولهم كما أنه سوف يظهر من أقرارات الذمة المالية ما إذا كان قد تم تهريب أي شيء لهؤلاء الأولاد » .

المشير :

« لن نأخذ أحد بجزيرة أحد ولكن نحصر أولا عن طريق الحراسة حتى نتخذ الإجراء السليم لأننا إذا دخلنا في بحث الملكيات كلها قبل فرض الحراسة فلن ننتهي » (١) .

العقيد حسن خليل :

« الواقع أنه من الصعوبة بمكان إعادة الشخص إلى الوضع الذي كان فيه قبل الحراسة إذا ما اتضح سلامة موقفه » .

المشير :

« ليس هناك أية صعوبة وقد رفعت الحراسة فعلا عن بعض الأشخاص » .

العقيد حسن خليل :

« ولكن إعادة الشخص إلى وضعه السابق تستغرق وقتا طويلا » .

المشير :

« لا مانع وليتحملوا بعض المصاعب جزاء ما ارتكبه أبوه في حق الدولة » .

(١) من المهم أن ندرك أن الحراسة كانت تفرض أولا ثم تأتي بعد ذلك التحريات ولقد كان هناك نوعين من الحراسة حراسة القطاع وهي تشمل أزواج البنات وزوجات الإبناء أما الحراسة العامة فهي تشمل الشخص وزوجته وأولاده القصر ويبعد الإبناء البالغين الذين يعملون ولهم مال خاص كبير يستفيدون من المال الذي لهم الزوجة بالميراث »

فهل هذا منطق ... وهل هذه عدالة وهل ذلك يعنى امن المواطنين وهل يوضع المواطن في السجن اولا ثم يبحث بعد ذلك عن دلائل يقرائن اتهمه وادانته .

ولعله دارت في بعض المناقشات الكثير من الاراء المفيدة من ذلك ما قاله امين هويدى بخصوص القطاع العام :

« بالنسبة لمفهومنا في معالجة قضايا القطاع العام ليس من الضروري مطلقا تقييم الاتهام بالنسبة لاي شخص على اساس ان يكون قد ماد عليه كسب معين ولكن قد يكون الاجراء الذى قام به اضر بالمال العام الذى يتولاه فمثلا شخص يعمل بالقطاع العام رسمت له اهداف معينة للانتاج فمجرد باهماله وبقصوره عن الوصول الى تحقيق هذه الاهداف في وحدته الانتاجية او مقاول قام ببناء مصنع لشركة من شركات القطاع العام فاهمل في وضع الاساسات فانهار المصنع ، حقيقة ان احدا لم يحصل على كسب ولكن الدولة خسرت المال المنفق في بناء المصنع وهذا الامر خطير جدا ولا بد ان نأخذ في الاعتبار عند معالجة هذه القضايا » .

ومع كل ذلك فان اللجنة لم تستطيع ان تقوم بدورها تجاه القطاع العام ولم تطهره بل انها قامت بعمليات احلال ساعدت بها مراكز القوى على ان تجد فرصة اكبر للسيطرة على هذا القطاع واستغلاله ليس لصالح الشعب وانما من اجل منفعتها هي فقط لا غير .

الفصل السادس

نماذج من طبق عليهم قرارات اللجنة العليا لتصفية القطاع

الحالات التي سنعرض لها في هذا الفصل هي صور عن بعض الذين تعرضوا للعقاب طبقا لشريعة هذه اللجنة وحيث كان القانون في اجبازة وكانت القواعد ملزمة وكان ما يستقر عليه اليوم في اجتماع اللجنة العليا يمكن ان ينتقض غدا وكانت الامور غامضة غير واضحة والخطوط متداخلة وفلاسفة التبرير موجودين ولم يكن المشير متفرغا فترك الامور في ايدي الصغار ووصل الحد ان كان يتحكم ويستشار ضابط شرطة صغير برتبة نقيب او ملازم ويسأل اعضاء التنظيم السياسي وتدور بينهم صراعات من اجل تقبيل الايادي وارضاء الكبار . . . كل ذلك والشعب المسكين يفرح بها يلقي عليه من بيانات على صفحات الجرائد ظنا ان يوم الخلاص قد قرب وان الرفاهية ستعم على الشعب وان الامور ستستقر وان العدل سيتنصر ولكن سرعان ما وضع كل شيء وظهرت الحقيقة المرة والتي طعنت الجواهر مرة اخرى في اعز امانيتها واعلى مبادئها . . . لقد وضع في النهاية ان تصفية الاحكام كان من اجل لجنة تصفية الاقطاع وليس من اجل الجناهير .

وقد تمت بتقسيم هذا الباب الى قسمين ، القسم الاول لمن انطبق عليهم قرارات اللجنة بسبب تهربهم من قوانين الاصلاح الزراعي الاول (١٧٨ لسنة ١٩٥٢) ، والثاني (١٢٧ لسنة ١٩٦١) وحجم الالفنة التي تهربوا منها والاجراء الذي اتخذ ضدهم ثم تعلقي على حقيقة العقاب .

والقسم الثاني لم انطبق عليهم قرارات اللجنة بسبب الاجرام والاقطاع الاستغلالي وبسبب انحرافهم :

ومع اني ضد فكرة العقاب الجماعي وانه لا يجب ان تؤخذ وزارة وزير اخرى وانه لكل نفس ما كسبت ومع اني ضد فكرة المسئولية العائلية الا انني ايضا لا يمكنني ان انكر ان بعض الاجراءات التي اتخذت مع مجموعات الاجرام لو كانت قد نفذت تماما لكانت لجنة تصفية الاقطاع قد قدمت جديدا ومفيدا للجميع .

ولكن هذه اللجنة بافرادها حاسبوا من يملك اكثر من المقرر بعشرة افدنة او خمسة او ثلاثة واستغلوا الكثير لغرض الحراسات ولكن ما هو ادهي وانسى وانهم ان الكثير مما صودر . . . صودر في الواقع ولم يحس

بمغانمة الشعب ولم يقضى على الاقطاع وانما كانت عملية تشفى وانتقام وعملية مكاسب لآخرين في بعض الاحيان وعملية توزيع سلطة والصفحات التالية كافية لاثبات ذلك .

القسم الاول

نماذج ممن طبقت عليهم قرارات اللجنة بسبب تهريبهم
من قوانين الاصلاح الزراعى

حالة ناهد محمد سعيد : (وشهرتها ناهد سري)

هذه السيدة هي حرم حسين سري باشا رئيس الوزراء السابق وعندما منحبت اللجنة حالتها كانت تقيم في سويسرا وقد قام بالتحريات عنها وعن ملكيتها جهتان اللجنة الاولى هي المخابرات العامة والجهة الثانية هي محافظة الدقهلية وقد تقدمت المذكورة باقرار عن ملكيتها تطبقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى الثانى والذي حدد ملكية الاسرة فقط بمائة فدان (والمقصود باسرة الزوج ، والزوجة ، والاولاد القصر) وقد ادرجت بهذا القرار المساحات التالية :

١٨٥ اس/٩ ط/٩٩ ف بنواحي كرداسة وميت عدلان ودير عوام
وفكرنس وايتاي البارود والمحمودية (١) .

١٧ اس/٢٣ ط/٢٤ ف بنواحي ميت عدلان والصلاحات وميت عزام
ودير عوام (الدقهلية ، ومنشأة الامير بالفيوم) (١) .

وقد قدمت السيدة ناهد محمد سعيد الى ادارة الاستيلاء المستندات الخاصة بصفة الاربع افدنة حيث قدمت ترجمة غير رسمية من عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٠/٢/٢٣ من السيد الفريد شستر بيتى واديت بيتى طرف اول والسيد حسين سري طرف ثانى وبمقتضاه وعد الطرف الاول ان يبيع للطرف الثانى مساحة اربعة افدنة تقريبا بحوض بحر البطيخ رقم ٢٢ بزمزم كرداسة مديرية الجيزة وقد اوضحت اللجنة ان السيدة المذكورة انه

(١) اوردت بخاتمة الالاحظات ان من بين هذه المساحة ٤ افدنة بحوض بحر البطيخ آلت اليها بالشراء من الفريد شستريتى ومدام ابديت بقى بمقتضى بيع ابتدائى ثابت التاريخ بالطلب رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٥٦ فى ١٩٥٦/٦/٢٥ كرداسة .

(١) من بينها ٩ اس/١٥ ط/٨ ف ادعت انها مباحة للخير وثابتة التاريخ بوغاة المورثة .

تنفيذ لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والذي يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها فان سير انغريد ثيستر بيتي باع مساحة : ١٠١/س/١٦/ط/١٦ ف لصالح السيدة ناهد محمد سعيد وقد ائتمنت المذكورة ذكر هذه المساحة في اقرارها المقدم طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قاصدة التهرب من الاحكام . ولكن اختلفت اجهزة التحريات حول حقيقة عملية هذا البيع بحيث ان اللجنة اقرت بانها طلبت عمل تحريات عن ملكية السيدة المذكورة بناحية كرداسة ولم يصلها ما يفيد في هذا السبيل .

والواقع ان ذلك التبرير يمثل صورة من التكمير في عمل اللجنة ، ونظرا لوجود البائع في الخارج بصفة دائمة ووفاء وكيله المدمو « جان كرنازى » ثم لوجود المشتري في الخارج فقد تركت السيدة المذكورة دون ان ينتزع منها شيء وكانت النتيجة كما اقرتها اللجنة انه لا توجد مخالفة لقانون اصلاح الزراعى ورغم انه واضح من الاقرار تصرف السيدة المذكورة بمساحة :

٢٣/س/١٦/ط/١٧ ف الى سيف ابو المعاطى ورجب احمد السيد وكذلك التصرف الى عيذ السيد على على عوض بمساحة :

٦/س/١٨/ط/٥ ف فاللجنة لم تعتمد بهذه التصرفات ومن هنا نؤكد ان هذه الحالة كانت مهزوزة عند محضها ورغم الشبهات حول جدية التحريات من ناحية وصحتها من ناحية اخرى فان الحراسة فرضت على السيدة المذكورة .

الحالة الثانية :

هى حالة عبد القادر احمد دويدار والجهات التى وردت التحريات عنه هى جهاز المخابرات العامة والتنظيم السياسى بمحافظة بنى سويف والمواطن المذكور كان يشغل عمدة جزيرة المساعدة مركز الواسطى منذ سنة ١٩٤٠ . حتى صدور قرار وزير الداخلية رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ لفصله لسوء سلوكه واستغلاله لوظيفته كعمدة للقرية وكانت كل ملكية عند بدء تعيينه تنحصر في ٤٥ فداناً وعند فحص حالته وضح انه كان يملك ١٧٠/س/٣/ط/١٠٧ ف وكان اولاده يملكون ٩٦ فداناً كما كان يملك

أيضا ٣ ماكينات للري ، ٢ ماكينة للحرث ومدرستين وفيلاً مساحتها ١٢ ط/اف ، ٧ منازل يقدر ثمنها بحوالي ٢٣ ألف جنيه وسيارة شيفروليه برقم ٣٦٠٠ ملاكى بنى سويف وعدد ١٣ رأس جاموس ، ٣٤ رأس بقرة ولم يتقدم المذكور باقرار ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد وضح ان المذكور .

(١) لا يعطى للفلاحين عقود ايجار ولا مخالصات محاسبته في نهاية السنة الزراعية .

(ب) يحاسبهم على ايجار الفدان بأكثر من سبعة امثال الضريبة .

(ج) لا يتعامل المستأجر من مع الجمعيات التعاونية الزراعية فهو الذى يتولى القيام بدور هذه الجمعيات فيعطيهما السماد والبذور والتقاوى ويستولى على جميع المحاصيل الزراعية وفاء لقيمة هذه الاشياء ووفاء لقيمة الايجار ثم تجرى محاسبته التى تنتهى غالبا بان يحصل المستأجر فقط على نصف المحصول تقريبا .

وكان المذكور يقوم باستغلال الفلاحين بحرث اراضيهم المؤجرة منه بسعر الفدان ٤ جنيهات للقطن وجنيهان للقمح والارز والفول كما يقوم بدرس الفلل ويحصل ثمنها حبوب فمثلا يحصل على فدان القمح ٨ كيلات والفول ٤ كيلات وكان له ٤ ابناء عمومة يسيطرون على الجهاز السياسى في جزيرة المساعدة كما كان احد هؤلاء الاربعة وهو محمد عبد الحميد دويدار وكان نائب العمدة من هذه العائلة وكذلك شيخ البلد وكان زوج شقيقة عضو مجلس المحافظة (بنى سويف) واسمه خالد عبد اللطيف خالد وكان ايضا احد اقاربه عضو مجلس مدينة مركز الواسطى .

وقد وصلت اللجنة الى انه خالف احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بكونه لم يتقدم باقرار بملكته وتدها ١٧ اس/٢/١٠٧ اف بقصد تهريب مساحة ١٧ اس/٢ ط/٧ اف من الاستيلاء كما انه متهم باستغلاله للفلاحين وسيطرة عائلته .

هذه ضمن الحالات التى نقرأ انها ليست تهريب بقدر انها استغلال

للفلاحين ونحن بالطبع كمؤرخين يجب أن نؤكد أنه ليست كل الحالات التي عرضت كانت مظلومة بل البعض منها كان ظلما بشكل لا مثيل له (١) .

الحالة الثالثة :

هي حالة طراف على طراف وكانت الجهات الواردة منها التحريات بخصوصها هي المخابرات العامة ومحافظة الجيزة ولم يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أدرج بها المساحات التالية :

— /س/ — /ط/ ١٠٠ /ف/ بفاحيتي كومبرة وكفر حكيم امبابية — احتفظ بها لنفسه ١٤ /س/ ٢ /ط/ ٢٥ /ف/ بنواحي الزيدية وكومبرة وكفر حكيم وقد تركها

(١) رغم كل ذلك نحب أن نوضح أنه ورد من إدارة البحث الجنائي مديرية الامن بمحافظه بنى سويف أنها استدعت المدعو عبد القادر احمد دويدار وقد حضر المذكور بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢ وبيناقشته تبين أن الاطيان الزراعية التي يضع يده عليها هي : —
١ /س/ ١٢ /ط/ ٩٩ ملك من طريق الشراء والميراث .

و ٦ /ف/ مشتراه بمقد مرقى من ورثة دويدار زيد .

و ١٠٢ /ف/ ملك اولاده محمد الحليظ ورجب وزوجته حميدة ابراهيم دويدار واولاد شقيقه عبد الله وشقيقته فاطمة وثبت أنه يستغل هذه الاطيان بنفسه .
وكانت النتيجة بالاضافة الى ما جاء بالتقرير السابق وما أوضحناه أنه يستغل الاطيان : —

١ — خالف المذكور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ حيث يمتلك أرضا زراعية مساحتها ٩ /س/ ١٢ /ط/ ١٠٥ /ف/ مخالفا بذلك حد الملكية المسموح به ولم يقدم اقارارها بها عند صدور القانون المذكور كما وأنه كان يمتلك ملاوة على هذه المساحة ٥ /س/ ١٧ /ط/ ٩ /ف/ والتي تصرف فيها بالبيع لابنته غريدة .

ب — خالف المادة السابعة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن حائز ملكا وايجار وأدارة أرضا زراعية مساحتها : ٥ /س/ ١٤ /ط/ ٢٠٧ /ف/ .

ج — خالف قانون اصلاح الزراعى بتأجير أرضه بأكثر من ٧ أمثال للزيرية .

د — استغلاله الفلاحين بتأجير أرضيه لهم دون عقود ايجار حتى يتمكن من طردهم في أى وقت يشاء ووصلت اللجنة الى الرأى بأن وفقت املاك المذكور تحت الحراسة مع ابعاده عن الريف واتخاذ الاجراءات القانونية قبله من مخالفته لقانون اصلاح الزراعى .

وقد وقع على هذا التقرير مدير اصلاح الزراعى بنى سويف ولواء مدير أمن بنى سويف ومحافظ بنى سويف وكتب التقرير في ١٩٦٦/١/٢٦ .

ولسكن العجيب ان تعرف بالنسبة لهذه الحالة أن المذكور لم تفرض الحراسة على امواله كما لم تطبق عليه قوانين الحراسة او قوانين اصلاح الزراعى قبل تصدى لجنة تصفية الاقطاع له والامعجب أن نجد تضاريا بين التحريات وبين اقواله وقد اخذت اللجنة بأقواله وتركت تحرياتها وكأنها تدرك اللجنة مثلا ان تحريات اجهزتها قير صحيحة لأنها حاسبتها على ابداء هو من اقوال ولم تلخذ بتحريات الجهات المختصة .

للاستيلاء ولكنه لم يدرج أية مساحات بمحافظة المنيا وقد تبين من بحث ملكيته انه اشترى مساحات بموجب عقود عرفية بعضها ثابت التاريخ بتقديم طلبات منها الى الشهر العقارى قبل صدور القانون ولم يدرجها في الاقرار بالاضافة الى مساحة اخرى وقد وصلت جملة الندادين المهربة :

١٢/س/٧٧/ف وقد حضر شقيقه (عمر طراف) نيابة عنه وذلك لسؤاله عما اذا كانت له اطيان اخرى بمحافظة المنيا فقرر ان مورثهم توفي عن ترك مساحة قدرها ٦/س/٤٤/ف ثم توفي احد الورثة وهو المرحوم على طراف سنة ١٩١٨ وتوفيت والدتهم سنة ١٩٣٤ وقد اختص السيد على طراف واخوته الاشقاء بمساحة قدرها :

٤/س/٨٨/ف وتصرفوا في مساحة : ٥/س/١٧/ف والباقي الذى يجب ان يكون لهم ٢٣/س/١٥/ف ولكن الواقع ان تحت يدهم بمقتضى الكشف الرسمى المستخرج من مصلحة الاموال المقررة عن سنة ١٩٦٣ مساحة : ١١/س/٨٨/ف اى بعجز قدره ١٢/س/٧/ف ٤/ف وليس لهذا العجز من تعليل الا انه لم يجد السيد/طراف على شيء من اطيان المنيا .

وتقدم بمذكرة جاء بها ان نصيبه بالميراث عن المرحوم والده واخيه غير الشقيق ووالديه مساحة ٨/س/١٥/ف تصرف فيها في مساحة : ٩/ف والباقي ٨/س/١٥/ف الا انه نظرا لوجود عجز في المصلحة فان هذا العجز قد اكتسب منذ مدة طويلة ملكية القدر الباقي له من نصيبه خاصة وانه لم يضع يده على أية اطيان زراعية بدائرة محافظة المنيا او بآية جهة اخرى عدا محافظة الجيزة وقد استدل على ذلك بانه ليس له بطاقة حيازة بدائرة محافظة المنيا ولم يتم بتأجير أية مساحة في تلك المحافظة الى احد كما ان اقرارات الضرائب منذ ١٩٤٩ خالية من أية ايراد ناتج عن اطيان زراعية بالمنيا والقرار المقدم منه في ٢٣/١/١٩٥٢ بالتطبيق للقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ خال من أية اشارة لاطيان زراعية مملوكة في دائرة محافظة المنيا وليس من المعقول ان يكون مالكا لاطيان زراعية ويغفل ذكرها في اقرار مقدم منه قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وكذلك الشأن في الاقرار المقدم منه تنفيذا للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ .

... واختتم مذكرته بالتنويه بأنه أثر النزاع للحكومة عن مكافاته السنوية المخصصة له وقدرها ألفان من الجنيهاً بمناصفة اختياره رئيساً لمجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية وقد بلغ مجموع تلك المكافاة المتنازل عنها للحكومة اثني عشر ألفاً من الجنيهاً تقريباً وليس من القول أنه وقد صدر عنه هذا التصرف يقبل التغاضي عن تنفيذ حكم القانون وقد أكدت أجهزة المخابرات وكذلك أجهزة المحافظة أنه كان يمتلك المساحات الآتية : وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ولم تدرج بالقرار .

٣/س/١٠/٢ ف بناحية كفر حكيم مركز امبابة مشتراه بعقود عرفية مقدم عنها طلب الشهر العقاري رقمي ٢٠٦٥ لسنة ١٩٤٩ ، ١١٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

٨/س/١٠/٩ ف بناحية دمسير قيمة نصيبه في الميراث بعد استئصال المساحات التي تصرف بميها والنتيجة التي وصلت اليها اللجنة أنه اغتسل ذكر هذه المساحة بالقرار المقدم منه تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بقصد تعطيل أحكام الاستيلاء عليها .

ولو نظرنا نظرة منصفة لوحدنا ان من يتنازل عن مكافاة قدرها ألفان من الجنيهاً سنوياً للدولة ومن كان على مستوى راق من الوطنية مثل عائلة طراب لا يمكنه التهرب من ادراج هذه الفدادين القليلة ولكن اللجنة لم ترحمه وأقرت أنه فعلاً متهرب وفرضت عليه العقاب وكانت اضافة جديدة للمأساة .

الحالة الرابعة :

حالة عبد الرحمن سالم عزام (أمين الجامعة العربية السابق) (١)

جاء في تقرير لمحافظة الجيزة والمكتب التنفيذي ان عبد الرحمن عزام يمتلك (س/٥/٨٠ ف منها ٤٣ بناحية السعودية مركز العياط ٢٨ فدان

(١) هو عبد أسرة عزام وكان يعمل مستشاراً للملك فيصل ومقيم بالعربية السعودية وكريته منى متزوجة من الأمير محمد بن الملك فيصل .

وبعض أفراد أسرة عزام مقيم بالملكة العربية السعودية كعاملين ببلاد الملك فيصل أو بالتجارة تحت اسم شركة صفا عزام بجدة تذكر منهم حسن بشير عزام ، د. عبد العزيز عزام ، سالم عبد العزيز حسن سالم عزام ، عادل عبد العزيز حسن سالم عزام ، علي علي عزام ، عمر عبد الرحمن عزام ، مصام عبد الرحمن عزام .

١٤ (المأساة المعاصرة)

أشتراها بعقد مرفق من كريمة السفير السعودي السابق السيدة بوسنة كريمة الشيخ حسافظ وهبه وحرم المهندس سمير طاهر بمصانع الحديد والصلب وقد أفتاد التقرير أن اقاربه تدخلوا لاختفاء عقد بيع هذا القدر بعد اجراءات تصفية الاقطاع .

كما أفتاد التقرير أن المذكور له اطيان أخرى بنواحي أبو قير والاسكندرية وطامية محافظة الفيوم مقدارها ٢١س/١٢ط/٩٢ف ووضح من التقرير أنه ليس للمذكور حساب خاص بالبنك المركزي حيث تودع أموال غير المقيم وفقا لقوانين النقد وقد رجح التقرير أن هناك احتمالين لذلك إما أنه يهرب أمواله بالملكة العربية السعودية أو ينفقها بالداخل على أعمال تخدم اغراضه بصفته مستشار للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود وقد جاء في التقرير أن هناك أحد اقارب عبد الرحمن عزام هو حسن محمد حسن عزام الذي كان ينتقل كثيرا بين القاهرة وجدة وظنت اللجنة أنه كان يحمل اسرار الدونة من اقاربه من كبار الموظفين والضباط وأعضاء مجلس الأمة الذين يطلعون عليها بحكم وظائفها وعددت اللجنة ٣٣ من أفراد هذه العائلة منهم من يعمل ضابط شرطى (سيد محمود عبد الرحمن عزام) ومنهم من يعمل مستشار بمحكمة النقض (نصر الدين حسين عزام) ومنهم من كان رئيس محكمة (مجدى الدين محمد حسن سالم عزام) ومنهم من كان عضو مجلس أمة (عبد الفتاح محمود عبد الرحمن عزام) ومنهم من يعمل بالسلك الدبلوماسى مثل (حسن شاكى عبد العال) سكرتير اول بوزارة الخارجية وابن شقيقه عبد الرحمن عزام وسعد محمد بوزارة الخارجية ، ومدوح عبد الفتاح محمد حسن عزام ، عبد الرزاق محمد على عزام والاثنان بالجامعة العربية ومنهم من يعمل مستشار بمجلس الدولة مثل محمد احمد على عزام وتصورت اللجنة ان كل هذه العائلة تجتمع بحسن محمد حسن عزام وتعطيه اخبار مصر وكان الجميع متأمرين ضد الدولة وضد الشعب بل ان التقرير اتى بكل من تصاهره هذه العائلة وجاء في التقرير ان عائلة عزام تسيطر على قرية الشويك الشرقى بمركز الصف وقرية الشويك الغربى مركز البدرشين سواء على مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لى الى اجرة الاتحساد الاشتراكى .

وهذه اللجنة الانحراف والاستغلال الذي يسبب لهذه العائلة على أن يأتى صلتهم بالرجعية العربية . (كما كانت تحاول اللجنة تفسير بعض المواقف العربية في ذلك الوقت) واقترت اللجنة ان معظم أفراد العائلة معزولين سياسيا وجاء في التقرير ان جمال عبد الغفار عمدة الش. توك انغريى كان معزولا سياسيا ورفع عنه العزل بتدخل بعض الوسطاء ويقول التقرير مستغربا ان مديرية امن الجيزة فصلت بعض العمدة الذين تربطهم صلة القربى بالمعزولين السياسيين واقارب المعتقلين من الإخوان المسلمين . (وكان عبد الرحمن محمد عبيد الدالى معتقل من جماعة الإخوان المسلمين ويعمل بالجامعة العربية وصهر آل عزام) — ثم غضت النظر بسبب لا يعرف عن وضع جمال عبد الغفار ويعترف التقرير اعترافا خطيرا من ان كثير من العمدة والمشايخ الذين فصلوا بسبب قرابتهم للمعزولين السياسيين ليسبت لهم الخطورة في الداخل والخارج مثل التى تكهن من تلك الاسرة ويمكننا ان نستنتج من ذلك بعض النقاط الهامة :

اولا — ان مجرد امتقال فرد بتهمة انه من الإخوان كان يعنى الجحيم لكل من يمت له سواء بن قريب او بعيد حتى ولو كانوا يمثلون اى وزن خفيف في المجتمع .

ثانيا — ان اجراءات اللجنة التى تتخذ في مثل هذه الحالات كانت اللجنة غير مقتنعة بها هى نفسها .

ثالثا — ان اللجنة تحاول ان تفتعل اى تهم للاطاحة ليس بفرد وحده وإنما العقاب العائلى هو هدفها واضعة سوء النية او الشك لمصلحة العدالة والعدالة بريئة من كل افعالهم ومما هو مثير للسخرية انه جاء في التقرير ص ٥ ان جمال عبد الغفار عزام ووالده عبد الغفار وعمه حبيب الجنبى عزام يحصلوا على سلف بقدر يبلغ خمسية آلاف جنيه مصرى من بنك التسليف الزراعى والتعاونى مركز طمية محافظة الفيوم ولم يسيددها وتحايلا على عدم البسداد لتوزيع حيازتهم على اتباعهم المعدمين ولكن هذا التقرير يشيد باشتراك هذه الاسرة ويكون جزاءهم من الذولة لذلك هو معاقبتهم على اشتراكيتهم وتسيت انه بذلك الاجراء المزمع اتخاذه كانوا يسيئون الى علاقات عربية سيئة في الواقع وكان من الاجدى العمل على تجسيئها . . .

ويخيل الى انه بمجرد ان القيادة كانت ترغب في محص عائلة من العائلات كانت تتسابق الاجهزة وفروعها على كيل التهم جذافا فكيف بالتقرير يقول بأن اراضي هذه العائلة تؤجر بأكثر من سبعة امثال الضريبة (ص ٦ من التقرير) بينما يقر هذا التقرير نفسه في صفحته السابقة بأن العائلة وزعت جزءا من اراضيها على المعدمين .

وفي تقرير لحافظات الجيزة والاسكندرية والفيوم وكذلك الاتحاد الاشتراكي والمخابرات العامة ان افراد هذه العائلة مكثوا لبعض السعوديين من استثمار اموالهم وشراء عقارات بالجمهورية العربية المتحدة ومن ذلك معاونتهم للسيد محمد علي رضا السفير السعودي وحافظ وهبة مستشار الملك فيصل الخاص في شراء مساحات من الاراضي الزراعية فقد اشترى السفير مزرعة بكفر طرخان الشرقى مركز الصف مساحتها حوالى ١٥٧ فدان ثم باعها الى الشيخ حافظ وهبة السفير السعودي السابق في لندن سنة ١٩٤٩ الذى اشتراها باسماء بناته القصر ثريا ولىلى وعزة وبثينة وزوجته امتدال هانم زاده والسؤال الآن ... هل كان هناك قانون يحرم ملكية الارض الزراعية على العرب وهل كانت هناك مخالفة في ذلك العمل والذى ساعدت فيه عائلة عزام ... وهل يعاب عليهم انهم يساعدوا على استثمار اموال عربية في مصر وليس ذلك لصالح الزواج الاقتصادي المصرى (١) .

وقد جاء في تقرير المخابرات واجهزة الامن ان بعض افراد عائلة عزام بمركز الصف معروف بالتجارة بالخشيش مثل فضل احمد منظور وعبد الظاهر سعداوى عزام ... ومعظم التقارير كانت متناقضة وكانت اتهمته البسيطة تهول في التقرير بحيث تصور على انها جريمة بشعة من ذلك مثلا ان عبد التواب عيش عزام كونه ابن عيش عزام تاجر الاسلحة

(١) قاصر عبد الرحمن غرام الأمين العام السابق للجامعة العربية أرض الجمهورية الى المملكة العربية السعودية ولم يعد ثانية لأرض الوطن وبدأ يجلب الكثير من افراد العائلة الى السعودية وأخذ افراد العائلة يتصاهرون مع العائلات السعودية . وترددون اياها . وذخايا من الجمهورية المصرية الى السعودية وبالعكس . ولعل من سوء حظ هذه العائلة انها لم ترتفع بالسعودية في وقت كان هناك صدام مسلح بينا وبين السعودية فربى أرض اليمن عقب ثورة الاخرة سنة ١٩٦٢ وتدخل الجيش المصرى هناك لحماية الثورة وبسبب ذلك

المشهور فهذا يعنى انه مجرم في نظر لجنة تصفية الاقطاع ويقول التقرير ان لروابط هذه الاسرة مع الرجعية العربية اثر دون شك على ميول هذه العائلة واتجاهاتها المناهضة للثورة الامر الذي يتطلب — كما يقول تقرير اللجنة الحد من نفوذها حرصا على مصالح الدولة العليا وامنها ويصل التقرير ص ٦ الى حد القول :

« والمعلومات المتوفرة لدينا تفيد تعاونه مع الرجعية العربية والاستعمار في المؤامرات التي تحاك ضد الجمهورية العربية المتحدة » .

ان لجنة تصفية الاقطاع تخاسب اسرة عزام عن بعض صلاتها وتصرفاتها لسنة ١٩٤٩ اى مثل قيام الثورة وكان المناخ المليكي في مصر يشجع تلك الروابط فهل كان ينجم هؤلاء الافراد بان ثورة ستقوم وانها ستصلح بالحكم السعودي وبان عليهم ان يقيموا بعيدا . ولقد قامت اللجنة بغملية التحقيق وسؤال بعض الشهود والتي على الطبيعة ويقول التقرير بان اللجنة :

١ — لمست شعورا عاما بان العائلة تعمل لخسابها ومصالحها الخاصة دون رعاية لمصالح المواطنين او الفلاحين (رغم انها افادت من قبل ان الاسرة وزعت بعض ملكياتها على المعدمين من الفلاحين .

٢ — دون اى ايجابية بالنسبة للدولة فهي سلبية تماما فيما يتعلق بالتنظيمات الشعبية بل هي معوق لهذه الاجهزة وانشطتها (لاندرى هل لو كانت هذه الاسرة مشاركة في مثل هذه التنظيمات ماذا كانت ستقول عنها اللجنة في هذه الحالة بلاشك انها كانت ستقول عنها انها ذات نفوذ (اقطاعى وادارى) .

وجاء بالتقرير عن الملكية الزراعية للسيد عبد الرحمن عزام : انها كالاتى :

قدم اقرارا طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ادرج به الاتى :

— — — ١٠٠ مباحة لاولادة :

٢٣ ١٧ ١٦٣ احتفظ بها لنفسه

٢٣ ١٧ ٢٦٣

ثم قدم اقرارات طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١

س	ط	ف
١٨٠	١٨٠	٩٩ احتفاظه
١	٢٣	١ مساحة زائدة عن الحد الأقصى للملكية وذكر في
		خانة التصرفات السابقة يوم ١٩٧١/٧/٢٥ بعقود
		غير مسجلة انها مباعه الى محمود ابو طالب
		على سويلم .

٢٠ ١٤ ١٠٤ تركت للاستيلاء .

٢٠٦ ٨ ١٠

وقد تم الإستيلاء على ١٠٦/١٣/٣١

ولكن اللجنة تقول انه اتضح من بحث ملكية المذكور ومقارنه البيانات الواردة في الاقرارات انه يمتلك اراضي زراعية بيانها كالاتى :

س	ط	ف
٢٣	١٧	٣١ بالاسكندرية (المعبورة)
—	٨	٣ الجيزة (البدرشين)
٢٠	٦	٧٤ الجيزة (العياط)
٢١	—	٩ الجيزة (الصف)
١٠	١٣	١١٨ الفيوم
٢	٢٣	٣٠٦

وقد اغفل المذكور المساحات الآتية في اقراره طبقا للقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ .

س	ط	ف
١٨	٢١	٣ الجيزة
٢٣	١٧	— الاسيصرية
١٠	١٣	٣٨ الفيوم
٣	٥	٤٣

وقد وصلت اللجنة الى انها ترى اسقاط الجنسية عن السيد / عبد الرحمن عزام ومصادرة املاكه والسؤال الان لماذا مثل هذا الاجراء التعسفى ... هل سحبت الجنسية من غيره ... لماذا مع انه قدم الاطيان الزائدة الى الاصلاح ، لماذا وهو لم يثبت ضده باليقين أية تهم والم تكن تدري بهذا اللجنة انها يمكن ان تخلق منه عدوا فى مثل هذه الظروف بل وعداء سياسيا اكبر مع دولة شقيقة مهما حدث بيننا وبينها .

ثم قررت اللجنة فصل كل من هو فى منصب وابعاده من عائلة عزام بل فوق ذلك فرضت الحراسة على اصهار هذه العائلة واولادهم القصر .

ثم جاء فى ختام التقرير الذى وضعته المخابرات العامة برئاسة محمد كوثر عبد القادر محافظ الجيزة انها ترى اتخاذ اللازم نحو الشيخ حافظ وهبه (ص ١٦ من التقرير) حيث ثبت من رد ادارة للجوازات انه مصرى الجنسية رغم ان المذكور كان سفير للمملكة العربية السعودية فى لندن وكذلك بالنسبة لاولاده الذين ورد فى خطاب الجوازات انهم ادرجوا على قوائم المنع عن السفر باعتبارهم من الجنسية السعودية وما يترتب على ذلك من اجراءات نحو املاك المذكورين فى الجمهورية العربية المتحدة ..

فهل هذا منطق بلجنة تصفية الاقطاع وهل هذا يجب بجهاز المخابرات مصرى يصل الى درجة ان يعين سفيرا فى لندن لاحدى الدول الشقيقة يعاقب على هذا ونحن الذين كنا ننادى بان نضع خبراءنا من اجل تنمية العالم العربى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا اهذا يليق ... اهذا يكون الجزاء بدلا من ان يكافئه .

ثم كيف يكون ذلك التناقض باتهام عبد الرحمن عزام بانه ساعد اجانب على امتلاك اراضى بينما وضح ان الشيخ حافظ وهبة طبقا لقولهم مصرى مائه فى المائه ويحمل الجنسية المصرية لا ندري لما كان هذا التخبسط وحتى بغرض سحب السلطان السياسى من هؤلاء على الريف كان يكفى ان تتولى الجمعيات التعاونية الزراعية تأجير اراضيهم ويعدوا عن الريف فقط دون ما اتخاذ اجراء عدائى يمثل هذه الصورة .

الحالة الرابعة :

حالة المهندس نيازى ابراهيم مصطفى :

حتى ١٩٦٠/٥/٩ جاء فى تقرير المخابرات العامة ولجنة تصنيـة الاقطاع
بمحافظة الجيزة ان ملكيته كانت كالآتى : —

المساحة	س	ط	ف	القطعة	الحوض	الناحية
١٨ ١/٢	١١	٥١	١	الساقية ٧ / القطا	امبابه	
١٠	١٥	٦٢	١٤	الساقية ٧ / القطا	امبابه	
١٨	٢	٧٤	١٣	الساقية ٧ / القطا	امبابه	
١٨ ١/٢	١١	٥١	١	الساقية ٧ / القطا	امبابه	

ملاحظات

فى ١٩/١١/٥٨ جلسة مرسى مزاد الهيئة الدائمة لاستصلاح
الاراضى . يحق النصف فى المساحة ١١ س/٢٣ ط/٠٢ ف
بالاشتراك مع محمود فوزى الوكيل .

فى ١٤/٩/٥٩ بـجلسة مرسى مزاد من الهيئة الدائمة لاستصلاح
الاراضى .

فى ١٩/٣/٦٠ بموجب اتفاق التنازل المبرم مع السيدين توفيق
مصطفى خطاب ومصطفى كمال محمد توفيق خشبة .

فى ١٩/٥/٦٠ بموجب اتفاق التنازل المبرم مع محمود فوزى
الوكيل وهو عبارة عن نصيبه فى المساحة ١١ س/٢٣ ط/٠٢ ف
المرسى مزادهما عليه وعلى السيد نيازى ابراهيم مصطفى فى
١٩٥٨/١١/١٩ .

١٧ س/١٧ ط/٢٣٩ ف جملة ما كان يمتلكه السيد نيازى ابراهيم مصطفى
لغاية ١٩٦٠/٥/٩ ولم يتقدم السيد نيازى ابراهيم مصطفى فى هذا التاريخ
باقرار ملكيته طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رغم زيادة ملكيته عن الحد
المصرح به قانونا طبقا له ويعتبر السيد المذكور متهزبا من احكام القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وعند صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تتقدم
نيازى ابراهيم مصطفى باقرار عن ملكيته طبقا له وادرج به المساحات

المشار إليها بالبند. أولا وادعى تنازله لاولاده عن المساحة. اس/٥/ط/٦٢ ف،
 اس/١٨/ط/٧٤ ف فداننا بتاريخ سابق للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهو.
 ١٩٦٠/٩/٧ وفي نفس الوقت اغفل ذكر المساحة ١٨ اس/١١/ط/٥ ف التي
 محاطة الجيزة ان السيد المذكور يمتلك مزرعة بناحية القطا مركز امبابه
 تنازل عنها محمود فوزى الوكيل بتاريخ ١٩٦٠/٥/٩ بل قام في ١٩٦١/٨/٢٠
 بتعديل الاتفاق المبرم بينهما في هذا التاريخ بحيث يصبح التنازل له بصفة
 وكيلا عن اولاده .

وفي بيان عن ممتلكات المهندس المذكور بناحية القطا/مركز اسبابه في
 بيان مساحتها وممتلكاته بها عبارة عن ٢١٠ فدان تقريبا . مستزرع منها
 ١٤٠ فدان حدائق مثمرة موالح ومانجوا وباقي المساحة وهي في حدود
 التقريب : ٢ فدان ارض بور ومستصلحة جاهزة ممكن زراعتها ولكن تركت
 هذه المساحة بور بدون زراعة لان المالك شعر بالإجراءات الثورية الاخيرة
 فأوقف العمل في هذه المساحة واثبت التقرير ايضا ان هناك ضمن ممتلكاته
 في هذه المزرعة .

عدد

- ٣ ماكينات رى قائمة .
- ١ زريبة مواشى بها ٧٥ رأس وعدد ١٣ انثى جمل وعدد ١ ذكر جمل
- ١ زريبه بها قطع من الاغنام ، عدد ٥٠ رأس كبير ، عدد ٢٨ نتاج ،
 ٢ طلائق .
- ١ مزرعة محطة تربية دواجن بها ١٥٠ ألف دواجن دجاج ، ١٥ ألف
 ارانب ، ألف بطه ، ألف رومى ومخازن بها جرارات وماكينات وآلات
 لرصف الطرق يقال انها تحت التصليح واثبت التقرير ان هناك ٦
 عربات ملاكى ، اعربه جيب ، ٤ عربات تيمس قلاب ١ طلمبه رش مواسير ،
 ٢ بابور جليدر ، ١ جرار عادى ، ١ بندوزر كاوتش كبير ، ١ موتور رش
 خيائين ، ٣ جرارات فورس بالمعاطير كاوتش كامل ، ٢ جرارات تاجر
 بالمعاطير بكائمية مخزن كاوتش لجميع المقاسات ، مخزن غاز ابيض يتسع
 لحوالى ٣٠٠٠٠ صفيحة ، مخزن بنزين يتسع لحوالى ١٥٠٠ صفيحة ،
 مخزن غاز سولار يتسع لحوالى ٥٥٠٠ صفيحة هذا بخلاف مواسير رش
 المونيا حوالى ٥٠ ك متر في البطول ويعمل بالمزرعة حوالى ٥٠٠ عامل زراعي

بأجور رمزية يومية وإلى جانب كل ذلك ٢ مايكنات نور قوة ١٧٠ ح ١ ، ١ مايكنات نور صغيرة في ٣٠٠ متر مواسير ٨ بوصة حديد ، مشتتل سوبه حوالى ٥ فدان .

والزرعة بطريق برقاش الخطاطبة الغربى . ومثل هذه الحالة فعلا كانت في حاجة الى النظر وكانت اللجنة محقة في اتخاذ الاجراء ضده وهذا يؤكد اننا لانقف موقفنا مضادا امام تيار التاريخ ولكن نحن ضد المنطبق المعكوس فكون فرد واحد بهذه الصورة يؤكد أن وراءه اشياء اخرى واتصالات مريبة وكان يجب التصدى له لمحاسبته وسؤاله من اين له هذا ؟ ولكن الى اين كانت ستصادر وإلى من . . . هذا هو السؤال الجدير بالاجابة فهل تنتقل تلك الاشياء من لص الى مجموعة من اللصوص والشعب الممزق لأيشعر بشيء هذا هو جوهر القضية .

الحالة الخامسة :

حالة السيدة خديجة عبد الحميد على شريف .

الجهة الوارد منها التقرير المخابرات العامة في بنى سويف ومحافظة القليوبية .

المذكورة هي كريمة عبد الحميد بك شريف ابن على باشا شريف وزوجة بدير باشا ومحل اقامتها القاهرة .

تدتمت اقرار عن ملكيتها بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ذكرت فيه ان مجموع ملكيتها هو ١٢٥٠ اس/٢٢ ط/٢٦٠ ف احتفظت منها ببساحة قدرها ١٢٥٠ اس/٢٢ ط/١٦٠ ف بخلاف ثلاث اميدنه تقريبا . مشتراه من الحكومة لم يتم تحرير عقدها ورأت التصرف لانجالها عبد الحميد وسعاد وسميحة في المائة فدان المتبقية وعلى ذلك فلم تترك اطيان للاستيلاء ويذكر التقرير انها قدمت اقرار للتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ذكرت فيه ان مجموع ملكيتها وقت صدور هذا القانون ٣٥٠ اس/٢٣ ط/٥٩ ف احتفظ لنفسها بمائة فدان وتركزت القدر الباقي للاستيلاء ويذكر التقرير ان البحث بين انها كانت قد اوقفت مساحة لم تدرجها في اقرارها ١٥ اس/١٣ ط/٥٢ ف كائنة بناحية نزلة النصارى مركز الغشن على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ابنتها سعاد ثم على ذريتها

واحتفظت لنفسها بحق الرجوع في الوقف وطبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٢ تؤول ملكية المساحة الموقوفة اليها وكان يتعين عليها ادراجها في اقرارها المقدم سنة ١٩٥٢ ولان المادة (٤) من هذا المرسوم بالقانون تنص على أنه :

« استثناء من احكام المادة السابقة لاتؤول الملكية الى الواقف متى ثبت ان استحقاقه من سيخلفه في الاستحقاق كان بموجب مالى او لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقا لاحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف الذكر وفي هذه الحالة تؤول تلك المرقبة الى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين في المادة السابقة ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته » .

ويعتبر اقرار الواقف باشهار رسمى يتلقى العرض او بثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . .

فقد لجأت المالكه الى الاشهار فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتلقى العوض عن ابنها سماد المستحقة فى الوقف بعدها وهذا الاشهار يعتبر تصرفا لايعتد به لصدوره بعد العمل بقانون الاصلاح الزراعى وذلك بالنسبة الى المساحات التى تعلق بها حق الاستيلاء اذا تعبداها بالاشهار بتلقى العوض ينفذ وينتج اثره بالنسبة الى اصحاب الشأن فى الوقف وقد صدر التفسير التشريعى بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ بتفسير المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى استتبت من الاستيلاء التصرفات الثابتة التاريخ قبل الثورة اول يناير سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الفروع والازواج ونص هذا التفسير على ان « يعتبر تصرفا خاضعا لحكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له » اقرار الواقف باشهار رسمى يتلقى العوض او بثبوت الحقوق قبله تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدله له » .

وعلى هذا المقتضى كان يتعين على المالكه بعد نشر هذا التفسير

التشريعى فى الجريدة الرسمية ان تخطر الاصلاح الزراعى باضافة المساحة المرقوفة الى اقرارها ولكنها لم تفعل ،

والنتيجة التي وصلت اليها مذكرة المخابرات العامة ببنى سويف ومحافظة القليوبية هي ان السيدة / خديجه خالفت احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بأن اغفلت ادراج — ١٥/س/١٣/ط/٥٢ ف وتمكنت من تهريب ١٣/س/١٢/ط/١٦ ف من الاستيلاء كذلك اغفلت ادراجها في اقرارها المقدم طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ويلاحظ بالنسبة لتقرير آخر كتبه المكتب التنفيذي لمحافظه البحيرة وبتوقيع ابراهيم آدم امين المكتب التنفيذي عن خديجه عبدالحميد على شرف وهي نفس الحالة ان المذكورة كانت تملك :

س	ط	ف
٢٠	١٣	١
٢	١٦	٢
٢٢	٥	٤

ولكن رغم كل ذلك فان قرار لجنة تصفية الاقطاع لمحافظه القليوبية وهي اللجنة الفرعية في تاريخ ١٩٦٦/٧/٤ اثبت انه لا توجد حالة تهريب او مخالفة لقانون الاصلاح الزراعي بالقليوبية (١) .

وفي تقرير لمحافظه الغربية جاء ان المذكورة لم يطبق عليها القانون ١٧٨ لسنة ٥٢ وطبق عليها ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كيف . . . يقول التقرير بصورة مبهمه ان ملاكيتها الزائدة كانت ٢٢/س/٥/ط/٤ ف وفي تقرير للاتحاد الاشتراكي لمحافظه بنى سويف يقول التقرير في البند الثالث : من البحث اتضح الاتي :

ان جملة ممتلكات المذكورة على الطبيعة هي ١٧/س/٥/ط/٦٢ ف بينما جملة ممتلكات المذكورة طبقا للبيانات الواردة بكشوف اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان ٢٢/س/٩/ط/٨٥ ف اي ان هناك اختلاف بين ممتلكات المذكورة

(١) كانت اللجنة المحلية لنصفية الاقطاع بمحافظه القليوبية تتكون من :

- اللواء محمد الوهاب على حنفى مدير امن القليوبية رئيسا
- العميد احمد حسن عبد الله نائب مدير الامن عضو .
- احمد الجدادسكرتير عام المحافظه عضو . .
- العميد / عبد الصبر شاهين مساعد المدير لشئون الامن عضو
- العميد / سليمان بنير مساعد المدير لشئون المالية والادارية عضو

الواردة بكشوف اللجنة العليا وممتلكات المذكورة على الطبيعة ويصل الامر في نهاية التقرير الى القول :

« مما سبق يتضح لنا جملة ممتلكات المذكورة التي ذكرتها في اقرارها المقدم منها تنفيذ للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمحتفظ بها مقارنة لجملة ممتلكاتها على الطبيعة وتنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والفرق الناتج بينهما بالزيادة ومقدارها ١٧س/٥٥/ط يرجع انه ناتج عن تحديد نصيب المذكورة في وقف اهلى محمد شريف باشا الكبير الذى بعقد القسمه رقم ٣٤١٤ لسنة ١٩٥٨ (١) » .

ولم يصل مكتب محافظة بنى سويف الى راي وفي تقرير لسوهاج جاء ان كل ممتلكاتها ١٥١س/٨٨/ط ٨٨ف بدانا .

والواقع انه رغم عدم وحدة التقارير على انها متهربة من قانون الاصلاح الزراعى ورغم تناقض معظمها ورغم ابداء كل تقرير سزعه الحكم بانها غير مخالفة الا اننا نجد قرار اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يقول :

« ان نتيجة البحث اتضح من فحص المستندات والتقارير الواردة من محافظات بنى سويف والقليوبية والغربية وسوهاج والاتحاد الاشتراكي ببني سنويف والبحيرة والمخابرات العامة وصلت اللجنة الى ان الحالة تمثل مخالفة لاحكام القانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى ومن ثم فرضت عليها الحراسة . والواقع انها غير متهربة ... الخ .

فقد جاء بالقرار الذى قدمته لسنة ١٩٥٢ انها كانت تملك وقت صدور انقانون مساحة ١٢٥ف/٢٢/ط ٢٦٠ف وايدت انها ترغب في الاحتفاظ لنفسها بمساحة ١٢٥س/٢٢/ط ١٦٠ف حددتها في اقرارها بالاضافة الى ثلاثة افدنة مشتراه من الحكومة كما ابدت رغبتها في التصرف لاولادها في مساحة مائة

-
- فوزى عبد الفتاح مدير ادارة الاصلاح الزراعى بالمحافظة عضوا
 - المقدم اسماعيل نجيب مدير ادارة البحث الجنائى بالمحافظة عضوا
 - اسماعيل طلبه مراقب الضرائب العقارية بالمحافظة عضوا
 - المهندس عبد الحليم نصار مفتش الادارة .
 - عبد اللطيف عامر رشادى أمين الشهور الدائرى .
- (١) انظر التقرير الخاص بتحريات اراضى شريف باشا في الملاحق .

لقدان جددتها أيضا وهذا يعنى انه لم يتم الاستيلاء على مساحة من املاكها الزراعية اذا ان لها الحق طبقا لاحكام القانون هذا فى الاحتفاظ بمساحة ٢٠٠ فدان والتصرف بالبيع لاولادها فى مساحة مائة فدان .

فهذا يؤكد انها لم تنهزب من القانون الزراعى الاول وهذا بناء على تقرير لجنة تصفية الاقطاع بينى سويف والمخابرات العامة وقد جاء بنفس التقرير ان السيدة المذكورة قدمت الاقرار المنصوص عليه وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذي به انها تملك وقت صدور هذا القانون مساحة ٥٣٥ ر/س/١٢٣ ط/٥٩ ف احتفظت لنفسها بمساحة مائة فدان وتم الاستيلاء على المساحة الباقية وتقدرها فقط ٥٣٥ ر/س/٢٣ ط/٥٩ ف بسمنود الغربية ولكن الخلاف كان من اللجنة على ٥٢ فداناً بناحية الغنت (نزله النصارى سابقا) تتبع مركز الغش محافظة بنى سويف كانت تملكها فى ٧ يونيو سنة ١٩٤١ وتبين ان السيدة المذكورة بموجب عقد اشهار شرعى صادر من محكمة عبادين الشرعية رقم ٨ متتابعة وجه ١٤٠ - مضبطة تصرفات ١٩٤١/٤٠ (١) اوقفت هذه المساحة على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ابنتها سعاد محمد محمد بدير وعلى خريبتها من بعدها وعند انقراض خريبتها تؤول الاراضى الموقوفة الى زوج الواقعة محمد محمد بدير باثنا ينتفع بها كانتفاع الواقعة مدة حياته ثم تؤول بعد وفاته الى جمعية الموايياة الاسلامية بالاسكندرية .

ثم اصبح للسيدة خديجة حق المنفعة واصبح لابنتها حق الرقيه . وذلك فى ١٣/١٠/١٩٥٢ فكيف يعنى ذلك تهرب السيدة خديجة . . . لاندرى لذلك تفسير فمن يوقف من اجل الخير هل كان يعتبر فى نظر اللجنة تهربا . .

القسم الثانى

حالات النشاط الاجرامى والاستغلالى

هناك بعض الحالات التى تصدت لها لجنة تصفية الاقطاع على انها نوع من الاقطاع الادارى ونوع من الاقطاع الاجرامى الاستغلالى نفكر منها بعض النماذج ولم تكن اللجنة فى قراراتها فى معظم هذه الحالات ظالمة بل

(١) انظر وثائق محكمة عبادين الشرعية لسنة ١٩٤١

أن بعض هذه الحالات لملا كانت لا تستحق ما وقع عليها من جزاءات ولكن كانت أيضا هناك بعض الحالات التي لا تستحق هذا اللوان من العقاب الذى وقع عليها ولنبدأ بالحالة الاولى :

الحالة الاولى : عائلة الدالى

هذه العائلة كان مركزها قرية منشأة البكارى مركز امبابه بمحافظة الجيزة وقد اتضح من فحص المستندات والتقارير الواردة من الاتحاد الاشتراكى العربى والمحافظة والمخابرات العامة ان الحالة تمثل نشاطا اجراميا واستغلاليا وسيطرة على الاجهزة الادارية والشعبية والتعاونية وقد قررت اللجنة الفرعية عن اللجنة العليا اولا :

فرض الحراسة على خمدي محمد ابو النور الدالى ، ثانيا : اعتقال كل من حيدى محمد ابو النور الدالى ، حفناوى على الدالى ، خليفه خليفه الدالى ، محمود عبد الحى عبد الحفيظ الغزالى ، كرم محمد عيد ، كرم عبد الوهاب راضى ، على عبد العال ثابت ، ثالثا : فصل كل من حلمى محمد ابو النور الدالى العمدة ، يوسف السيد الدالى شيخ البلد ، حيدى محمد ابو النور الدالى شيخ البلد ، حفناوى على الدالى شيخ بلد ، رابعا : حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لناحية منشأة البكارى ، خامسا : حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى لناحية منشأة البكارى ، سادسا : حل مجلس القرية .

الحالة الثانية : عائلة سليم جابر

وقد وضع من التقارير والمستندات الواردة من محافظة بنى سويف والاتحاد الاشتراكى بالمحافظة والمخابرات العامة ان هذه العائلة لها تاريخ بشع فى الاقطاع الاجرامى الذى يتمثل صورته فى سفك الدماء والسلب والنهب والاستيلاء على اموال الغير ولو ادى ذلك الى قتل النفس دون مراعاة لحرمة او قانون وعهد هذه العائلة هو احمد سليم جابر وكان يمتلك هو وعائلته حوالى ٢٠٠ فدان وضعت تحت الحراسة وقد جمع هذه الثروة عن طريق النفوذ الاجرامى وقد وضعت امواله تحت الحراسة وقد بلغت مديونية عائلته للجمعيات التعاونية اكثر من ٨٠٠٠ جنيه وكان المذكور عضواً بمجلس نواب سابق من الحزب السعدى ، وقد سبق اعتقاله عسكرياً مرتين

لخطورته على الأمن وبسبب قتله المدعو / سيد صالح رزق بقصد الاستيلاء على أرضه كما سبق اتهامه في ١٢ قضية قتل وشروع فيه وقد حفظ بعضها لعدم كفاية الأدلة كما حكم في بعضها بالبراءة نظر لعدم جسارة أحد على الشهادة ضده وبليه أخوه يحيى سليم جابر وهو مزارع وصاحب توكيل الجمعية التعاونية للبترول ببيا ويمتلك ٤٧ فدان كما سبق وأن تغلب على معظم الأحزاب وقد استولى على ١١ فدان بزمم العساكر مركز سمسطا من السيد / إبراهيم راجى تعويضا جبريا عقب إصابته نراع نجله حسين أثناء عبثه ببندقية إبراهيم راجى .

يقوم باستغلال الفلاحين لزراعة أرضه بأجور غير عادلة وقد سبق اعتقاله عسكريا لخطورته على الأمن ثلاث مرات وقد سبق الحكم عليه بالسجن لأعتدائه على قاضي المحكمة ، وقد اتهم في ثمانية حوادث قتل وشروع فيها حفظ بعضها لعدم كفاية الأدلة وحكم في الباقي بالبراءة لعدم جسارة أحد على التقدم بالشهادة ضده أما عن سليم سليم جابر فهو يمتلك حوالى ٤٠ فدان بزمم بمبا وهو ينسخر الفلاحين للعمل في أرضه بالمجان وكان يفرض اتاوات على الأهالى بدغوة خفارة أراضيهم وقد سبق اتهامه في ٢١ قضية شروع في قتل وتعدى على النفس والمال ، حكم في بعضها وبريء في البعض الآخر كما حفظ البعض لعدم كفاية الأدلة ولعدم جسارة أحد على الشهادة ضده وقد سبق اعتقاله ٣ مرات عسكريا لخطورته على الأمن أما عن عباس سليم جابر فهو يمتلك حوالى ٣٠ فدان منها ١٢ بالميراث ويستغل نفوذه ونفوذ عائلته استئجار أراضى بمبالغ ذهيدة ويؤجرها للفلاحين بمبالغ مرتفعة وعليه متأخرات بلغت حوالى ١٤٠٠ جنيه وقد سبق اتهامه في ١٤ قضية قتل وشروع فيه كما سبق اعتقاله ٣ مرات لخطورته على الأمن وقد اغتصب أرض زبيدة عاصم المقيمة بالقاهرة / الروضة ١٩ شارع النيل ميدان الممالك البحرية .

.. وكان هناك محمد سليم جبار وهو عضو مجلس النواب ومجلس الشيوخ سابق وكان عمره ٨٠ سنة وكان كفيف البصر وقد وضع تحت الحراسة وقد تكونت ثروته عن طريق استغلال النفوذ وكان يصل من الفلاحين المستأجرين لأرضه من الحراسة على مبالغ أزيد من الأيجار القانونى . وام يكن من هذه العائلة انسانا خيرا او طيبا الا سعيد سليم

جابر وكان عمره ٥٠ سنة وكان يمتلك حوالى ٦٠ فدان منها ١٢ بالمراث
وكان يعيش فى بندر بنى سويف بعيدا عن عائلته منذ مدة طويلة تبلغ حوالى
الب ١٥ سنة ولم يكن له نفوذ اجرامى .

ويلحق بهذه العائلة بعض اقاربهم والذين كان اشهرهم عبد القادر
احمد محمود والذي كان امين مساعد وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى زاوية
الناوية وكان يضع يده هو واخوته على اكثر من ٢٠٠ فدان .

وقد جاء فى تقرير محمد فرنى البدوى امين المكتب التنفيذى لمحافظة
بنى سويف بتاريخ ١٩٦٦/٧/٥ أن المكتب يرى :

أولا : فرض الحراسة على من لم تفرض عليه من افراد هذه العائلة
جميعهم وابنائهم .

ثانيا : بناء على ما جاء بالفقرة الاولى ابعاد افراد كل هذه العائلة
وابنائهم من محافظة بنى سويف وتحديد اقامتهم خارجها وخاصة المقيمون
منها بالقرية (زاوية الناوية) . والمقصود بافراد العائلة هم الاشخاص
المذكورين بعاليه وعصبتهم واصهارهم داخل القرية .

ثالثا : ايماننا بالعدل يرى المكتب ان لهذه العائلة اقارب من الموظفين
وابناء اخواتهن البنات لا يمتون لهذه الناحية الاجرامية او الى الاستغلالية
وهم : امين عبد الرحمن سليمان وكيل وزارة الصناعة واخوته ، احمد
امين سليمان رئيس الجهاز الوظيفى لرعاية الشباب بمحافظة بنى سويف
واخوته . وقد جاء قرار اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالنسبة لهذه العائلة
انه نتيجة لفحص المستندات او التقارير الواردة من المحافظة (محافظة
بنى سويف / مركز ببا) والاتحاد الاشتراكى والمخابرات العامة ان الحالة
تمثل نشاط اجرامى وسيطرة وأنه تقرر فرض الحراسة على كل من المذكورين
بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف .

احمد سليم جابر ، يحيى سليم جابر ، عباس سليم جابر ، سعيد سليم
جابر ، جرجس الاسيوطى واعتقال كل منهم الى جانب اعتقال المذكورين وهم
محمد احمد عبد اللطيف الشهير بمحمد الرش ، عويس السيد الاعرج ،
محمود محمد المخانى ، ابراهيم محمد اسماعيل ، ابراهيم عبد التواب ،
عبد العزيز محمد حسين دياب ، ابراهيم جاد الرب ابو زيد ، سيد ابراهيم
م - ١٥ (مأساة المعمر)

جاء الرب أبو زيد ، عبد الحميد عبد العظيم سيد أحمد عبد العام مخلوف، ثم تقرر اللجنة حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بناحية الزاوية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية هناك وفصل نرجس الاسيوطى مراقب لعمليات الحكومة بالجمعية التعاونية للبتروول من عمله . ولكن كل هذا معقول وجائز الا انه كان هناك نقيب شرطة يدعى محمد عبد الحميد كان يمت لهذه العائلة بصلة نائب اللجنة الا ان تفقده وظيفته وقررت ان ينقل الى وظيفة مدنية وكان الدولة تنفق عليه ليصبح فى النهاية مجرد موظف عادى .

عائلة المليحي :

كانت هذه العائلة تقيم فى قرية الديسمى مركز الصف محافظة الجيزة وقد وردت عنها اربعة تقارير ولاول مرة نجد جهة كان لا يجب ان تقسم نفسها فى مثل هذه التحريات لان من المفروض فيها ان تكون جهة وزن وقضاء وعدالة وحياد الا انه يبدو « رئيس هذه الجهة كان يزيد ويجب ان يمارس سلطات إضافية ... لاول مرة يرد اسم سكرتارية السيد الرئيس لشئون المعلومات وكان رئيسها سامى شرف » .

وقد وردت التحريات عن هذه العائلة من جهاز الاتحاد الاشتراكي للمحافظة ومن محافظة الجيزة ومن المخابرات العامة .

وتتلخص التقارير ان الجد الاكبر لهذه العائلة وهو محمد أحمد المليحي وفد الى بلده الديسمى منذ حوالى ١٠٠ عام من الرقة الشرقية واستطاع عن طريق السيطرة والاستغلال واحتكار عملية الري بشقة ترعه خاصة سميت باسمه وإن يكون ثروة كبيرة زادها ابنه أحمد محمد المليحي حتى وصلت زهاء ١٠٠٠ فدان عند وفاته فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٧ بإحترافه السياسة وتقلبه بين الاحزاب وقسمت تركه هذه بين ورثته بمقتضى عقد عرفى فى ١٩٤٨/٣/٧ وقد طلبت هذه العائلة تتوارث النفوذ والسيطرة على القرية زهاء مائه عام .

وبالرغم من صدور القوانين قوانين الإصلاح الزراعى فان العائلة حتى كتابة التقرير المذكور وعدد افرادها لا يتجاوزون ١٢ شخصا كانت تمتلك حوالى ٨٠٠ فدان من زمام البلدة الذى لا يزيد عن ١٥١٤ فدان فى حين ان عدد سكان القرية يبلغ ٥٥٠٠ نسمة .

وكان يدير اطيان هذه العائلة شخص يسمى محمد محمد علي وكان في ادارته هذه يمارس ايشع بصورة الاستغلال والسيطرة والنفوذ ضد الفلاحين .

ولم يخضع أحد من هذه الاسرة للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وخضع ثلاثة منهم فقط للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهم محمد احمد محمد المليحي وقد توفي سنة ١٩٦٦/٦/٥ واحتفظ بمساحة ٦/١٠/٩٩ فدان وتم الاستيلاء منه على ١٤/١٠/٩٧ ف والثاني مليحي احمد مليحي وقد احتفظ بمساحة قدرها ١٥/٢/٩٧ ف وتم الاستيلاء على مساحة ٢١/٩/١٧ ف والثالث هي نعمت علي عيسى زوجة محمد المليحي واحتفظت بمساحة ٦/١٥/٩٩ ف فداناً وتم الاستيلاء على مساحة ٧/١٠/٩٧ ف وينسب التقرير الى هذه السيدة انها توضع يدها على مساحة ٣٨ فداناً ملك محجوب الشهيد المحامي المتوفى دون وارث ضمن ارض مشتراه بالشيوع بينه وبينها بمقتضى عقد مسجل سنة ١٩٤٨ وانها تقوم بادارة اطيان ابنها محمود احمد المليحي المقيم بأمر بأمريكا منذ عشرة سنوات وتبلغ هذه الاطيان ٦/١٠/٨٠ فداناً وينفذ تقرير محافظة الجيزة ان هذه العائلة اغتصبت حوالي ٣٥ فداناً وارادة في تكليف ورثة احمد المليحي وورثة الخواجة كرامبو المتوفى قبل سنة ١٩٥٠ وانه بالتحري تبين ان الخواجة كرامبو توفي دون وارث ومن ثم تعتبر هذه الارض مغتصبة بمعرفة العائلة .

وينسب تقرير المحافظة الى مليحي احمد استغلاله مساحة ١٥١ فداناً من اطيان الحكومة بناحية الديس حتى سنة ١٩٦١ .

وافراد الاسرة جميعا يقيمون خارج القرية ، بعضهم يقيم بالقاهرة واثنان منهم يقيمان خارج مصر احدهما يقيم بأمريكا منذ سنة ١٩٥٢ وهو محمود احمد المليحي حيث تزوج بأمريكية واستقر هناك والاخر يقيم بموسكو وهو محمد مدحت احمد محمد المليحي حيث يشغل منصب المدير الاقليمي لشركة الطيران العربية بموسكو ومن أجل ذلك فقد عهدوا بادارة اطيانهم الى محمد محمد علي يعاونه كل من محمد فرنس العطيش ومحمد بسليم حسن (١) .

(١) انا كانت التقارير بقر ان افراد الاسرة كانوا يقيمون خارج القرية فكيف يتأني ان يكون لهم نفوذ اجرامى واذا كانت نصف العائلة تقبم بالخارج فكيف تحاسبهم على تصرف في الداخل .

ويمارس محمد محمد على أبشع صورة الاستغلال والسيطرة لمصلحته ومصلحة العائلة المذكورة حيث أنه كان يقوم بتأجير الأرض بدون عقود إيجار ويزيد عن ٧ أمثال الضريبة بحوالى من ١٥ — ٢٠ جنيها وقد ذكر مدير الجمعية التعاونية الزراعية أنه لا توجد بالجمعية سوى عشرة عقود لاسرة المليحي بالرغم من أن الحيازات حوالى ٥٠٠ حيازة وقد حاولوا عقب حادث كهشيش ايداع ٤٠٠ عقد بالجمعية صادرة من شركة ريتى نوت وهى شركة مساهمة مصرية زراعية والتصدير وأنه رفض قيد هذه العقود لعدم قانونيتها كما وضح بأن محمد محمد على يستغل الفلاحين بتسليمهم مساحات تقل عما هو متفق عليه ونقل الفلاحين من أماكنهم كل عام والتلاعب فى المساحات المؤجرة لهم نتيجة لذلك واستغلال ماكينه الرى المملوكة للعائلة للحصول على اموال غير مشروعة على الفلاحين الى جانب كل ذلك التلاعب فى ايصالات سداد القيمة الايجارية بعدم اثبات قيمة الايجارية على حدة وقيمة الرى على حدة بل اثبات الجملة فقط وبذلك تصل قيمة ايجار الغدان الذى خريبتة حوالى ٢٤ جنيها الى ٥٠ جنيها .

وكانت هناك عصابة من الخفراء الخصوصيين من عرب الديسمى وهم: خضر جنبه نور يجمع واخوانه عبد الله ومحمد محمود ، محمد راشد ناصر، عبد الله محمد مسلم عبد الغنى سلامة سهويلم .

وادعت اللجنة ان هذه العائلة تستغل الاتحاد الاثتراكى وكذلك الجمعية التعاونية الزراعية والنتيجة التى وصلت اليها اللجنة ان هذه الاسرة متهمه اولاً باستغلال الفلاحين والسيطرة عليهم وارهابهم كذلك باستغلال الاجهزة الشعبية والتعاونية ثم باغتصاب بعض الاراضى وفوق ذلك مخالفة نعمة على عيسى زوجة احمد المليحي قاعدة الجيازة بادارتها اطيان ابنها محمود المليحي .

وبما ان الحالة تمثل سيطرة واستغلال فان اللجنة الفرعية اوصت بفرض الحراسة على كل من محمود احمد محمد مليحي ، محمد محمد على واعتقالهما (١) .

(١) كانى هنا استخف باللجنة ذلك ان محمود احمد كان قد سافر الى أمريكا منذ ١٩٥٥ متزوج من امريكية واستقر هناك. فكون أن يصدر قرار بفرض الحراسة على املاكه جائزا ويكون مدولا الى حد ما ولكن كونه معتقل وهو بالخارج ولادة عشرة سنوات غاته لا مرضحك حقا ويدعو الي التساؤل والسخرية .

وكذلك امتثال أفراد العصبة الخصوصية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بناحية الديسمنى وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية الديسمنى ويتولى الاصلاح الزراعى بحث وضع شركة ريتى نسوت امحبت المصرية الزراعية للتصدير تحت الحراسة ويستولى الاصلاح على الاراضى الخاصة بمحجوب السيد المحامى والخواجة كرامبو بعد التثبت من وماتهما دون وارث .

ومن الجدير بالذكر ان لجنة التهريب ومخالفة احكام الحيابة بالجيزة (١) قامت فى الفترة من يوم ١٩٦٦/٧/٩ حتى ١٩٦٦/٧/٢٠ ببحث اطيان عائلة المليحي حيث انتقلت الى قري كفر قنديل ومسجد موسى والحلف الغربى واطفيح ومنشية منليها وكفر حلاوة والحلف الشرقى والصف والركة القبلية والركة البحرية واسكر ومنيل السلطان والودى والديسمنى وقامت اللجنة بالتحقيق واخذ اقوال اعضاء الاتحاد الاشتراكي وبعض المستأجرين والاطلاع على سجلات الجمعيات التعاونية والملفات وقد توصلت اللجنة المذكورة الى نقاط نعرضها كما جاءت فى تقريرها فى التالى .

١ - ان مليحي احمد مليحي واخيه عصام الدين احمد المليحي يقومان شتلات فواكه وموالح فى الارض المؤجرة للفلاحين وبذلك حصلوا على كميات شتلات حدائق على حساب هؤلاء ويستغلون اياهم فى خدمة الشتلات من رى وتسميد وغير ذلك مما يتطلبه حيازة الشتلات ويكون ذلك على حساب هؤلاء الضعفاء فى الوقت الذى يمتنعان فيه عن تحرير عقود الايجار وبذلك يمكن طردهم لمجرد اثمار هذه الاشجار وقد قام محمد عصام النين احمد المليحي

(١) هى لجنة تهريب الاطيان ومخالفة احكام الحيابة الصادر بها القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى وكانت تتكون من

- أ - السيد / سمير جمدى مدير الاصلاح الزراعى بالجيزة
- ب - السيد / على حسن عبد الله مدير بنك التسليف الزراعى بالجيزة
- ج - السيد / فوزى عبد الجواد مفتش بديرية الزراعة بالجيزة
- د - السيد / مصطفى على احمد رئيس مكتب الاصلاح الزراعى بتفتيش مساحة الجيزة .
- هـ - السيد / عبد الله سر الختم باحث الشؤون القانونية والتحقيقات بالمحانطة
- و - السيد / عباس الليثى رضوان عضو المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي بالجيزة وقد انضم الى اللجنة :

السيد / محمد وجيه السيد المهندس بالمساحة بالاصلاح الزراعى

ومحمد مدحت أحمد المليحي مع اسحق اسماعيل رجب بإنشاء شركة توصية بسنطة بقصد زراعة وتسويق النباتات الطبية والعطرية وسميت هذه الشركة شركة رينينون وأمنحتب المصرية مسجلة تحت رقم ٨٨٦٢١، سجل مصدرين رقم ٥٥٧ وتقوم الشركة باستغلال اراضي مؤجرة اليها من محمد عصام الدين ومحمد مدحت والسيدة / وفيه أحمد المليحي ووالدتهم السيدة/ نعمت على عيسى وتمكنت الشركة بواسطة السيد محمود عصام الدين الذي يعمل مديرا لها ان تؤجر عقود بلحته بالعقود الاصليه لمستأجرى الارض المستغلة ونص في هذه العقود ان يعطى المالك للشركة حق نقل المزارع من قطعة الى أخرى تحددها الشركة عقب انتهاء زراعة النباتات الطبية التى غالبا ممبا تكون في نهاية شهر مايو وعلى المستأجر بعد زراعة الشتوى الخاص به ان ينتقل الى القطعة الجديدة ويستغلها لمدة سنة كاملة في الزراعة الشتوية والصيفية التى تعقبها ثم ينتقل بعد تمام هذه السنة الى القطعة الاخرى ويسلم القطعة التى تحت يده للشركة في ميعاد غايته ٣٠ يونيو حتى تتمكن الشركة من استغلالها في النباتات الطبية في الموعد المناسب وكذا حتى نهاية المدة المذكورة في عقود الاجار .

ومع انى لست غالبا مع القرار الظالم الا انه في ظل مثل هذه الحالة كان لابد من اتخاذ اجراء ما يحى الانسان من اخيه الانسان .

حالة عائلة ابراهيم ابراهيم على :

من بلدة الحبيه مركز الفشن بمحافظة بنى سويف وكسنت تسيطر سيطرة كاملة على جميع مقدرات هذه البلده وساعدها في ذلك وقوع هذه البلده شرقى النيل حيث البعد عن العمران وعن رقابة الاجهزة والسلطات الادارية ويرجع نفوذ هذه العائلة وسيطرتها على البلد الى عاملين اساسيين:

اولا : وضع يدهم على مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية الممتدة من زمام الوكليه والحبيه مركز الفشن الى زمام زاوية الجدامى مركز مغاغة محافظة المنيا والتي تبلغ مساحتها ١٧ س/ ١١ ط/ ٦٦٣ ف جمعتها عن طريق الاستغلال والاغتصاب .

ثانياً : السيطرة الاجرامية التى اشتهرت بها هذه العائلة ، وقد جاء بالتقرير الخاص بنشاط هذه العائلة عن المخابرات العامة واقر هذه التقرير ان رب الاسرة بدأ حياته مزارعاً بسيطاً حيث ورث عن والده مساحة لا تتجاوز سبعة أفدنة ثم استخدام سطوته وسلطته وظيفته كعمدة لبلدة الجديده فى استئثاره بوضع اليد على اراضى الحكومة من طرح النهر وظل يستغلها لمدة طويلة دون ان يدفع الأموال المستحقة للدولة واستولى على شركة شقيقه محمد ابراهيم عن الاراضى الزراعية البالغ مساحتها ٢٥٠ فدان بعد وفاته سنة ١٩٤٣ حيث استولى على الخاتم الخاص به اثناء وجود جثته فى منزله اى قبل اتمام اجراءات الدفن وقام بتحرير مجموعة من الكمبيالات والمستندات بمبلغ ٨٣٠٠ جنيه وجاء فى التقرير ايضا انه تسبب فى قتل ابن اخيه حينما حاول مطالبته بأطيان والده .

وقد وضع يده بالقوة على مساحة ٣٧ فداناً بزمام زاوية الجدامى ملك ورثة محمد على صالح كان يشغلها المورث بموجب عقد بيع ينتضى الحكم رقم ١٦٤ لسنة ١٩٤٥ كلى المنيا ولكنه قام بتزوير توقيعيه وحرر عقود بيع الاطيان فى ١٥/١١/١٩٥١ فطعن الورثة فى صحة العقد وقضت المحكمة الاستثنائية بالقاهرة الدائرة الثالثة المدنية بثبوت التزوير وبطلان عقد البيع وذلك بتاريخ ٩/١١/١٩٦٠ وارفق التقرير صورة الحكم .

وقد اوضح التقرير ان المدعو ابراهيم ابراهيم هدد الورثة واستطاع بالقوة ان حصل على توقيع الشقيق الاكبر على عقد بيع هذه الاطيان كما قام ابراهيم باغتصاب الكثير من اراضى الاهالى التى تقع وسط ارضه وبلغت جملتها ٤ فداناً وكانت العائلة تمتلك وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مساحة قدرها ١١س/١٧ط/٦٦٣ ف ولم تتأثر ملكية الاسرة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى حيث اتضح ان القدر الزائد فى ملكية ابراهيم رب الاسرة والبالغ مساحته ١٦س/٣ط/١٤ فداناً ضمن الاراضى الاميرية التى كان يضع يده عليها بالقوة كما ان المساحة التى استولى عليها الاصلاح الزراعى من ملكية نجله توفيق وهى ١١س/١٥ط/١٤٠ فداناً لازالت محل اعتراض وقد سلّمت له لحين البت فى الاعتراض .

كما لم تتأثر الملكية الخاصة بالاسرة بالامر العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والخاص بوضع ابراهيم ابراهيم علي وأولاده تحت الحراسة لخطورتهم على الامن العام اذ ان المساحة وهي ٣٥٩ اس/١٤ ط/٢٢٨ ف استمرت في حيازتهم حتى الموسم الزراعي ١٩٦٤/٦٣ ثم سلمت الى اصلاح الزراعي الذي تولها في حيازة واضعى اليد عليها واتضح انهم جميعا من عائلة واتباع ابراهيم علي اما باقى الاملاك فلم يشملها الحراسة .

ووصل التقرير الى نتيجة ان الاسرة لم تتأثر على الاطلاق بالقوانين الاشتراكية مؤكدا في ص ٣ ان :

« فلك ان دل على شيء فانما يدل على ان قرارات الحراسة ماهي الا اجراءات شكلية لم تؤثر من قريب او بعيد على وضع العائلة المالى ... وكل ما أسفرت عنه اجراءات الحراسة هو فقط انتقال استغلال الاراضى من ابراهيم ابراهيم علي رب الاسرة بعد ابعاده الى اولاده توفيق واحمد (الموضوعين تحت الحراسة والمقيمين بالبلدة) وذلك بأساء اولادهم وأقاربهم وتابعيهم .

وقد جاء في التقرير عن وقائع النشاط الاجرامى الخاص بهذه العائلة ان عميدها قد اتهم في القضية رقم ٩٤ جنيات الغش ١٩٣١ (شروع فى قتل) . والقضية رقم ٣٤١٤ جنيات الغش سنة ١٩٤٤ وقد عدل المجنى عليه عن اتهامه خوفا منه ثم القضية رقم ١٥٣٦ جنح الغش سنة ١٩٦٣ تعدى والقضية رقم ١٣٧٤ جنح الغش والسنة ١٩٦٤ والقضية رقم ١٠٥٦ جنح الغش سنة ١٩٦٥ .

وجاء في التقرير ان نجل المذكور اتهم فى عدة قضايا منها قضيتين شروع فى قتل ومنها القضية رقم ١٣٥٨ جنابات الغش سنة ١٩٤٨ قتل وقد حكم عليه بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات كما ان هذا النجل مدرج فى سجلات الامن العام بسجل سرقات بالاكراه منه ١ - تحت رقم ٥ / ٩ وقد اعتقل فى ١٩٦١/١١/٢١ وأفرج عنه فى ١٩٦٣/٤/٢ .

ثم يأتى التقرير ببعض اتهامات لبعض الافراد فى الاسرة وليعدد حجم عدوانية الاسرة فانه يأتى بجرائم الموتى فى هذه الاسرة ،

وأورد التقرير أن معظم جرائم هذه الاسرة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٤٤ ،
١٩٥٠ ، ١٩٥١ أى قبل الثورة وأكد التقرير ان الاسرة كانت تعتمد على
عائلة على عبد الصمد والتي منها فرنى وعزت وعبد الصمد ومحمد .

وقد رأت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في توجيهاتها الاتى :

اولا - وضع ابراهيم ابراهيم على وعائلته تحت الحراسة وابعادهم
جميعا عن الريف وكذلك توفيق ابنه واحمد محمد وأبو الوفاهم وعائلاتهم
وابعادهم جميعا عن الريف .

ثانيا - حل لجنة العشرين ببلدة الحين وحل مجلس ادارة الجمعية
التعاونية بنفس البلدة .

ولعل تقرير التحرى الذى أثبت به لجنة المخابرات العامة ببنى سويف
(والتي كان يرأسها محمد شكرى حافظت) به توضيح أكبر عن قيمة هذه
الرجل وكيف انه وضع تحت الحراسة وسنه ٦٨ عاما فقد جاء في تقرير
هذه اللجنة :

ان ابراهيم ابراهيم على يبلغ من العمر ٦٨ سنة وانه محدد الإقامة
بالقاهرة وانه كان شيخا لبلدة الجبيه لمدة ٧ سنوات من سنة ١٩٣٦ حتى
١٩٤٣ ثم عمدة لمدة ٢٢ سنة من سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٦٥ وقد فرضت عليه
الحراسة طبقا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد فصل من العمودية طبقا
لقانون العزل السياسى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ وابنه توفيق ٥٥ سنة وهذا
الابن له سبعة ابناء ثم ابنه احمد وله ثلاث اولاد ثم ابو الوفا والذى توفى اثر
حادث تصادم بسيارته اثناء قيادته مغمورا سنة ١٩٦٣ وكان له ٦ ابناء ثم
محمد وله خمسة ابناء ثم اعتماد سن ٤٥ سنة ولها بنت واحدة ثم بديعة
ونسبتها ٥٠ سنة وكان زوجها توفيق محمد حسن منصور رئيس شعبة
من جماعة الاخوان المسلمين . . ويقول التقرير انه لم يعتقل نظرا لتفاهته
وعدم خطورته وله ٤ اولاد . ثم كاميليا وسنها ٣٥ سنة ولها ثلاث اولاد
وزوجها متوفى ثم رئيسه ابراهيم ولها سبعة اولاد ثم زينب سن ٣٢ سنة
ولها ٦ اولاد .

ويمكننا باحصائية بسيطة ان نقول ان عدد افراد أسرته ٩ اولاد وهؤلاء انجبوا ٤٢ فردا وأن منهم من عمره عشر سنوات ولاخطورة منه البتة ولاخوف على المجتمع من تصرفات ومع ذلك فإن اللجنة حماية للشعب رأت ابعادهم جميعا ورات انهم عنصر خطر جدا على المجتمع .

فاذا ما اتفنا اشتقاؤه محمد وكان له ثلاثة أبناء ثم روحينة سن ٤٠ سنة ولها ولدان ثم رزا وله ٦ اولاد وكان لاحمد ولدان ثم موسى ولدان ثم أخواله الثلاثة لاصبح عدد العائلة ٦٥ فردا .

كما جاء في تقرير المكتب التنفيذي لمحافظة المنيا أنه يزرع ١٥١ فداناً لحسابه وأقر أمين المكتب التنفيذي لمحافظة المنيا رشدي دكروري مع أحد أعضاء المكتب التنفيذي بالمنيا (وهو السيد أحمد اسماعيل) ان ابراهيم ابراهيم على خالف القانون وذلك بمحاولة التهرب أرض زراعية على اسماء آخرين بحيازات وهمية بينما هو المزارع الفعلي لهذه الأرض المالك لها .

وفي تقرير اللجنة العليا كان القرار للنهائي ان الحالة تمثل نشاطا اجراميا واستغلالا واكدت توصيات اللجنة الفرعية انها توصي بفرض الحراسة على كل من المذكورين وعائلاتهم وابعادهم عن الريف كما اوصت باعتقال كل من توفيق ابراهيم ٥٥ سنة واحمد ابراهيم ٥٠ سنة وعميلهما قرنى الليثى (١) .

صحيح ان هذه الحالة تمثل نوعا من الاجرام لا يدافع عنه ولكن كان من الواجب مراعاة العدالة ومعاملة كل امرئ بما قدرت يداه .

ولكن الذى لاشك هو ان الريف قد طهر على يد الكثير من الحالات الاجرامية والاقطاع الاجرامى الذى كان منتشر فيها سواء ذلك فى مصر العليا ام مصر السفلى والحقيقة ان الوقوف ضد الاقطاع الاجرامى ولو انه لم يتم على الوجه الاكمل الا انه بلا شك يعتبر عملا هاما قامت به اللجنة ونجحت الى حد ما فيه .

(١) اكتبنا بهذا القدر من هذه الحالات ولكننا اثنا فقط ان نضرب الأمثلة وان نأتى ببعض النماذج ليس الا .

الفصل السابع

اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع امام « محكمة التاريخ »

عند بحث حالات المحافظة كان دائما يحضر المحافظ ، امين الاتحاد الاشتراكي للمحافظة (١) .

والواقع ان حرية المناقشة كانت مكنولة للجميع وبشكل ديموقراطي لامثيل له وعلى الرغم من سرية محاضر اللجان الفرعية بكل محافظة ثم اللجنة الاساسية ، الا ان بعض الاعضاء داخل هذه اللجان كانوا يقومون بنشر اعمالهم من زاوية الفخر او تشويه سمعة الآخرين .

الى جانب هذا فان الكثير من الاراء كانت غير منطقية ومع ذلك فان القرار يتخذ في النهاية دون اعتراض ودون مجال للتراجع والمناقضة . بل ان حالات ارتكبت فيها اخطاء ومع ذلك لم تتراجع اللجنة بعد ثبوت هذا الخطأ الذي ارتكبه عن قرارها الاول .

وكثيرا ما كان يتصرف في العقارات التي كانت تخضع للحراسة بالبيع بثمن بخس .

كما كان يحضر اللجان الفرعية مندوبين عن المباحث العامة والمخابرات والشرطة العسكرية فان اللجنة العليا كان يحضرها وزراء الداخلية والدولة ورئيس المخابرات ورئيس الشرطة العسكرية ورئيس المباحث الجنائية العسكرية وغيرهم من الشخصيات التي توسعت اللجنة في ضمهم اليها .
والواقع ان اللجنة في معظم الاحوال لم تستند الا على التبعات ولم تحاول ان تقدم ادلة دافعة لتبرر تصرفاتها .

ولم تشر اية مناقشات مما كانت تدور بل ان بعض الحالات لم تشر بتاتا خوفا من الراى العام كما ان الجرائم كانت تجسم ولم يترك للعضو حق الدفاع عن رايه حتى النهاية .

والعجيب ان اللجنة في مناقشتها رغم ديموقراطيتها لم تكن مرتبسة او منظمة فمن الممكن ان تعرض حالة ثم يدخل المتناقشون في حالة اخرى لاصلة بينها وبين الحالة لاتي تبحث .

(١) من امثلة ذلك عندما عرضت حالات محافظة المنيا حضر على فهمي شريف محافظ المنيا ورشدي دكروري امين المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة المنيا وعندما نوقشت اوضاع حالات اليوم حضر على فوزي يونس محافظ اليوم ومعه مصطفى توفيقى السعودى امين المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بمحافظة الفيوم .

ولقد وصلت درجة استهتار المباحث العامة الى حد انها طلبت التحفظ على اراضي السيد محمد عوض القونى سفير مصر فى موسكو لولا ان عبد المحسن ابو النور لم يطبق ذلك ابدا .

لقد كانت الكثير من الحالات خاطئة والحكم فيها يشوبه البطش لان بسبب ان معظم هذه الحالات كانت تلك الارض بورا ومن ثم لاتدرجها اعتقاداً منها ان الاطيان البور لاتدرج بالاقرار وحينما كانت تعرض حالة ويشعر المحققون ان الحالة لاتستحق اتخاذ اجراء فرض الحراسة كانت اللجنة لاتقر الوضع على اساس انه سبق فرض الحراسة فى حالات اخف من هذه الحالة (٢) .

لقد كان تشكيل اللجنة ظالماً من مبدئه فلماذا مثلاً يضم فريق اول مثل احمد حليم امام واللواء محمد احمد صادق (وزير الحربية فيما بعد) والفريق احمد عبد العزيز مصطفى الى اللجنة ولماذا تستعين اللجنة بالشبرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات العامة « هل هذه الاجهزة تتلخص مهمتها فى تصفية الاقطاع ام ان ذلك خاطيء » وكل ما قصد به هو ان تصحّب عملية الحراسة ارهاب نفسى واين التقارير التى وردت فى اى حالة من الحالات وفيها نفس الوقائع ونفس الاسانيد والادلة .

ولعله من المضحك حقاً ان نسمع السيد امين هويدى وزير الدولة والرجل الذى كان مسئولاً عن المخابرات فى مرحلة من المراحل يقول بالنسبة لاسرة مفروضة حالها (وهى حالة ايلين اسحق برسوم والسابق عرض حالتها فى جلسة ١٩٦٦/١١/٧) يقول السيد امين هويدى انه ليس هناك تكتل اسرى او استغلال للنفوذ . فيرد السيد / سامي شرف بقوله « ان الامانة تقتضى ان اقول اننى اعرف هذه العائلة واننى زرت هذه الارض وتاريخ الزيارة يرجع الى عام ٥٤ او ٤٦ تقريباً و . . . ومعلوماتى عن هذه العائلة انها مستغلة وهذه السيدة مستغلة ايضا وكذلك اولادها وهى ليست ضعيقة » .

(٢) من ٢٤ رقم سري من محضر الاجتماع السري للجنة العليا لتصفية الاقطاع : ساريخ ١٩٦٦/١١/٧ - وثائق قصر القبة .

وإذا كان السيد سامي شرف من مواليد ١٩٢٩ فهو قد زار هذه الأرض وسنة ١٧ سنة أي أنه ظل يحمل الحقن والضغينة والكراهية لهذه المسألة حتى سنة ١٩٦٦ - أي بعد عشرين سنة من زيارة الأرض هذا في الوقت الذي يعترف أنه على صلة بهذه العائلة الاستغلالية ... فأي تنباض عجيب في هذا كله (١) .

والواقع إن هناك مواقع سياسية كانت لا تتخلق بالخلق السياسي الاجتماعي الإنساني في داخل اللجنة من هؤلاء وأبرزهم عبد الحميد غازي الذي كان أميناً للفلاحين في ذلك الوقت وذلك من خلال تتبع مناقشته سواء التي سبقت أم ما سوف تأتي به من الحوار التالي :

السيد / عبد الحميد غازي :

بالنسبة لمن تفرض عليهم الحراسة في محافظتي الفيوم والمنيا لاحظ أن الضريبة على الأراضي منخفضة فيها فإذا اتبعنا معهم نفس القواعد المقررة فإن معنى ذلك أن الحراسة ستتحمل اعباء مالية جديدة بالنسبة لأهائة هؤلاء الأفراد وذويهم .. فإرد عليه :

السيد المشير :

« إن الضريبة في محافظة المنيا معقولة ولكنها قد تكون منخفضة فعلاً في محافظة الفيوم ولكن ما الحيلة ومفروض علينا اعائشة هؤلاء الأفراد وفي رأيي إن الدخول في التفاصيل الصغيرة سوف يرهقنا » ..

وبمع كل ذلك نحن لا يجب أن نضع للقانون كياناً بالنسبة لهذه اللجنة فقد جاء في أحد محاضر هذه اللجنة على لسان المشير « هذه لجنة ثورية تباشر واجباتها استثناءً من القوانين » .

ورغم أن عمل اللجنة كما ورد في خطة عملها هو تضييق الاقطاع الإجرامي والنفوذ السلطي لمجموعة معينة من الأسرة إلا أننا نقرأ للسيد شمس بدران هذا الرأي ..

« بالنسبة لايبعاد الذين لهم سيطرة ونفوذ اجرامى ، اعتقد ان عملية الابعاد ضد المصلحة لأن معنى الابعاد ان تأخذ الحكومة المسؤولية بالكامل ».

ويواصل شمس بدران كلماته بقوله : -

« أرى ان نجردهم من سلطتهم ونستبقيهم في المنطقة بعد ان نقسم اظافرهم لتكون هناك عملية مقاومة داخلية من الاهالى لاصحاب النفوذ القديم ولكن عندما نبعدهم سنتين او ثلاثة فانهم سيعودون الى المنطقة بنفس القوة وتعود العملية الى ما كانت عليه وينبغى ان تتحمل البلاد التى بها هذه الحالات جزءا من المقاومة ولذلك ارى ان نترك هؤلاء الناس في المنطقة بعد تجريدهم من نفوذهم » -

ومرة اخرى يقول شمس بدران : -

« اجود للكلام على مبدأ الابعاد ففى الواقع ينبغى ان يتحمل اهل البلدة جزءا من المسؤولية فى مقاومة هذه المظاهر الاجرامية وذلك بواسطة لجان الاتحاد الاشتراكى بحيث يكون ذلك واجبا مفروضا على الاهالى لاننا لو فرضنا ان الحكومة تدخلت وابعدت العناصر الاجرامية او المستغلة الى خارج الريف - فان ذلك الاجراء ليس ابديا ، بل انه بمرور الزمن سوف تتكون عائلات اجرامية اخرى ولذلك فائنى ارى تجريد مثل هذه الاسر المطلوبة لابعادها عن الريف من مراكز القوة وتركهم فى البلدة ليعود الاهالى على مقاومتهم » .

ويصر شمس بدران على رايه بقوله : -

« لابد ان يتعلم الناس كيف يقاومون هؤلاء المجرمين خاصة بعد تجريدهم من نفوذهم ويطالب شمس بدران بضرورة اعادة المبعدين عن الريف بعد فترة زمنية على أساس ان يتولى الاتحاد الاشتراكى مكافحة نشاطهم ، ويؤكد المشر أنه بعد تنظيم الاتحاد الاشتراكى وتنظيم لجان الاستيلاء فانه لابد سيفرج عن هؤلاء الافراد وسوف يعودون مرة اخرى اذ ان الاعتقال سيكون محدودا بفترة معينة قطعاً... »

ومع ذلك فانه لم تجدد مدة اعتقال فرد من الافراد الذين عوقبوا عن طريق اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

ومع أنى لا أوافق شمس بدران على الكثير من أساليبه أو افئساره
الا أنه ولا شك ان المجتمع لا يمكن ان يتعلم كيف يحمى نفسه من الاستغلال
والجبروت والظلم والديكتاتورية الا لو تصدت الجماهير لقوى الاقطاع فى اى
صورة الا ان المجتمعات النامية ولا شك لا زال مجموع جماهيرها عاطفيين
لا يملكون الوعى الكامل لان الامية تكاد تحطم الوعى السياسى لديهم حيث
هم محرومين من الخدمات الاساسية فى التعليم والصحة وغير ذلك فال مواطن
فى الدول النامية مطحون بتأمين لقمة العيش للغد وبالتالي لا يملك فرصة
العمل السياسى الحيادى او الايجابى .

ومع ذلك تنسى اللجنة العليا انه لمجرد ان تسقط الطبقة الحاكمة او
المسيطرة سرعان ما تتشكل طبقة جديدة تمارس نفس الاوضاع ولكن بصورة
اخرى وبذكاء ودهاء وفى ضوء هذا نرى ان المبادئ الاساسية لمقاومة الظلم
الاقطاعى لم توضع ولم ترسى وكان هدف اللجنة هو العلاج ولكنها نسيت
ان تفهم المثل السائر ان الوقاية خير من العلاج ووصل الامر باللجنة انها
تستثنى بعض طلبة الكلية الحربية وغيرها من الكليات العسكرية. ولكن
ستتركهم اللجنة حتى يتخرجوا ثم ينقلوا الى وظائف مدنية . . . ولى تسأل
لماذا يتركوا ثم يصدموا بذلك القرار ولماذا تكلف الدولة نفسها وترى ضابطا
يحال للاستيداع او ليحول لوظيفة مدنية ليس لها علاقة بتاتا بدراساته
فالخسارة على الوجهين خسارة من ناحية ما تكلفه هذا الضابط الى جانب
فشله فى العمل المدنى الذى لم يدرسه بل ان حقه سيتضاعف ضد
المجتمع (١) .

لقد جاء بأحد المحاضر ان اللجنة فرضت الحراسة على جميع افراد
عائلة « التلاوى » فى حين ان ثلاثة ارباع هذه العائلة يعدمون وليست لهم
اية صلة بالنفوذ الاجرامى مما ادى الى انهم أصبحوا فى موقف شائك يستدر
عطف الاهالى .

وهذا القول يثير عدة مفاهيم الاول: انه لم تكن التقارير صحيحة ولا
صابقة والثانى ان الدولة بتعدد من يفرض عليهم الحراسة تتكلف الاموال

(١) ض ٦٦ من الاجتماع السرى ليوم ٧ / نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

الطائلة في النفقات ثم الى جانب ذلك ان الاهالى انفسهم اظهروا استياءهم من ذلك الظلم الواقع على هؤلاء المعدمين ورغم كل ذلك فان اللجنة لم تظهر عطفاً ولم تغير رأيها .

ولكن الحراسة لم تقرر لهم مرتبات شهرية وكان لهم اولاد في المدارس ولا يجدون ما ينفقونه وبداءوا يستجدون وطالب محافظ المنيا « على فهمي شريف » انه يخشى ان ينقلب الوضع الى صورة عكسية وقرر المحافظ ان صندوق الخدمات بالمحافظة يصرف لهم مائة جنيه شهريا لكي يعيشوا بل لقد اقر المحافظ انه حتى المتيسرين من هذه العائلة والذين فرضت عليهم الحراسة لم تقرر لهم ولم تصرف لهم أية نفقة شهرية وتركوا بدون مرتبات .

ويقول السيد أمين هويدي ان هناك ظاهرة تستحق النظر وهي ان كثيرا من الافراد الموضوعين تحت الحراسة لا تتعدى مرتباتهم الشهرية ٩٠ تسعون قرشا .. فكيف يأكل هؤلاء والا يؤدي ذلك الى انحراف اخلاقي من اجل لقمة العيش ... ويقر السيد ابراهيم مخيمر هذه الواقعة وحتى التعويضات أصدرت اللجنة قرار بوقفها .

وحتى زوجة الفقي حرمت من صرف نفقة لها ومحرورات مدارس لاولادهم ولقد جاء في احد التقارير التي اوردها المخابرات عن عضو مجلس الامة « فؤاد محمد الكريمي » عن دائرة بنى مزار ان هناك استغلال نفوذ بطريقة غير طبيعية بالاضافة الى وقائع اخرى ولكن السيد رشدي دكروري أمين الاتحاد الاشتراكي لمحافظة المنيا في ذلك يقول : —

« لو سمحتم لى ان اوضح الموضوع بالصورة الظاهرة من التفسير يبدو منها ان فؤاد محمد الكريمي مجرم حيث اورد التقرير ارقام قضايا جنائيات متعددة ولكن عند سحب القضايا من النيابة والاطلاع عليها نجد ان اسم فؤاد محمد الكريمي لم يفكر فيها » .

فهل بعد هذا القول يحض لعمَل اللجنة وما كانت تساعد من اجهزة بحث قصد من طلب معاونتها الامانة والحياد في العرض :

وفي احدى الجلسات يقول شمس بدران انه لم يتخذ اجراء ضد كامل الشريت عضو مجلس الامة عن سيناء رغم ثبوت تهمة التهرب على اخيه .

لم تثبت اللجنة أية تهمة عليه هو ولكن رغم عدم وجوب شيء ضده الا ان هذا النائب يفصل عن عضوية الاتحاد الاشتراكي ويعنى ذلك سقوط عضوية مجلس الامة عنه .. لا لذنوب او جريمة الا ان اخاه اتهم في قضية تهريب .

لقد قامت اللجنة بلا رحمة باعتقال حالات كانت مريضة وسنها تجاوز الستين ورغم التظلمات التى ارسلها اصحاب هذه الحالات الا انه لم يبت فيها بالسرعة المطلوبة (١) . ولقد جاء فى احد محاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ضرورة بحث موضوع المبعوثين فى الخارج ونفاجىء بشعراوى جمعة يقول لقد شكلت لجنة صغيرة وارسلت القيادة العامة للقوات المسلحة السيد / محمود طنطاوى الى وزارة التعليم العالى لبحث الموضوع كله ...

ما دخل القوات المسلحة فى بحث موضوع البعثات ولماذا يخرج الجيش عن مهمته الرئيسية ... وما الذى ساق مجموعة من الضباط اغتلبها مجموعات أخرى بالانصراف عن واجباتهم ومسئولياتهم فى داخل الجيش الى العمل المذنى والذى يمكن ان يقوم به غيرهم وبكفاءة .

ولقد تعرضت اللجنة لموضوع هام هو تصفية النفوذ السياسى القائم فى الريف لعائلات كبيرة لم تكن متبهة بالاجرام او بالتهريب من قوانين اصلاح الزراعى الاول والثانى .

فنجسد المشير يقول :

«هناك عائلات كبيرة سنعرض لها سواء فى الوجه القبلى او البحرى ولا ينطبق على هذه العائلات موضوع النفوذ الاجرامى او التهريب للارض ولكنها عائلات لها نفوذ كبير بحكم صلات المصاهرة وبحكم الفترة الطويلة التى استوطنت فيها هذه المناطق واى اجراء غير عادل يتخذ مع هذه العائلات ستكون نتيجته ايجاد فراغ فى الريف هذا بالاضافة الى اننا لا ندرى ما يمكن ان تصل اليه تلك الاجراءات مع هذه العائلات الكبيرة وهذا خطأ من الناحية السياسية اذ اننا سنوجد فراغا ثم اننا سنخلق قوى معادية للثورة وقد

(١) من ذلك مثلا حالة الحاج محمد سويلم الذى ارسل نطلبيا مرفقا به شهادة طبيب تبين انه مريض بالقلب وانه معتقل فى ابي زعبل وان منه ٧٥ سنة .

لا تكون هذه القوى اشتراكية ولكنها غير معادية للثورة ولذلك يجب ان نبحث هذه الحالات بوعى سياسى اكثر عمقا مما فعلنا فى الحالات الاخرى (١).

ومع ذلك فشلت اللجنة فى مواجهة هذه الحالات ولم تحاول ان تخلق المؤسسات التى تستطيع ان تبني ... يمكن باختصار ان نقول ان اللجنة وضعت قواعد للهدم .. لم تحاول ان تكون الا سلبية اما الايجابية بمعنى القضاء على النفوذ الاقطاعى بكامل نفوذه وبكامل صورته واشكاله قضاء جذريا فذلك لم يكن ولم يحدث .

ولعلنا لو قارنا بين اشد الناس عنفا داخل اللجنة نجد دائما انه كانت هناك عدة اجنحة اولها جناح العنف المستتر ويتزعمه على صبرى ومعه شعراوى جمعة وسامى شرف وبعض الاتباع ثم جناح الوسط وهم يمثلون فى امراء المكاتب التنفيذية للمحافظات وبعض المحافظين ثم الجناح اليمنى وغالبا ما نجد انه يتمثل فى بعض رؤساء المصالح التى تكتب التقارير خاصة اذا كان بعضها متناقض وهذا لا يمنع ان بعض الانفراد فى بعض الحالات ينقلون من جناح الى آخر ولكن فى وسط كل هؤلاء كنا نجد شخصية المشير المتناقضة فمرة نجد الرجل فى منتهى العنف ومرة اخرى فى منتهى الطيبة وان كان الرجل لم يتخذ قرارا وحده بل كان يسأل دائما قبل القرار او بعده هل هناك اعتراضات وكان دائما يقوم بتنفيذ توصية اللجنة الفرعية .. ولكن اعتدال المشير كان بنسبة تصل الى ٦٠ ٪ وكانت عاطفته تتحكم فى اتخاذ قراره .

ولكن كانت هناك بعض العناصر العنيفة لجرد التنفيس عن الحقد الطبقي مثل امين الفلاحين عبد الحميد غازى وبعض افراد الشرطة العسكرية ومثل رئيس المباحث الجنائية العسكرية ورئيس المخابرات .

ولكن موقف شمس بدران ومحاولته خلق فكرة تنظيم مقاومة الشعب للاقطاعيين .. دون سند الحكومة كانت فكرة جديدة ولكنها كانت تتطلب خطوات هامة منها عدم الاعتماد على السلطة فى تصفية كل شئ ومنها خلق مؤسسات حقيقية ديموقراطية تعرف كيف تتصدى للظلم ومنها خلق الوعى وذلك لم يكن سهلا على لجنة الاقطاع ان تؤمنه للشعب .

بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦ اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

(١) انظر المحضر السرى رقم .

وبالتالى تحرير النسخة الجزء الاول من ١

ولعل الكلمات التالية التى قالها المشير توضح الى حد ما فكر الرجل الذى أسندت اليه مهمة تصفية الاقطاع فى مصر .

يقول المشير :

(لا بد عند النظر ان نعرف طبيعة التكوين الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف وهى علاقات قديمة فهناك عائلات نشأت بعيدا عن الاقطاع ولم يقطع هؤلاء الناس أرض ولكنهم تمكنوا من تملك هذه المساحات الكبيرة من الأرض عن طريق العمل سواء باستصلاحها أو باستخدام سلطتهم من مدة طويلة كأشخاص استطاعوا فرض زايهم وحماية انفسهم وهذه العملية استغرقت اجيالا طويلة وفى هذه الحالة اذا زادت الأرض عن الحد الذى يقرره قانون الاصلاح الزراعى فاننا نعتبرها زيادة عن الحد المقرر وتؤخذ منهم وتوزع على الفلاحين (١) .

ولكن القين اقطعوا الأرض فعلا واشتروا أرضا بطرق غير مشروعة لانهم كانوا متصلين بعائلة محمد على أو بالانجليز أو استغلوا نفوذهم فى الاحزاب المنحلة واستطاعوا بذلك معرفة المناطق التى سيجرى فيها شق الترع والمصارف مما يترتب عليه صلاحيتها للزراعة ثم يقومون بشراء آلاف الأمدنة بثمن بخس هؤلاء تختلف النظرة اليهم وبالتالي معاملتهم .

وفى الحقيقة ان التكوين الاجتماعى فى الريف مختلف واغلب هؤلاء الذين اشرت اليهم اخيرا ليس لهم من ناحية التكوين الاجتماعى جنور كبيرة فى الريف . . .

وضرب المشير مثلا لذلك بعائلة شعراوي فى محافظة المنيا قائلا انه ليس له عائلة هناك ولكنه يمثل اقطاعا للأرض وله مساحات شاسعة من

(١) ملاحظة : رغم أنه من المنطقى ان تصدر المساحة الزيادة غير القانونية وتوزع على الفلاحين وكان يجب ان ينظر بصورة موضوعية الى ضرورة توزيعها على الفلاحين بلا ثمن . بل وفوق ذلك تجعلها الدولة ضمن الدومين الخاص بها وتجعل الفلاحين يستأجروها من الدولة وليسكن الذى حدث انه كانت تصدر ملكيات المواطنين بالكامل وتعرض عليهم الحراسة ويقتلوا ويبعدوا عن الريف فى احيان أخرى ويستولى على ممتلكاتهم رغم تشاؤم الاراء واختلاف التقارير وعدم اجماعها على رأى بل رغم نقص التحريات فى بعض الاحيان فكانت تفرض الحراسة ثم بعد ذلك تستكمل التحريات .

الاراضى ويقيم فى القاهرة وقد لا يعرف اين تقع هذه الارضى لانه قد استقلب بعض الفلاحين من متوسطى الحال او اقل من المتوسط لزراعة هذه الارض والحصول على ايرادها لينفقه هو ويقول المثير مكملا كلامه :

« وهناك عائلات اخرى لم يطبق عليها القانون ولكنها كبيرة العدد لها علاقات متشعبة فى الريف ويجب ان ننظر الى ذلك بعين الاعتبار وان نراعى التكوين الاجتماعى للقرية عند فحص هذه الحالات . وهذا يؤدى بنا الى نقطة اخرى وهى كيفية معاملة الناس فى القرية اثناء بحث هذه الحالات لان اى اساءة او تصرف مهين سيسبب احقادا تجعل من بعض الناس اعداء للنظام ولو بصفة مؤقتة ولذلك يجب على اجهزتنا مراعاة اتخاذ الاسلوب الصحيح فى هذه الحالات فيها عدا الحالات الاجرامية ولا بد من معالجة الامور بحرص ورفق وهودة ودون اهانة للناس او تجريح لهم .

وكان المثير بذلك ينبه اعضاء اللجنة واللجان الفرعية وفريق التحقيق المتخصص فى التعذيب ضرورة مراعاة كرامة الناس كما ان المثير يؤكد ان هناك بعض الملاك الذين حازوا ملكياتهم بالعرق والجهد وهؤلاء يجب ان ينظر لهم نظرة مخالفة للاوضاع الاخيرة .

ولعل من الخطا الرئيسى الذى وقعت فيه اللجنة والتي نحن نحاكمها الان من اجلها . هو ان اصلاح الزراعى كان قد اكتشف حالات تهرب من قانون اصلاح سنة ١٩٥٢ قبل انعقاد اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع واستولى اصلاح على الاراضى الزائدة ولكن اللجنة امرت على محاكمتهم باثر رجعى وذلك ما لم تنص عليه قرارات اللجنة .

وفى احدي الحالات المعروضة على اللجنة اشار السيد عبد المحسن ابو النور بخصوص بحث اتهام كل من اسماعيل الشلقانى ، عمر الشلقانى فى القضية رقم ١١١٦ ادارى القناطر الخيرية لسنة ١٩٦٥ بشأن اعتدائهم على رجال اصلاح الزراعى ولما طلب ملف القضية والبست تبين انها غير خاصة بهذا الموضوع ولكنها خاصة باحد المواطنين الذى لم يستخرج بطاقة لاثبات الشخصية (١) . . فهل هذه اجهزة وهل هذا كلام يقال فى مثل هذه القضايا الحساسة .

(٢) المحضر السرى لاجتماع اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٢/٧/٦٦

لقد كانت اللجنة تقوم بعملية التفتيش واستدعاء الناس لمسؤولهم ولاستيفاء الموضوعات بعد منتصف الليل . . . والسؤال لماذا وقد طالب المشير بضرورة العمل نهارا بدلا من بعد منتصف الليل . . . ولكن الحراسة والاعتقالات

كانت تنفذ في أي وقت بناء على أمر المشير ولعلی اتساع الان في سؤال خطير اين ذهبت الاموال الموضوعة تحت الحراسة ؟ اين ذهب الربيع الخاص بالمعقارات واين ذهبت الاموال التي وجدوها في منازل من فرضت عليهم الحراسة وغير ذلك . . . يجب ان تشكل لجان مراجعة للاستساذ ابراهيم مخير لمعرفة الحقيقة ان هناك بلا مبالغ دعوى حساب يجب ان يرفعها الشعب على الحراسة العامة يطالبها فيها بكشوف الايراد والمنصرف ثم الرصيد المتبقى .

لقد كان جهاز الحراسة ملئ بالمحسوبين والمحظوظين ولعلی اطالب بأن يكون فتح ملف الحراسة هو اول الملفات لتراجع انفسنا بشجاعة ونقول اين ذهبت اموال الاقطاعيين . . . اين ذهبت اموال الشعب ومن الذي استولى عليها : ان كل ذلك كهنوت لابد ان نعرية ونعلن الحقيقة .

لقد احس بعض افراد اللجنة بما تعنيه عملية الحراسة وما يعنيه وجود اشخاص لهم كفاءتهم فنجد احدهم يقول :

فيما يتعلق بالحراسة اعتقد انه كلما فرضت الحراسة بسرعة اكبر ودقة اكثر وعين بها اكفا الموظفين كانت مفيدة وبالعكس كلما تأخرنا وكان الموظفين غير اكفاء كان ذلك ضد المصلحة ومن المشاهد ان الموظفين الذين يعينون في اللجان — ولو انهم اشخاص لا بأس بهم — الا انهم ليسوا بالكفاءة او الروح او السرعة المطلوبة رغم انهم قد يكونون احسن من غيرهم وقد لمست ذلك في اسبوط . . .

هذه صورة من الصور ولعلی بمناسبة الحراسة احكى القصة التالية وهي ليست مختلفة بل انها من واقع حياتي ، فقد كنت منتدبا للعمل في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي في امانة الرقابة والنشر تحت رئاسة السيد السيد محمد عبد الفتاح ابو الفضل في قصر عابدين ١٩٦٥ وكنت مسئولا في تتبع بعض الحسابات التي فيها انحراف وجاءتني عدة محاولات حاولت دائسا ان اكون على مستوى المسؤولية في بحثها

وقد جاء ضمن هذه الاوضاع حالة شركة «ريفولى للهدايا» حيث ان صاحبها المانية ولها ابن يدير هذا المحل وقد كانت هناك عمليات تهريب مستمرة واستنزاف للعملة الى الخارج وكانت حقوق العمال مهضومة بشكل لامثيل له وبعد التأكد من كل ما ورد في التحريات وحوادث مواجهات ومناقشات انتهى الموقف الى ان رفعت اقتراحى الى السيد حسين الشافعى والسدى كان امينا للاتحاد الاشتراكى في ذلك الوقت وقد وافق سيادته على الاقتراح ورفع الامر للرئيس عبد الناصر والذي كتب بخط يده « اوافق على عرض الحراسة .. والسيد على صبرى للتنفيذ » ولكن لم ينفذ قرار الحراسة الا بعد حوالى اربعة شهور .. لماذا او الاجابة التى عرمتها فيما بعد حتى يتمكن اصحابه من تهريب اموالهم بالكامل وتصفية شركتهم في القاهرة وذلك لسوجود صداقة بين اصحاب هذه الشركة وبعض الكبار في الدولة وهكذا نضرب مثلا كيف ان عبد الناصر كان يصدر اوامره ولا تنفذ هذه الاوامر انها شهادة للتاريخ اتولها لتدين مراكز القوى .

نفس الراى الذى سبق وان قاله عضو اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهو ان الحراسة كانت تصبح مجديه اكثر لو انها فرضت بالسرعة المناسبة وقد ظن السيد المشير ان علاج الازمة داخل الحراسة هو الموظفين الصغار لذلك نجده يقول انه يمكن ان يفوض اصلاح للزراعى والحراسة في ان تتدرب من الوزارات موظفين على مستوى عال من الكفاءة ممن يشغلون درجات معقولة وليست درجاتهم صغيرة وتصدى السيد ابراهيم مخيمر بقوله انه تقدم بعدة مذكرات لتعزيز جهاز الحراسة الا ان جميع المصالح تمتنع عن تزويدنا (اى تزويد الحراسة) بالموظفين الكفاء .. ثم يحول سياسته ان يدارى الموقف بقوله « وحقيقة ان عندنا بالحراسة موظفين اكفاء الا ان عددهم ليس كافي » .

ومع كل ذلك لازلت اصر ان جهاز الحراسة اضاع اكثر مما اهد ينصير ولا تكفى نسبة الب ٣٠ ٪ التى كانت تدفع مكافاة للموظفين المنتدبين بسل لقد كان بلا مبالغة جهاز الحراسة في مصر عبارة عن هيئة منتدبين وكان الضحايا هنا الجماهير والشعب ...

افتحوا الملفات ايها السادة وابتدأوا بالسؤال اين ذهبت اموال الحراسة واين ضاعت حقوق الشعب ... سنجد بلاشك الكثير من علامات الاستفهام ؟ .

ولقد كانت هناك تقارير من بعض التصرفات التي اعتبرتها لجان البحث تهريبا في حين انها قائمة على ما ورد في الميثاق من تطبيقات مما جعل هناك تخبط حيث ان التصرف كان يعتبر قانونيا في حدود الملكية قبل سنة ١٩٧٠ وهي المهلة المحددة لاعادة النظر في الميثاق وكان الهدف ان تصل ملكية الاسرة بالتعريف الفنى للأسره اى الزوج والزوجة والاولاد القصر مائه مدان .

ولقد عاملت اللجنة كل من انطبق عليهم قانون اصلاح الزراعى الاول على اساس انهم معادين للثورة والواقع ان ذلك كان يعتبر قرارا ظالما لانه لو اتاحت للنفس البشرية ان تجمع المال فهي تعمل على ذلك بكل الاساليب . صحيح اننا لانقر عملية الاستغلال في جمع هذه المبالغ ولكن في نفس الوقت اذا كانوا قد قبلوا بقرار اصلاح الزراعى وطبقوا ما جاء به فلماذا كنا نضعهم في مصاف اعداء النظام . . . هل لان النفس البشرية تقف موقف العداء ضد من يحصل منها على شيء . . . والمثير في احد الاجتماعات في اللجنة نجده يقول عن التهرب من الابلاغ عن جزء من الارض الزائدة : « لنفرض ان قانونا اشتراكيا صدر وقضى بأن من عنده مائة جنيها بمنزله يعطى منها للدولة . ٥ جنيها قانا وانت وكل من في هذه القاعة سيخفى ٣٠ - او ٤٠ جنيها ولا يقرر الحقيقة ولا يقر طواعيه واختيارا بأن عنده مائة جنيها وهذه هي الطبيعة البشرية ويجب ان نعتزف بهذا وبالنواحي البشرية وبالضعف البشرى وعلينا ان ننظر في مثل هذه الحالات بشيء من المرونة » (١) .

ولكن اللجنة في الواقع لم تراع مثل هذه المرونة ابدا بل لقد كسنت تقوم بالاستيلاء على كل الاراضى التي يمتلكها الفرد بمجرد وجود تحريات مشكوك فيها عن عدم تبليغه عن ملكية خمسة اعدنه زيادة فقط عن ملكيته القانونية من الجائز جدا ان تكون ناتجة ليس عن عملية تهريب بقدر ما تكون ناتجة عن فروق مقاس للارض ذاتها .

والواقع ان شتمس بدران كاد يكون هو الشخص الوحيد داخل اللجنة القادر على ان يجرى حوارا مع المثير دون خوف او وجل وكان يقول زايه

(١) الاجتماع البشري للجنة بتاريخ السبت الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٦. وثائق القبة ص ١٢

بصراحة وقد اعلن انه ليس كل من طبق عليهم قانون اصلاح السبزامي معادين بل هناك بعض الحالات الطيبة والتي يجب النظر اليها من هذه الزاوية وأن معاملة الجميع اسوة واحدة قد تثير عطف باقى الناس عليهم وليس هذا من المصلحة كما ان ذلك الاجراء قد يكون من الجائز ان يثير عطف الاثراكيين ايضا . ولكن صلاح نصر يحاول ان يقف ضد آراء شمس بدران ويقول انه لا يوجد اى فرد طبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ مع الثورة .

والمعجب ان اللجنة كان لايهمها الحق واقتراره ولا تسلك في سبيل معرفة الحقيقة الجهد وانما كان دائما همها ان تطرق الباب السهل وبمجرد ظهور ظلال من الشك تميل للمعتاب . وفي هذا المجال نجد انه في اجتماع ١٩٦٦/٦/١١ يقول عبد المحسن ابو النور : —

« أننى متفق في الراى مع السيد شعراوي جميعه لان الحالات سوف يتشعب وضعها وعلى ضوء هذه الدراسة قطعاً سيكون اماننا مئات الحالات وكل حالة تتشعب لكن عندما تأتى نتيجة اعمال اللجان بكل حالة خمس حالات او ٦ حالات فرعية يصبح صعباً فالحالات قليلة وواضحة » .

وليكن كمال رفعت يرد عليه بقوله :

« اذا اخذنا بالاسهل يمكن ان نقضى على الكل وتنتهى المسألة فمن السهل اتخاذ اجراء عام من الصعب تقدير نتائجه ولكن يجب ان يكون من اهدافنا الاساسية ان نعيد صياغة عقل الناس وهذه هى المشكلة التى يجب ان نركز عليها بصرف النظر عن صعوبة الموضوع » .

ومع ذلك فلم يسمع احد لصوت كمال رفعت ونفذت جميع قرارات اللجنة الفرعية رغم استنادها الى الباطل في كل قراراتها او معظمها على وجه التحديد .

ومن خلال كلمات السيد / حمدي عبيد التالية يمكن ان نعرف حقيقة اللجنة وكيفية تفكير اعضائها : — (١) .

(١) المحاضر السرية للجنة العليا لتصفية الاطماع / قصر القبة / وثيقة رقم ١٠٢ ص ٢٨

« في رأيي ان الموضوع يحتاج الى عمل ثوري اكثر من الانجاء الى القانون لتبين نصوصه ... نحن في ثورة وهذه اللجنة شكلت استثناء من القوانين وتعتبر امتدادا للثورة واذا تبصرنا قليلا فسنجد انهم اعداءنا القدامى اي اننا لن نكتسب اعداء جدد بل بالعكس اذا سرنا في عملنا الثوري فسوف ينكمشون خصوصا اذا جردوا من سلاحهم الاساسي الذي يعتمدون عليه لانهم اذا علموا انهم مهددون في لقمة العيش سوف يلتزمون الصمت ويتعلمون كيف يكتسبون عيشهم وفي اعتقادي ان عامل الوقت عامل مهم واذا اعطينا الفرصة لهؤلاء الناس حتى تبحث بالدقة حالة كل فرد بشخصه فان في ذلك عدالة حقيقية ، غير اننا نلمس ان الحالة في البلاد الآن غير مستقرة والكلام والهمس كثير نتيجة انهم لم يروا عملا خاسما يواجهون به واذا اعطينا هؤلاء فرصة تمهيع العملية عن طريق التظاهرات فان تنتهي التظاهرات ابدا فينبغي الا نخشى عداء الناس ويجب ان نجد عملنا اولا فننظر فيحسن طبقت عليهم القرارات الثورية ونحصرهم ونقدر موقفنا على اساس اقصى ما يمكن ان نصل اليه ونبحث حالتهم قبل التطبيق وبمده ثم نتصرف على ضوء ذلك قبل ان نضع زب العائلة تحت الحراسة ولا نخضع اولاده تحت الحراسة ومن الجائز ان ينتفع بالابناء وهذا جائز ولكن لا يجب ان تنتفع بهم في مكانهم الحالي وانما في مكان آخر بعد ان نهينهم للاشتراكية ... قد يصبحون مؤمنين بالاشتراكية ويدافعون عنها اما وجودهم في مكانهم السذي مارسوا فيه الاقطاع والسلطة في قلب القرية فهو امر يخيل لي انه يحتاج الى اعادة نظر » .

« فاذا كان للرجل اولاد قصر او بالغون وكتب للقصر ارضا فهذا يعتبر نوعا من التهريب ويؤخذ هؤلاء مع ابينهم ولن نترك هؤلاء الناس لاننا مسئولون عن والدهم ويمكن ان يأخذ القدر الذي يمكنه من تربية اولاده » .

« اما اذا كان لهذا الرجل اولاد بالغون فاما ان يكونوا قد حازوا هذه الاراضي بنجهدهم الشخصي واما ان يكونوا قد مارسوا الاقطاع وارى اننا اذا تمسكنا بميزان امسكنا ميزانا دقيقا للعدالة فان هذا سوف يأخذ منا مجهودا كبيرا » .

اي انه في النهاية راي ان يكون على نفس الوتيرة ... السهل فرض الحراسة لعدم بذل اللجنة اي مجهود لصالح الناس ولاظهار الحقيقة ،

وتظهر حقيقة عمل اللجنة في قول حسن خليل : — (١)

« ما دام المبدأ الذى يقضى بوضع من يهرب الأرض تحت الحراسة قد طبق فاعتقد انه من السهل ان نستمر فيه خاصة وان كشف التهريب أصبح عملية سهلة » .

والجدول الاحصائى التالى يوضح حقيقة هامة وهى التى دأرت بعد معظم المناقشات في سؤال اثاره المثير وهو : —

« هل نضع الفرد تحت الحراسة ام نضع الفرد والعائلة » .

كان عدد الحاضرون في اللجنة ٤٠ عضوا وقد تناقشت اقوالهم حيث اجاب ١٤ منهم بضرورة وضع الفرد وعائلته تحت الحراسة واجاب ٢٠ بفرض الحراسة على الفرد فقط والبت في حالة العائلة لينظر من فيها التى ستفرض عليها الحراسة واجاب بوضع الفرد تحت الحراسة وابعاد العائلة ٥ وصوتان طلبا بوضع الفرد واولاده تحت الحراسة .

ورغم ذلك الحوار الديموقراطى فان الحراسة فرضت على الفرد وعائلته في معظم الاحوال التى عرضت على اللجنة .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد وعائلته هم : —

يوسف حافظ — رائد على حسن مازن — حمدي عبيد — احمد فوزى عطية — شعراوى جمعة — عبد المحسن ابو النور — كمال الحناوى — ابراهيم مخيمر — سامى شرف — صلاح نصر — عباس رضوان — على صبري — العميد سعد عبد الكريم — رائد محلى محمد عبد المتكسود .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد وابعاد العائلة هم : —

شمس بدران — عبد الفتاح ابو الفضل — لواء محمد احمد صادق — عيد الحميد غازى — حسن خليل — رائد محلى محيى الدين العشماوى — عقيد مصطفى المحمدى — مقدم محمد نور الدين عفيفى — عبد الخالق شوقي — رائد رياض احمد ابراهيم — حسن عيش — عبد الفتاح الشربيني دكتور محمد دكرورى — احمد رشاد نافع — رائد محلى ابراهيم محمد

مصطفى السويدي — عبد المجيد شهيد — شكرى حافظ — أحمد صادق
سعودى — كمال الدين رفعت — رائد حسن كفاى .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد والاسرة :

لواء حسن طلعت — لواء سيد جاد — مختار عمر — محمد مسعد
التميمى — عبد العزيز المتقدم وفيلسوف على صبرى رايه فى وضع الفرد
والعائلة ان جميع الحالات التى جاءت من هذه المحافظات سواء اكسنت
تهريباً او نفوذا اجراميا او حيازات او سيطرة على الادارة لا تزيد متوسط
الحالات فى المحافظة الواحدة عن عشرين او ثلاثين عائلة وبالتالي بعملية
حسابية بسيطة لموازنة القوى بين العداوة وبين المكاسب السياسية نجد اننا
نفقد الان جزئيا حوالى ٤٠٠ عائلة او ٥٠٠ عائلة وهم اعداء للثورة بخون
اى تردد اما عن النقطة الثانية فهى اننا نبحث الان فى قانونى ١٩٦١/٥٢
وقال سيادة المشير انه لا بد وان يزول نفوذ هؤلاء لان ١٩٦١ و ١٩٦٠ ٪ منهم
اعداء للثورة حتى لو استبعدنا بعض الافراد سيكون من القلة القليلة
او ٠ ٪ او واحد فى الالف والبحث فى هذا سوف يعطل عمل اللجنة .
ويواصل كلامه قائلا : —

« اى تراخ نتيجة حرصنا على توخى العدالة المطلقة — وهذه لن
نصل اليها فضرره اكثر من نفعه ، لا بد من اشعار الناس اننا فى ثورة
جديده فى الريف » .

ويرد عليه كمال الدين رفعت : —

« ليس يعنى الاجراء الثورى ان يتسم بالعنف ، انما الاجراء الثورى
فى التغيير نفسه الذى يحدث وطالما اننا كثوريين نتخذ اسلوبا سلميا فى
تحقيق التطور نفسه فى المجتمع فان هذا التطور ينتج عن عملية الاقناع » .
وهنا يتضح لنا الفرق بين اشتراكية كمال رفعت واشتراكية على
صبرى ويواصل كمال رفعت كلامه بقوله : —

« فى تقديرى انه من الضرورى ان نلتزم بهذا الطريق ومن السهل
اتخاذ اى اجراء عنيف ومن الصعب اتخاذ الاسلوب السلمى ولكن اذا

نظرنا الى الاهداف البعيدة بالنسبة للمجتمع والى الظروف الحالية نجد انها تحتم التأكيد على هذا الاسلوب ... اسلوب الاقتناع بالذات » .

لقد قال المشير بعد استطلاع الاراء حول فرض الحراسة على الفرد والعائلة ام على الفرد والاسره ام على الفرد وابعاد العائلة .

ان الاراء متضاربة حول هذا الموضوع ثم قال انه بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ بفرض الحراسة على الرجل وعائلته اى الزوجة والاولاد القصر مع ابعاد الاولاد البالغين عن الريف .

أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ فلا بد ان ترد الحالة العائلية بالكامل لكى نخفضها مثل ان نتخذ قرار بشأن فرض الحراسة على الرجل وعائلته او عليه وحده ويواصل المشير كلامه :

« ان الثورية ليس معناها عدم العدالة ومن الجائز القيام باجراءات شاملة فى بداية الثورة ولكننا اليوم فى وضع مستقر وبذلك يمكن ان نقوم باجراءات ثورية فيها عدالة وعلى أساس من البحث ولا داعى للعجلة فنحن لا نخشى من انتفاض الاقطاع علينا لان المسألة لم تصل الى هذه الدرجة ونحن وان كنا فى اوضاع ثورية الا انها اوضاع مستقرة ويجب ان نبحث فى ثان وان يكون بحثنا اقرب الى ما يكون الى الدقة وان نسير على هذه المبادئ ونستكمل عملنا » .

ومع ذلك لم تكن لكلمات المشير مدى كبير لان اللجنة كثيرا ما اتخذت قراراتها بلا مراعاة للعدالة ولا للثورية .

وقد طلب المشير تشكيل لجنة لتبصى الحقائق حول الاسر الاقطاعية وملكياتها وحالاتها الاجتماعية ولكن لم تجتمع هذه اللجنة قط ولم تبأشر اختصاصها ابدا .

ورغم ان الميثاق حدد العائلة بالرجل وزوجته واولاده القصر عندما اشار الى ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ الا ان العائلة لدى اللجنة العليا اخذت معنى آخر وضمت الاولاد البالغين ايضا وزوجاتهم .

وكانت بعض الشكاوى الكيدية تصل ضد الافراد لا لسبب الا الحقد ونسوق فيما يلى قول العميد سعد عبد الكريم : -

« فيما يتعلق بموضوع طرد الفلاحين من الاراضي وانكسر ان هذا الموضوع اثير بمناسبة قضية جمجرة والحقيقة اننى كنت اتصور عندما قدمت يبحث هذا الموضوع اننى سأجد اقطاعيين وعمليات طرد كبيرة ولكنى وجدت ان ملكية المالك عبد الله ابو نصير لا تتعدى سبعة افدنه وهذا الكلام ينطبق على محمد حسن الدقميرى وطه ابراهيم نصر وقد أردت. ايضاح هذه النقطة حتى لا تتضخم الصورة فليس هناك اقطاع او شيء من هذا القبيل وقد تبين في بعض الحالات ان حالة المستأجر الاجتماعية افضل من صاحب الملك نفسه » .

هذا هو قول رئيس الشرطة العسكرية عن حالات بحثها هو بنفسه ولكنها تؤكد ان بعض الحالات اتخذت ضدها الاجراءات زورا وبهتانا .

لقد وصل الامر باللواء سيد جاذ بأن يقول في محضر يوم ١٧/٩/١٩٦٦ بأنه كان يرى ان يصدر قانون بتشكيل محكمة خاصة من رجال ثوريين لعقاب هؤلاء المجرمين وكان يرى تقديم حالة من كل محافظة للمحاكمة بدلا من اعتقال الكثير ومنهم الفراشين والخفراء قائلا :

« انه اذا قضينا على رؤوس الأفاعى سيكون في ذلك الكفاية وضرب مثلا بتجربة ناجحة في مطلع الثورة قائلا انه عند ما قدم عدلى للوم للمحاكمة في مغاغة وانتهى به الامر الى انه كان عبرة لغيره من الاقطاعيين بعد ان كان يظن ان لن يناله احد وتعرض للمتحرقين من العمال في كثر الدوار حيث عقدت محاكمة فورية لهم وانتهى الامر وقضى على الانحراف والتمرد في حينه .

لقد اراد بعض أعضاء اللجنة التصفية الدموية ولكن مظهرها كان الطريق السلمى عنوانا لها ولكنها لم تفلح في القضاء على شوكة الاقطاع كما كانت تظن وانما حاولت نقل السلطة الى عناصر اخرى اصبحت اشد اقطاعية من السادة الاول .

ووصل الامر ان بعض المنظمات السياسية سواء في الاتحاد الاشتراكي او لجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الارض للزراع وقد طلب المشير بضرورة منع هذا الامر بمعرفة السادة المحافظين في الاتحاد الاشتراكي وطالب المشير انه على المنظمات ان لا يراى في هذا الشأن ان ترفعه الى الاتحاد

الاشتراكى للتصرف واخذ تصديق عليه قبل البدء فيه لان مثل هذا الموضوع يجب الا يعالج محليا بل على اعلى مستوى فى الدولة اذ لا يمكن ترك الامور تسير بهذا الشكل والا افلت الزمام .

بل ان الشئ الغريب الذى يكشف شخصية اعضاء اللجنة وهويتهم ما يقوله العقيد مصطفى كمال محمد فى احد اجتماعات اللجنة :

« اقترح ان نعتقل الموظفين بدلا من نقلهم حتى لا تؤذى عائلاتهم لان لبعضهم خمسة اولاد او سبعة » .

فهل هذا منطق وماذا يكون شعور العائلة حينما يعتقل عائلها وبعلها وهل عندما ينقل الموظف وتستفيد الدولة منه هل هذا يشئت العائلة ... ام ان الاعتقال كفيل بان يولد الاحقاد ... لقد كانت تصرفات اعضاء اللجنة ضد طريق الثورة ولا شك فى ذلك ... ووصل الامر ان من فرضت عليهم الحراسة حينما كانوا يطالبون باللائك والملابس الموجودة بالمنازل المفروض عليها الحراسة كان يسمح فقط بالملابس اما بالنسبة لللائك فلم تعطى الموافقة قط بل لقد كان يطلب من المباحث بتعبئة هذه الملابس فى الحقائب وتسليمها الى اصحابها ولا داعي لحضورهم لاستلامهم .

لقد صاحب تنفيذ الحراسة الكثير من الاجراءات الخاطئة سواء المتعمد منها وغير المتعمد وكان هذا اعترافا فى احد تقارير الاتحاد الاشتراكى .

ووصل الامر ببعض افراد اللجنة الى ان نادوا بان العقوبة يجب ان تمتد الى الممتلكات الشخصية .

لقد كان الدكتور محمد متولى استاذ الجغرافيا فى جامعة القاهرة ومحافظ المنوفية السابق احد اولئك الضحايا الذين اوقعت بهم اللجنة بحجة انه كان على اتصال بعضو مجلس الامة فهيم ابو زيد وكان دائما ينفذ رغباته وان هذا العضو زور فى ملكيته ليدخل مجلس الامة نائبا عن الفلاحين كما اتهموه انه قام بتزوير فى عملية الانتخابات .

ولقد دارت عدة مناقشات حول هذا الموضوع وحول الذين ساعدوه على ارتكاب هذا التزوير وتفاجيء بمحمد عبد الفتاح ابو الفضل يقول :

« الواقع ان المناقشة تدور وليست امامنا اية اوراق عنها ولا ندرى عنها شيئا » .

ولقد نسيت اللجنة ان معلومات كثيرة تسربت عن قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ قبل صدوره وان ذلك تم بمعرفة السادة الذين وضعوه لانقاذ ذويهم من الاقطاعيين .

ونجد عائلة مثل عائلة قاسم مراد انقسمت الى قسمين قسم منها خضع لقانونى الاصلاح الزراعى الاول والثانى لكن المخالفة كانت بالنسبة لقانون سنة ١٩٦١ ووضعوا تحت الحراسة ولكن القسم الثانى لا توجد ضدهم مخالفات واقراراتهم مطابقة للقانون والاصلاح الزراعى استولى على الاراضى الزائدة ومع كل هذا وضعوا تحت الحراسة ... فهل هذا عدل من اللجنة ام حقد .

بل وهناك افراد تم التحفظ على املاكهم واتضح انهم غير خاضعين لاي من القانونين ومنهم من لا تزيد ملكيته عن ٤٠ او ٥٠ فداناً ومع ذلك تقرر ابعادهم وتاجير اراضيهم رغم انهم ليسوا ضمن الاقطاعيين ووقفت الاراء متناقضة تجاه هذا الموقف حيث طالب امين هويدى ان تسلم الارض لهم اذا كانوا لم يرتكبوا اية مخالفات ولكن ضاع كلامه سدى .

ودارت مناقشة استمرت اكثر من ساعة حول حالة عائلة بدوى بدوى محمود ورغم ان الرجل كان متوفيا الا ان النقائس لم يرحمه ودارت حول ضرورة فرض الحراسة على عائلته وذلك برغم انه لم يكن مخالفاً فى الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وبرغم ان المشر افاد بان لا تفرض الحراسة على الارض ولما توجب ويكون فرض الحراسة على ما آل الى الورثة عن مورثهم بدوى محمود (يقصد المشر تلجير الارض التى اشتراها الاولاد عقب وفاة والدهم) وعباس رضوان يوافق على ذلك الا ان حمدي عبيد يقول ان كل ما كتب منه او ما بيع منه لاولاده يوضع تحت الحراسة وبذلك تكون ملكية اولاده قاصرة على ما اشتروه مباشرة سواء بمال منه او منهم ويقول العتيد حسن على خليل ان المبدأ يقول ان الذى اخطأ هو الذى يتحمل نتيجة خطاه وطالما ان الاولاد لم يرتكبوا اية مخالفات للقانون فانهم لا يبسون وإنما تتبع العقوبة على الجزء الذى آل بالميراث .

ولعل مما يحير العقل ويثير الدهشة ان بعض اعضاء اللجنة كباتوا في مواقف مغينة متشددين متعاليين تشددهم ومبررين موقفهم بالتمسك م ١٧ (مأساة الفصر)

بالمبادئ التي وضعتها اللجنة وفي مواقف أخرى نجد هؤلاء أيضا يقفون مع بعض الحالات مدافعين عنها لماذا هذا الموقف المتناقض ؟

اننى شخصيا اترك الاجابة لذهن القارئ الفكي ..

ويحاول عبد الحميد غازي ان يمارس نشاطه وتعطشه وعنفه

بالنسبة لهذه الحالة قائلا : —

« ان المبدأ الذي وضعناه يمكن ان نغيره بحيث لا يصبح قيذا علينا ، اننا نريد ان ننظر حالة الانسان نفسه وهل هو قوة مضادة وهل يشكل خطرا ام لا ... حتى ولو كان يمتلك خمسة افدنة وعلى هذا الاساس اقترح ان تفرض عليهم الحراسة كاملة .. »

ويقف كمال الحناوي ليقول ان عائلة بدوي كانت في المصيف وان ذلك يثير قلق الناس فيرد عليه اللواء حسن طلعت بأنه حسب القرار كان لهم حق التواجد في المصايف .

ومع ذلك يمان الفلاحين من هذه العائلة فرضت عليهم الحراسة ووضعوا ارض الباقي تحت الحراسة بالكامل ومع ان مسعد التهامي قال انه لم تحصل واحده من بنات بدوي على اى ريع من ارضها وانه لا يرى ان تؤجر ارضهن لانه لا يمكن ان تقوم احداهن باستغلال ارضها وزراعتها بنفسها خاصة وان ميراثهن لم يزد عن خمسة عشر او عشرة افدنة الا ان المثير طالب بان تؤجر الارض عن طريق اصلاح الزراعي الى الفلاحين على ان يعطيهم الايجار ولكن رغم ذلك اقترحت بعض الاقتراحات لصالح البنات الا ان الموقف كان صعبا جدا فقد فرضت الحراسة على الجميع على ان تبحث حالة البنات فان وضع ان ازواجهن مزارعون يترك لهم ارض .

وفي احد الاجتماعات بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ قال حسن على خليل : —

« سبق وان عرضت في الجلسة الماضية حالة خاصة بعبد العزيز احمد الخولي وكان عنده حوالي ٤١٢ فدانا ومتهرب من قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ حيث لم يقدم اقرار عنها وتبدو هذه المساحة كبيرة ولكنها على الطبيعة عبارة عن ارض صحراوية في محافظة البحيرة استولى عليها الاصلاح الزراعي بالكامل قبل ذلك لمشروع اصلاح الاراضي وهذا الرجل يقيم في خيمة بعد فرض الحراسة عليه » .

وحيثما يسأل المشير هل هو متأكد يرد عليه نعم ثم بعد ذلك يتناول
الرائد محمد مازن مشرف :

« الحقيقة ان الارض كلها صحراوية وهذا الرجل ليس له مسكن في
القاهرة او في الاسكندرية او دمنهور » .

ومع ذلك لم ترفع الحراسة عنه ولكن كل الذي حدث ان الغيت حالة
الابعاد بالنسبة له علما بأنه اثبت أن هذه الأرض بور وأنه لا يتعيش منها .

صحيح ان اللجنة الى حد ما نجحت في القضاء على الإقطاع الاجرامى
ولكن معظم الجرائم التى عوقبت عليها هؤلاء تعود الى ما قبل سنة ١٩٥٢ .
ولو رجعنا الى توصية المشير فى هذا الصدد لوجدنا إنها كانت تطالب بعدم
النظر فى اية جرائم تمر عليها اكثر من عشرين عاما ومع ذلك فان اللجنة
التي تكونت لبحث حالات الإقطاع الاجرامى كلجنة فرعية لم تحاول
الافتح صفحات الماضى والماضى البعيد . . . وكانت هذه اللجنة تتكون بناء
على توصية المشير من : —

حمدي عبيد — حسين طلعت — حسن خليل — سعد عبد الكريم —

على أساس بحث حالات الاجرام وعرضها على / على صبرى .

ووصل الامر فى بعض الحالات ان فرضت اللجنة الحراسة على
صالون تجميل فى شارع قصر النيل تملكه سيده . . . ويعتد خشيت اللجنة
أن موقع هذا الصالون وطرق تشغيله يشكل حساسية معينة ومن ثم
رؤى رفع الحراسة عنه بعد ان افاد الكثير من أعضاء اللجنة ان ادارة
المحل تحتاج الى مؤهلات معينة كما ان المحل ملكا لزوجـة رجل توفى وفرضت
الحراسة على ذويه .

ولعله مما يثير السخرية ان نجد فى اجتماع اللجنة يوم ١٢/٧/١٩٦٦
الجزء الثانى من المحاضر السرية تحت رقم ٦٠٣ ص ١٩٩ الخوار التالى :

محمد كوثر عبد القادر : —

« هناك حالات اجرام موجودة فى القاهرة والاسكندرية وكافة المدن

وهناك مجرمون اعتادوا » الاجرام وقد يكون للشخص بينهم اكثر من مائة

مسابقة وحالات الاجرام هذه قد تكون ابشع من حالات اجرام في الريف بكثير اذ ليس لهؤلاء المجرمين عمل سوى الاجرام فهم يسرقون ويقتلون وينشلون وهم معروفون جيدا لرجال البوليس الذين يلقون القبض عليهم عند ارتكابهم اى حادث ولكن الذى يحدث انهم يحولون من الاقسام الى النيابة ثم يفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة فيعودون الى مزاولة نشاطهم الاجرامى دون ان تردعهم اية عقوبة . . . ونريد اتخاذ اجراء ثورى رادع بالنسبة لهم « . .

يرد يوسف حافظ :

« لقد قمنا باعتقال . . . مجرم في القاهرة وحدها » .

ويرد المشير :

« من المعروف انه ما زالت في القاهرة عصابات للسرقة بالاكبرام وهي موزعة على الاحياء والداخلية تعلم كل شيء عنها وكذلك اين تقيم وعند حدوث اية سرقات فان رجال الشرطة يتوجهون الى اماكن هذه العصابات لاستعادة المروقات » .

ويقول يوسف حافظ :

« لقد اعتقلنا كل النشالين واللصوص » .

ويرد المشير :

« هل عددهم . . . فقط » .

ويعود محمد كوثر عبد القادر :

« من الملاحظ انه لا تتخذ هذه الاجراءات بالنسبة للمجرمين الخطرين الا اذا وقع حادث كبير » .

ولى الان تعليق اما كان اولى ان تتجه الداخلية لحماية الامن بظهر المجتمع من هؤلاء المجرمين ثم اعتقالهم في مجال للخدمة العامة واصلاح الاراضى بدلا من بحث حالات معظمها مشكوك في صحتها .

منحج ان مراكز القوى اقترحت اقامة سجن في الواحات ولكنه كان سجنا ولم يكن يحمل معنى الخدمة في هذه الجهات النائية كما انشئت لهم معسكرات عمل في مديرية التحرير لكنها لم تحظ بالمتابعة الكاملة وقد اغذت مراكز القوى ايضا سجنا في شرق النطرون .

ان اللجنة في كل اجتماع كانت تدرك الكثير من النقائص في تشكيلها

ومن ثم نجد قرارات ارفعالية لتكوين لجان اخرى وبجانب ما فكر في الصفحات الاولى من الكتاب وجدنا لجنة فنية تكون وذلك لبحث بعض المناحي والتي لا يستطيع اللجنة الاساسية ان تبت فيها .

وقد طالب المشير في اجتماع ١٩٦٦/٧/١٢ ص ٢٢٣ بضرورة تعيين اربعة مراقبين كبار اثنين للوجه القبلى واثنين للوجه البحرى لى يراقبوا إجراءات اللجان فاذا كانت هناك مسائل تشتت فيها اللجان او تتعالى يكونون هم صمام الامن للعملية واغاد المشير أنه فى الوجه البحرى تعمل الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية وفى الوجه القبلى تعمل المخابرات والمباحث العامة .

وقد تم اختيار الضباط الاربعة على اساس اثنين من الداخلية واثنين من القوات المسلحة وكان من وقع عليهما الاختيار من الداخلية اللواء الدكتور نيازى حقاته وكيل الامن العام فى ذلك الوقت واللواء محمد حسن حسين وكيل مصلحة التفتيش العام ومن وقع عليهما الاختيار من القوات المسلحة الفريق اول حليم امام والفريق احمد عبد العزيز مصطفى . وقد اختير مندوبى الداخلية للوجه القبلى ومندوبى القوات المسلحة للوجه البحرى .

وفى اجتماع ١٩٦٦/٧/١٦ يدرك المشير أن هناك ضغطا وعنفاً فى معاملة الناس سواء اولئك الذين تبحث حالاتهم ام الذين مطلوبين كشهود اثبات ضدهم فقد جاء فى البند الثانى من القرارات والتوجيهات على هذا الاجتماع على لسان المشير : —

« يجب على اجهزة البحث والتحري مباشرة مهامها دون ممارسة لاي ضغط او عنف ورؤساء هذه الاجهزة مسئولون عن كل ما يبدر من رؤسيتهم » (١) .

ولقد اعتبرت اللجنة ان الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ معا عناصر معادية للثورة ١٠٠ ٪ وفرضت الحراسة على الشخص المتهرب منهم وعن عائلته .

اما بالنسبة للمخالفين للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من الجائز ان تفرض الحراسة على الشخص وحده ولا داعى لعائلته . (٢) .

(١) انظر وثائق نشر القبة اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تحت رقم ٦٠٤ سرى جد

(٢) جاء فى محضر هذا الاجتماع تحفظ يقول :

« الا اذا وجدنا حالة معينة تستحق ان تفرض فيها الحراسة على الشخص وعائلته فهذا

امر آخر ولكن الاساس أن تفرض الحراسة على الشخص بالاسم » .

ومع ذلك فان اللجنة وسعت في فرض الحراسيات واعقبتها بالاعتقالات رغم ان المشير قال في اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ : —

« اننا لا نريد التوسع في فرض الحراسة على الشخص وعائلته لان ذلك يعنى فرض الحراسة عليه وعلى زوجته واولاده وقد تمتد الى اولاده واولاد اولاده وهى عملية متسلسلة تشمل افراد كثيرين وتخلق جيوبا معادية أكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة أخصها المشاكل الاجتماعية » .

وقد طلبت اللجنة ان تكون عملية الأبعاد عن المحافظة التى تقسع بدائرتها الارض لانه من الجائز ان تكون الارض موزعة على أكثر من منطقة وقد طالب المشير انه بقدر الامكان لابد من الاعتماد على أكثر من جهة للتحريات الا ان اللجنة نفسها في كثير من الاحيان كانت تكتفى بإصدار قراراتها رغم ان الحالة بحثت من جهة واحدة ورغم ان فرض الحراسة على ما آل الى الشخص بالميراث فقط الا ان اللجنة كانت تستولى على كل الارض غالبا . (١) .

كما ان اللجنة أقرت ان الحراسة لا تشمل العقارات والمنقولات والاوراق المالية والمجوهرات أيضا الا ان هذه القاعدة خولفت ولم يعمل بها قط ومن المهم ان ندرك تخطيط اللجنة في وضع قواعد معينة تسير عليها وتلتزم بها فنجد المشير يقول ص ١٠ من الاجتماع الذى عقد يوم ١٩٦٦/٧/٦ : —

« اذا كنا قد اخطانا في شيء فيمكن ان نخطر به لتصحيح الاوضاع » وطبعاً ما عاد من الاموال السائلة والمجوهرات كان لايرد واذا رد فانه لايمثل الواقع الذى اخذ ووصلت درجة اللانسانية في القرارات ان الاولاد الصغار بالريف الذين كانت تحدد اقامة ذويهم كان يوضع شرطياً على منزلهم يمنعهم من النزول للعب ثم اخيراً عدلت اللجنة عن ذلك بعد عدة اجتماعات .

وقد عجزت اللجنة عن اقرار ما يتخذ نحو صحة البيع بعقد عرفى من عصبه وكانت اللجنة تعتمد في تقرير مصائر هؤلاء على ما يدلى به الناس مما دعا المشير لان يقول ص ١٢ من التقرير الخاص بالاجتماع المذكور : —

(١) الا اذا كان الارث يشمل مؤسسات يعمل بها عمال كالمصانع .

« مثل هذه الحالات يجب ان تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل في دوامة من اقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض ونكون في هذه الحالة مجرد آله ولا نلجأ الى وسائل الضغط لاثبات ما يقال لان الناس تحت ضغط قد يقولون معلومات غير حقيقة كما ان الضغط قد يخلق عداة بعض الناس لنا ولا ينبغي ان نلجأ لما يخلق لنا اعداء بدون داع الا اذا كان الامر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة » .

ومع ذلك وضعت اللجنة عند فرض الحراسة انه لا يشترط من تفرض الحراسة عليه ان يكون قد قام بتهريب الارض وانما تحت ستار الاشتباه في ولائه للثورة كانت تفرض الحراسة على كثيرين ومن خلال هذا البند زج باناس كثيرين قد يكون بعضهم في عداة شخصي مع اعضاء اللجنة فكل من كان يود الانتقام أو اشتهار سيفه من اجل ثار قديم كان يستغل هذا الاشتباه للقاء بالابرياء في غياهب السجون .

وقد قام شعراوى جمعة بمنع المال عن الاولاد الذين في الخارج او يعالجون من نوى من فرضت عليهم الحراسة ولكن المشير عامر يرد على شعراوى جمعة قائلا : —

« يسمح بتحويل الاموال للمبعوثين بغض النظر عن آبائهم او عائلاتهم وكذلك يسمح بالتحويل بالنسبة لحالات العلاج » .

ومن الحالات الشاذة التي اختلفت فيها اللجنة وجاءت تقارير المعلومات متناقضة حولها ورغم ذلك اصدرت اللجنة قرارها بفرض الحراسة على صاحبها كانت حالة الدكتور محمود سليمان احمد الجحش مع ابعاده عن الريف علما بان هذا الشخص كان في الثمانين من عمره وكان مقيما في القاهرة (من محافظة الغربية) وكل ذنبه انه اغفل فكرر ٣ مصادن في الاقرار الذي قدمه للقانون الثاني ورغم ان هذه المساحة آلت اليه بالمراث من ابنته في ١١/١١/١٩٦٢ واثبت انه تصرف في هذا القدر بالبيع الى ولدى ابنته القصر هشام ونازلى المشمولين بولاية والدهم الدكتور احمد فتحي ابو السعود بعقد بيع ابتدائي مؤرخ في ١٩٦٣/٩/٢٢ وتقدم عند طلب ١٨٢٧ سنة ١٩٦٣ الى الشهر العقاري بزفتى وفي حالة محمد توفيق صادق من محافظة كفر الشيخ مركز مسوق والذي وردت عنه التحريات من

الشرطة العسكرية ومحافظة كفر الشيخ والاتحاد الاشتراكي العربي لمحافظة كفر الشيخ واثبتت المناقشات انه بالنسبة للمسيحات التي في تكليفه ويضع يده عليها لا يوجد تواريخ التكليف وهذا ما يجعل من الصعب الحكم هل هو مخالف لقانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ اصلا وكان ذلك راى عبد المحسن ابو النور ، ويقول راى آخر « هذه الارض تحت يده الان ولكن لا نعرف تواريخ شرائها ». (هذا راى نبيل دكرورى) ورغم ذلك فان تقرير الشرطة العسكرية قال انه متهرب من قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ وعوقب لذلك . رغم ان اعضاء اللجنة تناقض بعضها البعض حيث يقول عبد المحسن ابو النور « نريد ان نثبت هل هذه المساحات كانت في ملكيته بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ وفي سنة ١٩٦١ ام لا » ..

ويرد كمال الحناوى : —

« من واقع اقرار المذكور المقدم للمكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بمحافظة كفر الشيخ يتضح انه كان يملك في سنة ١٩٥٢ ١٦٠/س/٢/ط/٢٢٣ فدانا هو وزوجته وأولاده القصر ولم يتقدم للاصلاح الزراعي باقرار عن ملكيته » .

ويرد عبد المحسن ابو النور : —

« القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حدد الحد الاقصى للملكية بمائتى فدان للشخص الواحد بمفرده » ... ومع كل ذلك لم يلتفت الى اى من هذه المناقشات او الدفوع المنطقية والقانونية وفرضت علي الرجل الحراسة . وبينما نجد عبد الحميد غازي يملك في اللجنة صورة من التعنت حول اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن العائلات التي يفرض على ذويها الحراسة نجد ان المثير يقول بلهجة انسانية :

« لا يمكن اسقاط العضوية عن عائلة بأكملها خاصة وان العائلات في الريف متشابكة مع بعضها منذ مئات السنين بصلات القرابة ولكن يمكن اسقاط العضوية عن رؤوس هذه العائلات وهذا يعتبر كافيا لانهاء السيطرة ومن ناحية اخرى فقد يكون باقى افراد هذه العائلة فقراء ومواطنين صالحين ولا يمكن ان نأخذهم بجريده غيرهم بهذه البساطة » .

وهناك قصة ظريفه عن احد الضباط الذين كلفتهم اللجنة بتنفيذ بعض قراراتها فما كان منه الا ان ساعد عمته المفروض عليها الحراسة بتهديب مواشيتها وممتلكاتها ويظهر ذلك جيدا فيما جاء في محضر اجتماع اللجنة المنعقد يوم ١٩٦٦/٧/٦ برئاسة المشير حيث نجده يقول :

« على السيد سعد زغلول عبد الكريم ان يأخذ مذكرة باسم ابراهيم عبد الفتاح راضى الضابط بالقوات المسلحة لانه ورد ما يفيد انه بتساريخ ١٩٦٦/٥/٢٥ حضر بسيارة لورى قوات مسلحة وقام بنقل المواشى الخاصة بعمته المفروض عليها الحراسة وبابن خاله محمد عبد اللطيف الجيار المتهدب من قانون الاصلاح الزراعى وذلك لتهديبها » .

اظن ان ذلك لا يحتاج الى تعليق ... صحيح ان هناك بعض الحالات التى بحثتها اللجنة كانت تستحق العقاب المفروض لانها حالات غريبة على المجتمع المصرى وتمثل حقيقة الانتهازية فى المجتمع ... ذلك ان هناك بعض بل كثير من الذين استغلوا وظائفهم واثروا على حساب الشعب ولكن من الغريب ان نقول ان عملية ثراء فاحشة تمت فى عهد الثورة لحفنة من الناس المتربعين على السلطة او ذويهم وبلغت ثرواتهم شياوا بعيدا ولو حاولنا ان نضرب مثلا لذلك لوجدنا الكثير ولكننا نود لكى ننصف الحقيقة ان نبرهن على صحة قولنا : —

حالة محمود السيد حسنين على يوسف :

من محافظة المنوفية وقد وردت التقارير الخاصة به من المباحث الجنائية العسكرية والمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بمحافظة المنوفية ان المذكور كان يمتلك مساحة قدرها ١٥٨٠/س/٣٠٠ ف فى الفترة ما بين عام ١٩٥٢/١٩٥٧ وقد اشترى بعقود مسجلة وعقود عرفية وآل اليه بالميراث مساحات قدرها ٩٠٠/س/١٠٧٤ ف حتى عام ١٩٥٩ وبذلك اصبح جملة ما يمتلكه ٣٠٤٠/س/١٠٧٤ ف ثم باع المذكور مساحة قدرها ١٠٠/س/١١١/ ف الى اولاده بعقود مسجلة وبذلك يكون باقى ملكيته الزراعية الثابتة بعقود مسجلة واحكام قضائية ومن واقع تكليفه نحواً من ١٦٠/س/١٧٤ ف .

وقد استطاع بنفوذه وسيطرته على بعض المسئولين بالاجهزة الادارية من تكوين مجموعة من محمد فهمى حسن زيد ومحمد فتح الله

للحراني وآخرين احتكر عملية استيرادها لتقاوى البطاطس وقد عملوا على سفر المذكور الى الخارج مع بعض اعوانه لشراء التقاوى وكائسوا يخصصون انفسهم بالاصناف المنتقاة منها لزراعتها باراضيهم والتي يعلمون مقدما انها مطلوبة للتصدير وبذلك احتكروا عملية تصدير البطاطس واستفادوا من ذلك ارباحا طائلة .

وكان المذكور يلجأ الى افتعال الازمات في تجارة البطاطس بتخزين كميات كبيرة منها يقوم ببيعها عندما ترتفع اسعارها .

وخلال عام ١٩٥٩ استطاع بنفوذہ أن يكون رئيسا لجمعية منتجي البطاطس بالجمهورية كما استطاع انشاء ثلاثة ضخمة لحفظ البطاطس وكان هذا الرجل يسيطر على الشهر العقاري تماما وكان يعلم بصدور القوانين قبل صدرها من اقاربه في مراكز السلطة .

تلك صورة لاوضاع تؤكد تسبب المجتمع وان عهد الثورة عرف عملية خلق طبقة جديدة وخلق طبقة من الاقطاعيين تحت شرعية السلطة وبز الاقطاعيون الجدد الذين نبتوا في ظل مراكز القوى الاقطاعيين القدامى واذا كان لهؤلاء الآخرين بعض من الصفات الحميدة مثلا بسبب ثقافتهم فقد تربي الاقطاعيون الجدد على الحقد والجهل والانتهازية في كل شيء والانانية التي تجعلهم يعيشوا وحدهم فقط لاغير .

ومن الاشياء الجديرة بالفكر ان اغلب التصرفات الكبيرة التي حدثت في الملكيات الزراعية التي سبقت صدور القانون مباشرة كعمليات تهريب كانت في محافظتي المنوفية والدقهلية .

ونحن نقول انه اذا كانت حالة محمود السيد حسنين على يوسف واخطات الطريق وعرضت من باب الخطأ على اللجنة فان هناك آلاف مثلها لم تعرض وظل قانون من اين لك هذا معطل وملقى في سلة المهملات وان طبق كان لا يطبق الا على الصغار فقط لاغير . ولقد استغرب بعض اعضاء اللجنة من اين للمذكور هذا الثراء ولكن البعض الآخر كان يعلم حالات اعنى بكثير من تلك .

ولقد اصدرت اللجنة قرارها بفرض الحراسة على / محمود حسنين وعلى عائلته كما اصدرت اللجنة قرارها بنقل ضابطين يمثلان له بصلة قرابة حيث كانا زوجين لابنتيه .

والواقع ان احد الاخطاء الكبيرة التي ارتكبتها اللجنة هو تحويل مجموعة من الضباط سواء في القوات المسلحة او الشرطة الى وظائف مدنية ذلك انهم في هذه الوظائف مهما كانت صيغتها انما سوف تصبح لهم بمثابة جهنم وسيكونون معوقين فيها اكثر مما هم منتجين ذلك انهم سيحسون بعقدة الاضطهاد ورغم شهادة بعض المسؤولين في الداخلية لبعض الضباط وانهم كانوا بعيدين عن الوضع الاقطاعي لذويهم الا ان الحجة التي كانت تساق دائما وراء هذا التصرف كانت هي ان اجهزة الامن في الدولة يجب ان تكون سليمة ١٠٠ ٪ .

وبعد ... لا يمكن ان نقرر ماذا يقول قضاة التاريخ تجاه هذه اللجنة سوى انه لابد من دراسة نفسية الذين اصدروا قراراتها وما الدوافع لهم في ذلك ... والواقع ان الذين اصدروا معظم قرارات اللجنة كانوا في وضع لا يحسدون عليه فهم مثقلون بتركة من الآلام والعقد النفسية والاقتصاد والكراهية على مجتمع ظن كل منهم انه اضطهد بسبب اوضاعه وارادوا اذلال الكثير من العائلات الكبيرة واثبات بعض الشواهد لمرتاح ضميرهم السادي فيما انزلوه بهم من عتاب ... ان كان عندهم ضمير .

النقطة الثانية ان معظم ما سبق وان عرضناه كانت تسود مناقشاته الصراحة وفي ذات الوقت لم يكن احد يدرك ان ما سوف يقال سوف ينشر في يوم من الايام ومن هنا فان كل هذه الاشخاص ظهرت على حقيقتها وافصحت عن نواياها ولكن الشيء الهام ان المشير كان متناقضا في شخصيته ففى بعض الاحيان نجده مسالما وطيبا وعاطفيا وانسانيا وفي اخرى عنيفا وديكتاتوريا وثوريا يكاد يصل الى حد الدموية . ومع ذلك فبلا جدال لقد كان المشير اكثرهم مرونة واخلاصا لعمله .

وقد لوحظ ان اللجنة كانت تحكم وتسيطر ولم يأت لذكر الله اية صورة ولم نجد في الكثير من اعضاء اللجنة الا الاتجاه الاشتراكي المتطرف والغير انساني الذي انساهم من هم وظنوا انهم وصلوا للسلطة ولم يدبر بخلداهم ان السلطة لن تدوم لهم والا ما انت اليهم من غيرهم .

ولذلك فان أبسط الحالات كانت تعرض وينظر في امرها ولا يبتسم بالنتائج المترتبة على القرارات .

كما لوحظ أيضا ضعف أجهزة المتابعة بالنسبة لقرارات اللجنة
قال كثيرين ممن كان يفرض عليهم الابعاد في الريف ظلوا فترة طويلة بعد
حبسهم القرار موجوبين في الريف .

في نفس الوقت كما نجد العواطف تتحكم في قرارات اللجنة بشكل
لامثيل له فكنا نجد السيد / سامي شرف يظهر في صورة الحاقد حيث ظل
يحمل حقدا لمدة عشرين سنة تجاه عائلة من العائلات كان ممن المفروض
ان يحمل لها الوفاء .

وكانت اللجنة في بعض الاحيان تدخل في موضوع وتخرج منه دون ان
تبت فيه ثم تدخل في موضوع آخر في صورة مناقشات ليس الا . .

لقد كانت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ولا شك دور . . . ولكنها لم
تنم هذا الدور . . . قامت ونجحت في تحطيم اسر كبيرة دون ان تجد البديل
لهذه الاسر في الريف مما اوجد حالة من الفراغ وترك الفرصة للانتهازيين
للتسلق على حساب مصلحة الجماهير تحت ستار وشرعية السلطة .

في نفس الوقت لا ننكر ان اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حاولت
التصدي لانحرافات القطاع العام ولكن الكثير من اعضاء اللجنة كان لهم
اقارب في القطاع العام وكان هؤلاء الاقارب سببا في تبديد اموال الدولة
وانحرافات القطاع العام .

لقد قضت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع على بعض الانحرافات ولكنها
تركت ايضا آلاف الحالات المنحرفة لم تعالجها عن قصد ومن سوء نية .

ولقد استغلت اللجنة سلطاتها اقصى استغلال وفرضت الحراسة
على من تريد واعتقلت من تريد دون اي اعتبارات قانونية او انسانية او
اعتبارات اجتماعية .

صحيح ان اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تصدت لبعض الاسر الكبيرة
والحالات الصارخة والاضاع الاجرامية في الريف وصفت جزءا من هذه
الاضاع الا انها لم تقم بعملها هذا على خير ما يرام حيث ان المبدأ لم يتم
وكانت هناك استثناءات لصالح اعضاء اللجنة فقط ليس الا . .

لقد دمرت العلاقات الاجتماعية في مصر في فترة من أحلك فترات التاريخ المصري وظلمت نفوس كانت حائرة وسحبت الجنسيات من مواطنين مصريين نفوا الى الخارج .

باختصار ان محكمة التاريخ تدين هؤلاء الذين ظنوا انهم قادرون على تحويل مجرى التاريخ لصالحهم بانانية وانتهازية وحقد وكراهية لقد سجنوا مصر وشعبها وحطموا كيانات ولم يرحموا قاض او مثقف او استاذ جامعة وكانوا ولا شك ظالمين في كل ما اتخذوه من قرارات الا في بعض الحالات .

ولا شك ان حكمي ليس الا نظرة عن بعد ولكني كلما اقتربت وجدت احساسا صادقا بان ما كان لا يجب ان يعود ... صحيح انها مأساة العصر في تاريخ مصر .

نحن في حاجة الى البناء ولا بد ان تكون علامات الطريق نحو هذا البناء هي سيادة القانون وتواجد الديمقراطية وحماية الحرية للمواطنين وعقاب المنحرفين بعدل وحق ... وهنا تصبح مصر الامل لكل بنيها ... مصر النضال ... مصر العدالة ... مصر الشمس المشرقة من اجل جماهير امتنا العربية تضییء لها الطريق نحو الحرية والرخاء .

ملاحق الكتاب

١ - قرار تشكيل اللجنة العليا بتوقيع المشر

٢ - استقالة المشر عامر سنة ١٩٦٢ •

٣ - لحة من قضية عبد الرحمن مخيون •

٤ - حول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ •

ملحق رقم (٢)

نص استقالة المشير عبد الحكيم عامر في ١٩٦٢/١٢/١

مكتب القائد العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي الرئيس جمال عبد الناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أرى أن الواجب وأيضا
الوفاء يقتضي أن اكتب إليك معبرا عن رأي مخلص رغم الأحداث الأخيرة .
فبعد عشر سنوات من الثورة وبعد أكثر من عشرين سنة من الصلة
بيني وبينك لا يمكنني أن أتركك واعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما
في نفسي كمعذرتي دائما .

انني اعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تشارك في
الحكم أمر ضروري ، وأوجب من ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة
وقد وجدت في هذه الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات
السياسية ونوع من التكتيك الحزبي فضلا عن مالا اعلمه من أساليب
الدس السياسي الذي قد أكون مخطئا في تصويره ولو أن الحوادث كلها
والمنطق يدل على ذلك والنتيجة التي وصلنا إليها اليوم خير دليل على هذا
التصور فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقدته مستحيلا
وهو تحطيم صداقتنا وما نتج عن ذلك من أحداث لا داعي لسردها فكلها
لا تتلق مع المصلحة العامة في شيء .

المهم في الموضوع انني لا استطيع بأي حال أن أجاري هذا الأسلوب
السياسي لانني لو فعلت ذلك لتنازلت عن أخلاقي وأنا غير مستعد لذلك
بعد ما انقضى نصف عمري .

الذي أريد أن أحدثك عنه بخصوص نظام الحكم في المستقبل فأنني
أعتقد أن التنظيم السياسي القادم ليكون مستمرا وناجحا يجب أن يبنى على
الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما في ذلك اللجنة العليا للاتحاد وبما في
ذلك اللجنة التنفيذية العليا . وإن أتت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية

فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى في التنظيم الديمقراطي للاتحاد وأن ما يجب أن تسعى إليه هو تدعيم الروح الديمقراطية بعد عشر سنوات من الثورة والتي لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صنف الاقطاع ورأس المال المستغل وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ أن يكون هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التي كتب بها الميثاق وخصوصا أن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أي خطر على نظام الدولة كما أنه ليس هناك ما يمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكي كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحربين من الكتابة دون خوف أو تحفظ وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أي نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابه وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه وخصوصا أن الآراء التي ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات في التطبيق الاشتراكي وفي هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء والتي تدور في خلد بعض المواطنين .

دعني وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأى فيها .

قبل كل شيء لا يمكن أن تسير أية حكومة في طريقها الطبيعي وهو الحكم للسليم إذا كان نظام الحكم في حد ذاته ممسوخا ومشوها فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التي عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن ففي رأى أن النظام الطبيعي للحكم يكون كالآتي :-

أما حكومة رئاسية ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام البرلمان مسؤولية جماعية مع وزرائه وبدون الدخول في التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب الرئيس ويجب أن تكون أيضا رئيسا للدولة ورئيسا الحكومة

أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكي هو رئيس الوزراء أو ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكي ولا أريد أن أدخل أيضا في التفاصيل لكن تكون أيضا مسؤولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد في الميثاق .

على كل حال أى من هذه الحلول ووجودك فى النظام أو على الامسح
على راسه ضرورة وطنية .

انا لا اقول ذلك مجادلة فهناك كثيرون مستعدون للمجادلة أو الموافقة
على رأيكم بمجرد ابدائه ولكن اعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بداية
لنهاية لا يمكن معرفة مداها .

ودعنى أيضا قبل أن اودعك أن اقول لك ان اختلاطك الشخصى بالناس
ضرورى فانه يعطى الثقة المتبادلة ويعطى احساسات متبادلة ويعطى أيضا
افكارا متبادلة وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط. بأفراد شعبنا القياديين
فى المستقبل . أما انعزالك التام فانه سيجعل صور البشر عندك اسطرا على
الورق أو اسماء مجردة لا معنى لها وهذا فى رأى لا يمثل الواقع فالعقل
والعاطفه من مكونات الانسان ولا تستطيع ان تفضل بينهما كليته لكن
يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح وهذا لا يكون الا بالاتصال الشخصى
وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لظهار شخصيات قيادة تعتز برأيها دون
خوف ولكنها فى الوقت نفسه تثق بقيادتها وتحترمها وهذا النوع من الناس
انت فى اشد الحاجة اليه بل وبلدنا كلها محتاجة اليه نوع جديد لم يتمكن منه
حب المنصب ليسكت عن الخطأ ولم تأخذ الاضواء نور بصره فيضحى بكل
القيم ليعش فيها .

وانا اودعك أيضا ارجو من الله ان لا يحدث منى او منك ما يجعل
ضميرنا يندم على الاقدام عليه ويجعلنا صغارا فى اعين انفسنا .

ويكفى فى رأى ما حققه اهل السوء الى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا
وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا .

لا اريد ان اطيل عليك ولكنى ابدت آرائى لك فيما اعتقده بأنه المصلحة
العامة .

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله اسأل ان تتم
حياتنا بشرف وكرامة كما بداناها بشرف وكرامة .

ورغم كل شئ ورغم كل ما أعلم فانى ادعو لك من قلبى بالتوفيق
واتمنى لك الخير وادعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الامة ولخيرها والسلام .

القاهرة ١ / ١٢ / ١٩٦٢

« عبد الحكيم عامر »

قبراد

النائب الأول لرئيس الجمهورية
رسم (١) لسنة ١٩٦٦

النائب الأول لرئيس الجمهورية

بمقتضى التملية الصادرة من السيد رئيس الجمهورية

تقرر ما يلي :

المادة الأولى : تشكل لجنة برئاسة السيد / علي صبري نائب رئيس الجمهورية
وأعضاء الاتحاد الاشتراكي وحسب كل من :
السيد عباس رفاعي - عضو اللجنة العامة - وأبون فتحي
الرئيسة للجنة .

السيد صلاح نصر - رئيس المخابرات العامة
المهندس عبد الله الدين بدران - مدير مكتب نائب الرئيس للاتحاد
وتكون مهمتها القيام بدراسة كاملة مع كل من عبد الحامد بكلي ، المهندس
الطاهر أو المادلات التي رتبته لولا هم في حالة مطابقة
الجمهور .

المادة الثانية : تقوم اللجنة بتحديد من ترى امتثالهم أو عدمهم تحت المراسمة
أو إبعادهم عن الجهات التي يقيم بها ، يمارسون فيها ، مطالبة
الارهابية ضد اللاجئين وأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

المادة الثالثة : تعرض نتيجة الدراسة والحصر في كل محافظة على حدة بعد تجهيزها
على النائب الأول لرئيس الجمهورية وسحب قوائم قائمة مطابقة
الحصر في مدى شهرين من تاريخه .

(مذكور في ٩)

محرر في ١٠ / ١١ / ١٩٦٦

المادة الرابعة : للجنة أن تختار من أعضائها من ترى الاستعانة به
ولها حق اقتراح يتم حضور أكثر إلى اللجنة ومستند
بمدين الأعضاء للجنة من النائب الأول لرئيس الجمهورية .

المادة الخامسة : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .



النائب الأول لرئيس الجمهورية

سنة ١٩٦٦

مدير مكتبة الوثائق

ملحق رقم (٣)

لمحة عن

قضية عبد الرحمن مخيون العقيد سابقا بالقوات المسلحة

ترافع عن عبد الرحمن مخيون المحامي شوكت التوني وكانت تهمة
« التآمر على قتل جمال عبد الناصر وقلب نظام الحكم » وقد قال عبد الرحمن
مخيون عن علاقته بجمال عبد الناصر :

« ان علاقتي به تبدأ من زمان بعيد ولقد تزامننا في السلاح وفي العرش
وفي الفالوجة ثم كنت من الضباط الاحرار وكانت تنعقد الاجتماعات في ليال
كثيرة في منزلي وكنت مديرا لمكتبه انا ، حسن التهامي منذ سنة ١٩٥٢ الى
ماقبل القبض على اى حتى سنة ١٩٦١ حيث نقلت الى مخازن الكهنة
والسبب حدوث بغرة بيني وبين احد اخوانه ولأئني راجعته هو في أسور
خطيرة » .

« وكنت المخابرات الخاصة لعبد الناصر حتى انه أرسلني في بعثة
الى مخابرات امريكا وظللت هناك تسعة اشهر لا اخرج من مبنى المخابرات
وذلك لكي اتلقى احدث طرق المخابرات وكان سفرى الى الولايات المتحدة
بجواز سفر سرى وباسم مستعار ولذلك لم تعرف المخابرات شيئا عن
سفرى لو عن عودتي وعندما عرفت اخيرا ذلك جعلت هذه السفر تهمة ولذلك
لأئني اطلب استدعاء جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين لكي يؤدي
الشهادة عن وقائع هذه التهمة » .

وقد وضح ان هذه التهمة ملفقه حيث ان المخابرات في هذه القضية
قامت بجميع ما تقوم به الشرطة والنيابة على مدى ايام طويلة دون ان يخطر
ببالها ان بهذه البلاد شيئا اسمه السلطة القضائية او كائنا لا يزال حيا
اسمه النائب العام .

وقد قال ذلك خلال محاكمته امام محكمة الدجوى وأورد هذه الأقوال
الأستاذ شوكت التوني المحامي الذي تولى مهمة الدفاع عنه وطبع ذلك في
كتابه « محاكمات الدجوى » مطبوعات الشعب سنة ١٩٧٥ ص ٧٦

والواقعة الصحيحة للعقيد عبد الرحمن مخيون تبدو كالآتي : بـ

١ - أن عبد الرحمن مخيون هو أحد الضباط الأحرار وهو أحد أبطال حرب سنة ١٩٤٨ ، ٦ حرب ١٩٥٦ .

٢ - ينتمي إلى عائلة لها ماض في النضال الوطني وكان منها دائماً أعضاء في المجالس النيابية وقد أخذ يطبع منشورات ويصدرها ويوزعها فعلاً وكانت هذه المنشورات أكثر ما تتضمن النسيجة لجمال عبد الناصر .

وقد وثق في صيدلي كان من الإخوان المسلمين سنجينا مع الاستاذ أبو رقيق ابن شقيقه عبد الرحمن مخيون فأمن جانبه وحسب أنه سيكون عوناً له على الاستمرار في إصدار المنشورات وللأسف لم تكن الثقة في محلها (حيث أنه وثق فيه اثر لقاء مفاجيء في إحدى الضيديات ودون سابق مترفة وافضى اليه بسرّه الذي أسرع به كما يقول هذا الصيدلي الى المباحث العامة مباشرة .

وسرعان ما علمت أيضاً المخابرات من أحد الضباط وصديق لأمين مخيون شقيق عبد الرحمن وكان هذا الضابط صديق لعائلة مخيون يعيش معهم ويعاونونه حتى في « المهر » عند زواجه ولما شكت المخابرات في عبد الرحمن مخيون طلبت من هذا الضابط معرفة الحقيقة وسرعان ما افضى أمين مخيون لصديقه بسر المنشورات وطلب منه الانضمام اليهم في إصدار المنشورات وبدأت المخابرات تعدد تهم عبد الرحمن حتى وصلت هذه التهم نحو (٨) ثمانية تهم وجهتها إلى عبد الرحمن مخيون وطائفه من الضباط ومن المدنيين وكانت كل تهمة وحدها لو ثبت صحتها لتؤدي الى الاعدام .

الا ان الرجل لم يكن يصدر الا منشورات تحمل النقد كتعبير حر عن الرأي ولم يشارك في مؤامرة اغتيال أو غير ذلك ولم يثبت عليه انه فعلاً حاول قلب نظام الحكم ولكن صراحة الرجل وجراته وكشفه لمراكز القوى جعل هذه المراكز تشتهز الفرصة للاطاحة به ولعل ذلك ايضاً أدى الى اقتناع جمال عبد الناصر ببرأته فاضطر الى الإفراج عنه بعد سنتين فقط رغم ان الحكم من محكمة الدجوى كان ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة .

ملحق رقم (٤)

حول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤

في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وقد هاجم كمال الدين حسين صدور هذا القانون وقال « هذا ظلم ... فرعون نفسه لم يحكم البلاد بقانون مثل ذلك القانون » وذلك في كتاب سامي جوهر « الصامتون يتكلمون » ص ٧٤

وكانت خطورة هذا القانون انه يتضمن اعتداء صارخا لوثيقة اعلان حقوق الانسان ولكافة المبادئ الدستورية بل وللقوانين العادية .

وسر هذه الخطورة ان هذا القانون كان يخول لرئيس الجمهورية في غير الحالات الاستثنائية والطارئة المقررة في قانون الطوارئ وبدون ابداء الاسباب ان يقبض على المواطنين وان يحتجزهم فيما أسماه بمكان أمين وان يؤمن الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم وان يكون لسلطات التحقيق لدى تحقيقها الجرائم التي تحال اليها طبقا لهذا القانون سلطات مطلقة وغير مقيدة بما ورد في قانون الاجراءات الجنائية من قيود وضمانات للأفراد كما يخول ذلك القانون لرئيس الجمهورية الحق ان يأمر بتشكيل محاكم استثنائية من العنصر العسكري الخالص لمحاكمة المواطنين واعفى هذه المحاكم من ان تنقيد بنأي قانون كما منظر الطعن في احكامها بـ « وجه من الوجوه » .

وبمجرد صدور ذلك القانون تمت محاكمة آلاف من المواطنين الأبرياء واستغلته مراكز القوى وعلى الاخص سامي شرف وشعراوي جمعه وعلى صبرى وغيرهم وكانت تهمة هؤلاء المواطنين الابرياء الذين زج بهم في السجون انهم انتقدوا سياسة الحاكم .

ولم يعرض هذا القانون على مجلس الرئاسة في ذلك الوقت والذي كان يعتبر السلطة العليا في البلاد مما يؤكد عدم دستورية صدره . وبذلك يمكننا ان نؤكد ان صدور هذا القانون كان بمثابة حكم الاعدام الفعلي على مجلس الرئاسة وبداية السلطة الديكتاتورية التي تمتع بها عبد الناصر على عرش الحكم .



0588128